Vol. 16, 2021

Senior Editor: Prof. Hesham Mesbah, Rollins College
Arabic Editor: Prof. Abdulrahman Al-Shami, Qatar University

Editorial Board

Abdel Rahman Al Shami, Ph.D., Qatar University, Qatar
Abdel-Rahman Azzi, Ph.D., Sharjah University, United Arab Emirates
Abdelrheem Darweesh, Ph.D., Damietta University, Egypt
Ahmed Hidass, Ph.D., University of Rabat, Morocco
Amal Gaber, Ph.D., University of Wisconsin, The United States
Ashraf Galal Hassan Bayoumy, Ph.D., Cairo University, Egypt.
Azza A. Ahmed, Ph.D., Zayed University, UAE & Cairo University, Egypt
Badryah Al Jinabi, Ph.D. United Arab Emirates University
Basyouni Ibrahim Hamada, Ph.D., Qatar University, Qatar.
Dina Yehia Marzouk, Ph.D., Ain Shams University, Egypt
Douglas Boyd, Ph.D., University of Kentucky, The United States
Ehab Galal, Ph.D., University of Copenhagen, Denmark
Eirlys Davies, Ph.D., King Fahd School of Translation, Morocco
El-Sayed Bahnassy, Ph.D., Ain Shams University, Egypt
Gilbert Fowler, Ph.D., Arkansas State University, The United State
Hatem Siridi, Ph.D., Bahrain University, Bahrain
Hesham Mesbah, Ph.D., Rollins College, The United States
Hussein Amin, Ph.D., The American University in Cairo, Egypt
Khaled Gaweesh, Ph.D., Cairo University, Egypt
Leon Barkho, Ph.D., Jonkoping University, Sweden
Leonard Teel, Ph.D., Georgia State University, The United States
Mahitab Ezzeddin, MA, Orebro University, Sweden
Meghdad Mehrabi, Nanyang Technological University, Singapore
Mohamad Elmasry, Ph.D., University of North Alabama, The United States
Mona Abdel-Fadil, Senior Researcher, Fafo Institute for Applied International Studies, Oslo, Norway
Muhammad Ayish, Ph.D., American University of Sharjah, United Arab Emirates
Nabil Echchaibi, Ph.D., University of Colorado, The United States
Nagwa Abdel-Salam, Ph.D., Ain Shams University, Egypt
Naila Hamdy, Ph.D., The American University in Cairo, Egypt
Noha Mellor, Ph.D., Kingston University, The United Kingdom
Phil Auter, Ph.D., University of Louisiana at Lafayette, The United States
Philip Seib, J.D., University of Southern California, The United States
Sahar Khamis, Ph.D., University of Maryland, The United States
Souraya El Badaoui, Ph.D., Cairo University, Egypt
Stuart Allan, Ph.D., Bournemouth University, The United Kingdom
Wail Ismail Abdel-Barry, Ph.D., Sharjah University, United Arab Emirates
Wayne Hunt, Ph.D., Mount Allison University, Canada
Yousef Al-Failakawi, Ph.D., Kuwait University, Kuwait

Reviewers of this issue:

May Abdallah, Lebanese University, Lebanon
Michał Głowacki, University of Warsaw, Poland
Torbjörn van Krogh, Kalmar University, Sweden
Michal Kuś, University of Wrocław, Poland
Agnes Lam, University of Hong Kong
Ruth Rodríguez Martínez, University of Florida, USA
Suruchi Mazumdar, Jindal Global University, India
Hesham Mesbah, Rollins College, USA
Fernando Oliveira Paulino, University of Brasília, Brazil
Verica Rupar, Auckland University of Technology, New Zealand
Michael Serwornoo, University of Cape Coast, Ghana
Dominik Speck, TU Dortmund University, Germany
Khaled Tahat, United Arab Emirates University, UAE
William Tayeebwa, Makerere University, Uganda
Ryan Thomas, Missouri School of Journalism, USA

Journal of Middle East Media

دورية إعلام الشرق الأوسط

A bilingual, peer-reviewed academic Journal

Issued by the Arab-US Association for Communication Educators (AUSACE)

Housed by Qatar University

Vol. 16, 2021

المساءلة الإعلامية في العالم العربي
[إصدار خاص]

Media accountability in the Arab world
[Special issue]

Editors

Susanne Fengler
Erich Brost Institute for International Journalism, Institute of Journalism, TU Dortmund University

Monika Lengauer
Erich Brost Institute for International Journalism, Institute of Journalism, TU Dortmund University

Journal of Middle East Media, Vol. 16, 2021

DOI: 10.17877/DE290R-22623

جدول المحتويات

إطار مفاهيمي لدراسة مساءلة وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
إعداد سوزان فنغلر.....5

مساءلة وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - من منظور نظرية المهن
إعداد مونيكا لنجور.....36

تقييم للعوامل الداعمة والمقيّدة لمساءلة وسائل الإعلام في المغرب
إعداد محمد ابحرين وبوزيان زايد وعبد المليك القدوسي.....77

المساءلة الإعلاميّة في ليبيا
إعداد خالد غلام.....91

آليات مساءلة الإعلام في مصر: الوضع الراهن والتحدّيات والخيارات المستقبلية
إعداد نادية لايس 104

بعد 10 سنوات من الانتفاضات العربية: هل هناك تغييرات هيكليّة في مشهد مساءلة الإعلام في الأردن؟
إعداد د.فيليب مدانات ود.جوديت بيس 123

السعي للمساءلة في غياب الاستدامة: حالة قطاع الإعلام في لبنان
إعداد بقلم أيمن جورج مهنّا وكريم صفيّ الدين.....150

ضعف فرص مساءلة وسائل الإعلام في فترات الصراع العنيف؟ استكشاف الممارسات والتصورات في سوريا
إعداد د.جوديت بيس و د.فيليب مدانات.....171

إطار مفاهيمي لدراسة مساءلة وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*

إعداد سوزان فنغلر

معهد إريك بروست للصحافة الدولية، معهد الصحافة، جامعة دورتموند التقنية

مُلخّص

أبصر مفهوم مساءلة وسائل الإعلام النور في الأنظمة الديمقراطية الغربية. مع ذلك، في البلدان حيث كانت الصحافة تخضع للرقابة بقبضة من حديد، يُلاحظ أنّ التحوّل الديمقراطي يُشرّع البابَ أمام ممارسة وسائل الإعلام للرقابة الذاتية. في المقابل، بدأ الصحافيون في بلدان شمال العالم يواجهون، بشكل متزايد، بيئات سياسية عدائية تمسّ بحرّياتهم. في هذا الإطار، تُقدِّم هذه التوطئة للعدد الخاص من دورية إعلام الشرق الأوسط الذي يتناول موضوع مساءلة وسائل الإعلام أفكاراً متعمّقة، تمّ استخلاصها من أول تحليل مقارن لمساءلة وسائل الإعلام من منظور عالمي. يغطّي هذا التحليل التطوّرات في مختلف مناطق العالم فضلاً عن أنواع الأنظمة السياسية. يفترض هذا البحث، بناءً على مجموعة من الدراسات المكتبية التي أُجريت في 44 دولة، وجود ثمانية نماذج عالمية لمساءلة وسائل الإعلام، متمعّناً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فضلاً عن "نموذج المحاكاة" و"نموذج المانح الأجنبي" لمساءلة وسائل الإعلام السائدَين في دول هذه المنطقة.

الكلمات المفتاحية: دراسات الصحافة، مساءلة وسائل الإعلام، الدراسات المقارنة، نزع الطابع الغربي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

1. مقدّمة: ما الحاجة إلى دراسة مساءلة وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

يقترح هذا البحث اعتماد إطار مفاهيمي لدراسة كيفية مساءلة وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. من هذا المنطلق، سنتمعّن في الممارسات العملية، والإمكانيات، والتحديات المقترنة بمفهوم مسؤولية وسائل الإعلام- الذي انطلق من الغرب أساساً- في سياق حرية الصحافة والتعددية الإعلامية. ولمّا كان هذا البحث يركّز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فسنتعمّق في مساءلة وسائل الإعلام ضمن دول شهدت على عدّة تحركات موالية للديمقراطية منذ "الربيع العربي" في 2011 (راجع الصورة 1 أدناه)، لكنها بقيت، في الغالب، تخضع لقيود سياسية مشدّدة. مع ذلك، بالرغم من هذه القيود، يعتمد عدد متزايد من المؤسسات والهياكل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما هو ملاحظ، بعض الأدوات لمساءلة وسائل الإعلام: فكان لبنان سبّاقاً في تطبيق قواعد خاصة بأخلاقيات المهنة ضمن الغرف الإخبارية قبل انحلال النظام العام خلال السنوات الماضية (Al-Zubaidi, Abu-Fadil, & Fischer, 2012)؛ كما بدأت تونس العمل بديوان للشكاوى منذ 2015 (Hizaoui, 2022)؛ وانبرى مستخدمو وسائل الإعلام في العراق في انتقادهم لهذه

*قام نور الأسد بترجمة نصّ سوزان فنغلر من الإنكليزية إلى العربية وأشرف جوزيف الهاشم من مؤسسة سمير قصير على مراجعة ترجمة هذا النّص

الوسائل (Wollenberg, 2022)؛ في حين تمّ إنشاء "مجالس إعلامية" في المغرب والإمارات العربية المتحدة (Fengler, 2022). فكيف يمكننا إذاً فهم هذه التطوّرات المتناقضة كما يبدو، أي استمرار القمع السياسي في ظلّ اهتمام شديد بقضايا مسؤولية وسائل الإعلام، وهو اهتمام يفترض وجود استقلالية إعلامية في البلاد؟ في هذا الإطار، يسعى هذا العمل إلى التشجيع على إجراء نقاش أكاديمي بالغ الأهمية حول موضوع مساءلة وسائل الإعلام في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من خلال توضيح مفهوم مساءلة وسائل الإعلام، ومناقشة مدى تطبيقه في البيئات "غير الغربية"، وتحليل نتائج الأبحاث الأخيرة في دول معيّنة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بغية تقييم الوضع الراهن لمساءلة وسائل الإعلام في المنطقة، وتحديد الأسئلة الأساسية التي تستدعي إجراء المزيد من الأبحاث. بالإضافة إلى ذلك، يساهم هذا البحث في إضفاء السياق اللازم على الأبحاث الأخرى التي اختيرت لهذا العدد الخاص من دورية إعلام الشرق الأوسط.

2. منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: السياق السياسي والإعلامي

لا يخفى على أحد أنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتميّز عن غيرها من المناطق بعدّة جوانب. فهي تَبرز في المقارنات العالمية كمجموعة من الدول التي تسيطر على معظمها حكوماتٌ استبداديةٌ، وتتّسم بدرجات متدنية جداً من الحكم الديمقراطي الجيّد (بما في ذلك على صعيد حرية الصحافة). في الواقع، وفقاً للتصنيفات السنوية لمؤشّر الديمقراطية الصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية، ومؤشر الأنواع المختلفة من الديمقراطية (V-Dem)، ومنظمة "مراسلون بلا حدود":[1] "تشمل الدول الأقل ديمقراطيةً في العالم أجزاءً من أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فضلاً عن الصين، وروسيا، وفنزويلا." (V-DEM 2021, p. 13). حتى في تونس التي تتمّ الإشادة بها بوصفها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تطبّق إصلاحات ديمقراطية دائمة منذ 2011، جمّد الرئيس عمل البرلمان وأقال عدة وزراء في تموز/يوليو 2021، مع عدم وضوح تبعات ذلك بعد في تاريخ كتابة هذه السطور. كما شهدت عدة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحركات موالية للديمقراطية، لكن من دون تسجيل أثر دائم لذلك على الهياكل الحكومية بعد.

[1] تتضمّن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدول التالية: الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عُمان، فلسطين، السعودية، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، فضلاً عن تركيا، إسرائيل وإيران. تصف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة هذه البلدان جميعها بالبلدان النامية (2020). على صعيد الديمقراطية والحرية الإعلامية، تبرز إسرائيل وتونس بصفتهما النظامين الديمقراطيين الوحيدين في هذه المجموعة، وإن كانت ديمقراطية تشوبها العيوب، وذلك وفقاً لمؤشّر الديمقراطية الخاص بوحدة الاستخبارات الاقتصادية (2021). كما يصنّفهما "فريدام هاوس" بالبلاد "الحرة" (2021).

شكل 1: الديمقراطية الليبرالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2010 و2020 وفقاً لمعهد V-Dem

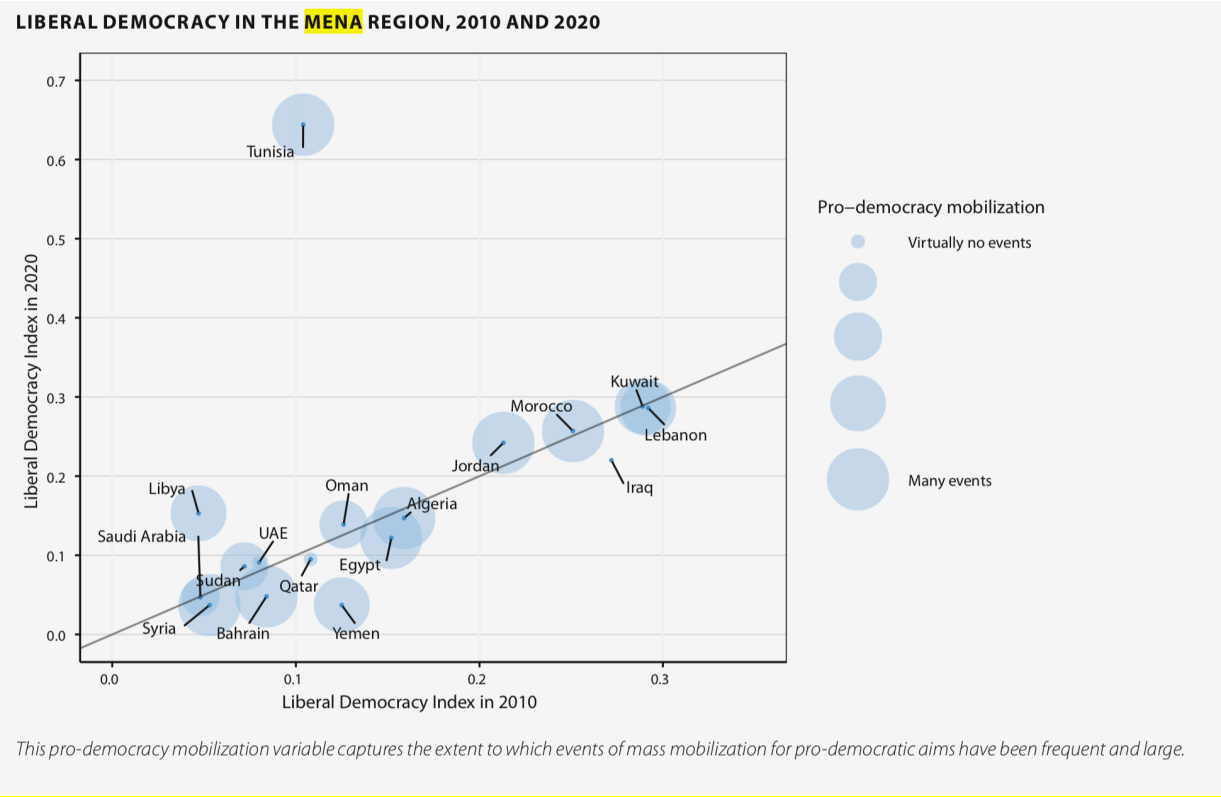

المصدر: معهد V-Dem، 2021، ص. 26

وفقاً للتصنيفات السنوية الصادرة عن منظمة "مراسلون بلا حدود"، تُعتبر حرية الصحافة إما متدنية أو متدنية جداً في المنطقة، في حين يُعتبر الفساد عالياً جداً في معظم الدول وفقاً لتصنيفات "منظمة الشفافية الدولية" (2020). وبحسب مبادرة "دراسة عوالم الصحافة"، تتّسم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمواصفات التقليدية التي تقترن عادةً بالثقافة الصحفية المتعاونة، مما يعكس بيئةً خاضعةً لأحكام السلطات الحكومية، ومقيّدةً بمستويات متدنية جداً من حرية الصحافة، حيث توكل إلى الصحافيين، لا بل يوكلون إلى أنفسهم أحياناً مهامَّ داعمة للبرامج الحكومية، مثلاً على صعيد الأهداف التنموية الوطنية (Hanusch & Hanitzsch, 2019, p. 303). ومن التحديات الأخرى التي تحول دون تطبيق آليات مساءلة وسائل الإعلام بفعالية في معظم دول المنطقة، الهيكل المحدّد والفصل الأيديولوجي لأسواق الإعلام المحلية. فما زال الإعلام الحكومي (الذي لم يتحوّل في العديد من الحالات إلى مؤسسات عامة للإرسال) يتواجد جنباً إلى جنب مع وسائل إعلام تجارية خاصة.

في هذا الإطار، وبناءً على تحاليل الارتباط التي تناولت ملكية وسائل الإعلام، أظهرت البيانات في مختلف الأقسام الإعلامية، فضلاً عن بيانات حرية الصحافة، والبيانات الاقتصادية، ونوع النظام السائد (Djankov, McLeish, Nenova, & Shleifer. 2001, pp. 17–18)[2] أنّ "تملّك الدولة لصحف ومؤسسات تلفزيونية كان أعلى بكثير في الدول الواقعة في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (...) فباستثناء إسرائيل، تبسط جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا احتكارها على البث التلفزيوني. كما تُعتبر نسبة الصحف التي تمتلكها الدولة- ما معدّله 50% من الصحف المتداولة- مرتفعةً بدورها في هذه المنطقة". فضلاً عن ذلك، تبيّنَ للباحثين أنّ احتكار الدولة "أكثر شيوعاً بكثير في المجال التلفزيوني بالمقارنة مع سوق الصحف"، وأنّها سمة "أكثر التصاقاً بالدول الفقيرة بشكل خاص، والحكومات الاستبدادية" (Djankov et al., 2001, pp. 17–19). ولعلّ أكثر نتيجة مثيرة للاهتمام في منطقتنا هي تلك المتعلقة بشكل ملكية الوسائل الإعلامية وتأثير ذلك على حرية الإعلام. فقد أظهرت أنماط الملكية، بالإضافة إلى بيانات مرجعية حول حرية الإعلام، أنّ ملكية الدولة لوسائل الإعلام تُخلّف تأثيراً سلبياً على حرية الإعلام، وأنّ "الإعلام يميل إلى أن يكون أكثر استقلالية، فتنخفض نسبة الاعتقال والسجن المتكرر للصحافيين، عندما تكون وسائل الإعلام مملوكة من قِبل القطاع الخاص (...) زد على ذلك أنّ الدول التي تعلو فيها نسبة وسائل الإعلام الرسمية تفرض [أيضاً] رقابةً أكثر صرامةً على الإنترنت" (Djankov et al., 2001, p. 21). وفوق ذلك، ما زالت وسائل إعلامية تجارية خاصة، في العديد من دول المنطقة، وثيقة الصلة بالحكومة، فتمثّل بذلك شكلاً من أشكال "الاستحواذ على وسائل الإعلام" (Coşkun, 2020; Mungiu-Pippidi, 2008).

في هذا السياق، توفّر دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أمثلةً عديدةً عن الحكومات التي تبسط سيطرةً غير مباشرة، لكن مُحكمة للغاية، على الإعلام، من خلال منْح الأموال المخصصة للإعلانات العامة والإعانات الحكومية إلى وسائل الإعلام الرسمية فقط، فضلاً عن وسائل الإعلام التجارية التي تعتمد الخط السياسي للحكومة. نتيجةً لذلك، تجد وسائل الإعلام الناقدة نفسها في أسواق إعلامية "أكثر تردّياً"، حيث تعتمد على إعلانات الدولة غير المربحة (راجع أيضاً Besley & Prat, 2006). هناك مجموعة ثالثة من الجهات الإعلامية، غير وسائل الإعلام الرسمية والتجارية، الناشطة في الأسواق الإعلامية الانتقالية، والتي يصنّفها عايش (2002) (Ayish) على أنها "إعلام حكومي إصلاحي". بالإضافة إلى ذلك، حلّل النجار (2020) (Al-

[2] قام دجانكوف وآخرون (2001) بتحليل ومقارنة أثر ملكية وسائل الإعلام (الرسمية مقابل الخاصة) في 97 دولة. ومع أنّ مجموعات البيانات ذات الصلة بوسائل الإعلام باتت قديمةً اليوم، وأنّ العديد من الدول المشمولة بالدراسة قد اختبرت تغييرات إعلامية وتكنولوجية وبطبيعة الحال سياسية، إلا أنّ الدراسة تُعتبر فريدةً من نوعها، كونها تتضمّن عدداً كبيراً من الدول التي اختبرت تحوّلاً، فضلاً عن أنظمة استبدادية، كما تأخذ في الاعتبار دولاً من القارات كافة.

Najjar) دور مؤسسات الإرسال الشاملة لكافة البلدان العربية، معتبراً إياها مجموعة إعلامية رابعة تستحق الاهتمام، خاصةً من حيث قدرتها على مساءلة الإعلام المحلي. أما المجموعة الخامسة التي يمكن أخذها في الاعتبار، فهي الإعلام الإلكتروني في بلدان الاغتراب الذي يمكن أن يشكّل صوتاً ناقداً إضافياً، مع العلم أنّ الجهات والوسائل الإعلامية في الخارج باتت، هي الأخرى، معرّضة للتضييق والقمع (Khamis, 2020; Galal & Fibiger, 2020). إلى جانب ذلك، قامت عدّة دراسات بتحليل واسع النطاق لدور وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالحركات الموالية للديمقراطية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كيف لا وقد انبثق الإعلام الاجتماعي، بدوره، كمنتدى قادر على مساءلة شرائح إعلامية (يطغى عليها إعلام الدولة أو الإعلام "المحسوب عليها") في دول مختلفة من المنطقة. لكنّ الأنظمة الاستبدادية بدأت تطبّق قيوداً على الصحافة الإلكترونية ووسائل الإعلام الاجتماعي في السنوات الماضية، وهو أمرٌ شهد تسارعاً في عدّة دول بفعل أزمة كورونا.[3]

3. أصل المفهوم "الغربي" لمساءلة وسائل الإعلام ومكوّناته الأساسية

من التعريفات المعروفة لمساءلة وسائل الإعلام ذلك الذي وضعه برتراند (Bertrand) عندما قال: "هو أي طريقة غير حكومية لجعل الإعلام مسؤولاً أمام الجمهور". في هذا الإطار، تتمثّل الأهداف الرئيسية لمساءلة وسائل الإعلام "بتحسين الخدمات التي يقدّمها الإعلام إلى الجمهور، وردّ هيبة الإعلام بنظرهم، وحماية حرية الخطاب والصحافة بطرق شتّى، وتأمين الاستقلالية التي تحتاج إليها المهنة لأداء دورها في توسيع نطاق الديمقراطية، وتحسين مصير البشرية" (Bertrand, 2000, p. 151). أما ماكويل (McQuail, 2003, p. 19)، فقد أشار إلى الطابع العملياتي الذي يميّز مساءلة وسائل الإعلام الساعية نحو "التوجيه المشترك" قائلاً: "يخضع الاتصال للمساءلة عندما يتحمّل المؤلّفون (أي أصحاب الفكرة الأصلية، أو المصادر، أو القيّمين على

---

[3] يرتكز قسم كبير من هذا النص على أعمال سابقة للمؤلّف (Fengler, 2022; Fengler, Speck, Bastian, & Pies, 2021; Fengler, 2019a, 2019 b) لم تُترجم إلى اللغة العربية قبلاً. يأمل المؤلّف وضع النتائج الأساسية للأدبيات والأبحاث بتصرف عدد أكبر من الأكاديميين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والدعوة إلى نقاش حول مساءلة وسائل الإعلام في الأبحاث والمناهج التعليمية التي تتناول الصحافة في الدول الناطقة بالعربية. في هذا الإطار، ننصح القراء المهتمين بموضوع مساءلة وسائل الإعلام بالعودة إلى "الكتيّب العالمي لمساءلة وسائل الإعلام" (*The Global Handbook of Media Accountability*) (Fengler, Eberwein & Karmasin, 2022). يستند هذا العمل إلى نتائج "الكتيّب الأوروبي لمساءلة وسائل الإعلام" (*The European Handbook of Media Accountability*) (Eberwein, Fengler, & Karmasin 2018)، فيقدّم لمحةً شاملةً عن مختلف نماذج مساءلة وسائل الإعلام في 44 دولة في القارات كافة. يركّز الكتيّب العالمي على أنّ النماذج الليبرالية التقليدية لمساءلة وسائل الإعلام تصطدم، أكثر فأكثر، بمجتمعات منقسمة ومفككة حتى في الأنظمة الديمقراطية الأكثر نضوجاً. كما يأخذ في الاعتبار تواجد أشكال هجينة ومبتكرة لمساءلة وسائل الإعلام في الدول ذات القيود السياسية وحرية الصحافة المحدودة فيعتبر أنّ هذه الأشكال تشرّع مساحات للمناقشات السياسية البالغة الأهمية في الدول التي تسيطر عليها وسائل الإعلام الرسمية، وحيث لطالما أحكمت الدولة قبضتها على الأدوات التقليدية للتنظيم الذاتي لوسائل الإعلام، كمجالس الصحافة مثلاً. إلى جانب ذلك، تُعتبر آليات مساءلة الإعلام بالغة الأهمية أيضاً في المجتمعات المتأثّرة بالنزاعات، خاصةً وأنّها تكافح نشر خطاب الكراهية أو المعلومات المضللة، وتوفّر بالتالي ترياقاً يحمي من المزيد من الاستقطاب المجتمعي.

معلومات معيّنة) مسؤولية جودة منشوراتهم ونتائجها، ويوجّهون أنفسهم نحو خدمة الجمهور والأشخاص المتأثّرين الآخرين، ويستجيبون لتوقعاتهم وتوقعات المجتمع الأوسع".

يستخدم الباحثون الإعلاميون مصطلحاتٍ مختلفةً لوصف العمليات التي تطبّقها الجهات الفاعلة في مجال الصحافة بغية ضمان السلوك المسؤول. في هذا الإطار، يشيع استخدام مصطلح *الرقابة الذاتية الإعلامية* (Puppis, 2009) للإشارة إلى الممارسات التي يعتمدها العاملون في الصحافة لضمان جودة تقاريرهم. كما يشمل مصطلح *مساءلة وسائل الإعلام* بمفهومه الأوسع، كما ذُكر أعلاه، "أي طريقة غير تابعة للدولة تُعتمد لجعل الإعلام مسؤولاً أمام الجمهور" (Bertrand, 2000, p. 108)، وبالتالي فهو يُشرك لا الصحافيين فحسب، بل مستخدمي وسائل الإعلام أيضاً وغيرهم من الشركاء الإعلاميين، في عملية إدارة الجودة الصحفية، مع استبعاد أي مشاركة للحكومة. في السنوات الأخيرة، استحوذ مفهوم *الشفافية الإعلامية* (Meier & Reimer, 2011, Fengler & Speck, 2019) على اهتمام متزايد من قِبل الباحثين. يركّز هذا المفهوم على مجموعة متنوّعة من الأدوات، لا سيما على مستوى التنظيم الإعلامي، التي يمكن أن تساهم في الحفاظ على الثقة بالصحافة، أو استعادة هذه الثقة، من خلال توفير معلومات عن العمليات التي تجري داخل الغرف الإخبارية والجهات المشاركة فيها (مثلاً، باستخدام الصفحات الشخصية للصحافيين على الشبكة الإلكترونية، أو بيانات المهمّة العامة، أو توفير روابط بالمصادر الأصلية، أو المدوّنات الإلكترونية للغرف الإخبارية إلخ.). وليس هذا فحسب، بل يمكن أن يشتمل مفهوم التنظيم المشترك (Puppis, 2007) على مساءلة وسائل الإعلام أيضاً، وبموجبه تفرض القوانين الإعلامية نفسها، في هذه الحالة، على المؤسسات الإعلامية تشكيل هيئات تُعنى بالرقابة الذاتية. على سبيل المثال، تفرض العديد من قوانين البث السمعي البصري على مؤسسات الإرسال تعيين موظف لتلقّي الشكاوى العامة. كما تجري مناقشة هذا الأمر أيضاً ضمن إطار عمليات حوكمة الإعلام (Puppis, 2010).

حدّد باردويل ودانيس (Bardoel and d'Haenens, 2004) مختلف الشركاء المعنيين في عملية المساءلة: فيذكران، إلى جانب الجمهور، مهنة الصحافة نفسها والسوق، فضلاً عن الحلقة السياسية، مما يفتح باب النقاش حول دور مساءلة وسائل الإعلام خارج نطاق الأنظمة الديمقراطية الغربية. ثم جاء فون كروغ (Von Krogh, 2012) ليعدّل نموذجهما من خلال إضافة تأثير النظام الإعلامي والتكنولوجيا على مساءلة وسائل الإعلام.

شكل 2: أُطُر مساءلة وسائل الإعلام

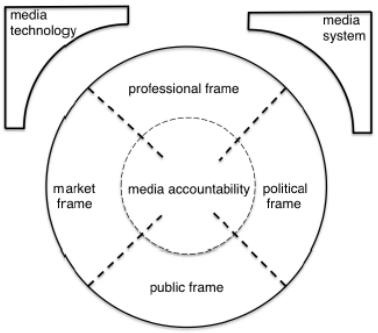

المصدر: فون كروغ، 2012، ص. 21 (Von Krogh)

تتمثّل مهمّة مجالس الصحافة، ومسؤولي الشكاوى، والناقدين الإعلاميين في مجلات الأعمال ووسائل الإعلام السائدة- بصفتها أدوات تقليدية لمساءلة وسائل الإعلام- بمراقبة أداء الصحافيين المهني، ومتابعة سوء ممارسة مهنة الصحافة في الدول التي تضمن حرية الصحافة وتمنع بالتالي تدخّل الدولة فيها (Dennis, Gillmor, & Glasser, 1989). يمكن تصنيف هذه الأدوات باستخدام نسخة معدّلة بشكل طفيف عن نموذج شومايكر وريس (Shoemaker and Reese, 1996; 2014) المؤلّف من خمسة مستويات والذي يتناول حلقات التأثير على الصحافة.

- *على المستوى الفردي*، أشارت دراسة صادرة عن ميديا آكت (MediaAcT) إلى أنّ الصحافيين يشعرون بواجب احترام المساءلة وفقاً لما تُمليه عليهم ضمائرهم أولاً، ثم قيمهم المهنية.
- يمكن العثور على أقدم أدوات لمساءلة وسائل الإعلام *على المستوى المهني*: فكانت نقابات الصحافة تنشر، منذ أواخر القرن التاسع عشر، مدوّنات قواعد السلوك- كتوجيهات طوعية ترشد إلى السلوك الأخلاقي في مهنة الصحافة- فضلاً عن المجلات المختصة بالمهنة التي شكّلت منتدىً لمناقشة مَواطن الإخفاق المهني. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت العديد من مجالس الصحافة، منذ خمسينيات القرن الماضي، هيئات مهنية (ضمّت في بعض الأحيان أفراداً من الجمهور) لاتخاذ قرارات بشأن حالات سوء ممارسة مهنة الصحافة. كذلك، بعد رفع القيود التنظيمية عن قطاع البث في أوروبا الغربية في الثمانينيات، اكتسب النقد الإعلامي في وسائل الإعلام زخماً ملحوظاً.
- أدّت الجهود التي بذلتها وسائل إعلامية فردية في مجال المساءلة (*المستوى التنظيمي*) دوراً متزايداً منذ السبعينيات، وذلك مع بدء المؤسسات الإعلامية بتوظيف مسؤولين عن تلقّي الشكاوى، ليكونوا

"مدافعين عن القرّاء" في غرف الأخبار، وتطبيق مدوّنات أخلاقيات ضمن المؤسسة نفسها. في هذا الإطار، يشكّل تعيين أشخاص لتلقّي الشكاوى عبر الإنترنت، وإنشاء مدوّنات إلكترونية خاصة بغرف الأخبار، وتسجيل محتوى اجتماعات غرف الأخبار على برامج البودكاست، ناهيك عن مجموعة متنوّعة أخرى من الجهود المبذولة على وسائل التواصل الاجتماعي، بعضاً من الأدوات الجديدة لمساءلة وسائل الإعلام على المستوى التنظيمي.

- تبعاً للنظام الإعلامي المعتمد، يمكن أن تؤدي الجهات الفاعلة والمنظمات *على المستوى الخارج عن الوسائط الإعلامية* دوراً بارزاً في مساءلة الإعلام في العصر الرقمي، فترفع الصوت بشكل أكثر فعالية عبر الإنترنت. ينطبق هذا الأمر بشكل خاص بالنسبة إلى الدول التي تعيش حالةً انتقاليةً، وتفتقر إلى الهياكل اللازمة لمساءلة الإعلام على المستوى المهني والتنظيمي. على سبيل المثال، تخلّف المراصد الإعلامية التي تديرها أقسام الاتصالات في الجامعات تأثيراً هائلاً في البرازيل. وتضمّ إسبانيا العديد من رابطات المشاهدين لمراقبة جودة مؤسسات الإرسال. وفي المملكة المتحدة، وبعض أجزاء أوروبا الشرقية، تتصرّف منظمات غير حكومية كمراقب يرصد مدى تمثيل الإعلام للنساء، والأطفال، وغيرهم. أما في الولايات المتحدة، فهناك مجموعات مراقبة للإعلام، ذات برامج سياسية خاصة، تدقق في عمل الغرف الإخبارية والصحافيين الأفراد.

تتّسم معظم الدول الأنغلوسكسونية والدول الكائنة في أوروبا الشمالية بعدّة مواصفات أساسية مشتركة على صعيد *نموذج مساءلة وسائل الإعلام* المعتمد فيها (Fengler, 2022) الذي يشتمل على:

- مجموعة من أدوات مساءلة وسائل الإعلام على المستوى المهني والتنظيمي،
- نظام ديمقراطي راسخ، قائم على تقاليد ديمقراطية عريقة نسبياً،
- ثقة عالية بالمؤسسات،
- أسواق إعلامية تعددية وعالية الاستدامة نسبياً،
- تمتّع الصحافيين باستقلالية مهنية، قانونية، مالية ومادية،
- تكنولوجيات إعلامية متطورة، استخدام عالٍ لوسائل الإعلام، إلمام مرتفع نسبياً بوسائل الإعلام،
- نقد حثيث للإعلام من قِبل الأكاديميين، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع الأوسع.

في هذا الإطار، يقدّم فنغلر، إيبروين وكارماسين (Fengler, Eberwein & Karmasin, 2022) لمحةً عامةً تُغني الأدبيات الموجودة حالياً، من خلال تسليط الضوء على عدّة أدوات لمساءلة وسائل الإعلام من البلدان المشمولة بعيّنة الدراسة، وإن كانت هذه الأدوات أقلّ مؤسساتية في حالات عدّة. كما يحدّد *الكتيّب العالمي لمساءلة وسائل الإعلام* مختلف الأدوات- أكانت على درجة عالية من المؤسساتية أم غير مؤسساتية

على الإطلاق- التي تتيح اعتماد خطاب منهجي عن المعايير والقيم الصحفية (التي تتنافس أحياناً في ما بينها)، وتطويره، وتنظيمه، باستخدام تعريف أكثر مرونةً نوعاً ما لأدوات مساءلة وسائل الإعلام. على سبيل المثال، سيتمّ ضمّ لجان الأخلاقيات التي أنشأتها اتّحادات الصحافيين في البرازيل إلى مجالس الصحافة، نظراً إلى طبيعة عملها، مع أنها لا تشهد مشاركةً من القطاع الإعلامي، خاصة وأنه أمر اعتيادي بالنسبة إلى العديد من مجالس الصحافة التي تشمل غالباً ممثّلين عن جمعيات الناشرين. على صعيد آخر، يمكن تشكيل مجالس إعلامية قانونية مع أو من دون مشاركة من ممثّلي الحكومة، وِفق ما أظهره التحليل العالمي. كما يمكن تعيين مسؤولين عن الشكاوى ليكونوا ممثّلي الجمهور على مستوى المؤسسات، أو على مستوى المهنة نفسها، أو بشكل ينصّ عليه القانون. في هذا الإطار، توجز الصورة 3 المجموعة المتنوّعة من أدوات مساءلة وسائل الإعلام التي يمكن إيجادها في مختلف الأنظمة السياسية والإعلامية والثقافات المتعلقة بالصحافة (Fengler, 2022)

شكل 3: نموذج حلقات التأثير الخاص بأدوات مساءلة وسائل الإعلام

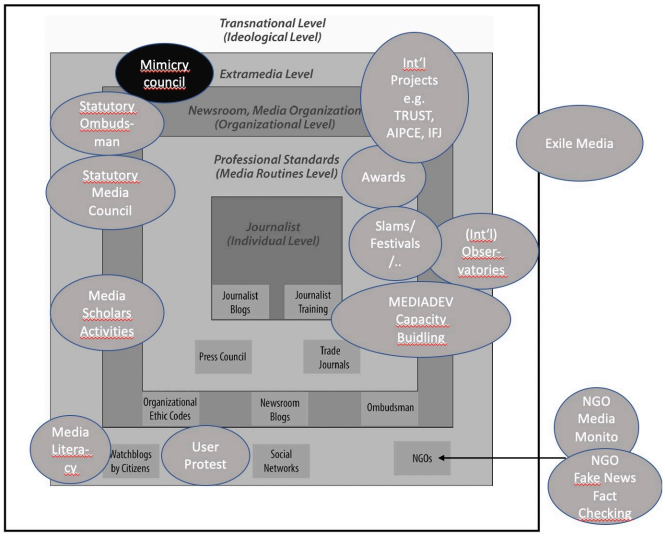

Source: Model adapted from Shoemaker and Reese 1996, amended by the authors

المصدر: فنغلر- Fengler (2022, p. 558)

في السنوات الأخيرة، باتت الممارسات التقليدية لمساءلة وسائل الإعلام تخضع للتدقيق والمراجعة في مختلف أنحاء أوروبا والولايات المتحدة، للتأكّد من فعاليتها. ففي 2012، ونتيجة فضيحة مجلة *نيوز أو ذا*

وورلد، أوصى تحقيق ليفيسون بإجراء إصلاح جوهري للنموذج التقليدي المعتمد لممارسة الرقابة الذاتية في وسائل الإعلام ضمن المملكة المتحدة، كما اقترح اعتماد إطار تنظيمي جديد مرتكز على قانون. وفي 2013، صدر التقرير النهائي لمجموعة الاتحاد الأوروبي الرفيعة المستوى المعنية بحرية الإعلام والتعددية الإعلامية، فدافع عن توسيع نطاق الجزاءات الممكن فرضها من قِبل مجالس الصحافة الحالية، كما طالب بإنشاء مجالس إعلامية إلزامية في دول الاتحاد الأوروبي (مثل فرنسا ورومانيا) التي لا مجلس صحافة فيها بعد (Vike-Freiberga, Däubler-Gmelin, Hammersley, & Maduro, 2013). لكنّ القطاع الإعلامي في أوروبا عبّر عن تشكيكه في هذه الاقتراحات، لا بل حتى احتجّ ضدها في بعض الحالات. لكنّ النقاش اتّخذ منعطفاً مختلفاً جداً اليوم، مع تراجع حرية الصحافة وتدهور سلامة الصحافيين في العديد من دول أوروبا الوسطى والشرقية. وفي ظل تراجع استعداد الحكومات المحافظة الشعبوية أو القومية لحماية تعددية الإعلام، بات انعدام المؤسسات التي تدافع عن حرية الإعلام- كمجالس الصحافة الفعالة- أكثر وضوحاً في هذه الدول في أيامنا هذه.

شهدت السبعينيات إجراء المزيد من الأبحاث المنهجية حول مساءلة وسائل الإعلام في الصحافة ودراسات حول وسائل الاتصال الجماهيري. في هذا الإطار، يقدّم براون (Brown, 1974) ومارزولف (Marzolf, 1991) نبذات ممتازة عن تاريخ مساءلة وسائل الإعلام. كما أدّت عدّة فضائح صحفية جرت مناقشتها على نطاق واسع في الدول الغربية (مثل "جيمي غايت" في الولايات المتحدة، و"مذكّرات هتلر" في ألمانيا. للاطلاع على لمحة عامة راجع (Fengler, 2003))، إلى تزايد النقاشات الأكاديمية النظرية والمعيارية حول مفهوم مساءلة وسائل الإعلام. أما الدراسات التجريبية حول كل أداة من أدوات مساءلة وسائل الإعلام (خاصةً مجالس الصحافة، ومدوّنات الأخلاقيات، ومسؤولي الشكاوى، والصحافة الإعلامية)، فكانت ضيّقةً وقليلةً جداً حتى الآونة الأخيرة (للاطلاع على لمحة موسّعة عن الأدبيات ذات الصلة، راجع (Fengler, Eberwein, Mazzoleni, Porlezza, & Russ-Mohl, 2014)، (Fengler, Eberwein, Karmasin, Barthel, & Speck, 2022)). وقد توصّلت الدراسات إلى استنتاجات ملؤها الشكوك نسبياً حيال الأثر الفعلي الذي يُخلّفه العديد من أدوات مساءلة وسائل الإعلام. فأظهرت الدراسات التي تناولت الصحافيين الإعلاميين أنه حتى الصحافيون الذين يُغطّون قضايا لحساب وسائل إعلامية على قدر من الجودة يتهرّبون من انتقاد زملائهم ومدرائهم. ولم تشذّ الدراسات المتعلقة بمسؤولي الشكاوى عن هذه القاعدة، فكشفت عن وجود قيود مماثلة مفروضة ذاتياً. وخلصت تحاليل المحتوى إلى أنّ وسائل الإعلام تستغل الأخبار بشكل متكرّر للتعبير عن الاهتمام بسياسات إعلامية محدّدة. من هنا، نظراً إلى النقص الواضح في الأدوات التقليدية

المخصصة للرقابة الذاتية الإعلامية- التي تنتج بشكل أساسي عن الاهتمام الذاتي الفردي أو الجماعي الذي يُبديه العاملون في المجال الإعلامي- قد يكون إشراك الجمهور وبقية الجهات الخارجة عن نطاق المهنة خياراً واعداً لتعزيز مساءلة وسائل الإعلام (راجع Fengler, 2012).

كان برتراند (Bertrand, 2000) ونوردنسترينغ (Nordenstreng, 1999) أوّل من قدّم تحاليل مقارنة لطرق مساءلة وسائل الإعلام عبر أوروبا. أما مشروع "ميديا آكت" (Fengler et al., 2014)، فشكّل أول دراسة لتوفير بيانات تجريبية شاملة حول الوضع الراهن وتأثير مساءلة وسائل الإعلام في 14 دولة تختلف من حيث النظام الإعلامي والثقافة الصحفية المعتمدة. شمل المشروع تحليل الوضع الراهن للرقابة الذاتية الإعلامية ومساءلة وسائل الإعلام في أوروبا ودولتين عربيتين نموذجيتين، فضلاً عن مقابلات مع 100 خبير دولي في مجال مساءلة وسائل الإعلام على شبكة الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، تخلّل المشروع إجراء استطلاع كمّي لـ1762 صحافياً في 14 دولة، لدراسة مواقف الصحافيين تجاه مساءلة وسائل الإعلام، فضلاً عن تأثير أدوات المساءلة الراسخة والجديدة في مختلف الأنظمة الإعلامية. وضمن إطار مشروع المتابعة، تضمّن *الكتيّب الأوروبي لمساءلة وسائل الإعلام* (Eberwein, Fengler & Karmasin, 2018) تقارير قطرية (منفّذة استناداً إلى دراسات مكتبية) حول الوضع الراهن لمساءلة وسائل الإعلام في دول الاتحاد الأوروبي الثماني والعشرين كلها، بالإضافة إلى النرويج وسويسرا، فضلاً عن إسرائيل، وتركيا، وروسيا. أما التحليل النوعي، فيُستكمل *بمؤشّر أوروبي لمساءلة وسائل الإعلام*، تمّ إنشاؤه لقياس ورصد البنى التحتية المتعلقة بمساءلة وسائل الإعلام على المستوى الوطني، وذلك بناءً على آراء خبراء وطنيين في مجال الرقابة الذاتية الإعلامية والأبحاث المنفّذة حول الاتصالات.

وِفقاً لهذه الدراسات، ظهرت ثقافات مختلفة لمساءلة وسائل الإعلام في الأنظمة الإعلامية والثقافات المتنوّعة الخاصة بالصحافة. جديرٌ بالذكر أنّ مفهوم مساءلة وسائل الإعلام أبصر النور في الولايات المتحدة والمملكة البريطانية اللتين كانتا أول دولتين في القضاء على الرقابة وضمان حرية الصحافة. لذا، يمكن القول إنّ إلغاء الرقابة على أسواق الإعلام يعود في هاتين الدولتين إلى 1791، حيث طوّر العاملون في المجال الإعلامي أولى أدوات مساءلة وسائل الإعلام لضمان التنظيم الذاتي للصحافة. وكانت أولى أدوات مساءلة وسائل الإعلام قد أُعدّت من قِبل غُرف إخبارية، كما استُبدلت الصحافة الحزبية بنموذج الصحافة الجماهيرية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ومع اعتماد الغُرف الإخبارية اقتصادياً على السوق، وحاجتها إلى إقامة علاقة ثقة مع المستخدمين، تمّت صياغة قوانين خاصة بالصحافة منذ أوائل القرن العشرين، وبدأت وسائل إعلامية ريادية مثل *نيويورك وورلد* تجرّب طرقاً عدّة، مثل إنشاء هيئات على غرار "مكتب

الدقة واللعب النظيف" عام 1913. في السنوات اللاحقة للحرب العالمية الثانية، تكثّفت النقاشات العامة حول جودة وسائل الإعلام في العديد من دول أوروبا الغربية، وهدّدت حكومات بتضييق الخناق على وسائل الإعلام وإنشاء مجالس صحافة خاضعة لإدارتها، في دول مثل المملكة المتحدة وألمانيا. في الوقت نفسه، سُجّل استياء عام تجاه الصحافة التي وُصمت في العديد من الدول بالجشع، والسعي وراء الإثارة، وانعدام التوازن السياسي (McQuail, 2010, p. 170). بلغ الأمر أوجَه في الولايات المتحدة مع إنشاء لجنة هاتشنز (1943-1947) التي ضمّت مفكّرين وهدفت إلى التحقيق في الوضع الراهن للصحافة ووضع أفكار حول كيفية مساءلة وسائل الإعلام بدرجة أكبر أمام الجمهور. ومن التوصيات الأخرى التي رفعتها هذه اللجنة أن "يتبادل أفراد طاقم الصحافة الانتقادات اللاذعة. فمن غير المرجّح احترام المعايير المهنية طالما أنّ أعضاء المهنة يغضّون الطرف عن الأخطاء، وعمليات الاحتيال، والجرائم التي يرتكبها صحافيون آخرون" (Leigh, 1947, p. 94)، وهو مفهوم كاد يصيب العاملين في المجال الإعلامي في تلك الآونة بصدمة حقيقية. لكنّ الصحافيين في العديد من الدول الغربية تفاعلوا أخيراً مع الانتقادات العامة- والضغوط السياسية- من خلال إنشاء آليات لمساءلة وسائل الإعلام منذ الخمسينيات. في المقابل، وقع الإعلام في أوروبا الشرقية ضحية الأنظمة الشيوعية التي تسلّمت السلطة بعد الحرب العالمية الثانية. نتيجة الضغوط السياسية، جاء ردّ الرابطات المهنية للصحافيين وجمعيات الناشرين- التي كانت قد تشكّلت في العديد من الدول في أوائل القرن العشرين- بإنشاء مجالس صحفية غير تابعة للدولة، لتكون بمثابة المحاولة الأولى للتنظيم الذاتي المنهجي، والتفلّت من قبضة الجهات التنظيمية الخارجية.

في أوروبا، تعود فكرة إنشاء مجلس للصحافة أو الإعلام، كمؤسسة طوعية مهمّتها مراقبة التغطية الصحفية، إلى *أوروبا الشمالية والغربية*، مع تسجيل أقدم مثال على ذلك (1916) في السويد. أما في النرويج، فيزاول مجلس الصحافة أعماله منذ 1928. بعد الحرب العالمية الثانية، أدّت الضغوط العامة والسياسية وانتقادات الصحافة غير المسؤولة في الولايات المتحدة- حيث أطلقت "لجنة هاتشنز" نقاشاً واسعاً حول مسؤولية الصحافة عام 1947- وكذلك في العديد من دول أوروبا الغربية، إلى إنشاء مجالس صحفية. وفي المملكة المتحدة، أنشئ مجلس عام للصحافة عام 1953 لتجنّب الخضوع لأنظمة رقابية من قِبل الدولة، ثم أُعيد تشكيله ليحمل اسم مجلس الصحافة عام 1963. أما مجلس الصحافة الألماني، فقد تشكّل عام 1956، كردّ فعل على الضغوط السياسية أيضاً. وينشط مجلس الصحافة الهولندي، بدوره، منذ 1960، في حين أنّ أول مجلس صحافة نمساوي تشكّل في 1961. بالإضافة إلى ذلك، أدى الاستياء الواسع تجاه المؤسسات القوية- والتي اعتُبر الإعلام جزءاً منها- والتحوّلات في العديد من المجتمعات الغربية بعد حقبة 1968، إلى تزايد عدد مبادرات مساءلة

وسائل الإعلام: فكانت *واشنطن بوست* أول صحيفة رائدة تعيّن موظفاً لتلقّي الشكاوى، كما تخصّص العديد من وسائل الإعلام البديلة في النقد الصحفي الإقليمي، وأُنشئ العديد من المجلات الجديدة التي تُعنى بمهنٍ معيّنة، مثل مجلة الصحافة الأميركية. مع نضوج هذه المهنة نسبياً، أصبحت مدوّنات أخلاقيات المهنة مقبولة على نطاق واسع في أكثرية بلدان *أوروبا الشمالية والغربية*، في حين أنّ المدوّنات التي تضعها المؤسسات وقوانين الغُرف الإخبارية باتت تؤدي دوراً أقلّ أهمية بكثير. في الواقع، تُشكّل الصحافة الإعلامية- أي تغطية القضايا الإعلامية والتعليق عليها بعين ناقدة- ظاهرةً متكرّرةً في وسائل الإعلام ذات الجودة العالية، أكانت مكتوبةً أم سمعيةً بصريةً؛ وفي هذا الإطار، شهدت كافة الدول صدور مجلة مهنية وموقع إلكتروني واحد على الأقلّ، وأكثر من واحد في العديد من الحالات. ولكنْ، تُشكّل الولايات المتحدة الاستثناء، حيث لم يحظَ مجلس الصحافة الوطني القصير العهد بقبول في هذا القطاع، فاعتمدت عوضاً عن ذلك على جهود المؤسسات.

يختلف الوضع بشكل لافت في *أوروبا الجنوبية* والدول التي تنتمي إلى "النموذج المتوسطي" للأنظمة الإعلامية الذي أعدّه هالين ومانشيني (Hallin and Mancini, 2004). ففي هذه المنطقة، تُعتبر أدوات مساءلة وسائل الإعلام على مستوى المهنة أقلّ انتشاراً بكثير، زد على ذلك أنّ الأشكال المؤسساتية للرقابة الذاتية الإعلامية لا تكون موجودةً على الإطلاق في بعض الأحيان. ففي فرنسا، ليس من مجلس صحافة حتى يومنا هذا، مع أنّ فرنسا صاغت أول مدوّنة فرنسية للأخلاقيات في 1918. ولا تضمّ اليونان مجلس صحافة كذلك، بل يقع إنفاذ قانون المسؤولية المهنية والأخلاقية والاجتماعية للصحافيين على عاتق نقابات الصحافيين ومجالسها التأديبية. حتى نقابة الصحافيين الإيطالية (OdG) ليست بمثابة المجالس الصحفية والإعلامية الموجودة في أوروبا الشمالية والغربية، كونها أُنشئت بموجب القانون وتعمل كمؤسسة لتنظيم طريقة الوصول إلى مهنة الصحافة. كذلك، ليس في إسبانيا مجلس صحافة وطني، بل منظمات إقليمية تعوّض، جزئياً، عن هذا النقص. ويشهد العديد من الدول على إنشاء مجالس لغرف الأخبار بهدف حماية موظفي هيئة التحرير من الضغوط السياسية المتكرّرة التي يمارسها أصحاب الوسائل الإعلامية. وفي البرتغال وفرنسا، تُطبّق عدّة وسائل إعلامية عالية الجودة مدوّنات قواعد سلوك للصحافيين في مؤسساتها. أما مسؤولو الشكاوى، فظاهرة أكثر شيوعاً في دول أوروبا الجنوبية. وفي فرنسا وإسبانيا والبرتغال، بدأت أبرز وسائل الإعلام السمعي والبصري والمطبوع بتعيين مسؤولين عن استقبال الشكاوى منذ منتصف التسعينيات، وما زالت تحافظ على البعض منهم على الأقلّ حتى اليوم.

في الأنظمة الإعلامية الخاصة بمنطقة *أوروبا الوسطى والشرقية*، لم تبصر منظمات مثل مجالس الصحافة أو الإعلام النور إلا بعد سقوط الشيوعية، هذا إذا أُنشئت على الإطلاق. في العديد من الحالات، ترافَقَ إنشاؤها

مع صياغة قواعد أخلاقيات جديدة، تتّبع المثل المنصوص عليها في أنظمة الإعلام الغربية. لكن تبيّن أنه كان من الصعب عليها، في معظم الأحيان، أن تحظى بقبول أفراد القطاع الإعلامي، خاصةً في ظل استمرار تشكيك العاملين في هذا المجال في مفهوم الرقابة الذاتية الإعلامية، بعد عقود من الرقابة وسيطرة الدولة في الإمبراطورية السوفياتية. في بولندا، عرّف قانون الصحافة لعام 1984 مجلس الصحافة على أنه هيئة استشارية لرئيس الوزراء، رغم عدم إنشاء هذا المجلس بعد، مع الإشارة إلى أنّ الحكومة المحافظة بذلت جهوداً ملحوظة مؤخراً لإنشاء هياكل "مساءلة" تسيطر عليها الدولة (Głowacki & Kus, 2022). وفي هنغاريا، تسيطر حكومة حزب فيدس على المجلس الإعلامي الذي أُنشئ بموجب تشريع صدر في 11/2010. في رومانيا، لا وجود لا لمجلس صحافة ولا لمؤسسة مشابهة له على الإطلاق. وفي حين أبدت الشركات الإعلامية الخاصة تردداً إزاء إنشاء أدوات لمساءلة وسائل الإعلام، فقد ألزم المشرّعون مؤسسات الإرسال العامة بتطبيق هذه الإجراءات في فترة الانتقال السياسي بعد 1990. جديرٌ بالذكر أنّ قانون الإعلام يشترط على مؤسسات الإرسال العامة تعيين مسؤول لتلقّي الشكاوى أو لجنة أخلاقيات في كافة دول أوروبا الوسطى والشرقية تقريباً. لكنّ مؤسسات الإرسال العامة في هذه المنطقة تُعتبر أقلّ استقلاليةً عن السياسة، وبالتالي تُحكم الجهات السياسية قبضتها على أدوات مساءلة وسائل الإعلام في العديد من الحالات. لكنّ المنظمات غير الحكومية الناقدة للإعلام- ومنها الكثير ممّن تستمرّ المؤسسات الدولية بتمويله- تُعدّل هيكل المساءلة الضعيف.

4. مساءلة وسائل الإعلام في تونس والمغرب- حالتان من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[4]

لم تركّز إلا بضع دراسات حتى اليوم على موضوع مساءلة وسائل الإعلام في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فحلّل بايز هياكل وبيئات مساءلة وسائل الإعلام في الأردن وتونس بصفتهما دولتين نموذجيتين في المنطقة، ضمن إطار مشروع ميديا آكت (Pies, 2014; Pies, 2015). وقارن ليندكامب (Lindekamp، متوقع صدوره قريباً) المؤسسات والممارسات المعنية بمساءلة وسائل الإعلام في الجزائر، وتونس، والمغرب. أما حافظ (Hafez, 2002)، فقد نفّذ تحليلاً مقارناً لمدوّنات الأخلاقيات في الدول الإسلامية العربية. يمكن الاطلاع على موجز للأدبيات التي تتناول مساءلة وسائل الإعلام في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مقال لينغاور (Lengauer) في هذا العدد من دورية إعلام الشرق الأوسط. في هذا الإطار، تُقدّم الدراستان القصيرتان أدناه أحدث لمحة عن هاتين الدولتين، وهما مقتطعتان من تقارير قطرية أطول واردة في *الكتيّب*

[4] تمّ جمع نتائج البحث الخاصة بتونس، العراق، الأردن، المغرب ومصر، والواردة في القسم التالي، من أجل إعداد *الكتيّب العالمي لمساءلة وسائل الإعلام* (Fengler, Eberwein & Karmasin, 2022) الذي يهدف إلى إضفاء الطابع العالمي على الأبحاث التي تتناول قضية مساءلة وسائل الإعلام، وتجريدها من الطابع الغربي.

العالمي لمساءلة وسائل الإعلام الذي يحلّل هياكل مساءلة وسائل الإعلام عبر العالم (Fengler, Eberwein & Karmasin, 2022). ويتضمّن هذا العدد من دورية إعلام الشرق الأوسط مزيداً من الحالات عن دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وِفقاً لتحليل أجراه هيزاوي (Hizaoui, 2022)، كانت تونس، حتى منتصف 2021، تتّجه نحو إنشاء ممارسات للرقابة الذاتية مع الإعلان عن تأسيس مجلس صحافة ذي طابع غير مقنّن عام 2020، واعتماد نظام لتنظيم مؤسسات الإرسال الخاصة بصورة مشتركة، وتعيين عدد متزايد من مسؤولي الشكاوى على مستوى غُرف الأخبار. من المعروف أنّ تونس هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تشهد عملية انتقالية مستمرة نحو الديمقراطية بعد الربيع العربي في 2011- وذلك حتى الأحداث السياسية الأخيرة في تموز/يوليو 2021- وقد تلقّت نسبةً عاليةً بشكل استثنائي من الدعم من أجل تطوير قطاع الإعلام فيها، بغية تعزيز نظام مساءلة وسائل الإعلام. جدير بالذكر أنّ الدستور ينصّ على حرية التعبير، من دون أن تحدّ القوانين العقابية من ذلك. فتمّ إنشاء الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال كهيئة مستقلّة مسؤولة عن إصلاح قطاع الإعلام، من خلال تعاون دولي. "فأرست الأسس اللازمة للمشهد الإعلامي الجديد ورسمت الخطوط العريضة لإصلاح قطاع الإعلام" (Hizaoui, 2022, p. 257). بعد 2011، تمّ حلّ المؤسسات التي كانت قد أنشئت خلال العهد القمعي، أي وزارة الاتصال ووكالة الاتصال الخارجي. "بهدف الامتثال للمعايير الديمقراطية الدولية، تمّ الاتفاق على تنظيم مؤسسات الإعلام السمعية البصرية عن طريق هيئة عامة مستقلّة، في حين يُطبّق الإعلام المكتوب والصحافة الإلكترونية الرقابة الذاتية" (Hizaoui, 2022, p. 257). وتُعتبر حرية الاتصال السمعي البصري مضمونةً بموجب مرسوم نصّ أيضاً على إنشاء الهيئة العليا المستقلّة للاتصال السمعي البصري (الهايكا).

دعت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين إلى إنشاء وتشكيل مجلس صحافة في تونس، بمساعدة من منظمة "المادة 19" الدولية. وما لبثت جامعة مديري الصحف أن انضمّت إلى المشروع لاحقاً "بدافع من المصلحة أكثر من الاقتناع" (Hizaoui, 2022, p. 262). من هنا، تثبت حالة تونس كدولة انتقالية أيضاً تأثير الاختلافات بين المنظمات المهنية للصحافيين وممثّلي مالكي الصحف[5] الذين يضمّون عدداً كبيراً من رواد الأعمال المقرّبين إلى نظام بن علي. وفوق ذلك، يسير العديد من أصحاب وسائل الإعلام، بشكل واضح وصريح وراء مصالحهم السياسية. في الفترة التي سبقت إنشاء مجلس الصحافة التونسي، اقترحت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين اعتماد نموذج ليبرالي للرقابة الذاتية. لكنّ جامعة مديري الصحف أرادت إنشاء مجلس

[5] بعد 2011، قدّمت منظمة "دعم الإعلام الدولية" الدانماركية المساعدة إلى نقابة الصحافيين لتطوير المرصد الأخلاقي، ولكن توقّف المشروع الذي أُطلق عام 2013 في السنة التالية بسبب الانتقادات الشديدة اللهجة التي طالته من جامعة مديري الصحف التونسية.

بوظائف تنظيمية: "يجدر بمجلس الصحافة أن يؤدي دوراً اقتصادياً من حيث تحديده المعايير لمنح الإعلانات العامة على سبيل المثال؛ ويجب أن يكون بإمكانه اقتراح تعليق العمل بالبطاقة الصحفية لصحافي لا يحترم الأخلاقيات؛ كما يجب أن يتمّ تمويل المجلس من خلال التمويل العام (...)" (Hizaoui, 2022, p. 262).

ويبدو أنّ النزاع وجد طريقه إلى الحلّ من خلال اعتماد نموذج الرقابة الذاتية في 2020، بعد عدّة تأجيلات.

أصبح منصب مسؤول الشكاوى مهمّاً نسبياً في تونس اليوم، بعد أن كانت المحطة الإذاعية الخاصة والرائدة *"موزاييك إف إم"* قد عيّنت وسيطاً لتولي هذه المهمّة. في مجال مؤسسات الإرسال الخاصة، أنشأ معهد إريك بروست الألماني منذ 2015 شبكةً من مسؤولي الشكاوى المدرَّبين في وسائل الإعلام، وذلك بفضل تعاون مع مرصد الإعلام في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، والهيئة العليا المستقلّة للاتصال السمعي البصري (الهايكا)، والمركز الأفريقي لتدريب الصحافيين والاتصاليين" (Hizaoui, 2022, p. 261). "أُنشئ هذا المنتدى كجمعية، ويرأسه حالياً الوسيط في التلفزيون الرسمي الوطني. وهو يجمع الوسطاء العاملين في عشر مؤسسات صحفية هي: *راديو موزاييك إف إم، راديو 6، راديو توانسة، إذاعة الرقاب الثورة، إذاعة قفصة، التلفزيون التونسي (الوطنية 1 والوطنية 2)، إذاعة الجريد، راديو نفزاوة، إذاعة القصرين، وراديو جوهرة إف إم"* (Hizaoui, 2022, p. 261).

ظهر عدد من أدوات مساءلة وسائل الإعلام الأخرى في تونس أيضاً، منها البرنامج التلفزيوني الوحيد الذي يحلّل المواد الإعلامية، بعنوان "ميديا ماغ" (MediaMag)، والبرنامج الذي يُذاع مرّتين أسبوعياً على راديو *موزاييك إف إم* ويشهد تفاعلاً بين "وسيط" الإذاعة والجمهور، لكنه لا يظهر على قائمة البرامج المتوفّرة للاستماع بطريقة البودكاست" (Hizaoui, 2022, p. 261). وتُطبّق مؤسساتٌ مدوّناتها الأخلاقية الخاصة، مثل وكالة الصحافة الرسمية "*وكالة تونس أفريقيا للأنباء*"، فضلاً عن مؤسسات الإرسال التلفزيونية والإذاعية الرسمية. "اعتمدت بعض مؤسسات الإرسال الخاصة، مثل *موزاييك إف إم*، ميثاقاً للمحرّرين ونشرته على العلن" (Hizaoui, 2022, p. 261). كما نشرت الهايكا ونقابة الصحفيين التونسيين "توجيهات حول أصول التغطية الإعلامية للهجمات الإرهابية وتوجيهات حول تغطية مواضيع المرأة بطريقة مراعية للمنظور الجنساني" (Hizaoui, 2022, p. 261). "ونشرت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات توجيهات بشأن طريقة تغطية الإعلام للانتخابات، بالشراكة مع الهايكا" (Hizaoui, 2022, p. 261). أخيراً، يستخدم عدد متزايد من الأشخاص في تونس وسائل التواصل الاجتماعي مثل فايسبوك، لانتقاد وسائل الإعلام والدعوة إلى إلغاء الاشتراكات بكثافة (بلغ عدد الإلغاءات مليوناً في إحدى الحالات) بهدف الاحتجاج ضد الممارسات الصحفية السيئة. كما تطوّرت محطات إذاعية كجهات فاعلة أساسية لمساءلة وسائل الإعلام بعد 2011، من خلال فتح برامجها أمام المناقشات العامة.

أما *المغرب*، فيشكّل مثالاً صارخاً على النموذج "الاستبدادي التنافسي"، ملصقاً صفات "الرقابة الذاتية" و"التنظيم المشترك" بمؤسسات يبدو أنها موجودة لا لشيء إلا للتحكّم بالقطاع الإعلامي، وفق ما يجادله إبراهيني وزيد (Ibahrine & Zaid, 2022). في 2002، وضعت الهيئة الوطنية لأخلاقيات الصحافة وحرية التعبير مدوّنة أخلاقيات. وقد ضمّت هذه الهيئة أعضاء من النقابة الوطنية للصحافة المغربية، واتّحاد الناشرين، ومنظمات مجتمع مدني، وعاملين في المجال الإعلامي. تُعتبر هذه المدوّنة "وثيقة قانونية ملزمة تتضمّن قواعد السلوك المهني" (Ibahrine & Zaid, 2022, p. 252). في 2016، استُبدل قانون الصحافة "الأكثر قمعية" الذي صدر في 2002 بقانون جديد للصحافة والنشر، ثم أُنشئ مجلس الصحافة الوطني بموجب القانون في 2018. أُنيطت بهذا المجلس عدّة مهام، منها إصدار البطاقات الصحفية وبالتالي التحكّم بالأشخاص المخوّلين ممارسة هذه المهنة. ورغم أنه مخوّل تعزيز المهنية ونشر التوعية الأخلاقية بين الصحافيين، إلا أنّ "القانون الجديد أبقى بعض المواضيع ضمن خانة المحظورات، مثل النظام الملكي، والصحراء الغربية، والإسلام، واستبدل أحكام السجن بغرامات باهظة، يمكن أن يؤدي الامتناع عن دفعها إلى السجن" (Ibahrine & Zaid, 2022, p. 537). وتُعتبر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري هيئةً إداريةً مسؤولةً عن تنظيم قطاع الاتصال السمعي البصري، أُنشئت عام 2002. لكنّ المراقبين يشكّكون في مدى استقلاليتها، كما جاء في تعريفها الرسمي، خاصةً وأنّ المغرب "لديه هيكل متعدد الطبقات من عمليات الضبط والمراقبة، يتمثّل تحديداً بعملية تعيين أعضاء هيئات صنع القرار بشكل غير تمثيلي، وبتطبيق قوانين إعلامية قمعية" (Ibahrine & Zaid, 2022, p. 247). وكان قانون الاتصال السمعي البصري قد أُقرّ في 2005، "مشترطاً تعيين مسؤول عن الشكاوى في وسائل الإعلام السمعية البصرية المعنية بالخدمة العامة" (Ibahrine & Zaid, 2022, p. 252). لكن لم يتمّ تعيين إلا مسؤول واحد عن تلقّي الشكاوى حتى اليوم، وذلك في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة. أما مؤسستا الإرسال العامّتان، "دوزيم" و"الأولى"، فقد أعدّتا برامج تلفزيونية مخصصة لمناقشة تعليقات الجمهور (Ibahrine & Zaid, 2022, p. 252). بالإضافة إلى ذلك، لا تترك اللوائح الصارمة المعتمدة في المغرب لتنظيم وسائل الإعلام مجالاً يُذكر لتطبيق أدوات مستقلّة لمساءلة وسائل الإعلام، مع العلم أنّ "المواطنين يؤدّون دوراً ناشطاً في جعل الإعلام المغربي أكثر مساءلةً أمام الجمهور" (Ibahrine & Zaid, 2022, p. 252). مع ذلك، يسمح المغرب للمانحين والمنظمات غير الحكومية بتنفيذ أنشطتهم في مجال رصد الإعلام، كما يُجيز التعاون الأجنبي في برامج التعليم الصحفي، بالرغم من أنّ هذه الجهود تفتقر إلى الاستدامة، كما قيل.

5. منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: هيمنة نموذج "المانح الأجنبي" ونموذج "المحاكاة" على مساءلة وسائل الإعلام

تختلف أُطُر مساءلة وسائل الإعلام اختلافاً جوهرياً بين البلدان الديمقراطية، والبلدان التي تختبر عملية انتقال ديمقراطي، وتلك التي تُقيّد حرية الصحافة على أراضيها: ففي الحالة الأخيرة، من غير المعتاد أن تكون نقابات الصحافيين و"مجالس الإعلام" رابطاتٍ تحتفي بالمهنيين المستقلّين، بل أدوات بيد الحكومة للتحكّم بمن يستطيع مزاولة هذه المهنة؛ وفي الواقع، تتخفّى الرقابة التي تعتمدها بعض الدول، عملياً، وراء مفهوم الرقابة الذاتية في وسائل الإعلام. في هذا الإطار، تُركّز الدراسات من بلدان ما بعد الحقبة السوفياتية على هذه النظرة المتناقضة إلى مفهوم المساءلة من قِبل الصحافيين المشكّكين في كافة المؤسسات التي يجوز لها أن تعاقب على سوء ممارسة مهنة الصحافة (Coman, 2008; Láb & Tejkalová, 2016).

من هذا المنطلق، نقترح توسيع هذه النظرة ومراعاة الأشكال الأخرى المتعددة لمساءلة وسائل الإعلام، من دون الاكتفاء بأنظمة المساءلة "الغربية" النمطية القائمة على النموذج المهني ونموذج المؤسسات.[6] فكان فولتمر قد جادل بأنّ "الأنظمة الديمقراطية الناشئة تُطوّر أنواعاً جديدةً من أنظمة الإعلام عوضاً عن استنساخ النماذج الغربية"، كونها تقوم في العديد من الحالات على "تحوّلات مؤسساتها الحالية التي تحمل في طيّاتها المعايير وعلاقات القوى الخاصة بالنظام السابق" (Voltmer, 2012, p. 235). نتيجةً لذلك، نقع في مجال مساءلة وسائل الإعلام أيضاً على "مزيج فريد من نوعه من الهياكل الثابتة المتوارثة عن الماضي، إلى جانب عناصر معتمدة حديثاً من النماذج التي يُحتذى بها اليوم والتي عادةً ما تكون مستقاةً من الغرب" (Voltmer, 2012, p. 235). يتطلّب هذا الأطر اعتماد وجهة نظر "تفسيرية"، نظراً إلى الأهمية النسبية لعوامل معيّنة "ضمن مجموعة متشعّبة من العوامل الثقافية والظرفية" (Voltmer, 2012, p. 235). يتمعّن تيتي (Tettey, 2006) في هذا الأمر مقترحاً اعتماد ثلاثة أنواع مختلفة من أنظمة مساءلة وسائل الإعلام في دول أفريقيا جنوب الصحراء. بالإضافة إلى ذلك، شدّد باحثون مثل كومان وغروس (Coman & Gross, 2006)، النجار (Al-Najjar, 2020)، براباوونغ (Prapawong, 2018)، ساوانت (Sawant, 2003)، أوبويا (Obuya, 2012)، وبرغر (Berger, 2010) على قصور العديد من أنظمة الرقابة الذاتية لوسائل الإعلام التي اعتُمدت في دول ما بعد الحقبة السوفياتية وكذلك في بلدان جنوب العالم.

وفقاً للتحليل المقارن الوارد في *الكتيّب العالمي لمساءلة وسائل الإعلام*، تبرز تونس وحدها في هذا الإطار (والعراق إلى حدّ ما) بين مجموعة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فقد ساعد التدفّق الهائل

---

[6] يعتبر فنغلر (Fengler, 2022, p. 559) أنّ هناك ثمانية نماذج لمساءلة وسائل الإعلام: النموذج المهني، نموذج المؤسسة، النموذج العام، النموذج المهني القاصر، نموذج المانح الأجنبي، النموذج القانوني، نموذج للمحاكاة، ونموذج التنظيم الرقابي. أنظر *الكتيّب العالمي لمساءلة وسائل الإعلام* للاطلاع على مناقشة متعمّقة حول هذا الموضوع.

للمانحين، ومشاركتهم في قطاع الإعلام بعد التغيير السياسي في كلا البلدين، في إنشاء بنى تحتية أولية على الأقل لإجراء المزيد من النقاشات المستقلّة حول جودة الأعمال الصحفية. من هذا المنطلق، نقترح وصف نظام مساءلة وسائل الإعلام الموجود في مثل هذه البلدان*بنموذج المانح الأجنبي لمساءلة وسائل الإعلام* (Fengler, 2022, p. 566). ومن الأمثلة الأخرى على هذا النموذج، البوسنة والهرسك، وإلى حدّ ما أوكرانيا، فضلاً عن ميانمار إلى أن كان الانقلاب العسكري في 2021. أدى الانتقال السياسي في هذه البلاد، بمختلف "تدرجات الديمقراطية"، إلى انفتاح تدريجي ورفع الرقابة عن الأنظمة الإعلامية، مما تطلّب- على الأقلّ من وجهة النظر المعيارية- إنشاء هياكل لمساءلة وسائل الإعلام على وجه السرعة. لكن العاملين في المجال الإعلامي كانوا يخضعون لقيود صارمة في فترات الحكم الاستبدادي أو الشيوعي، لا بل إنهم كانوا في العديد من الحالات يفتقرون إلى التعليم المناسب، خاصةً وأنّ الحكومات الاستبدادية كانت تسعى إلى نزع الطابع المهني عن الصحافيين، كطريقة إضافية للقضاء على الأصوات المنتقدة. وبعد تغيُّر النظام ورفْع الرقابة بشكل نهائي أو تدريجي، كان الصحافيون ومؤسسات الإعلام غير مجهّزين، في أغلب الحالات، للتعامل مع حرياتهم الجديدة بشكل مسؤول، وذلك بسبب افتقارهم إلى المهنية، أو بسبب كفاحهم الاقتصادي لتأمين مورد رزقهم. في الواقع، ليس انعدام الأبحاث، ونشر الشائعات، واستهداف الإثارة الإعلامية، واللجوء إلى الرشوة إلا غيض من فيض المشاكل الناشئة التي يصفها المراقبون المحليون. زد على ذلك أنّ النقابات المهنية التي تعود إلى ما قبل مرحلة التغيير كانت غير موثوقة في أغلب الأحيان، بسبب تعاونها مع النظام السياسي القمعي السابق أو الترويج له. بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تفضّل مجموعات الصحافيين العاملين في ظل ظروف قمعية التضامن مع بعضهم على حساب النقد الذاتي، وفق ما يُبيّنه مثال تونس: فقد اعتمدت نقابة الصحفيين التونسيين ميثاقاً عاماً للأخلاقيات عام 1984 تضمّن "عدّة أحكام تؤكّد أهمية التضامن بين الصحافيين، مما لا يترك المجال واسعاً أمام النقد الداخلي" (Hizaoui, 2022, p. 566). بعد تبدّل النظام، لم تشهد البلاد ظهور نقابات جديدة- أكثر مصداقية- في الوقت المناسب لسدّ هذه الفجوة، زد على ذلك أنّ المؤسسات الإعلامية لم تلتزم بما يكفي بموضوع مساءلة وسائل الإعلام.

في العديد من الدول، وفي المرحلة الأولى من التغيير، دخل المانحون الدوليون الناشطون في مجال تطوير الإعلام إلى أسواق الإعلام المحلية لتوفير الدعم المطلوب من أجل ترسيخ المهنية والتعددية. وبسبب التطورات السياسية في إطار "الموجة الثالثة من الديمقراطية" (Huntington, 1991)، ركّزت مبادرات تطوير القطاع الإعلامي على بلدان ما بعد الحقبة السوفياتية، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودول معيّنة في أفريقيا جنوب الصحراء، فضلاً عن بلدان تشهد مرحلةً انتقاليةً في آسيا (خاصةً ميانمار). إلى جانب مشاريع بناء القدرات، ومشاريع مسْح وسائل الإعلام، ومبادرات الرصد التي تزايدت في السنوات الماضية

على يد منظمات غير حكومية محلية ودولية بهدف مكافحة خطاب الكراهية، تمحورت مبادرات تطوير قطاع الإعلام المذكورة حول إنشاء أدوات لمساءلة وسائل الإعلام، مثل مجالس الصحافة التي تعتمد مبدأ الرقابة الذاتية أو التنظيم المشترك. فقد تبيّن أنّ أنظمة الإعلام المحلي كانت ضعيفةً جداً في الفترات الانتقالية الحاسمة، ما حال دون تطوير هياكل خاصة بمساءلة وسائل الإعلام. تسعى مبادرات المنظمات غير الحكومية إلى استبدال الهياكل المهنية القاصرة، وتعزيز المهنية من خلال بناء القدرات في مجال المساءلة. بطبيعة الحال، لا بدّ من التدقيق في أهداف الجهات الفاعلة الدولية، الناشطة في مجال مساءلة وسائل الإعلام، كجزء من مبادرات تطوير القطاع الإعلامي، كما يجب مراجعة نواياها الفعلية "كوكلاء أخلاقيين"، وِفق ما يجادل شوينكي (Schwenke, 2011, p. 323). في هذا الإطار، تحلّل مجلة *"دراسات الصحافة الأفريقية" (African Journalism Studies)*، في عدد خاص حول الصحافة والإعانات الأجنبية، العلاقة بين المانحين الدوليين ووسائل الإعلام المحلي بعينٍ ناقدة (Paterson, Gadzekpo, & Wasserman, 2018؛ راجع أيضاً العدد الخاص 2014 من *غلوبال ميديا جورنال (Global Media Journal)* حول المساعدات الإعلامية الدولية[7]). كذلك، يعبّر برغر (Berger) عن تشكيكه في المشاركة الكبيرة للمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الدولية في إنشاء هياكل محلية خاصة بمساءلة وسائل الإعلام، فيقول: "إذا كانت حرية الصحافة واستقلاليتها ضروريتين من أجل الديمقراطية، فمن شأن تنظيمها على يد أغلبية من غير أصحاب المصلحة- حتى وإن كانت جهات غير حكومية- أن يهدّد طابع الرقابة الذاتية" (Berger, 2010, p. 291). هذا من جهة؛ أما من جهة أخرى، فمن المحتمل أن يُعتبر الدعم السياسي (والمالي) الذي تقدّمه هيئات سياسية فوق وطنية، فضلاً عن دول مانحة، لتسهيل إنشاء هياكل مساءلة وسائل الإعلام، عاملاً لاعتماد معايير سامية في مجال مساءلة وسائل الإعلام بين الدول.

في المقابل، تتميّز حالتا المغرب والأردن بدرجات قوية من "الاستحواذ" على أدوات مساءلة وسائل الإعلام والمؤسسات المهنية الصحفية. في الواقع، يشكّل مفهوم "الاستحواذ على الإعلام" (مثلاً: Mungiu-Pippidi, 2013; Schiffrin, 2017; Coşkun, 2020)- أو مصطلح "المساءلة بالتعاقد" كما يقترحه تيتي (Tettey, 2006) الذي يزيد نوعاً ما أوجُه الغموض المتعددة في الدول التي تشهد تحولات- إطاراً مفيداً جداً لمناقشة الأشكال الجديدة لتنظيم الإعلام المتخفية خلف قناع مساءلة وسائل الإعلام.

كما يظهر أعلاه، أنشأ المغرب مجلس صحافة بموجب القانون في السنوات الماضية، لكن يبدو أنّ اختيار مصطلح "مجلس" جاء تضليلياً عن عمد. فتُشكّل هذه المؤسسة مثالاً على حالة "الاستحواذ على الإعلام"

[7] هذا العدد الخاص متوفر على الإنترنت: http://globalmediajournal.de/archive-volume-4-no-2/.

من قِبل "نظام استبدادي تنافسي". في الواقع، يُهيمن على مجلس الإدارة الخاص بهذا "المجلس الإعلامي" ممثّلون أو وكلاء عن الحكومة، عوضاً عن أن يكونوا مهنيّين منتخبين من قِبل نظرائهم، وبالتالي فإنّ القرارات المتّخذة لا تطعن في الرقابة أو انتهاكات حرية الصحافة فعلاً. كذلك، تبدو لجنة الشكاوى التابعة لنقابة الصحفيين الأردنيين وسيلةً أكثر دهاءً للتحكّم بالمهنة. بناءً عليه، لا تستوفي هذه المجالس المعايير القياسية لمجالس الصحافة أو الإعلام المستقلّة، كما نصّت عليها اليونسكو (2008) أو مجلس أوروبا (2008). من الأمثلة الإضافية على ذلك "مجالس الإعلام" في مصر وباكستان التي أُنشئت كأدوات في يد الحكومة للتحكّم بالمهنة وإنزال عقوبات صارمة بالمخالفين. في معظم الدول المذكورة أعلاه، يمكن "لمجالس" الصحافة والإعلام فرض غرامات، لا بل إنها تتمتع في بعض الحالات بسلطات قانونية تخوّلها حتى إغلاق مؤسسات إعلامية. وفي بعض الدول، تنظّم "المجالس" طريقة الحصول على نفقات الإعلانات العامة، كما تتمتع بسلطات تنظيمية في مجال قانون المنافسة. بالإضافة إلى ذلك، تنظّم بعض "المجالس" فعلاً من يستطيع ممارسة مهنة الصحافة من خلال إصدار بطاقات صحفية. صحيح أنّ دستور هذه البلاد قد يصون، على الورق، حرية التعبير لكنّ الصحافيين يصطدمون في الواقع بقيود صارمة منصوص عليها في قوانين أخرى متعلقة بالأمن القومي، والآداب، والإرهاب، والجريمة السيبرانية. تُشكّل تركيا حالةً خاصةً، حيث كان نظام مساءلة وسائل الإعلام يُعتبر نموذجاً يُحتذى به بالنسبة إلى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أن أقدم الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان على إلغاء حرية الصحافة بعد 2016/2015 (Fengler et al., 2022). بحسب تصنيفنا لنماذج مساءلة وسائل الإعلام الثمانية، يشكّل المغرب والأردن مثالين على *نموذج مساءلة وسائل الإعلام بالمحاكاة* (Fengler, 2022, p. 571).

يبقى السؤال: لمَ تُنشئ الدول الاستبدادية مثل هذه "المجالس" إذاً؟ يمكن القول إنّ هذا الأمر قد يكون تأثيراً غير مقصود لبروز مفهوم مساءلة وسائل الإعلام كمعيار سامٍ في السياسات الإعلامية، ضمن إطار الحوكمة العالمية. فرغم الفروقات الجلية بين الثقافات الصحفية، تجدر الإشارة إلى وجود العديد من العلامات التي تدلّ على توجّه عابر للحدود الوطنية من أجل توحيد النظرة إلى الدور الصحفي، وبالتالي لتطوير معايير سامية مقبولة عالمياً في مجال مساءلة وسائل الإعلام. حتى دراسات المقارنة بين دول متعددة، مثل مبادرة "دراسة عوالم الصحافة" (Hanitzsch, Hanusch, Ramaprasad, & de Beer, 2019)، تشير إلى وجود دعم كبير وواضح لاعتماد المعايير المهنية (أي الالتزام بمدونات السلوك) بين صحافيين من أنظمة وثقافات إعلامية وصحفية متنوّعة كالتنوّع بين النرويج وبنغلادش. صحيحٌ أنّ الصحافيين من بنغلادش قد لا يملكون خيارات كثيرة للالتزام بهذه المعايير عملياً، كما يجادل جوزفي (Josephi, 2010)، لكن من الواضح أنّ احترام المدوّنات المهنية قد ظهر كأحد المعايير السامية في مجال الصحافة في مختلف الدول. لذا، بهدف

تعزيز المجتمع المدني وبالتالي دعم تغيير طويل المدى نحو المزيد من الديمقراطية، عملت الدول المانحة (ومعظمها دول غربية) على تعزيز الإعلام والصحافة في البلدان الانتقالية طيلة عقود (Hamdy, 2008). بدوره، شدّد البنك الدولي على أهمية مساعدة وسائل الإعلام على التطوّر اقتصادياً، مشيراً إلى أنّ وجود الأسواق الحرة هو جزء لا يتجزأ من وجود قطاع إعلامي حرّ (Islam, Djankov, & McLeish, 2002). من هنا، قد يكون رد الحكومات في المجتمعات الانتقالية وغير الديمقراطية على الضغوط الدولية (العقود) هو تطبيق أدوات صورية لمساءلة وسائل الإعلام، تُحاكي الأدوات التقليدية في شكلها، بغية التأهل لتلقّي المساعدات التنموية. كما يمكن لهذه الحكومات أن تُبدي ردّ فعل على الضغوط المتزايدة التي يمارسها المجتمع المدني في بلدانها: فيضيف ليفيتسكي وواي (Levitsky and Way, 2002) أنّ "الأنظمة الاستبدادية التنافسية" تستخدم عناصر من الديمقراطية لضمان هيمنتها على قوى المعارضة، "موحيةً أنها تطبّق سياسةً إعلاميةً أكثر ليبرالية (وبالتالي نظاماً سياسياً أكثر حرية بشكل عام) من الأرجح أن تسود في الواقع" (Jones, 1999, p. 38). ومع أنّ الدول المتلقية قد تكون، في العديد من الحالات، غير مستعدة لإجراء إصلاحات حقيقية في مجال الإعلام، إلا أنّ هذه المبادرات قد تشجع الجهات الفاعلة المحلية الساعية إلى مساءلة وسائل الإعلام، وتطبيق الرقابة الذاتية؛ كما يمكن أن تؤدي إلى الاقتناع بالفكرة على المدى الطويل، ولو بشكل متأخر (ظاهرة "تأثير النائم")، في الدول الاستبدادية والهشة.

6. القيود، النقاش، ولمحة عن المقالات في هذا العدد

بطبيعة الحال، يُعتبر *نموذج المانح الأجنبي* لمساءلة وسائل الإعلام، فضلاً عن *نموذج "المحاكاة"* من الفئات الوصفية، على غرار كافة النماذج المطوّرة في *الكتيّب العالمي لمساءلة وسائل الإعلام*، مع العلم أنّ هناك الكثير من الأشكال الهجينة من مساءلة وسائل الإعلام التي تجمع أكثر من نموذج واحد.[8] يجب مراعاة هذه الفكرة في النقاش الذي سيجري لاحقاً. في مطلق الأحوال، من المتأمّل أن تزوّد المقاربة المختصرة المقترحة هنا القرّاء بمزيد من الوضوح لإجراء نقاش أولي. ونحن نعي أنّ هذا المفهوم لا يملك تعريفاً محدّداً بوضوح، خاصةً في ظل التبدّل السريع للبيئات السياسية في مناطق معيّنة (خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأجزاء من آسيا، وأميركا اللاتينية)، مع ترك هذا الأمر تأثيراً مباشراً أحياناً على هياكل مساءلة وسائل الإعلام.[9] أخيراً،

---

[8] على سبيل المثال، تعتمد البرازيل ميزات خاصة بالنموذج "المهني" فضلاً عن النموذج "العام"، في حين تعتمد هنغاريا ميزات من النموذج "المهني القاصر" ونموذج "المحاكاة". أما إسرائيل، فتتأرجح بين النموذج "المهني" والنموذج "المهني القاصر". تُدرج الدول ذات مؤسسات الإرسال العامة المتينة في خانة "النموذج المهني" للمساءلة الإعلامية، لكن يمكن الاعتبار أنها تعتمد أيضاً أمثلة على نموذج المؤسسات لمساءلة وسائل الإعلام، عندما تقوم بذلك مؤسسات إعلامية (عامة).

[9] على سبيل المثال، بعد بضعة أيام على انقلاب شباط/فبراير 2021 في ميانمار، حلّ المجلس العسكري مجلس الصحافة الذي كان قد أُنشئ بمساعدة مانحين أجانب للدفع قدماً باتجاه استقلالية الصحافيين في المرحلة الانتقالية. بالإضافة إلى ذلك، خلّف كوفيد-19 تأثيراً مباشراً على هياكل مساءلة وسائل الإعلام، مثلاً مع حظر العديد من الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نشر الصحف "لأسباب صحية". لكنّ الوضع في دول واقعة في شمال العالم غير واضح بدوره، كما يظهره المثال من الولايات المتحدة

ليست لدينا بيانات من دول أساسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل السعودية، بسبب عدم توفّر الخبرات المحلية فيها والمخاطر السياسية العالية على الباحثين الذين يعالجون هذا الموضوع.

ستركّز أبحاث أخرى- كما يعرض لها لينغاور في هذا العدد الخاص- على محور المهنية والمساءلة في المجال الصحفي ضمن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فأحد الشروط المسبقة لتطوير أدوات مساءلة وسائل الإعلام في الدول الغربية كان تطوير المهنية في المجال الصحفي بين الجهات الفاعلة ذات الصلة (Meyers, Wyatt, Borden, & Wasserman, 2012)، خاصةً الرابطات المهنية المستقلّة المعنية بالصحافة (مثل نقابات الصحفيين، وجمعيات الناشرين وما شابه)، كونها جهات فاعلة محتملة يمكن أن تحاسب الإعلام (Campbell, 1999, 759). فبدأ الصحافيون المهتمون بهذه القضية في مختلف أنحاء أوروبا والولايات المتحدة بتشكيل أندية للصحافة واتّحادات للصحافيين في أواخر القرن التاسع عشر، لعلّ أقدمها كان في المملكة المتحدة. كما بدأ الناشرون بدورهم بتشكيل رابطاتهم الخاصة. وفي محاولة لرفع مستوى المعايير بين الصحافيين الذين لم يكونوا غالباً قد تلقّوا تعليماً محترفاً أو رسمياً، أو الذين كانوا يحملون شهادات بسيطة في هذا المجال، زد على ذلك أنهم كانوا يتلقّون أجوراً زهيدة، بدأ العديد من رابطات الصحافيين هذه (التي عُرفت لاحقاً بنقابات الصحافيين) بإقرار مدوّنات للأخلاقيات بغية التمييز بين السلوك المقبول وطرق العمل غير المقبولة في عالم الصحافة.[10] في المقابل، يُظهر تحليل الثقافات الصحفية السائدة في أوروبا الجنوبية والوسطى والشرقية أنّ الرابطات الصحفية المستقلة لم تُبعث من جديد في العديد من هذه الدول بعد اختبارها تحوّلاً سياسياً من الدكتاتورية والشيوعية إلى الاستقلال، أو أنها بقيت ضعيفة جداً، من دون هياكل تنظيمية كافية. في بعض الحالات (بولندا، أوكرانيا)، يخوض العديد من رابطات الصحافيين التي تتّبع أيديولوجيات سياسية مختلفة، أو تنتسب إلى جهات مختلفة في سوق الإعلام، منافسةً محتدمةً في ما بينها، مما يضعف التأثير السياسي المحتمل أن ينشأ عن كيانها التمثيلي المهني. في هذا الإطار، يُظهر التحليل الأولي في هذا المقال لثلاث دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هي الأردن والمغرب وتونس، أنّ تونس وحدها تمكّنت

فهنا، أغلق آخر مجلس صحافة إقليمي أبوابه في 2014 (وكانت البلاد قد شهدت على إنشاء مجلس إخباري وطني لم يدم طويلاً بل استمرّ بين 1973 و1985 فقط). اليوم، تقوم الولايات المتحدة بمساءلة وسائل الإعلام على مستوى المؤسسات بشكل أساسي، لكنّ السوق الإعلامية أصبحت أكثر تجزؤاً على مدى السنوات (Benson, 2018, p. 1062). فيحدّد بنسون (2018) ثلاثة أقسام توزع عليها المجال الصحفي الأميركي الحديث، هي: الإعلام الترفيهي المتمحور حول مواقع إلكترونية مثل *"بازفيد"* و*"هافينغتون بوست"* وأخبار التلفزيونات التجارية؛ وقسم موالٍ لحزب ما تمثّله محطات الأخبار المشفّرة، والبرامج الإذاعية الحوارية المحافظة، ومجموعة من المواقع الإلكترونية الأصغر حجماً؛ وقسم نخبوي يتمحور حول صحف وطنية مثل *نيويورك تايمز* ومجلات مثل *ذا أتلانتيك* (Thomas, 2022).

[10] تحدّد مدوّنات الأخلاقيات التي تؤدي دور "ضمير الصحافة" (Himelboim & Limor, 2006, p. 266) كيف يُتوقّع من الصحافيين التصرف بشكل احترافي في هذا الإطار، خلص لايتيلا في دراسته (Laitila, 1995, p. 538) إلى أنّ كافة مدوّنات قواعد السلوك الأوروبية تقريباً تطلب من الصحافيين التحلي "بالصدق"، و"الأمانة"، و"الدقة في المعلومات"، و"القدرة على تصحيح الأخطاء". لكن تجدر الإشارة إلى أنّه رغم وجود الجمعيات المهنية ونقابات الصحافيين في العديد من الدول اليوم، فإنّ الصحافة- بخلاف المهن التقليدية مثل الطب أو القانون- تفتقر إلى الخصائص التي تقترن بالمهن (راجع مثلاً Weaver, Beam, Brownlee, Voakes and Wilhoit, 2007, p. 131) خاصةً وأنّ الوصول إلى الصحافة في معظم الدول الديمقراطية تقريباً غير مقيّد بهيئة مهنية، بغية ضمان استقلاليتها.

من إنشاء رابطة مهنية مستقلّة نوعاً ما للصحافيين بعد نهاية نظام بن علي، في حين أنّ الرابطات المهنية في المغرب والأردن تبقى منضويةً تحت لواء الحكومة، يديرها أشخاص تابعون للطبقات الحاكمة، وتشكّل أدوات لإسكات الأصوات المعارضة.

تُعتبر أدوات مساءلة وسائل الإعلام المؤسساتية مهمّةً، على غرار مجالس الصحافة، لكن أيضاً معاهد تعليم الصحافة أو المنظمات غير الحكومية على سبيل المثال. كيف لا وهي توفّر فسحةً للتفكير بشكل غير رسمي في مساءلة (شرائح مختلفة من) وسائل الإعلام، ومسؤولية الصحافيين (Lindekamp, 2019). في هذا الإطار، تناول حافظ (Hafez, 2002, p. 226) الدول العربية الإسلامية على وجه التحديد، مشدّداً على أنّ الخطابات غير الرسمية تكون أكثر فائدةً في البيئات المجرّدة من الحريات الصحفية، حيث يتعذّر على الصحافيين ترجمة القيم خطياً، مثل الحيادية والاستقلالية من تدخّل الدولة. بالفعل، حتى ما قبل وضع مدوّنات السلوك بشكل رسمي، كانت كل ثقافة صحفية قد أعدّت معايير مهنية خاصة بها، تمّ تناقلها وتطبيقها في غُرف الأخبار، والكتب والمناهج الدراسية الخاصة بالصحافة، وفي إطار المناقشات المهنية والأماكن الخاصة بهذه المهنة.

يمكن الاستنتاج أنّ إنشاء رابطات مهنية مستقلّة للصحافيين، واعتماد مدوّنات للأخلاقيات، ومنْح مهنة الصحافة وضعاً قانونياً مستقلاً، وتلقّي الصحافيين لتعليم سليم ونقْل المعارف إليهم، هي عوامل أساسية تُتيح إرساء ثقافة لمساءلة وسائل الإعلام خدمةً لأهداف ديمقراطية. وكانت الدراسات المشار إليها أعلاه قد أشارت إلى أنّ معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تفتقر إلى تاريخ حافل بالرابطات المستقلّة، والاستقلالية المهنية، وتعليم مادة الصحافة. من هذا المنطلق، ستتعمّق مقالة لينغاور في الدور الذي تؤديه المهنية في مساءلة وسائل الإعلام، كما تُناقش مفهوم المهنية في مجتمعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يُقدِّم هذا العدد الخاص من دورية إعلام الشرق الأوسط، للمرة الأولى في تاريخه، عملاً يحمل توقيع مجموعة متنوّعة من الباحثين حول موضوع مساءلة وسائل الإعلام في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بناءً عليه، يُشكّل هذا الموضوع، كإطار مستحدث وناشئ، محور البحث الأساسي والتجريبي لهذا العدد.

بدايةً، ترتكز مونيكا لينغور على عملية التنظير المعتمدة في هذا المقال لتطوّر مفهوم المهنية في العالم العربي من منظور المسؤولية الإعلامية. وجدير بالذكر أنّ أكثرية الدراسات التجريبية في هذا العدد تتعمّق في الأدوات السائدة لمساءلة وسائل الإعلام في دول معيّنة من منطقة المشرق والمغرب العربي. فيحلّل عبد الملك القدوسي وبوزيان زيد ومحمد إباهرين، أدوات مساءلة وسائل الإعلام في المغرب، مستنتجين أنّ وسائل التواصل الاجتماعي هي أكثر الأدوات التي تلقى تقديراً في هذا المجال. ويُسلّط خالد غلام الضوء على وضع مساءلة وسائل الإعلام في ليبيا، معتبراً أنّ النزاعات السياسية والمسلّحة تُعرقِل إجراء إصلاحات ووضع تشريع

جديد لتنظيم قطاع الإعلام. أما ناديا ليس، فتتعمّق في الأدوات المتوفّرة حالياً لمساءلة وسائل الإعلام المصرية، وكيف ينظر إليها الصحافيون. في هذا الإطار، من الاقتراحات المذكورة لتوسيع نطاق وسائل الرقابة القائمة على المسؤولية الذاتية، توفير فرص للتدريب والنقاش المفتوح بشأن المعايير الأخلاقية والمهنية. إلى جانب ذلك، يقارن فيليب مدانات وجوديث بايز البيانات التي جمعاها وحلّلاها قبل عقد من الزمن حول المسؤولية الإعلامية في الأردن بتلك التي تمّ جمعها حديثاً لأجل هذه الدراسة.

يدافع المشاركون في هذه الدراسة عن حرية الإعلام بصفتها أولويةً، معتبرين أنّ مساءلة وسائل الإعلام هي عملية مصاحبة لذلك. بالإضافة إلى ذلك، يكشف أيمن جورج مهنّا وكريم صفي الدين، من جهة، عن ضعف مستوى الهيئات الرسمية بشكل عام في لبنان، وبالتحديد تلك المسؤولة عن مساءلة وسائل الإعلام، والمشهد الحيوي للأدوات غير الرسمية لمساءلة وسائل الإعلام من جهة أخرى. فيوصي المؤلّفان بضرورة تمكين كلتا المجموعتين من خلال تدخلات تقنية وبحثية. كما تشدّد جوديث بايز وفيليب مدانات، من وجهة النظر السورية، على أنّ حالات النزاع العنيف تعكس الحاجة الماسّة إلى إعلام مسؤول. ويستنتج الباحثان، استناداً إلى دراستهما، أنّ العاملين في المجال الإعلامي في سوريا يسعون اليوم إلى إنشاء هيئة رقابة ذاتية، من أجل مكافحة خطاب الكراهية وتدريب الصحافيين على المعايير المهنية والأخلاقيات الإعلامية.

قدّم الكثير من الأشخاص، القادمين من خلفية أكاديمية ودراسية، وإعلامية، وسياسية، دعمهم لهذا العدد الخاص من دورية إعلام الشرق الأوسط. فأولاً، واظبت إيزابيلا كوركوفسكي، على المشاركة في مجموعة متنوّعة من الأنشطة. فنظّمت وأدارت وِرش عمل حضورية ورقمية حول مساءلة وسائل الإعلام العربية في العراق، والأردن، والسودان، وتونس، فضلاً عن مؤتمرات إلكترونية – في فترة جائحة كوفيد-19 – لأصحاب وسائل الإعلام والناشرين، ومدرّسي مادة الصحافة، والصحافيين وممثّلي رابطات الصحافيين، والمنظمات غير الحكومية التي تُعنى بالإعلام. وما زالت فاطمة اللواتي شريكةً ملتزمةً في الأنشطة التي تُعنى بمساءلة وسائل الإعلام.

ارتكز هذا الخطاب على دراسة تجريبية (Fengler, Kurkowski, & Lengauer, 2021)، واعتُمد في ثلاثة تدخلات أساسية هي:

(أ) إطلاق منصّة الموارد الإلكترونية الخاصة بمساءلة وسائل الإعلام لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باللغتين العربية والإنكليزية: https://brost.ifj.tu-dortmund.de/projekte/media-accountability-in-the-mena-region/.

(ب) تعزيز المرصد العربي للصحافة (https://ajo-ar.org/) الذي يتضمّن الموارد كافةً باللغة العربية.

(ج) تشكيل شبكة تُعنى بمساءلة وسائل الإعلام العربية تتضمّن جامعات، ومنظمات غير حكومية تعمل في المجال الإعلامي، وناشرين إعلاميين، وغيرهم من الأشخاص والمؤسسات التي تُعنى بمساءلة وسائل الإعلام. https://brost.ifj.tu-dortmund.de/projekte/media-accountability-in-the-mena-region-arabic/regional-network-for-media-accountability-in-the-mena-region/

وقد تولّت وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية تمويل الكثير من هذه اللقاءات.

بالإضافة إلى ذلك، كانت مشاركة بعض المنقّحين والمراجعين لا تُقدّر بثمن. في هذا الإطار، نتقدّم بالشكر من مي عبد الله (الجامعة اللبنانية، لبنان)، ميشال غلواكي (جامعة وارسو، بولندا)، توربيورن فان كرو (جامعة كارلمار، السويد)، ميشال كوس (جامعة ووركلو، بولندا)، آغنس لام (جامعة هونغ كونغ)، روث رودريغيز مارتينيز (جامعة فلوريدا، الولايات المتحدة الأميركية)، سوروشي مازومدار (جامعة جندال غلوبل، الهند)، فرناندو أوليفيرا باولينو (جامعة برازيليا، البرازيل)، فيريكا روبار (جامعة أوكلاند للتكنولوجيا، نيوزيلاندا)، مايكل سيروورنو (جامعة كايب كوست، غانا)، دومينيك سبيك (جامعة دورتموند التقنية، ألمانيا)، خالد الطاهات (جامعة الإمارات، الإمارات العربية المتحدة)، ويليام تايبوا (جامعة ماكيريري، أوغندا)، راين طوماس (كلية ميسوري للصحافة، الولايات المتحدة الأميركية).

فضلاً عن ذلك، عقدنا محادثات مع باحثين وصحافيين من كل مسالك الحياة، وخاصةً مع حنان بدر، عبير النجار، نايلا حمدي، سحر خميس، عاصم الدفراوي، جاين عراف، لينا عجيلات، عبير سعدي، يافوز بيدر، محمد النواوي، وكثيرين غيرهم.

المراجع

Al-Najjar, A. (2020). Public media accountability: Media journalism, engaged publics and critical media literacy in the MENA. LSE Middle East Centre Paper Series. London: London School of Economics.

Al-Zubaidi, L., Fischer, S., & Abu-Fadil, M. (2012). *Walking a tightrope: News media & freedom of expression in the Middle East.* Berlin: Heinrich Böll Foundation.

Ayish, M. I. (2002). Political communication on Arab world television: Evolving patterns. *Political Communication, 19*, 137–154. doi:10.1080/0195747029005541

Bardoel, J., & d'Haenens, L. (2004). Media responsibility and accountability: New conceptualizations and practices. *Communications, 29* (1), 5–25. doi:10.1515/comm.2004.007

Benson, R. (2018). Can foundations solve the journalism crisis? Journalism, 19 (8), 1059–1077. doi:10.1177/1464884917724612

Berger, G. (2010). The struggle for press self-regulation in contemporary South Africa: Charting a course between an industry charade and a government doormat. *Communicatio: South African Journal for Communication Research, 36,* 289–308. doi:10.1080/02500167.2010.518783

Bertrand, C.- J. (2000). *Media ethics & accountability systems*. New Brunswick, NJ and London: Transaction.

Besley, T., & Prat, A. (2006). Handcuffs for the grabbing hand? Media capture and government accountability. *American Economic Review, 96*, 720–736. doi:0.1257/aer.96.3.720

Brown, L. (1974). The reluctant reformation: On criticizing the press in America. New York, NY: McKay.

Campbell, A. J. (1999). Self-regulation and the media. *Federal Communications Law Journal, 51*, 711–752. Retrieved from www.repository.law.indiana.edu/fclj/vol51/iss3/11

Coman, M., & Gross, P. (2006). *Media and journalism in Romania*. Berlin: Vistas.

Coman, M. (2008). Liminality in media studies: From everyday life to media events. In G. St. John (Ed.), *Victor Turner and contemporary cultural performance* (pp. 94-108). Oxford and New York, NY: Berghahn.

Coşkun, G. B. (2020). Media capture strategies in new authoritarian states: The case of Turkey. *Publizistik, 65,* 637–654. doi:10.1007/s11616- 020- 00600- 9

Council of Europe Parliamentary Assembly. (2008). Indicators for media in a democracy: Resolution 1636. Retrieved from http://assembly.coe.int/nw/xml/xref/xref- xml2html- en.asp?fi leid=17684&lang=en

Dennis, E. E., Gillmor, D. M., & Glasser, T. L. (1989). *Media freedom and accountability*. New York, NY: Greenwood.

Djankov, S., McLeish, C., Nenova, T., & Shleifer, A. (2001). *Who owns the media.* The World Bank Policy Research Working Paper. Washington, DC: The World Bank.

Eberwein, T., Fengler, S., & Karmasin, M. (Eds.). (2018). *The European handbook of media accountability*. London and New York, NY: Routledge.

Fengler, S. (2003). Medienjournalismus in den USA [Media journalism in the U.S.]. Konstanz: UVK.

Fengler, S. (2012). From media self-regulation to "crowd-criticism": Media accountability in the digital age. *Central European Journal of Communication, 5* (9), 175–189.

Fengler, S., Eberwein, T., Mazzoleni, G., Porlezza, G., & Russ-Mohl, S. (Eds.). (2014). *Journalists and media accountability: An international study of news people in the digital age*. New York, NY: Peter Lang.

Fengler, S. (2019a). *Accountability in journalism*. In Oxford research encyclopedia of communication. doi:10.1093/acrefore/9780190228613.013.772

Fengler, S. (2019b). Accountability in journalism. In T. P. Vos & F. Hanusch (Eds.), *The international encyclopedia of journalism studies*. Hoboken, NJ: Wiley- Blackwell.

Fengler, S., & Speck, D. (2019). Journalism as transparency: A mass communications perspective. In S. Berger & D. Owetschkin (Eds.), *Contested transparencies, social movements and the public sphere* (pp. 119–149). London: Palgrave Macmillan.

Fengler, S., Speck, D., Bastian, M., & Pies, J. (2021). Blind spots. Shedding light on media transparency research across the world. In S. Berger, S. Fengler, D. Owetschkin & J. Sittmann (Eds.), *Cultures of transparency. Between promise and peril* (pp. 93-108). London and New York, NY: Routledge

Fengler, S., Eberwein, T., & Karmasin, M. (2022). The *global handbook of media accountability*. London and New York, NY: Routledge.

Fengler, S. (2022). A comparative analysis of media accountability across the globe. Models, frameworks, perspectives. In S. Fengler, T. Eberwein, & M. Karmasin (Eds.), *The global handbook of media accountability* (pp. 549-602). London and New York, NY: Routledge.

Fengler, S., Eberwein, T., Karmasin, M., Barthel, S., & Speck, D. (2022). Media accountability: A global perspective. In S. Fengler, T. Eberwein, & M. Karmasin (Eds.), *The global handbook of media accountability* (pp. 3-57). London and New York, NY: Routledge.

Freedom House (2021). Freedom in the World 2021. Democracy under siege. Retrieved from https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2021/democracy-under-siege

Galal, E., & Fibiger, T. (2020). Critical media in the Arab World. *Global Media Journal - German Edition, 10*. doi: /10.22032/dbt.44940

Głowacki, M., & Kus, M. (2022). Poland: Polarized model of media accountability. In S. Fengler, T. Eberwein, & M. Karmasin (Eds.), *The global handbook of media accountability* (pp. 155-164). London and New York, NY: Routledge.

Hafez, K. (2002). Journalism ethics revisited: A comparison of ethics codes in Europe, North Africa, the Middle East, and Muslim Asia. *Political Communication, 19*, 225–250. doi:10.1080/10584600252907461

Hallin, D. C., & Mancini, P. (2004). Comparing media systems: Three models of media and politics. Cambridge and New York, NY: Cambridge University Press.

Hamdy, N. (2008). Building capabilities of Egyptian journalists in preparation for a media in transition. *Journal of Arab and Muslim Media Research, 1*(3), 215–243.

Hanitzsch, F., Hanusch, J., Ramaprasad, J., & de Beer, A. S. (Eds.). (2019). *Worlds of journalism: Journalistic cultures around the globe*. New York, NY: Columbia University Press.

Hanusch, F., & Hanitzsch, T. (2019). Modeling journalistic cultures: A global approach. In T. Hanitzsch, F. Hanusch, J. Ramaprasad, & A. S. de Beer (Eds.), Worlds of journalism: Journalistic cultures around the globe (pp. 283–307). New York, NY: Columbia University Press.

Himelboim, I. & Limor, Y. (2008). Media perception of freedom of the press. A comparative international analysis of 242 codes of ethics. Journalism 9(3), 235-265. doi: 10.1177/1464884907089007

Hizaoui, A. (2022). Tunisia: The urgent need for media accountability. In S. Fengler, T. Eberwein, & M. Karmasin (Eds.), *The global handbook of media accountability* (pp. 256-265). London and New York, NY: Routledge.

Huntington, S. P. (1991). The third wave: Democratization in the late twentieth century. Norman, OK: University of Oklahoma Press.

Ibahrine, M., & Zaid, B. (2022). Morocco: Accountability at a nascent stage. In S. Fengler, T. Eberwein, & M. Karmasin (Eds.), *The global handbook of media accountability* (pp.247-255). London and New York, NY: Routledge.

Islam, R., Djankov, S., & McLeish, C. (2002). *The right to tell the role of mass media in economic development.* Washington, DC: The World Bank.

Jones, A. (1999). *The press in transition: A comparative study of Nicaragua, South Africa, Jordan, and Russia.* (Doctoral dissertation). The University of British Columbia, Vancouver.

Josephi, B. (Ed.). (2010). *Journalism education in countries with limited media freedom*. New York, NY: Peter Lang.

Khamis, S. (2020). Arab resistance in the diaspora: Comparing the Saudi dissident and the Egyptian whistleblower. *Journal of Arab & Muslim Media Research, 13*(1), 31–49. doi:10.1386/jammr_00009_1

Láb, F., & Tejkalová, A. N. (2016). *Czech journalists: Little guidance on ethical issues.* Paper presented at the 2016 IAMCR Conference, Leicester.

Laitila, T. (1995). Journalistic codes of ethics in Europe. *European Journal of Communication 10*(4), 527-544. doi: 10.1177/0267323195010004007

Leigh, R. D. (Ed.) (1947). *A free and responsible press*. A General Report on Mass Communication: Newspapers, radio, motion pictures, magazines, and books. By the Commission on Freedom of the Press. Chicago: University of Chicago Press.

Leveson Inquiry. (2012). *An inquiry into the culture, practices and ethics of the press: Report (Vol. IV)*. London: HMSO. Retrieved from https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/270943/0780_iv.pdf

Levitsky, S.,& Way, L. (2002). Elections without democracy: The rise of competitive authoritarianism. *Journal of Democracy, 13*(2), 51–65.

Lindekamp, C. (2019). The circular impact model: Conceptualizing media accountability. In T. Eberwein, S. Fengler, & M. Karmasin (Eds.), *Media accountability in the era of post-truth politics: European challenges and perspectives* (pp. 36–52). London and New York, NY: Routledge.

Marzolf, M. T. (1991). *Civilizing voices: American press criticism, 1880–1950*. New York: Longman.

McQuail, D. (2003). *Media accountability and freedom of publication*. Oxford: Oxford University Press.

McQuail, D. (2010). *McQuail's mass communication theory: An introduction* (6th ed.). Beverly Hills, CA: Sage.

Meier, K., & Reimer, J. (2011). Transparenz im Journalismus: Instrumente, Konfliktpotentiale, Wirkung [Transparency in journalism: Instruments, potentials of conflict, effects]. *Publizistik, 56*, 133–155. doi:10.1007/s11616- 011- 0116- 7

Mungiu-Pippidi, A. (2008). How media and politics shape each other in the New Europe. *Romanian Journal of Political Science, 8*(1), 69–78.

Mungiu-Pippidi, A. (2013). Controlling corruption through collective action. *Journal of Democracy, 24*, 101–115. Retrieved from www.journalofdemocracy.org/wp-content/uploads/2013/01/Mungiu- Pippidi- 24- 1.pdf

Meyers, C., Wyatt, W. N., Borden, S. L., & Wasserman, E. (2012). Professionalism, not professionals. *Journal of Mass Media Ethics, 27(3),* 189-205. doi: 10.1080/08900523.2012.700212

Nordenstreng, K. (1999). European landscape of media self-regulation. In OSCE (Ed.), *OSCE Freedom and Responsibility Yearbook 1998/99*. Vienna: OSCE.

Obuya, J. (2012). Self-regulation as a tool for ensuring media accountability: The Kenyan experience. *Pacific Journalism Review, 18*, 131–152. doi:10.24135/pjr.v18i2.269

Paterson, C., Gadzekpo, A., & Wasserman, H. (2018). Journalism and foreign aid in Africa. *African Journalism Studies, 39*, 1–8, doi:10.1080/23743670.2018.1474121

Pies, J. (2014). Media accountability in transition: Results from Jordan and Tunisia. In S. Fengler, T. Eberwein, G. Mazzoleni, C. Porlezza, & S. Russ-Mohl (Eds.), *Journalists and media accountability: An international study of news people in the digital ag*e (pp. 193–209). New York, NY: Peter Lang.

Pies, J. (2015). *Wandel im Journalismus autoritärer Regime. Das Beispiel Jordanien* [Change in journalism in authoritarian contexts: The case of Jordan]. Bielefeld: Transcript.

Prapawong, S. (2018). *Ethics and regulation for media in Thailand*. 2018 International Conference on Digital Arts, Media and Technology (ICDAMT), 86–91. doi:10.1109/ICDAMT.2018.8376501

Puppis, M. (2007). Media governance as a horizontal extension of media regulation: The importance of self- and co-regulation. *Communications, 32*, 330–336.

Puppis, M. (2009). *Organisationen der Medienselbstregulierung: Europäische Presseräte im Vergleich* [Organizations of media self-regulation: European press councils in comparison]. Köln: Halem.

Puppis, M. (2010). Media governance: A new concept for the analysis of media policy and regulation. *Communication, Culture & Critique, 3*, 134–149. doi:10.1111/j.1753- 9137.2010.01063.x

Sawant, P. B. (2003). Accountability in journalism. Journal of Mass Media Ethics, 18, 16–28. doi:10.1207/S15327728JMME1801_03

Schwenke, C. (2011). Development ethics: The audacious agenda. In R. S. Fortner & P. M. Fackler (Eds.), *The handbook of global communications and media ethics* (pp. 317–341). Chichester: Wiley-Blackwell.

Shoemaker, P. J., & Reese, S. D. (1996). Mediating the message: Theories of influences on mass media content (2nd ed.). White Plains, NY: Longman.

Shoemaker, P. J., & Reese, S. D. (2014). *Mediating the message in the 21st century: A media sociology perspective*. London and New York, NY: Routledge.

Tettey, W. J. (2006). The politics of media accountability in Africa: An examination of mechanisms and institutions. *International Communication Gazette, 68*, 229–248. doi:10.1177/1748048506063763

Transparency International (2020). *Corruptions Perception Index 2020*. Berlin: Transparency International. Retrieved from https://images.transparencycdn.org/images/CPI2020_Report_EN_0802-WEB-1_2021-02-08-103053.pdf

Thomas, R. J. (2022). The United States of America: The triumph of autonomy over accountability. In S. Fengler, T. Eberwein, & M. Karmasin (Eds.), *The global handbook of media accountability* (pp. 75-85). London and New York, NY: Routledge

UNESCO (2008). Media development indicators: A framework for assessing media development. Paris: UNESCO.

Von Krogh, T. (2012). *Understanding media accountability: Media accountability in relation to media criticism and media governance in Sweden 1940–2010* (Doctoral dissertation). Mid Sveden University, Sundsvall.

V-Dem Institute (2021). *Autocratization turns viral. Democracy Report 2021*. Gothenburg: V-Dem Institute. Retrieved from https://www.v-dem.net/static/website/files/dr/dr_2021.pdf

Voltmer, K. (2012). How far can media systems travel? Applying Hallin and Mancini's comparative framework outside the Western World. In D. Hallin & P. Mancini (Eds.), *Comparing media systems beyond the Western world: Communication, society and politics* (pp. 224–245). Cambridge: Cambridge University Press.

Vike-Freiberga, V., Däubler-Gmelin, H., Hammersley, B., & Maduro, M. (2013). *A free and pluralistic media to sustain European democracy: The report of the high level group on media freedom and pluralism*. Retrieved from http://ec.europa.eu/information_society/media_taskforce/doc/pluralism/hlg/hlg_fi nal_report.pdf

Weaver, D. H., Beam, R. A., Brownlee, B. J., Voakes, P. S., & Wilhoit, G. C. (2007). *The American journalist in the 21st century: U.S. news people at the dawn of a new millennium*. Mahwah; NJ: Lawrence Erlbaum Associates.

Wollenberg, A. (2022). Iraq. Citizens finally taking media into account. In S. Fengler, T. Eberwein, & M. Karmasin (Eds.), *The global handbook of media accountability* (pp. 287-297). London and New York, NY: Routledge.

Wollenberg, A. (2022). Iraq. Citizens finally taking media into account. In S. Fengler, T. Eberwein, & M. Karmasin (Eds.), *The global handbook of media accountability* (pp. 287-297). London and New York, NY: Routledge.

مساءلة وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- من منظور نظرية المهن*

إعداد مونيكا لنجور

معهد إريك بروست للصحافة الدولية، معهد الصحافة، جامعة دورتموند التقنية

موجز

يهدف هذا البحث إلى تبيُّن ما إذا كانت نظرية المهن تتمتّع بالحدس المهني، وما إذا كانت منفتحةً على شرح مفهوم مساءلة وسائل الإعلام في المنطقة العربية. فمن خلال التحقيق في سِمات مهنية مثل الرابطات، الاستقلالية، مدوّنات الأخلاقيات، المعرفة والتعليم الجامعي، تكشف الدراسة أنّ المهنية هي مفهوم مألوف في المنطقة، له مصطلحات معتمدة في اللغة العربية، وسِمات تُشبه إلى حدّ كبير تلك التي حدّدتها سوسيولوجيا المهن. ولمّا كانت المهنية متجذّرةً في فكرة الحرية المثالية، وعدم تدخّل الدولة، وممارسة المهن المستقلّة القائمة بذاتها للرقابة الذاتية، فيبدو أنّ انعدام الحرّيات في الدول العربية التي تناولها هذا البحث - أي المغرب، مصر، لبنان وقطر - يُشكّل عائقاً أساسياً أمام مزاولة المهنية وِفقاً للنظرية السوسيولوجية.

في هذا الإطار، تقترح الدراسة أنّ المعرفة التي يتمّ توليدها وإيصالها ونقلها في الجامعات وعبرها - أي المعرفة النظرية المجرّدة وتقنيتها المتخصّصة - هي إحدى السِمات الأساسية للمهنية في العالم العربي. ويبقى السؤال: هل تتحوّل الصحافة العربية إلى مهنة المعرفة الجديدة وإلى ركن أساسي من أركان مجتمع المعرفة العربي، أم أنّ المهنة بحسب مفهوم النظرية السوسيولوجية باتت تُختصر بفكرة فئة من فئات الوظائف المرتكزة على المعرفة؟

الكلمات المفتاحية: المهنية، الصحافة، الاستقلالية، الأخلاقيات، مهنة المعرفة، مجتمع المعرفة العربي

مقدّمة

يهدف هذا البحث إلى تبيُّن ما إذا كانت نظرية المهن تؤمن بالحدس المهني- خاصةً عبر الثقافات- وما إذا كانت منفتحة على شرح مفهوم مساءلة وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خاصةً على صعيد الخصائص المحدّدة لهذا المفهوم المنبثقة عن تحليل فنغلر (2022) أي: الرابطات، الاستقلالية، مدوّنات الأخلاقيات، التعليم والمعرفة. في هذا الإطار، يرتكز هذا البحث على القوة التفسيرية لنظرية المهن في السياق الأوسع لمساءلة وسائل الإعلام، فضلاً عن منشأ هذه النظرية في السردية الأكاديمية الأنغلو- أميركية. ومن الأسئلة البارزة التي تتعمّق فيها هذه الدراسة، معرفة ما إذا كانت النظرية منفتحة ومرنة بما فيه الكفاية لدعم طريقة فهم مساءلة الإعلام العربي اليوم. استناداً إلى ذلك، يناقش هذا المقال أولاً نظرية المهن السوسيولوجية،

*قام نور الأسد بترجمة نصّ مونيكا لنجور من الإنكليزية إلى العربية وأشرف جوزيف الهاشم من مؤسسة سمير قصير على مراجعة ترجمة هذا النّص

محاولاً إدخال هذا الإطار إلى البيئة العربية، مما يُعَدُّ نهجاً حديثاً. كما يحدّد الخصائص المهنية ذات الصلة، مثل المعرفة، والاستقلالية، والأخلاقيات، والرقابة الذاتية من خلال الجمعيات المهنية، متعمّقاً في الأصداء التي تخلّفها في العالم العربي[11]،خاصةً في مجال الصحافة، وفي ظل ظروف انعدام الحرّيات. ولما كانت أصول النظرية متجذّرة بشكل غالب في الدول الديمقراطية والليبرالية الأنغلو- أميركية، فيُقصد بهذا المقال أن يساهم في إزالة الصبغة الغربية عن المفهوم.[12] لهذه الغاية، تجري حالياً إعادة معالجة وتحليل مجموعة متنوّعة من البيانات التجريبية ضمن السياق الأوسع لأسئلة البحث التي يطرحها هذا العمل.

استناداً إلى نظرية المهن ومساءلة وسائل الإعلام، حلّل هذا البحث مجموعات من البيانات على المستوى النوعي، كان قد تمّ جمعها من أربع دول عربية في كلّ من شمال أفريقيا (المغرب، مصر)، والشرق الأوسط (لبنان)، ومنطقة الخليج (قطر). وصلت واحدة وتسعون إجابة من هذه المناطق العربية المختلفة الثلاث، مثّلت مجموعةً واسعةً من أصحاب المصلحة الذين يؤثّرون على الصحافة وعملية تعليمها. بناءً عليه، تمّ تحليل أفكارهم المتعلّقة بالمهنية، والصحافة، وعملية تعليم الصحافة على المستوى النوعي.

يُظهر المقال أنّ الرابطات لطالما شكّلت أحد أبرز عناصر المهنية التي تناولتها الدراسات في هذه المنطقة، لكنه سيثبت أنّ تأثيرها على المهنية محدود. لا يخفى على أحد أنّ النهوض بالمعرفة، خاصةً في محاولة إنشاء مجتمع المعرفة العربي، شكّل هدفاً استراتيجياً في عدّة بلدان عربية. في ضوء هذا التوجّه، بدأ التعليم الجامعي، شيئاً فشيئاً، يسلك طريق التعليم النموذجي الموجّه نحو الممارسة، وذلك في مجال الصحافة أيضاً. أخيراً، يختتم هذا المقال بأنّ الفهم النظري للمهنية في الدراسات التي تتناول الصحافة ضمن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تحوّل، بشكل كبير، إلى التركيز على العمل القائم على المعرفة، وأنّ المهنية العربية تتوافق مع هذه القراءة. إلى جانب ذلك، يثبت أنّ انعدام الحرّيات في العالم العربي شكّل رادعاً أمام استيعاب المجيبين عن هذه الدراسة للمفهوم بطريقة أكثر شمولية، مع الإشارة إلى أنّ الحرية والاستقلالية تشكّلان قيمتين أساسيتين لكلّ من مساءلة وسائل الإعلام والمهنية.

المهنية- مفهوم أساسي للاستقلالية والمساءلة

ما هي المهنة؟ ليس من إجابات سهلة عن هذا السؤال الذي يبدو بسيطاً للوهلة الأولى، لا بل ما من إجابات تلقى تأييداً من معظم الباحثين البارزين في هذا المجال البحثي. جدير بالذكر أنّ علم الاجتماع بادر إلى تطوير المجال

---

[11] يقصد هذا البحث "بالعالم العربي" "الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ، مع الاعتراف التام بأنّ العديد من الشعوب غير العربية تستقرّ في هذه المنطقة وأنّ "العالم العربي تسكنه إثنيات وطوائف دينية متنوّعة [...] لا تتمتع كلها [...] بالحقوق نفسها ، وأنّ هذه التفاوتات قد حالت دون تحقيق المنطقة لكامل إمكانياتها" ، كما يشرحه المعشر ويحيى (2020).

[12] يرتكز هذا البحث على المقابلات التي أجريت بين أيلول/سبتمبر 2013 وتشرين الأول/ أكتوبر 2015 في سياق مشروع أطروحة دكتوراه لدى معهد الصحافة في جامعة دورتموند التقنية. وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض البيانات والنتائج كانت قد نُشرت أو عُرضت للمرة الأولى في مكان آخر (Lengauer, 2016, 2017, 2019, 2015).

البحثي، كما كان الرائد في سعيه إلى التعريف بمصطلحه الرئيسي: "المهن". لكن لم يُسجَّل، حتى اليوم، توافُق في الآراء حول ما يعنيه هذا المصطلح. في الواقع، تتعلّق المهن، وِفقاً للتحديد الأبسط للكلمة، بالعمل أو بما يُزاوله الأشخاص لكسب لقمة عيشهم (Freidson, 1986). ولا تشمل المهن ما يُزاوله الهواة، كما إنها لا تُعادل الوظائف أو الحِرف أو التجارات الأخرى. باختصار، تتمثّل المهن "بعملية توليد المعارف ونقلها وتطبيقها" (Freidson, 1994, p. 67). في هذا الإطار، تمثّل أربعة مصطلحات- هي المهنة، مهنيّ، المهنية، والتأهيل المهني- مفاهيم مترابطة.

تُعتبر المهن محور تركيز مجالٍ بحثيٍ هائل لديه تقليد عريق، وهي تعود إلى "القدماء" الذين "كتبوا عنها وجادلوا بشأنها" (Marshall, 1939; Neurath, 1906). لكنّ الأصول الفعلية للمهن متجذّرة في تطوير المعارف لتكون عنصراً مستقلاً في المجتمع (Gellner, 1988; Marshall, 1939). شهد القرن التاسع عشر أول نشوء للمهن كما نعرفها اليوم (Abbott, 1988) وأول تفسيرات جوهرية (Freidson, 1986) ارتكزت بشكل كبير على عمل عالِمَي الاجتماع الأوروبيَّين ماكس وبير (2007) وإميل دوركهايم (1957)، وغيرهما (Brante, 1988). أما أولى المحاولات المنهجية لدراسة المهن، فبرزت في القرن العشرين مع نهضة العلوم الاجتماعية ونموّ التعليم الجامعي، مما أحدث تغييراً كبيراً في المهن نفسها (Abbott, 1988; Ben-David, 1964; Bledstein, 1976).

شكّل الطب والقانون حقل اختبار لنظرية المهن، في ظلّ اعتبارهما أول (Millerson, 1964) مهن أصلية (Abbott, 1988, p. 196; Evetts, 2003a, 29, 31) أو – من وجهة نظر الباحثين في الصحافة (Anderson & Schudson, 2019, p. 136)) أول مهن تقليدية. ويبدو أنّ جميع الباحثين يتّفقون على هذا القاسم المشترك الأدنى، مع الإشارة إلى أنّ البعض يحتسب أيضاً الهندسة والمجال الأكاديمي (Halliday, 1987)، ويضيف الكثيرون – مثل ميلرسون (1964) بارسونز (1971)، إليوت (1972) وغوستافسون (1982) أو فريدسون في سرده التاريخي (1994) – رجال الدين. كما يتبنّى البعض الجيش (Halliday, 1987)، فيما يستبعده آخرون (Carr-Saunders & Wilson, 1964).

تمّ رسم معالم المهن وتحديد خصائصها، للمرة الأولى، من خلال هذه المهن التقليدية، لا سيما الطب. وكانت مسيرة الطب كمهنة قد بدأت كطقس يمارسه رجال الدين (Carr-Saunders & Wilson, 1964)، ثم نُظّمت للمرة الأولى بالتعاون مع الحلاقين في القرن السادس، وبقيت في القرن الخامس عشر مهنةً يمارسها عدد كبير من الأشخاص الذين يفتقرون إلى التدريب والمهارات (Millerson, 1964)، ناهيك عن المعارف المهنية والخبرات المتخصصة، حتى كان القرن الثامن عشر (Elliott, 1972). بعد ذلك، تطوّر الطب ليتصدّر سلّم المهن، وقد أُسبغت عليه هالة من الهيبة والمكانة الأرفع. فنجحت المهنة في انتزاع هذه المكانة التي أُغدقت

عليها من قِبل المجتمع نفسه. وقد أثار آدم سميث، في قول شهير، هذا الموضوع في عمله "ثروة الأمم" الصادر عام 1776:

نأتمن الطبيب على صحّتنا، ونأتمن المحامي على حياتنا وسمعتنا. لكن لا يمكن إيداع هذه الثقة بكل طمأنينة بين أيدي أشخاص غير مهيّئين البتة أو بما فيه الكفاية. من هذا المنطلق، تكون مكافأتهم هذه المكانة التي ينالونها في المجتمع، وهو شرط أساسي لنيل الثقة. زد على ذلك أنّ الوقت الطويل والنفقات الباهظة التي يتكبّدونها خلال عملية التعليم، يُضاف إليها تلك الظروف المذكورة آنفاً، ترفع حتماً ثمن هذه اليد العاملة. (Smith, 1776, p. 478).

عند إيجاز بدايات هذا الحقل البحثي، تبرز ثلاث قضايا إلى الواجهة: أولاً، تمّت صياغة المفاهيم الأساسية في الأيام الأولى من مرحلة التنظير. وقد شمل ذلك المعارف المتخصصة للمهن، واستقلاليتها، والأخلاقيات المتعلّقة بها والمتجذرة في مدوّنة لقواعد السلوك، والتوجه الأخلاقي للمهنيين الأفراد، والخدمات المقدّمة إلى الزبائن. فكان الاعتبار أنّ كل الاقتراحات القديرة الواردة أعلاه تتطلّب حتماً تسديد أجر سخي، وإسباغ مكانة مرموقة في المجتمع، والتمتع بسمعة طيبة جداً بين الزبائن[13]، فضلاً عن ضرورة التمتع بالاستقلالية المهنية، وممارسة الرقابة الذاتية ضمن رابطات مهنية. وكان تاوني (1920) قد أثار أيضاً مسألة جودة العمل، لكن من المثير للعجب أنّ هذا الأمر لم يظهر إلا بشكل ضمني و/أو متقطع كإحدى خصائص المهن في النظريات المقبلة. ثانياً، اقتصرت النقاط المرجعية التي استندت إليها النظرية على المهن التقليدية، وتحديداً الطب والقانون. مع ذلك، بقي سؤال متعلّق بأي الوظائف مؤهلة لتكون مهناً. ثالثاً، على المستوى الثقافي، كانت المهن متعلّقة بمجال العلوم الاجتماعية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية في المقام الأول، لتليها لاحقاً أوروبا الغربية القارية. لكن في ما خلا بلدان شمال العالم، نادراً ما كانت المهن محور تركيز النظريات، ولم يحدث ذلك إلا منذ وقت قريب جداً. ينطبق هذا الأمر أيضاً على المنطقة التي تركّز عليها هذه الدراسة، أي الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (المشار إليها لاحقاً بالبلدان العربية).

سِمات المهنة ووظائفها: مفاهيم أساسية في علم الاجتماع

حاول النهج القائم على السِمات أن يحدّد "جوهر" المهنة (Crompton, 1990, p. 152)، في إجابة عن سؤال "ما هي الخصائص التي تصنّف الوظيفة كمهنة؟" (Krause, 1996, p. 15). فأخذ منظّرون على عاتقهم، مثل باربر (1963)، كابلو (1954)، إتزيوني (1969)، غود (1960)، غرينوود (1957)، ميلرسون

[13] الزبائن، بحسب المصطلح المعتمد في المهن، هم فئة خاصة من الأشخاص الذين يطلبون خدمات المهنيين. وتكون هذه الخدمات موجّهة نحو حلّ مشكلة الفرد المعني (في الطب، القانون) أو المجتمع ككل.

(1964)، مور (1976)، ويلنسكي (1964)، لا بل حتى أبوت (1988)، مهمة تحديد خصائص المهنة النموذجية، ولا سيما الطب. بعد ذلك، تمّ التثبّت من سِمات معيّنة، بهدف تقييم ما إذا كانت وظائف ما تُعتبر "مهنيةً نوعاً ما" (Macdonald, 1995, pp. 2–3). وتكتمل الصورة مع سِمات مثل المعرفة، الخدمة، الأخلاقيات (مثلاً الاهتمام بالآخرين) ومدوّنة قواعد السلوك، والاستقلالية، وعلاقة المهنيين مع زبائنهم، وانتظامهم ضمن رابطات، والتعويض، والمكانة، والانغلاق الاجتماعي المؤدي إلى الاحتكار (إلى جانب سِمات أخرى). ساد النهج القائم على السِمات خلال القسم الأكبر من القرن العشرين (Burns, 2007). فاستخدم الموالون لهذا النهج "النهج الرسمي المركّب المكوّن من المعرفة والمهارات، إلى جانب الأخلاقيات، عند القيام بعملهم [...] بغية تمييز المهن عن بقية الوظائف، وتبرير المؤسسات الحمائية والمكانة العالية التي تميّزهم أيضاً". (Freidson, 1986, p. 29)

أما معتنِقو ما يُعرف بالنهج الوظيفي في نظرية المهن، فينظرون إلى المهن كفئة خاصة ضمن الوظائف، تتمتع بمكانة اجتماعية عليا، وحرية نسبية تصونها من التدخلات الخارجية والمراقبة (الاستقلالية)، وحماية من المنافسين غير المؤهلين، وأجر مناسب، وثقة الزبائن، مقابل ممارسة الرقابة الذاتية من خلال الرابطات المهنية وتأمين الخدمات المرتكزة على مدوّنة أخلاقيات، والتوظيف بناءً على معايير المعرفة العالية المكتسبة من خلال التعليم العالي والتدريب (Crompton, 1990; Rueschemeyer, 1983). وقد اعتُبر تأمين الخدمات من قِبل المهنيين، وضمانات المكانة المرموقة التي يؤمّنها المجتمع، جانبين من جوانب "التسوية التنظيمية" (Macdonald, 1995, p. 10) المبرمة بين المهن والدولة. تُمكّن هذه التسوية المهنةَ من "توحيد المعارف وتقييد الوصول إليها والتحكّم بالسوق الخاص بها" (Macdonald, 1995, p. 11).

يُعدّد جونسون (1972) بعضاً من أبرز الاعتراضات على النهج المتعلّق بالسِمات: كالافتراض بوجود "مهنٍ حقيقية" "تنطوي بدرجة ما على كافة العناصر الأساسية"؛ و"الطابع غير النظري" للنهج الوظيفي، مما يقود بكلّ سهولة إلى الانجراف نحو "خطأ قبول التعريفات التي ينصّبها المهنيون لأنفسهم" (ص. 26)، والتركيز على الثقافة الأنغلو-أميركية في وقت محدّد خلال التطوّر التاريخي لهذه المهن. باختصار، بدأ الباحثون ينظرون إلى النهج الوظيفي على أنه "تجسيد جامد وغير حاسم لوصف مثالي يتناول الخصائص الأساسية للمجتمع الأميركي" (Crompton, 1990, p. 153). كما تعرّضت النُّهج الوظيفية للانتقاد لتجاهلها فكرة السلطة التي تنطوي عليها المهن (Allison, 1986). تُعرف المرحلة التالية من التنظير بـ "المشروع المهني" (Larson, 1977) التي انتشلت "المهن من موقعها المتميّز في الترتيب السوسيولوجي للأشياء"، فشكّلت انفصالاً تاماً عن النهج الوظيفي، وبالتالي "تغييراً جذرياً" (Macdonald, 1995, xii). لكن قبل وقت طويل من نزع الامتيازات عن المهن في المدرسة الفكرية الجديدة، كان مارشال قد بشّر بما يلي منذ عام 1939:

يمكن القول إنّ كل هذا الإصرار على الخدمة والموجبات الأخلاقية ما هو إلا تمويه تتخفّى وراءه رغبة أنانية صرف في افتعال نقص مصطنع، ونيل الامتيازات المادية والمعنوية التي يمكن أن تتأتّى عن هذا النقص. (Marshall, 1939, pp. 327–328)

إلى جانب ذلك، كثيراً ما يجري الاقتباس عن ميلرسون (1964) الذي لخّص ثلاثاً وعشرين سِمة، استناداً إلى واحد وعشرين تعريفاً للمهن، اقتطفها من بعض أشهر المؤلّفات في تلك الحقبة (ص. 259- 260). تجدر الإشارة إلى أنه ما من سِمة واحدة اتفق المؤلّفون الواحد والعشرون جميعهم على أنها أساسية بالنسبة إلى المهن. كما لوحظ أنه كان هناك مُدافع واحد فقط عن تسع سِمات، وأنه ما من مساهمَين اثنين اتفقا على أنّ التركيبة نفسها من السِمات يمكن أنّ تُشكّل تعريفاً لوظيفة مهنية (Johnson, 1972). يُشكّل هذا الموجز، من جهة، مثالاً واضحاً على الاختلافات بين الباحثين بشأن تعريف مصطلحهم الأساسي. أما من جهة أخرى، فقد أثمر هذا الأمر عن ستّ "سِمات أساسية" على الأقلّ (Millerson, 1964, p. 4) تُميّز المهن عن غير المهن، مع الإشارة إلى أنّ ثلاثاً من أصل الصفات الستّ الأساسية تُعنى بالمعرفة، وهي: (أ) المهارة المرتكزة على المعارف النظرية، (ب) المهارة المرتكزة على التدريب والتعليم، (ج) الكفاءة المثبتة من خلال اجتياز اختبار[14]. وجاءت في المرتبة الرابعة "مدوّنة قواعد السلوك" (الأخلاقيات) الخاصة بالمهنة، والخامسة "الخدمات المقدّمة للمصلحة العامة"، فيما تشير السِمة السادسة إلى "تنظيم المهنة" (الرابطات؛ Millerson, 1964, pp. 4–5). فضلاً عن ذلك، تتضمّن قائمة السِمات الأساسية الثلاث والعشرين، على سبيل المثال، العلاقة المهنية مع الزبون بطابعها الائتماني، والتعويض (الأجر)، والاستقلالية، والتراخيص، وأخيراً وليس آخراً التمرّس الذي يتأثّر بالمعارف العامة وتصميم العمل غير اليدوي، مما يعزّز قوة المعرفة بالنسبة إلى المهن. وتتصدّر الرابطات السِمات الستّ الأبرز في هذا الموجز الذي يلخّص المزايا المحدّدة للمهن (Millerson, 1964).

لم يجر الاتفاق على "فارق مميّز" للمهن خلال العقود التي مرّت منذ بدأت النظريات بالظهور (Barber, 1963). بالنسبة إلى بيكمان (1990)، لا يتمثّل الفارق المميّز بسِمة محدّدة واحدة، بل "بمجموعة من السِمات" (ص. 116). مع ذلك، شدّد بعض المؤلّفين على سِمات محدّدة، مما جعلها تبدو في أغلب الأحيان "كفارق مميّز"، مثل الرابطات، والاستقلالية، والمعرفة، والتعليم الجامعي:

ينظر كار-سوندرز وويلسون (1964) إلى الرابطات كإحدى أهم السِمات التي تُميّز المهن عن الوظائف: فيُقال إن "لا وجود لمهنة من دون روابط تجمع بين أهل الاختصاص الممارسين لها، ولا يمكن لهذه الروابط أن تتجسّد إلا بطريقة واحدة: من خلال رابطة رسمية" (ص. 298)، مع ضرورة أن تكون رابطةً حرّةً

[14] يُعتبر مكوّن السلطة (الاحتكار، الانغلاق الاجتماعي) الذي تناولته النظريات بعد نشر تحليل ميلرسون ضمنياً في هذا الموجز، مثلاً من خلال ضرورة إبراز الشهادات، كما ورد في بحث كولينز (1979).

(ص. 495). فتنظّم المهن مصالحها المشتركة – مثلاً عن طريق مراقبة عملها- بشكل طوعي من خلال رابطات جماعية "تنطوي فيها العضوية على شغل دور وظيفي، أو "عمل" [تمّ التشديد على الكلمة في النص الأصلي]، وليس على مجرّد المشاركة بطريقة عرضية" (Parsons, 1971, p. 98). كما يشمل دور الرابطة حماية المعارف المتخصصة للمهنة وإصدار الشهادات التي تثبت التمتع بهذه المعارف (Gustafson, 1982). يَعتبر مور (1976) الاستقلالية إحدى أهم سِمات المهنية، لا بل تُعتبر "فعلياً القيمة النهائية" (ص. 16). وهو يحدّد المعايير التي ترسّخ الاستقلالية، وتميّز ما بين "الاستقلالية الحقيقية" (ص. 16) و"الاستقلالية النسبية" التي "يحصل عليها المهني أثناء أداء عمله" في المجتمعات العصرية (ص. 233). تشمل هذه الأخيرة الالتزام بدعوة، ومستوى تعليم عالٍ، وتوجيه الخدمة نحو الاستفادة من المعارف والمهارات. بالنسبة إلى بيكمان (1990)، تُعتبر الاستقلالية أيضاً "جزءاً لا يتجزأ من المكانة المهنية"، كما تصفها الباحثة "بالأساسية"، لا بل تصل حدّ استخدام كلمة حرية: "لا يمكن لنظرية التأهيل المهني أن تتخلّى عن فكرة وجود درجات من الحرية في العمل" (ص. 118). بالنسبة إليها، الاستقلالية والمعرفة هما السِمتان الغالبتان. أما روشيماير (1983)، فيشير بشكل خاص إلى "الطابع الخاص للخدمات [...] بالنسبة إلى الجزء الأساسي من الاستقلالية التي [...] تكون أكبر من الاستقلالية غير القابلة للانتقاص الموجودة في الوظائف الأخرى" (ص. 47- 48). في الواقع، غالباً ما تكون الاستقلالية مفترضة لدى وجود المعارف والتعليم في التحاليل (Barber, 1963; Elliott, 1972; Rueschemeyer, 1983). وشدّد فريدسون (1994) على أنّ استقلالية المهن تتوقّف على "مدى التمتع بما يكفي من السلطة على العمل"، وهو أمر يمكن الوصول إليه من خلال "الإشراف على العمل المهني وتقييمه بشكل جماعي وخاضع لاستعراض الأقران". (ص. 166).

لطالما خضعت الأخلاقيات للبحث بصفتها سِمةً أساسيةً، بدءاً بالمؤلّفين الأوائل في علم الاجتماع ومع نظرية المهن أيضاً. فيفترض دوركهايم (1957) أنه "لا يمكن القيام بأي نشاط مهني من دون أي يكون مرفقاً بأخلاقياته الخاصة" (ص. 15). تتألّف الأخلاقيات من مجموعة متنوّعة من القيم المعيارية التي توجّه طريقة ممارسة المهنة، بما في ذلك السِمة المتعلّقة بالاهتمام بالغير (Esland & Graeme, 1980)، والاعتراف بالدعوة إلى عمل الخير (Carr-Saunders & Wilson, 1964; Gustafson, 1982; Marshall, 1939)، والشعور القوي بضرورة تقديم الخدمات إلى الأفراد والمجتمع ككل (Esland, 1980; Freidson, 2001; Goode, 1960; Gustafson, 1982; Krause, 1996; Marshall, 1939; Moore, 1976). ولعلّ أهم الخاصيات عند وضع النظرية المتعلّقة بالمهن، "الثقة" (Beckmann, 1990; Evetts, 2006a; Marshall, 1939). فلا يخفى على أحد أنّ ثقة عامة الناس في المعارف التي يتمتع بها المهنيون تُضفي طابعاً شرعياً على المهنة (Beckmann, 1990; Bledstein, 1976; Evetts, 2006a, 2006b; Freidson,

1971; Goode, 1960; Macdonald, 1995; Siegrist, 1990; Smeby, 2006). لكنّ هذا الأمر تغيّر مع الوقت. فقد أصبح الزبائن أكثر ثقةً عند تعاطيهم مع المهنيين، بدعمٍ من "ثورة التعليم" التي هدفت إلى تعليم جميع السكان (Parsons, 1971, p. 95). ثم كان ذلك لاحقاً من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات الموثوقة عبر التكنولوجيا، ولا سيّما الإنترنت. فدفعت هذه التطوّرات المهنيين إلى الإثبات أنهم أهل للثقة فعلاً (Pfadenhauer, 2006). ولعلّ مدوّنة الأخلاقيات ما هي إلا تجسيد لهذه الالتزامات (Greenwood, 1957; Macdonald, 1965). مع ذلك، هناك من طعن فيها واصفاً إياها بالإجراءات الشكلية "التجميلية" (Freidson, 1971, pp. 185–186) التي تُستخدم كأداة للترويج لوعد باحترام الأخلاقيات "من دون أن يكون لذلك *بالضرورة* [تمّ التشديد على هذه الكلمة في النص الأصلي] تبعات مباشرة على أخلاقية الأفراد" (Freidson, 1971, p. 187).

حقّق مفهوم المهنية، بمختلف أطيافه، انتصاراً وتقدّماً على مدى الوقت، فطبع بذلك أثره على حقبة بأكملها، والتي حملت اسم الفترة المهنية. عالمياً، تطوّرت المهنية عبر مختلف الفئات الوظيفية، والاختصاصات، والحدود الثقافية والوطنية، كهدف وظيفي رائج. فتعمّق الباحثون في المهنية ضمن مجالات كانت بعيدةً عن المجالات التقليدية، كما جاء في بحث نايمان حول "التوجه المهني للصحافيين الأتراك في المناطق الحضرية" (Nayman, 1970)؛ حتى أنّ هذا المفهوم انتقل أيضاً إلى لغات أجنبية أخرى (مثل الألمانية والعربية؛ Carr-Saunders & Wilson, 1964; Evetts, 2003a; Goode, 1960; Kuhlmann, 2015; Kunczik & Zippel, 2001; Lengauer, 2016). فجذب هذا الأمر عدّة وظائف، لا بل حتى تمّ وصف أعمال لم تكن في الحسبان، كناصبي الخيم في مصر (الشرقاوي، 2014)، كمهنة. وقامت عدّة مناقشات عن الوظائف المؤهّلة لتكون مهناً، فدفعت بمجموعة متنوّعة من الفئات الفرعية، كالمهن الزائفة أو مهن ما بعد الحداثة- للوقوف عند حدود المهن الأصلية (خاصة الطب والقانون) التي كانت قد وُصفت أيضاً بأنها تقليدية أو حقيقية، أو مهن مكتسبة بالتعلّم، ليبرالية، حرة، ذات مكانة. وقد تمّ تمييز كل المهن المذكورة أعلاه عن المهن الفاشلة أو المختفية كنصب الخيم (Abbott, 1988; Brante, 1988; Collins, 1979; Esland & Graeme, 1980; Etzoni, 1969; Freidson, 1986; Moore, 1976; Pfadenhauer, 2006; Siegrist, 1990; Singer, 2003; Soloski, 1989). أما دعوة فريدسون (1994) إلى أن "توثّق النظرية حالة انعدام التنظيم والاتساق للظاهرة التجريبية، وإلى شرح طابعها في البلدان التي تكون معتمدةً فيها" (ص. 25)، فقد اتّضح أنها مهمّة عسيرة.

لم تكن الصحافة، عادةً، مصنّفة كمهنة، ومردّ ذلك أساساً إلى ادّعائها القوي بالاستقلالية الذي يترافق مع نفور الصحافة المتأصّل من أي نوع من أنواع الأشكال المؤسساتية للمهنية التي تحتّم الانتساب إلى رابطات

رسمية، أو نيل شهادات وتراخيص (Allison, 1986; Boyd-Barrett, 1974; Katz, 1989; Kunczik & Zippel, 2001; Shemberger, 2019).

تماماً كما أنّ المهن التقليدية عُرفت أيضاً بالمهن المكتسبة عن طريق التعلّم، بدأ الباحثون بإعادة النظر في المهن المعاصرة وتناولها كوظائف ذات خبرة ومهارة: "يجب أن يصبح التمييز السوسيولوجي بين "المهن" [تمّ التشديد على الكلمة في النص الأصلي] وغيرها من الوظائف ذات الخبرة والمهارة ذكرى من الماضي بشكل نهائي" (Crompton, 1990, pp. 156–157). فإذا لقيَ هذا الاقتراح النظري الجذري قبولاً، ستنتقل المهن فعلاً "في الاتّجاه الذي سلكته الصحافة" كما جاء في قول كاتز الشهير (1989، ص. 240). في هذا الإطار، يشير نموّ قطاع الخدمات والأعمال المتعلّقة بالمعارف في شتى أنحاء العالم، "وإعادة ظهور المهن في المجتمعات النامية والانتقالية على السواء، إلى جاذبية مفهوم "المهنية" [تمّ التشديد على الكلمة في النص الأصلي]، فضلاً عن قوة "المهن" [تمّ التشديد على الكلمة في النص الأصلي] وثباتها كشكل وظيفي" (Evetts, 2003b, p. 399). وقد أصبحت المعارف المتخصصة التي كانت في الأمس حكراً على المهنيين متاحةً، بشكل متزايد، لعامة الناس بفضل وسائل الإعلام والإنترنت. كما واجهت الرقابة الذاتية عدّة تحدّيات في عالم معولم، وحلّت محلّها الرقابة الخارجية من خلال برامج التقييم أو المبادئ التوجيهية الإشرافية" (Pfadenhauer, 2006, p. 569). جدير بالذكر أنّ النقاش حول موت التراث السوسيولوجي للمهن يعود إلى هول (1988)، وما زال يطرح مشكلةً (Nolin, 2008). في هذا الإطار، يبدو أنّ السبيل إلى المضيّ قدماً هو إجراء تعديل للوصول نحو نهج تواصلي، متعدد الاختصاصات (Kurtz, 2021). وبدأ مفهوم "التأهيل المهني للجميع" الذي كان ويلنسكي (1964) قد تناقش فيه يطغى على العالم المهني التقليدي الحصري للطب والقانون في المنطقة الأنغلو- أميركية الذي كان سائداً حتى الآن.

المهنية في العالم العربي

لما كانت المهن قد أبصرت النور في بيئة أنغلو- أميركية محدّدة، بعيداً عن تدخل الدول بالمقارنة مع غيرها من البيئات، فقد كانت، إلى حدٍّ كبير، مسؤولةً عن إدارة شؤونها الخاصة. لكنّ هذا الأمر يتعارض بشكل لافت مع الأمم الأكثر ارتكازاً على سلطة الدول. ففي أوروبا على سبيل المثال، جرت العادة أن تشارك الدولة في تحديد معايير نظام التعليم من خلال إقرار المؤهلات، وطرق الدخول إلى المهن، ومن خلال كونها مشغّلاً رئيسياً لأعضاء المهنة. في هذا السياق، أدّت الدولة دوراً تمكينياً، أطلقت بموجبه عملية التأهيل المهني (Conze & Kocke, 1985; Dingwall & Lewis, 1983; Faulconbridge & Muzio, 2012; Siegrist, 1990). وقد أفاد سيغريست (1988 باء) بأنّ الحاجة تدعو إلى إعادة النظر في محور تركيز النظرية بهدف

تجاوز المنشأ الأنغلو-أميركي وشمول كافة المناطق، وإعادة معالجة الجهل النسبي بإمكانيات الدولة والمشرّع. لكن صدرت، في هذا المجال، تحذيرات بضرورة ترك نظرية المهن حيث نشأت، أي في العالم الأنغلو- أميركي للطب والقانون (Freidson, 1986; Johnson, 1972; Moore, 1976; Starck & Sudhaker, 1979). في الواقع، لم تكتسب هذه النظرية طابعاً معولماً إلا بشكل متردد. فقد ظلّت، حتى وقت متقدّم من القرن الحادي والعشرين، تركّز على دول في شمال الكرة الأرضية (Burrage, Jarausch, & Siegrist, 1990) قبل أن تتوسّع الآفاق من خلال تقدير مجموعة متنوّعة من الاختصاصات، والوظائف، والثقافات، والبلدان (Faulconbridge & Muzio, 2012).

هل حطّت المهنية رحالها في العالم العربي حيث يُعتبر مفهوم الدولة القوية واقعاً في مختلف أنحاء الدول الأعضاء الاثنتين والعشرين في جامعة الدول العربية (Luciani, 2016)؟ في معظم الدول العربية، تتغلغل الدولة التوجيهية المتشددة [...] في العديد من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والقضائية، وتؤثّر عليها، فضلاً عن [...] وسائل الإعلام" (Khalil, 2015, p. 21)، مما يؤدي إلى رسم معالم حوكمة الإعلام استناداً إلى تعاون وثيق و"علاقة تكافلية" [بين الحكومات، والنّخب السياسية، وأقطاب القطاعات...] على نحو يُرضي الأولويات المشتركة" (Khalil, 2015, p. 28).

قلّة من الباحثين نشروا مؤلّفات حول الرابطات العربية (Badr, 2020; El Sayid, 1998; Reid, 1974) أو منظمات ذات صلة، كالنقابات مثلاً (Baer, 1970; Krause, 1996). لكن على رغم محدودية الأعمال البحثية حول المهنية في العالم العربي، يمكن استخلاص عدّة أوجه شبه بنظرية المهن. في ما يتعلق بالرابطات، يكشف باير (1970) أنّ أصولها تعود إلى النظام النقابي التركي الذي بدأ يتطوّر في القرن الخامس عشر. وبحلول القرن السابع عشر، أصبح من الانتشار [...] لدرجة أنه شمل كافة مناحي الحياة [...]، وذلك أكثر مما جرى في أي دولة غربية" (ص. 29). إلى جانب مهنة الطب ومجالات العمل المرتبطة بها (مثل أطباء العيون، الجراحين، الصيادلة)، ضمّ النظام أيضاً العلماء المسلمين، وتلامذة المدارس الدينية (يربطهم باير (1970) بالمؤسسات الإسلامية)، والفنانين بمختلف أنواعهم (باير، 1970، ص. 30- 31). وكان أحد أبرز أهداف هذا النظام أن يُشكّل صلة وصل إدارية من الحكومة إلى سكّان المدن، بغية الإشراف عليهم ومراقبتهم في المقام الأول. وفي حين درس باير (1970) النقابات في قلب الإمبراطورية العثمانية والولايات العربية التابعة لها على مدى ثلاثة قرون، نظر ريد (1974) في أصول الحركة النقابية في مصر، بدءاً من أوائل القرن العشرين. لكن تعذّر عليه تحديد الرابط المباشر بين المؤسستين، خاصةً وأنّ معظم النقابات في مصر كانت قد اختفت قبل ظهور الرابطات. مع ذلك، "في نهاية الأمر، حاولت الرابطات المهنية الجديدة أن تسدّ الفراغ الناجم عن تراجع النقابات التقليدية" (Reid, 1974, p. 37). كما تحدّث كروس (1996) عن

المهنية في مصر، متمعّناً في الطب والقانون والهندسة. فتركّز المهنية، بحسب وصفه لهذا المصطلح، على المعرفة (مهارات فكرية محدّدة، مجموعة من المعارف، نظرية، التعلّم في مؤسسات أكاديمية)، والاحتكار (التحكّم الكامل بالرابطة، مكان العمل، الخدمات والسوق الخاصة بالخدمات، العلاقة بالدولة). صحيح أنّ سلطة المجموعة المهنية تكون محدودةً بحدّ ذاتها (من قِبل القطاع العسكري أو قطاعات الرأسمالية)، إلا أنها تكون محدودةً فعلياً عندما تكون الدولة قوية: في هذه الحالة، تتولى الدولة، لا المهنة، تحديد القواعد ومراقبة طريقة تطبيقها.

في ما خلا هذه البداية المتعمّقة، لا يتوفر الكثير من المعلومات في العالم العربي عن المهن. فيمكن إيجاد بعض الكتابات الأساسية في علم الاجتماع، على غرار مؤلّفات المفكّر الشمال الأفريقي عبد الرحمن بن خلدون (المعروف بابن خلدون) في القرن الرابع عشر التي تُعتبر، وفقاً لألاتاس (2006) وثيقة الصلة بعلم الاجتماع المعاصر، خاصةً في ما يتعلّق بالمجتمعات الانتقالية. فكانت "الحِرف، أو طرق كسب المعيشة، أو الوظائف" (Alatas, 2006, p. 400) أحد المجالات الخمسة التي ركّز عليها ابن خلدون، مع أنّ مجال دراسته الأساسي كان تاريخ الغرب والبربر في شمال أفريقيا. يعرّف ألاتاس (2006) ابن خلدون على أنه "مؤسّس علم الاجتماع [...] وِفق ما يعترف به بعض علماء الاجتماع البارزين في القرن التاسع عشر"، مع الإقرار بأنّ "هذا الاعتراف لا يتجسّد لا في التعليم الحديث لعلم الاجتماع في الجامعات والكليات عبر العالم، ولا في كتابات تاريخ علم الاجتماع" (ص. 407). بقي ابن خلدون على هامش العلوم الاجتماعية الحديثة، "من دون أن يُعتبر عالم اجتماع في ذاته" (Alatas, 2006, p. 397). في سياق هذا العمل، يمكن الاستنتاج مع ألاتاس أنّ الحاجة تدعو إلى إجراء الكثير من الأبحاث عن عالِم الاجتماع العربي هذا- وغيره- قبل إمكانية إدراج عملهم في النصوص المعاصرة حول المهن. لكن ينبغي أن يسترشد هذا التحقيق بالنُّهج التي تنزع الصبغة الغربية (Golding, 1987; Jayyusi, 2007; Musa & Domatob, 2007; Salvatore, 2011). في هذا الإطار، ساهمت الأعمال المتعلقة بمساءلة وسائل الإعلام في صياغة تصوّر لجوانب المهنية (e.g., Ibahrine & Zaid, 2022; Madanat & Pies, 2022; Pies, Madanat, & Elsaeßer, 2011). فبدأ الباحثون العرب يشرحون قضايا أساسية من خلال الاستشهاد بنظرية المهن بشكل مباشر (El-Nawawy, 1995; Elmasry, Basiony, & Elkamel, 2014; Mesbah & Almujaibel, 2020; Rampal, 1996, 2009; Tweissi, 2015) أو غير مباشر (Tahat, Tahat, & Alhammad, 2020)، مما يمكن أن يدلّ على أنّ النظرية وشروطها الجوهرية قد تحوّلت إلى التنظير حول المهنية في العالم العربي. يُعتبر هذا الأمر إنجازاً كبيراً، وهو يمهّد الطريق أمام إجراء أبحاث مقبلة حول المهنية العربية في قطاعات الإعلام، والتربية، وتعليم الصحافة.

جدير بالذكر أنّ أخلاقيات الصحافة العربية قد خضعت للتحقيق من وجهات نظر متعددة، بما فيها وجهة النظر العالمية الإسلامية (Hamada, 2016)، والأخلاقيات الرسمية كما في مدوّناتٍ لقواعد الأخلاقيات (Hafez, 2003a)، والصحافة الإنمائية (Musa & Domatob, 2007)، والعولمة (Rao & Lee, 2005)، وتعليم الصحافة (Pies, 2008) على سبيل المثال لا الحصر. لم تتناول إلا بضع دراسات فقط نظرية المهن، لا بل إنّ بعضها ناقش الأخلاقيات في إطار المسائل المتعلّقة بمساءلة وسائل الإعلام. في هذا الإطار، تختتم صقر (2003) تحليلها للمساءلة وحرية التعبير في المنطقة العربية من خلال إطلاق نداء قوي لإصلاح التشريعات. فتثبت أنّ المواطنين في معظم الدول العربية "يفتقرون إلى آليات مؤسساتية فعالة لمساءلة حكوماتهم" (Sakr, 2003, p. 31)، مدافعةً عن ضرورة إدراج المساءلة على جدول أعمال المناقشات العامة. ففي منطقة ذات قوانين تقييدية وعلاقات قوى غير متكافئة، تُمنع وسائل الإعلام من "تغطية هذه القضايا" (Sakr, 2003, p. 35). أما حافظ (2003 ألف)، فينظر في ما يتعدّى "انتهاك الحرية [...] كواقع جلي" لتسليط الضوء على الصحافيين "كأشخاص يمكنهم [...] على الأقل جزئياً تحديد مصيرهم المهني الخاص" (ص. 39). واختتم حافظ (2003 باء)، في دراساته المقارنة عن مدوّنات قواعد الأخلاقيات أنّ السمات المهنية الصحفية، مثل الحقيقة والدقة والموضوعية، "هي جزء لا يتجزأ من أخلاقيات الصحافة، يكاد يتوافق عليه الجميع" (ص. 42) عبر العالم. يُختصر الأمر بالنسبة إلى حافظ (2003 ألف) وآخرين (Badr, 2020; Pintak & Ginges, 2012; Ramaprasad & Hamdy, 2006) بثنائية بين التطلعات والواقع.

في سياق المعرفة كسِمة مهنية أساسية، قطع العالم العربي أشواطاً هائلة على صعيد النهوض بمجتمع المعرفة الحديث (UNDP, 2003; UNDP & Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Knowledge Foundation, 2022). وكانت المؤسسة الأساسية لمجتمع المعرفة، أي الجامعات، قد ازدادت عدداً بشكل ملحوظ عبر المنطقة. فقد طوّر العالم العربي النظام التربوي، فازداد عدد الجامعات عبر المنطقة من العشرات في ثلاثينيات القرن العشرين إلى الآلاف في سنوات 2020 (Herrera, 2006). مع ذلك، بقي التعليم الجيّد والأبحاث المبتكرة في مرتبة متأخرة، ومردّ ذلك بشكل أساسي إلى أنّ الجامعة كانت تُنشأ غالباً كمؤسسة سياسية ومِعلم من معالم الفخر الوطني في الدول التي تفتقر إلى كافة أشكال الحرّيات، بما في ذلك الحرية الأكاديمية (Allam & Amin, 2017; Josephi, 2010; Said, 1994; Taha-Thomure, 2003). ومع أنّ الجامعات العربية ممثّلة بين أهم الجامعات في العالم، إلا أنّ تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية تكاد تكون غائبة. من هنا، يُعتبر تحسين نوعية التعليم وإصلاح البرامج الجامعية من أبرز الأهداف الإصلاحية، بغية إنشاء بيئة ممكّنة فكرياً. لكنّ مجتمع المعرفة العربي ما زال ناشئاً ويفتقر إلى الحرّيات الأساسية (Badran, Baydoun, & Hillmann, 2019).

عادةً ما تكون استقلالية الصحافة (كمؤسسة)، فضلاً عن استقلالية الصحافيين (كأفراد)، مقيّدة على المستويات السياسية والاقتصادية والتنظيمية (Sjovaag, 2015)، كما تكون خاضعةً لتأثير الإجراءات والشبكات الشخصية (مثلاً النظراء والأُسرة والأصدقاء) (Hanitzsch et al., 2019b). فقد كشف عدد من المؤلّفين كيف يوسّع بعض الصحافيين العرب من نطاق استقلاليتهم كأفراد في ظل ظروف تقييدية، وكيف يمكنهم تجاوز بعض الحدود بمهارة وابتكار (Harb, 2019; Mellor, 2009; Pintak & Ginges, 2012; Selvik & Høigilt, 2021). في هذا الإطار، تشير المقابلات التي أجراها حرب (2019) في مصر ولبنان إلى أنّ الصحافيين يميّزون بشكل واضح بين دائرتين من الاستقلالية للصحافة كمؤسسة والصحافيين كأفراد، فيقول: "ليس لدينا إعلام مستقلّ، بل صحافيون مستقلّون" (ص. 111). وتكشف ميلر (2009) عن استراتيجيات تَقَلَّدَ صحافيون بموجبها أدواراً كخبراء، وشهود عيان، لا بل حتى كإصلاحيين اجتماعيين يمكنهم "المناقشة والبحث عن حلول" (ص. 319) للمشاكل المتعلّقة بالتطوّرات السياسية والاجتماعية. ولمّا كان تحليلها سبق قيام الثورات العربية، فقد أظهر كيف تمكّن الصحافيون العرب، حتى في ظلّ هذه الظروف القائمة، من المفاوضة على استقلاليتهم عن الأنظمة السياسية، وإن كان ذلك جزئياً" (Mellor, 2009, p. 318). من جهته، يقترح حرب (2019) أن يواجه الصحافيون "التهديدات ضدّ سلامتهم ومشقّاتهم الاقتصادية" (ص. 112) من خلال التعاضد الذي يمكن تحقيقه على أفضل وجه، وِفقاً لمنطق نظرية المهن، ضمن إطار رابطة مهنية – شرط أن يكونوا أحراراً، وهي ليست الحال في البلدان العربية حيث "تساهم النقابات المهنية الضعيفة أو الغائبة، والانقسامات بين الصحافيين، وظروف العمل الهشة، في عرقلة قدرة مجتمع الإعلام على إطلاق نقاش حول المعايير المهنية، وحماية التقدّم الذي تحقّق باتجاه الانفتاح السياسي من الضغوطات" (El-Issawi, 2016, p. 65).

الصحافة والمهنية: من المفهوم الغربي إلى وجهات النظر العالمية

كانت الصحافة، وموقعها في عالم المهنية، محطّ نقاش منذ الكتابات الأولى التي تناولت سوسيولوجيا المهن (مثلاً Carr-Saunders & Wilson, 1964)، لكنّ التحليلات السوسيولوجية بقيت، إلى حدّ كبير، تُسقط الصحافة من خانة المهن المرجعية. في غضون ذلك، نمت المهنية كمفهوم جادّ في التحصيل العلمي الصحفي، لكن كان ذلك يقوم في أغلب الأحيان على خلفية نظام المهنية الصحفية الغربي (مثلاً، Anderson & Schudson, 2019; Beam, 1990; Janowitz, 1975; Siegrist, 1988a; Tumber, 2008; Zelizer, 1993)، زد على ذلك أنّ قسماً كبيراً من الأعمال التجريبية الأولى لم تكن مصمّمة للانتشار على مستوى عالمي (مثلاً، Beam, Weaver, & Brownlee, 2009; Johnstone, Slawski, &

Bowman, 1976; Weaver, Beam, Brownlee, Voakes, & Wilhoit, 2007; Weaver & Wilhoit, 1986; Weaver & Wilhoit, 1996). ومع أنه تمّ تصميم استطلاعات لإجراء مقارنات بين الدول، إلا أنها كانت تركّز غالباً على ثقافات صحفية متشابهة (مثلاً، Donsbach & Patterson, 2001; Hallin & Mancini, 2004; McLeod & Rush, 1969b; McLeod & Rush, 1969a). وحدها الدراسات الأولى ناقشت، بشكل صريح، مفهوم المهنية الصحافية كما تصوّرته نظرية المهن (McLeod & Hawley, 1964; Splichal & Sparks, 1994) التي لم تُغطِّ البلدان العربية. لكنّ الدراسات المقارنة أضحت أكثر فأكثر شموليةً، وأصبحت تعكس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل منتظم، مع إدراج مجموعة متنوّعة من البلدان مثل الجزائر، مصر، العراق، الأردن، لبنان، المغرب، عُمان، فلسطين، قطر، السودان، تونس والإمارات العربية المتحدة (Eberwein, Fengler, Lauk, & Leppik-Bork, 2011; Eberwein & Schneider-Mombaur, 2013; Hanitzsch, et al., 2019; Ibahrine & Zaid, 2022; Josephi, 2010; Kirat, 1998, 2012; Madanat & Pies, 2022; Pies et al., 2011; Pies, 2014; Radu & Popa, 2014; Wollenberg, 2022).

تمثّلت خمسة بلدان عربية- هي مصر، عُمان، قطر، السودان، الإمارات العربية المتحدة- في دراسة عوالم الصحافة (Worlds of Journalism, 2006-2019; Hanitzsch et al., 2019) التي حلّلت أيضاً الأنماط الديموغرافية وأنماط التوظيف (Josephi et al., 2019, pp. 73-89, esp. Tables 4.1-4.3). بشكل عام، تمّ التأكد من أنّ الصحافيين يتوجهون فعلاً إلى الجامعات للتحصيل العلمي، خاصةً وأنّ 80% تقريباً من الصحافيين الممثّلين في "دراسة عوالم الصحافة" يحملون شهادةً جامعيةً. وقد احتلّت البيانات المستمدّة من الدول العربية المراتب المتقدّمة (مثلاً، أفاد 97% من المجيبين من مصر أنهم يحملون شهادةً جامعيةً، مقابل 73% من قطر). وفي حين صرّح 62% من المشاركين في "دراسة عوالم الصحافة" أنهم درسوا الصحافة أو شؤون الاتصال في الجامعة، تفوق البيانات المتعلّقة بثلاثة بلدان عربية هذا المعدّل، مع 72% في مصر و73% في قطر و74% في الإمارات. وبالمصادفة، أدّى هذا التطوّر نحو التعليم المؤسسي للصحافة إلى بدء العمل بالشهادات وإضفاء طابع رسمي عليها، وهو أمر تعارضه الصحافة مبدئياً (Shemberger, 2019). أما الانتساب إلى الرابطات المهنية، فيتراجع عالمياً، في ظلّ إعلان أقلّ من 50% من المشاركين في "دراسة عوالم الصحافة" أنهم منتسبون إلى رابطة، مع الإشارة إلى أنّ هذه النِّسب بلغت حوالى 54% في مصر. وفي معدّل يعكس النِّسب التي توصّلت إليها "دراسة عوالم الصحافة"، أفاد الصحافيون في البلدان العربية أنهم يتمتّعون باثنتي عشرة سنة تقريباً من الخبرات العملية، مع شغل معظمهم لوظيفة بدوام كامل (مثلاً حوالى 63% في قطر و84% في مصر)، لكنّ ذلك يترافق غالباً مع شَغل وظيفة ثانية غير متعلّقة بالصحافة لزيادة

دخلهم (مثلاً 30% تقريباً في مصر وقطر). فضلاً عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ معظم الصحافيين في العالم العربي هم في الثلاثينيات من عمرهم تقريباً ومعظمهم من الرجال. وتُعتبر التأثيرات على الصحافة من الأعلى على المستوى العالمي، وذلك في الفئات كافة (السياسية، الاقتصادية والتنظيمية)، في حين أنّ الاستقلالية في مجال التحرير هي من بين الأدنى (دراسة عوالم الصحافة، 2006- 2019).

تتنوّع عناصر المهنية الصحافية التي تتعمّق فيها هذه الدراسات المقارنة، لكنها تُجمع على ثلاث سِمات رئيسية- هي الاستقلالية، والأخلاقيات، والتعليم التي ظهرت أيضاً في العديد من التحليلات النظرية (مثل Birkhead (1986), Boyd-Barrett (1974), Deuze (2005), Donsbach (2010), Nolan (2008)), Singer (2015), Soloski (1989), Waisbord (2013), Wiik (2009)). أما تعاضد المهنيين ضمن رابطة، فلم تركّز عليه الأبحاث بالدرجة نفسها.

تعليم الصحافة

في المراحل الأولى من التنظير، كتب عالِما الاجتماع كار- سوندرز وويلسون (1964) أنّ "التدريب الفكري المتخصص، العلماء، [ليس] شرطاً لا غنى عنه" للصحافة (ص. 266)، وهو رأي أيّده الباحثون في مجال الصحافة أنفسهم وصولاً حتى القرن الحادي والعشرين (مثلاً، Anderson & Schudson, 2019; Boyd-Barrett, 1974; Deuze, 2005; Katz, 1989; Schudson & Anderson, 2009). لكنّ الادعاء أنّ "معظم الصحافيين ليسوا خبراء على الإطلاق بل مجرّد أشخاص غير متخصصين يطرحون أسئلة" (Anderson & Schudson, 2019, p. 145) لم يبقَ مقبولاً على هذا النحو لا من علماء الصحافة (deBurgh, 2005; Glasser, 1992) ولا من علماء الاجتماع (McNair, 1998). فلفت غلاسر (1992) الانتباه إلى "الكمية المتزايدة من المعارف المنهجية والرسمية" المتعلّقة بالصحافة، في ظل "انتشار المجلات والكتب المخصصة للأبحاث حول الصحافة وعنها" (ص. 139). أما ماكناير (1998)، فاعتبر أنّ الدراسات المتعلّقة بالإعلام هي مجال "هجين" يشبه "ما مثّلته السوسيولوجيا في الستينيات والسبعينيات بالنسبة إلى العلوم الاجتماعية اليوم: أي حافزاً على التفكير المبتكر؛ مسألة جذرية وباعثة على التحدي؛ وضرورية لفهم طريقة عمل المجتمعات الحديثة." (vii). ونظر دوبورغ (2003) إلى دراسات الصحافة "كاختصاص أكاديمي جدي" (ص. 95) لا يقلّ أهمية عن دراسة المهن التقليدية، إن لم نقل إنه يفوقه أهمية.

في استطلاع أجراه سبليكال وسباركس (1994) شمل 1822 طالب سنة أولى في الصحافة من اثنين وعشرين بلداً، أفادا أنّ أكثرية الطلاب المشاركين في دراستهما اعتبروا أنّ المعلومات العامة تمثّل، إلى حدٍّ بعيد، الميزة الأهم بالنسبة إلى الصحافيين (64% من المجيبين)، كما صنّفوا "الخبرات الواسعة" (33%) كإحدى أهم خمس ميزات يتوقّعونها من الصحافيين. في القرن الحادي والعشرين، ترسّخت الصحافة بشكل

ثابت ومستدام كاختصاص أكاديمي يشمل مجموعةً من المعارف المنهجية ومهارةً متميّزة، وكلا الأمرين يشكّلان محور بحث وتدريس في الجامعات (Deuze, 2006; Goodman & Steyn, 2017; Josephi, 2019). وقد أقرّت الأبحاث، بشكل عام، بضرورة أن تشمل أفضل المناهج التعليمية في مجال الصحافة عناصر البحث، والتعليم الأكاديمي (غير المهني)، والتدريب على اكتساب مهارات تقنية (عليا)، مع إضافة الأخلاقيات كموضوع شامل لعدّة قطاعات (deBurgh, 2003, 2005)، كما أوجزه المنهاج التدريبي النموذجي لتعليم الصحافة الذي وضعته منظمة اليونيسكو (UNESCO, 2007). فضلاً عن ذلك، يزداد انتشار تعليم الصحافة في الجامعات عبر العالم، كما وضّحه سبليكال وسباركس.

ينطبق هذا الأمر على الدول التي كانت رائدة في تدريس الصحافة أكاديمياً كفرنسا أو الولايات المتحدة الأميركية، وتلك التي تملك تقليداً عريقاً في تعليم الصحافة كألمانيا، وحيث ترسّخ ذلك في وقت لاحق (Barrera & Harnischmacher, 2020; Nowak, 2019)، كما في أفريقيا (Berger, 2007)، وأميركا اللاتينية (Ferreira, Tillson, & Salwen, 2000)، وآسيا (Banerjee, 2008)، والعالم العربي (Lengauer, 2019; Sakr, 2005). كما تحوّلت الصحافة إلى الحقل الدراسي الأكثر رواجاً في العديد من الدول (Berger & Foote, 2017; Franklin, 2009; Rivers, 1971; Vasilendiuc & Sutu, 2021)، وهو أمر ينطبق على مصر (Allam & Amin, 2017)، ولبنان (Melki, 2009)، والمغرب (Rampal, 2009)، وقطر (Galander, 2015). في هذا الإطار، حدّد الباحثون عدّة معضلات مثل الانقسام بين المجال الأكاديمي والممارسة، والتدخل السياسي في الحوكمة الأكاديمية وتطوير المناهج التعليمية (مثلاً، Allam & Amin, 2017; el-Nawawy, 2007; Rampal, 2009). وأوردكيرات (2016) حجةً قويةً لضرورة زيادة تعليم الصحافيين المحليين (العرب) والنهوض بعملية التعليم المستمر للصحافة[15]. كما قدّم رادو وبوبا (2014) سبباً مقنعاً لتعليم الصحافة، معتبرَين أنّ هذا الأمر سيؤدي إلى تحديد معايير لمساءلة وسائل الإعلام على المستوى العالمي، خاصةً على صعيد الدروس المتعلقة بالأخلاقيات، المندرجة ضمن المنهاج التعليمي الجامعي. فتحوّل الصحافيون، بعد تسلّحهم بمعارفهم الجديدة، إلى "عاملين في مجال المعرفة" (Nolin, 2008, p. 33) ضمن مجتمع المعرفة. بالنسبة إلى بعض الباحثين، يشكّل الصحافيون جزءاً من الطبقة المهنية والنخبة المثقفة الحديثة (Freidson, 1994). كما اعتبر دونسباش (2010) أنّ الصحافة هي "مهنة المعرفة الجديدة" (ص. 44). وركّز هانيتزش وآخرون (2019 ألف)، في دراستهم التجريبية العالمية

[15] معظم الصحافيين العاملين في قطر هم من المهاجرين. ذكر كيرات (2016) أنّ نسبتهم 90% تقريباً، معظمهم من البلدان العربية، مثل مصر (حوالى 40%)، لكن أيضاً من السودان، سوريا، الأردن ولبنان.

للعوامل التي يعتبر الصحافيون أنها تؤثّر على عملهم، على قيمتين أساسيتين للمهنية ومساءلة وسائل الإعلام، هما الاستقلالية الصحفية والأخلاقيات.

الاستقلالية الصحفية

عرّفت "دراسة عوالم الصحافة" الاستقلالية على أنها قدرة الصحافيين على التحكّم بعملهم (Hamada et al., 2019)، كاشفةً أنّ الصحافيين حول العالم يشعرون أنهم يتمتعون بمستويات عالية نسبياً من الاستقلالية التحريرية، مع الإقرار أنّ الصحافيين من الدول الأكثر استبداديةً هم أكثر ميلاً إلى الإبلاغ عن مستويات متدنية من الاستقلالية التحريرية بالمقارنة مع أولئك العاملين في الدول ذات الليبرالية السياسية.

اعتبر الصحافيون من الدول العربية الذين شاركوا في "دراسة عوالم الصحافة" (مصر، عُمان، قطر، السودان، الإمارات العربية المتحدة) أنّ موجة التأثير على الأخبار قوية في كافة المجالات التي تناولتها "دراسة عوالم الصحافة" (سياسية، اقتصادية، تنظيمية، إجرائية، الشبكات الشخصية) (Hanitzsch et al., 2019b, pp. 103-132, esp. Table 5.2). إلى جانب ذلك، تنوّعت الاستقلالية التحريرية التي شعر بها الصحافيون- كحرية اختيار التحقيقات والتشديد على جوانب معيّنة من التقارير- بشكل ملحوظ بين الدول، بحسب مستوى الحرّيات الديمقراطية والتنمية البشرية. فيبدو بشكل عام أنّ الصحافيين يملكون قدرةً أقلّ على التحكّم بالمحتوى الذي ينتجونه في المجتمعات المقيّدة سياسياً بدرجة أكبر (Hamada et al., 2019, pp. 133-159, esp. Table 6.2, pp. 144-146). بناءً على ذلك، عرض ويفر وويلنات (2012) الخلافات الواسعة بين الصحافيين في ما يتعلّق بالجوانب المهمّة جداً من العمل: ففي حين اعتبر 75% من المجيبين في أستراليا، وبلجيكا، وكندا، وفنلندا أنهم ينعمون بحرية ملحوظة في عملهم، لم يُعرب إلا 23% من المجيبين في الإمارات العربية المتحدة عن شعورهم بأنهم "راضون جداً" عن مدى استقلاليتهم في العمل (Weaver & Willnat, 2012, pp. 532-534, esp. Table 38.2, p. 533). تُعتبر هذه النتيجة بعيدةً كل البعد عن النتيجة الرئيسية التي توصّل إليها سبليكال وسباركس (1994) اللذان سجّلا "تشابهاً لافتاً بين طلاب مادة الصحافة على صعيد رغبتهم في الوصول إلى الاستقلالية في الصحافة." (ص. 179).

الأخلاقيات الصحفية

لما كان الصحافيون يتمتّعون بسلطة، فهم ملزمون "باحترام مبادئ أخلاقية عامة مثل قول الحقيقة وتقليص الضرر إلى حدّه الأدنى" (Ward, 2019, p. 307). لكن ماذا يعني هذا الأمر بالنسبة إلى العالم العربي؟ في الواقع، لفت حافظ (2003 ألف)، في مقارنته بين مدوّنات قواعد الأخلاقيات الخاصة بالدول، ومن جملتها مدوّنات من بلدان عربية مثل مصر والمغرب، إلى أنّ الاقتراحات ذات القيمة، مثل الحقيقة والدقة والموضوعية،

"هي جزء لا يتجزأ من أخلاقيات الصحافة، يكاد يتوافق عليه الجميع، كما هو موثّق في مدوّنات القواعد المهنية" (ص. 42). فاستنتج من الدراسة أنّ الإحالات إلى التقاليد والقيم الإسلامية أمر شائع في العالم الإسلامي. لكنّ هذا الأمر لا يعني أنّ الأدوار الصحفية في البلدان ذات الأكثرية المسلمة "تتأثّر بالضرورة بنظرة إسلامية متميّزة إلى العالم"، وِفق ما خلصت إليه دراسة مقارنة للأدوار الصحفية (Muchtar et al., 2017). أظهرت هذه الدراسة الأخيرة التي شملت أيضاً بلداناً عربية (مصر، قطر، السودان، الإمارات) أنّ أدوار الصحافيين في هذه الدول هي أكثر تأثّراً بالبيئة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية- الثقافية، في حين أنّ "الطبيعة الشاملة نسبياً للمبادئ الإسلامية [...] قد تزيد هذا الاستنتاج تعقيداً" (Muchtar et al., 2017, p. 570). وكانت أحدث دراسة مشتركة بين الدول جمعت بيانات حول هذه القضية - أي "دراسة عوالم الصحافة" – قد أثبتت أنّ "الذاتية" هي التوجّه الغالب لدى الصحافيين العرب في عُمان، ومصر، وقطر، والسودان بالمقارنة مع أكثرية المجيبين الذين كانوا يؤمنون "بشكل مطلق"[16] بضرورة امتثال الصحافيين "لقواعد الأخلاقيات المهنية، بغضّ النظر عن الوضع والسياق" (Ramaprasad et al., 2019, p. 205).

قامت عدّة دراسات بتقييم ممارسات محدّدة في مجال جمع الأخبار، متسائلةً ما إذا كانت هذه الممارسات تُعتبر أخلاقيةً أم لا. فتبيّن أنّ "استخدام الوثائق الخاصة بالحكومات أو شركات الأعمال من دون إذن"، وهي ممارسة تطعن في السلطة مباشرةً، يلقى اعتراضاً من أغلب المجيبين من الدول العربية. أما نسبة الموافقين على هذه الممارسة ("أي من اعتبرها مبررة دوماً أو في بعض الأوقات")، فقد تنوّعت بين 7% في قطر وحوالى 60% في عُمان وِفقاً لبيانات "دراسة عوالم الصحافة" (Ramaprasad et al., 2019, pp. 215-221, esp. Table 8.4) و7% في الإمارات بحسب استطلاع ويفر وويلنات (2012, pp. 540-541, Table 38.5). في ما يتعلّق بممارسة حماية المصادر السرية، أفاد ويلنات وويفر (2021) أنّ هناك إجماعاً "شبه عالمي" على ضرورة حماية هذه المصادر، مع إشارة 12% تقريباً من الصحافيين في الإمارات إلى أنّ كشف المصادر السرية قد يكون مبرّراً في حالات خاصة (ص. 540- 541). وفي قطر، عارض 75% تقريباً من الصحافيين، في دراسة قائمة على منهجية ويفر، اعتراضاً شديد اللهجة على استخدام "أساليب ملتوية"[17] في أبحاثهم، كما أشار معظم المجيبين إلى أنهم تعلّموا أصول الأخلاقيات المهنية بالممارسة اليومية، ومن نظرائهم، وأُسرهم، ومن خلال تنشئتهم الدينية (Kirat, 2016). جدير بالذكر أنّ مدوّنات الأخلاقيات موجودة في معظم الدول العربية (Fengler, 2022; Pies & Badr, 2022).

---

[16] تقيس دراسة عوالم الصحافة التوجهات وفقاً لأربعة بيانات هي: الحكم المطلق، الوضع، الذاتية والاستثنائية (Ramaprasad et al., 2019, p. 204).

[17] عالج ويفر وويلنات (2012) سبع طرق للإبلاغ هي: كشف المصادر السرية، تسديد ثمن للحصول على معلومات سرية، انتحال صفة شخص آخر، إزعاج أو مضايقة مصادر جديدة، استخدام وثائق شخصية من دون إذن، استخدام وثائق خاصة بالحكومات أو شركات الأعمال من دون إذن، توظيف شخص للحصول على معلومات داخلية. أبدى المجيبون من الدولة العربية الوحيدة الممثلة في هذه الدراسة، أي الإمارات العربية المتحدة، اعتراضاً على أغلب هذه الطرق (الجدول 38.5).

المهنية الصحفية العربية في ضوء دراسات الصحافة العالمية

يمكن القول إنّ الصحافة العربية وتعليم الصحافة قد أصبحا أحد المواضيع الثابتة في الدراسات العالمية. مع ذلك، من المتوقع أن تساهم دراسة عالمية مرتقبة حول التأهيل المهني لطلاب الصحافة (Mellado et al., 2013; Mellado & Hanusch, n.d.) ببيانات معمّقة وقيّمة جديدة. حتى اليوم، كان الباحثون المتخصصون في مجال الصحافة يستعينون بالأبحاث حول الصحافة العربية ومساءلة وسائل الإعلام العربية التي أجريت من منظور سوسيولوجيا المهن. كما غطت تحقيقات أخيرة مجموعة واسعة من برامج العمل، مثل أخلاقيات الصحافة واستقلاليتها (Hamada, 2020)، ومنصّات وسائل التواصل الاجتماعي (Mesbah & Almujaibel, 2020)، وتعليم الصحافة (Tahat et al., 2020)، والتغييرات في التأهيل المهني الصحفي في ضوء الربيع العربي (Elmasry et al., 2014). على صعيد السمات المطلوبة في الصحافة العربية، نقّح حافظ (2003 باء) مجموعةً من المؤلّفات حول قضايا متنوّعة تحت عنوان الرقابة الذاتية (أو غيابها)، بما في ذلك تحليلات حول المنطقة (Nafie, 2003; Vogt, 2003)، ودراسات حالة عن المغرب (Boutarkha, 2003) والجزائر (Abdellah, 2003). بالإضافة إلى ذلك، استناداً إلى نظرية المهن- ولا سيّما "التسلسل النمطي للأحداث" الذي قال به ويلنسكي (1964) (ص. 142) - جمّع ريد (1974) أربعة "مؤشرات للتأهيل المهني" في مصر، البلد الذي شكّل محور دراسته: فتقضي الخطوة الأولى بتنظيم تدريب على مستوى جامعي، يلي ذلك بروز المجلات المتخصصة، ثم نموّ أهل الاختصاص، فتأسيس نقابة. شكّل المؤشّر الأخير محور تركيز بحث ريد، فراجع طريقة تطوّر الرابطات في مجالات القانون، والطب، والهندسة، والتعليم، والصحافة. كانت الصحافة تبرز ببطء، والتعليم قد بدأ يُشكّل عاملاً للنهوض بالتأهيل المهني الصحفي. في هذا الإطار، تبيّن لريد في دراسته أنّ الرابطات هي السِمة الأبرز التي ميّزت، إلى حدّ كبير، عملية التأهيل المهني في مصر في بدايات القرن العشرين، في ظلّ تدخلات سياسية هائلة. نتيجةً لذلك، تغلغلت الرابطات في النظام، ضاربةً جذورها فيه بشكل راسخ على مدى عقود، مما أدى إلى ظهور مجموعة حصرية من الصحافيين التقليديين. لكنّ الصحافيين غير التقليديين يتجاوزون الحدود المفروضة، كما أظهرت بدر (2020) في بحثها حول النقابة المصرية (الرابطة) والمطالبات الصادرة عن الصحافيين الرقميين والمستقلين. فتتّخذ بدر من الرابطة نقطة انطلاق لتقارب مفهوم إعادة تعريف الصحافة كمهنة، كاشفةً عن وجود اختلالات في القوى، ومقترحةً إعادة رسم الحدود.

كما هو مبيّن حتى الآن، غالباً ما تكون الحدود المرسومة للصحافة في العالم العربي على درجة كبيرة من التسييس. في هذا الإطار، طوّرت دراسة جديدة لمايين (2018) حول الاستقلالية الصحفية تصنيفاً تحليلياً

جديداً. شملت هذه الدراسة ثلاثة بلدان عربية (مصر والعراق والكويت) أُدرجت ضمن فئتين، تخضع كلتاهما لنفوذ مباشر من الدولة: الزبائنية (العراق) والوطنية (مصر، الكويت) (Meyen, 2018, p. 13). في هذا السياق، تحدّد الأيديولوجية شكل الإعلام إلى حدّ كبير و"تقيّد بشدّة استقلالية الصحافيين" (Meyen, 2018, p. 19). فغالباً ما تملك الدول أدوات لتقييد حرية الإعلام واستقلالية الصحافيين (كمالك الوسيلة الإعلامية، أو المعلن، الذي يحدّد المحظورات التي ينبغي عدم التطرق إليها في التقارير، مثل الدين أو الجنس أو الجيش، أو يفرض رقابة على أي شكل من أشكال الانتقادات ضد رئيس الدولة والأفراد والمؤسسات الموالين له، أو يعتمد العموميات عند رسم الخطوط الحمر، أو وفقاً لخليل (2015)، من خلال نسج "علاقة تكافلية" مع "أقطاب" الإعلام، "وتلبية الأولويات المشتركة" (ص. 28). ويصطدم ما تبقّى من استقلالية الصحافيين في ظل هذه الظروف بحدود أخرى، مثل ظروف العمل غير اللائقة (بما في ذلك الرواتب الزهيدة)، كما تكون معرّضة للخطر بسبب تراجع الدعم العام لاستقلالية الصحافيين. مع الاعتراف بأنّ حافظ (2003 ألف) يتطلّع إلى التركيز على الصحافي كعامل فاعل وليس كجهة منفعلة في نظام يفتقر إلى الحرّيات، من الصحيح أيضاً أنّ الصحافيين في العالم العربي يعملون غالباً في ظل ظروف محبطة على صعيد حرية الإعلام (Allsop, 2021)، تكون فيها الحرّيات متوقفة على مدى النجاح في تحقيق المهنية، ومساءلة وسائل الإعلام، وحرية الصحافة. في هذا الإطار، يذكر النجار (2020) أنّ هذه المفاهيم مرتبطة أيضاً "بمفاهيم المسؤولية والمراقبة، فيتمّ توقعها وممارستها كطريقة لتقييم حرية الصحافة" (ص. 8).

منهج وعينة الدراسة

للإجابة عن سؤال البحث المتعلّق بالحدس المهني الذي تنطوي عليه نظرية المهن، بغية شرح مفهوم مساءلة وسائل الإعلام في العالم العربي، تتّبع الدراسة تصميم البحث النوعي. في هذا الإطار، استُخدم استبيان منظّم يرتكز على النتائج النظرية المستقاة من نظرية المهن والمهنية الصحفية. ولما كان التعميم والتمثيل ليسا هدفاً لهذه الدراسة، فقد وقع الاختيار على طريقة انتقاء العيّنات غير الاحتمالية لإجراء البحث النوعي. فكما أشار إليه برينين (2022)، "البحث النوعي متعدد الاختصاصات، تفسيري، سياسي ونظري بطبيعته" (ص. 4)، وهو يهدف بكل بساطة إلى "جعل المصطلحات التي تُقدِّم بها المجموعات نفسها للعالم مقبولةً ومنطقيةً" (Pauly, 1991, p. 7). استُخدمت طريقة انتقاء العيّنات غير الاحتمالية لفرز سِمات مهنية معيّنة خاصة بالبيئة العربية نفسها، موجودة، وفقاً للنظرية، ضمن دائرة المهنية، والصحافة، وتعليم الصحافة، ومساءلة وسائل الإعلام. تألّف الاستبيان المنظّم، المستمدّ من النظرية، من اثنين وعشرين سؤالاً قياسياً موزّعاً على أربعة فصول (1. الصحافة في البيئة العربية؛ 2. دراسات الصحافة؛ 3. التعليم الأكاديمي للصحافة؛ 4. المهنية في

التعليم "الأكاديمي" العربي للصحافة). أتاحت المقابلات النوعية للمجيبين التوسّع بحرية في مواضيع معيّنة، في محاولة لتجميع الفئات الناشئة (Riesmeyer, 2011). يكتسي هذا الأمر أهميةً خاصةً، لا سيما وأنّ الأبحاث حول المهن والمهنية الصحفية في العالم العربي قد بدأ استحداثها للتو. تمّ اختيار المقابلات وجهاً لوجه كطريقة مناسبة لجمع البيانات، ومردّ ذلك جزئياً إلى أنّ أسئلة المقابلات تشترط من المجيبين التحلي "بتفكير متعمّق" (Ha et al., 2015, p. 42)، مما يتطلّب بالتالي حضور شخص يُدير المقابلات (الباحث).

تمّ اختيار أربع دول عربية كدراسات الحالة – هي مصر، لبنان، المغرب وقطر – لعكس تنوّع العالم العربي: توزّعت هذه البلدان على ثلاث مناطق عربية مختلفة (المغرب العربي والشرق الأوسط والخليج). كما مثّلت أنظمة سياسية مختلفة (ملكية وجمهورية) زد على ذلك أنها تملك تجارب مختلفة مع الثورات الشعبية (فقد اختبرت مصر والمغرب ثورات عربية)، على عكس قطر، في حين أنّ التظاهرات من أجل الإصلاح ما زالت مستمرة في لبنان (Masoud, 2021). في مجال التنمية البشرية، تحتلّ الدول الأربع مراتب مختلفة تتراوح بين "متقدّمة جداً" (قطر)، و"متقدّمة" (مصر ولبنان) و"متوسطة" (المغرب) (UNDP, 2020, 344-345). أما بالنسبة إلى معدّلات حرية الصحافة، فتتراوح أوضاع الدول بين "وضع إشكالي" (لبنان، المرتبة 107)، و"وضع صعب" (المغرب، المرتبة 136؛ قطر: المرتبة 128)، و"وضع خطير" (مصر، المرتبة 166؛ مراسلون بلا حدود، 2021 باء). أما بالنسبة إلى التعليم الأكاديمي للصحافة، فتستفيد مصر ولبنان من تقليد عريق بالمقارنة مع دول أخرى، في حين تتسارع وتيرة تقدّم الصحافة في قطر خلال الآونة الأخيرة بفضل الاستثمارات الهائلة التي تمّ إغداقها على القطاع (Lengauer, 2019).

بما أنه من المتعذّر أن تقوم مجموعة واحدة فقط بتحديد تعريف للمهن- خاصة إذا كانوا شاغلي الوظيفة أنفسهم، لكن أيضاً شاغلي الوظائف الأخرى المتعلقة بالوظيفة قيد الدرس، أو زبائنهم، أو علماء الاجتماع، أو الدولة (Freidson, 1986)، فقد تمّ اختيار المجيبين انطلاقاً من تسعة أنواع من السكان: (1) قدرات في مجال الاتصال الجماهيري، أو برامج دراسات الإعلام أو الصحافة (الأكاديمية في الغالب وغير الأكاديمية في حالات خاصة)؛ (2) طلاب مجالات الاتصال الجماهيري، أو دراسات الإعلام، أو الصحافة (أكاديميون في الغالب ومتدرّبون في حالات خاصة)؛ (3) عاملون في المجال الإعلامي؛ (4) منتجو مواد التواصل الاجتماعي؛ (5) ممثّلون عن رابطات الصحافة؛ (6) سياسيون في مجال الإعلام؛ (7) ممثّلون عن الجمهور؛ (8) مانحون لبرامج الصحافة أو الإعلام؛ (9) جهات أخرى (مثلاً، ناشطون في مجال حرية الإعلام، باحثون في شؤون الجندر). بدأ أخذ العينات من خلال تشكيل عيّنة ملائمة من أصحاب المصلحة المعروفين لدى الباحث شخصياً أو مؤسساتياً، قبل أن يتمّ توسيع نطاق العيّنة من خلال تقنية كرة الثلج. تمّ اختيار أخذ عيّنات كرة الثلج كونها الاستراتيجية المناسبة للعيّنات غير الاحتمالية، خاصةً وأنه ما من "فئات متخفية" (Berndt, 2020, p. 226)

في تصميم البحث، مما كان ليتطلب اعتماد استراتيجيات محددة. هذا أولاً. أما ثانياً، فتُعتبر مجموعة أصحاب المصلحة في عالم تعليم الصحافة والإعلام في الدول العربية التي وقع عليها الاختيار محدودةً، مما يتيح اختيار المجموعة الأولى من الأشخاص الذين ستُجرى معهم المقابلات بشكل فعال (Berndt, 2020). وافق جميع الأشخاص الاثنين والتسعين على المشاركة في المقابلات، مع إلغاء موعد واحد في وقت لاحق، فكانت الحصيلة واحدة وتسعين مقابلة أجريت في البلدان العربية الأربعة. من التقنيات المستخدمة لتعزيز المشاركة رسالتا تأييد (من باحث أوروبي في الدراسات الصحفية وشخصية إعلامية عربية)، فضلاً عن إلمام الباحث بقطاعات تعليم الصحافة والإعلام العربية، وإجرائه المقابلات في بيئة مفضّلة لدى المجيبين. يُعتبر معدّل الاستجابة الذي بلغ 99% مرتفعاً (Ha et al., 2015).

مُنح المشاركون حقّ الاختيار بين الإجابة عن الأسئلة من دون أن تُذكر أسماؤهم أو التعريف عن أنفسهم بالاسم. ففضّل عدد محدود من المجيبين عدم الكشف عن هويتهم خوفاً من أي عواقب. من هذا المنطلق، تقرّر إخفاء هوية جميع المشاركين والتمييز بين الأشخاص استناداً إلى رمز الجنسية ورقم يعكس التسلسل الزمني للمقابلات (مثلاً يرمز "EGY1 " إلى مصر، المقابلة الأولى). تمّ تحليل البيانات باستخدام برنامج " MAXQDA" (Kuckartz & Rädiker, 2019). وقد أجريت المقابلات بالإنجليزية، أو الفرنسية، أو بالإنجليزية مع ترجمة إلى العربية/ الإنجليزية، ودُوّنت حرفياً. تمّ جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة ضمن إطار مشروع دكتوراه لدى معهد الصحافة في جامعة دورتموند التقنية بين 2013 و2015. لكنها نُشرت أو عُرضت للمرة الأولى في مكان آخر (Lengauer, 2016, 2017, 2019, 2015). وتجري حالياً إعادة معالجتها وتحليلها ضمن سياق البحث الأوسع لهذه الدراسة. جديرٌ بالذكر أنه منذ بدأت عملية جمع البيانات، تغيّرت الظروف السياسية والاجتماعية- الاقتصادية في العالم العربي، وسجّلت الديكتاتورية عودةً قوية، مع ازدياد الطين بلّة بفعل وباء كوفيد-19 (Khamis, 2020; Reporters Without Borders, 2021a; Storm, 2020).[18]

النتائج

يسعى هذا البحث إلى معرفة ما إذا كانت نظرية المهن تتمتّع بالحدس المهني المطلوب- المشترك بين الثقافات- لشرح عملية مساءلة وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك على صعيد قيمٍ معيّنة

[18] تغيّر مؤشّر الديمقراطية الصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية، بالنسبة إلى مصر، من المرتبة 134 من أصل 167 دولة (167/134) عام 2015 إلى المرتبة 167/138 عام 2021؛ ومن 102 إلى 167/108 في حالة لبنان؛ ومن 107 إلى 167/96 في حالة المغرب؛ ومن 134 إلى 167/126 في حالة قطر، مثلاً تراجع الأداء الديمقراطي لمصر ولبنان لكنه تحسّن بالنسبة إلى المغرب وقطر. وحدة الاستخبارات الاقتصادية (2015)؛ وحدة الاستخبارات المركزية (2021). وتغيّرت تصنيفات حرية الصحافة بين 2013 و2021، بالنسبة إلى مصر من المرتبة 158 من 179 دولة (179/158) إلى المرتبة 179/166؛ ومن 179/101 إلى 179/107 بالنسبة إلى لبنان؛ فيما بقي على حاله في المغرب وتراجع في حالة قطر من 179/110 في 2013 إلى 179/128 في 2021 (مراسلون بلا حدود، 2016؛ مراسلون بلا حدود، 2021ب).

تسمّيها سوسيولوجيا المهن بالسِمات. بعد الانتهاء من المناقشة النظرية، يبقى السؤال: هل يمكن للأفراد العرب العاملين في مجال الاتصال، كالباحثين، والمربّين، وأهل الاختصاص، والبيروقراطيين، والمانحين، أو منتجي مواد وسائل التواصل الاجتماعي، أو أشخاص من الجمهور في البلدان المختارة أن يفهموا العلاقة التي تربطهم بهذا المفهوم، وكيف يمكنهم ترسيم معالمه؟

على رغم مرور عقود من التنظير، ما زال المصطلح الأساسي للنظرية- أي المهنة- غير معرّف عمداً (Ben-David, 1964; Carr-Saunders & Wilson, 1964; Cogan, 1955; Evetts, 2003b). لن يسعى هذا البحث إلى مقاربة المسألة من منظور عربي، ولكنه جمع دلائل تتيح تجميع بعض "المراجع، مثل الصفات، أو السِمات، أو الخصائص المحدّدة، التي يمكن من خلالها تمييز الظاهرة في العالم التجريبي (Freidson, 1986, p. 31). لهذه الغاية، استدرّت الإجابات عن سؤال "ماذا تعني لك المهنية؟" مجموعةً من السِمات التي تُعزى إلى المهنية، بشكل عام، والتي تُذكّر إلى حدّ كبير، لكن ليس تماماً، بالمناقشة حول السِمات المتنوّعة في النظرية السوسيولوجية.

في ما يتعلّق بالمهن "كعمل" (Freidson, 1986)، يعتقد المجيبون أيضاً أنّ المهنية تتعلّق بعمل منتظم وأنها بعيدة بأشواط عن أنشطة الهواة (مثلاً، مصر8، لبنان9، المغرب1). ولما كانت الدراسات المقارنة قد سلّطت الضوء على أنّ معظم الصحافيين يعملون لدوام كامل، ولكنهم يحتاجون، مراراً، إلى استكمال مدخولهم بعمل ثانٍ بعيد عن الصحافة (Josephi et al., 2019)، تجدر الإشارة إلى أنّ المجيبين عن هذه الدراسة لا يتوقعون كسب ثروات جرّاء عملهم (مثلاً، لبنان7، لبنان25، المغرب7)، مما يذكّر بالنهج الذي يولي اهتماماً بالآخرين، الموجز في النظرية السوسيولوجية (Freidson, 1986; Marshall, 1939). شدّد المجيبون على أهمية أن تقدّم المهن خدمات إلى الجمهور (مثلاً مصر8، لبنان6، المغرب10، قطر13)، بالتوافق مع الأهمية التي تسندها النظرية إلى الخدمة التي يستفيد منها الفرد أو المجتمع ككل (Hallin & Mancini, 2004; Hughes, 1964; Macdonald, 1995). في هذا الإطار، مع اعتماد الصحافة كمرجع، أعرب عدد من المجيبين عن تقديرهم لتقديم الخدمات الصحفية (مثلاً مصر8، لبنان 16، المغرب 10، قطر7).

تُعتبر الاستقلالية عن السلطات السياسية والاقتصادية، فضلاً عن التأثيرات التنظيمية والإجرائية، التي تتيح للصحافيين التحكّم بعملهم (مثلاً مصر 11، لبنان 15، المغرب 10، قطر 13)، بالغة الأهمية في أغلب الحالات، لكنها تُعتبر هدفاً مثالياً صعب المنال في الحياة اليومية (مثلاً مصر16، لبنان20، المغرب4، قطر 17). مع أنّ النظرية شفّافة جداً بشأن اعتبار الاستقلالية سِمةً مهنيةً أساسية (مثلاً، Barber, 1963; Beckmann, 1990; Elliott, 1972; Moore, 1976; Rueschemeyer, 1983)، فقد كشفت الدراسات المقارنة واقعاً مختلفاً نسبياً في البلدان العربية. فيبدو أنّ الصحافيين في المجتمعات الأكثر تقييداً سياسياً، مثل

البلدان العربية، لا يتمتعون بنفس القدر من الاستقلالية التحريرية كما في البلدان الليبرالية، ويعتبرون بشكل عام أنّ هناك عوامل قوية تؤثّر على عملهم (Hanitzsch et al., 2019b)، وبالتالي فهم بين الأشخاص الأقل رضىً عن عملهم (Weaver & Willnat, 2012). على نحو يعكس التصنيفات المتدنّية للحرية في المنطقة، كان تقييم بعض المجيبين لانعدام الحرية قاتماً بدوره (مثلاً مصر16، المغرب 17، قطر 18). وكان هناك شيء من اليقين بأنّ ممارسة الاستقلالية في الصحافة "قد تكلّف المرء وظيفته" (مصر4). مع ذلك، دافع بعض المجيبين عن تعليم مفهوم الاستقلالية في الصحافة. "فبما أنّ الواقع لا يعكس تمتّع الصحافيين بالاستقلالية، يجب أن تركّز الجامعات على هذه الاستقلالية"، وِفقاً لأحد المعلّمين (لبنان10). ولفت أحد المعلّمين الآخرين إلى أنه "من بالغ الأهمية فهم ما تعنيه الاستقلالية، كما من الضروري جداً معرفة الحدود التي يُفترض بك ألا تتجاوزها" (المغرب7). يوجز أحد الطلاب هذه التعهدات بالمعادلة التالية: "يجب أن تتعلّم عن الاستقلالية. لكن عندما تبدأ بالعمل، عليك بنسيانها" (المغرب4). تُعتبر الاستقلالية الصحفية جزءاً من المناهج التعليمية المتعلّقة بالأخلاقيات (مثلاً مصر9، قطر 1). على صعيد الأخلاقيات، تلتزم المهنة بقيمها التي ترسّخت ضمن نظرية المهن (مثلاً Carr-Saunders & Wilson, 1964; Durkheim, 1957) وأصبحت ثابتةً ضمن الأدبيات التي تناولت الصحافة العربية (Hafez, 2003a). وقد حظيت الأخلاقيات بتقدير كبير لدى المجيبين عن هذه الدراسة الذين شرحوا قيمتها الأساسية مستشهدين بمبادئ أخلاقية أخرى مثل الحقيقة والصدق والمسؤولية (مثلاً مصر5، لبنان22، المغرب15، قطر12)، لا بل إنهم اعتمدوا الأخلاقيات كمرادف للمهنية (مثلاً مصر9، لبنان24). جدير بالذكر أنّ الأخلاقيات، كسِمة من سِمات المهنية، وردت على لسان المجيبين عن هذه الدراسة بشكل متكرر، من خلال التطرّق إلى ضرورة اعتماد مدوّنة رسمية للأخلاقيات (مثلاً مصر15)، أو بعض الجوانب التي تعتبرها نظرية المهن (Gustafson, 1982) "دعوةً" (مصر11، لبنان7، المغرب7، قطر 5). وقد أفاد العديد من المشاركين في هذه الدراسة بأنّ ما طعن فيه فريدسون (1971) في نظرية المهن، باعتباره نوعاً من الإجراءات الشكلية "التجميلية"، هو في الواقع حدود سياسية مفروضة على الحرّيات، كما استخدموا عبارات مثل انعدام الشفافية، وحكم القانون، وقضايا النوعية في التعليم، واستشراء الفساد (مثلاً مصر2، لبنان11، المغرب19، قطر17)، وهو تقييم تدعمه الأدبيات والدراسات المقارنة على اختلافها.

لا يخفى على أحد أنّ المهنية يتمّ "توليدها وإيصالها ونقلها" (Brint, 2006, p. 110) في الجامعات، وهي البيئة الفكرية التي يتطوّر فيها المهنيون العتيدون في مراحل التعليم الممتدّة التي تشمل المعرفة والدراية (مثلاً مصر1، لبنان21، المغرب1، قطر1). ينطبق هذا الوصف أيضاً على مجتمع المعرفة (Bell, 1973) الذي أصبح هدفاً سياساتياً طموحاً في عدّة بلدان عربية. فقد اعتبر المجيبون، بشكل غالب، أنّ المعرفة ركن أساسي من أركان المهنية، وهي شاملة "كمعرفة كيفية تطبيق المعايير الأخلاقية والأكاديمية" وشاملة أيضاً

بطابعها المتعدد الاختصاصات (قطر1). بناءً عليه، واستناداً إلى بيانات "دراسة عوالم الصحافة" (Josephi et al., 2019)، تابعت الأغلبية الساحقة من الصحافيين في مصر (96%) وقطر (73%) تعليمها في الجامعات، مما يؤكّد الاتجاهات التي وصفها سبليكال وسباركس (1994) وجوزفي (2010) وغيرهم. نسجاً على المنوال نفسه، تحدّث المشاركون في هذه الدراسة بشكل عام عن أهمية الجامعة كمكان لمتابعة دروس قائمة على المعرفة (مثلاً، مصر7، لبنان1، المغرب11، قطر1)، شرط أن يؤمّن المنهاج الدراسي أيضاً المساحة المطلوبة لصقل المهارات العملية، كفرص التدرّج والتدريس في غُرف الأخبار (مثلاً، مصر22، لبنان5، المغرب6، قطر5). ينبغي اعتبار هذا الأمر كدافع لا بدّ منه باتّجاه تطوير التعليم الجيد، وكخطوة لإرساء التوازن على المناهج الدراسية التي غالباً ما تميل نحو النظريات بشكل ملحوظ (el-Nawawy, 2007). أما أسباب مدافعة المشاركين عن أهمية التعليم الجامعي للصحافيين، فقد ارتكزت في المقام الأول على تراكم المعارف المتعددة الاختصاصات، ومهارات البحث الأكاديمية، والدراية العملية (مثلاً، مصر7، قطر1). وليس هذا فحسب، بل نظر المشاركون بعين التقدير إلى الشهادات أيضاً، كونها إثبات على الإنجازات التعلّمية (مثلاً، لبنان15)، ووسيلة تفتح الأبواب أمام المهنة (مثلاً، قطر5)، وإثبات "أنك لا تتعامل مع مهنتك كهواية فحسب" (مصر6)، و"أنك قد تحظى بثقة أكثر في المجال الإعلامي" (قطر11)، وكونها قيمة اجتماعية (مثلاً، مصر4)، وطريقة لزيادة الرواتب (مثلاً، المغرب 7). يتوافق هذا التقدير للشهادات مع نظرية المهن، لكنه يتعارض تعارضاً صارخاً مع مطالب الصحافة بالاستقلالية (Shemberger, 2019).

بشكلٍ عام، تفترض نظرية المهن أنّ الدولة لن تتدخل في تقدير مستوى الرقابة الذاتية التي تعتمدها المهن. لكنّ العكس هو الصحيح في العالم العربي الذي يضمّ دولاً قوية، كما أظهرته الأدبيات. من هنا، فإنّ "التسوية التنظيمية" (Macdonald, 1995) بين الدولة والمهن المستقلّة لا تتجسّد هنا. لا يشرح هذا الأمر فقط الثغرة بين الاعتبارات المثالية المتعلّقة بالاستقلالية، والأخلاقيات، والتعليم من جهة، والواقع في العالم العربي من جهة أخرى؛ بل يمكن أن يشرح هذا الأمر أيضاً لمَ يعتبر بعض المشاركين في هذه الدراسة، بشكل واضح وصريح، أنّ "الأمن الاقتصادي والقانوني" (المغرب2) هو سِمة مهنية- بخلاف النظريات الغربية للمهنية التي تعتبر عوامل مثل الراتب والأمن الوظيفي بنوداً غير مهنية (McLeod & Hawley, 1964; Weaver & Willnat, 2012).

لم يأتِ المشاركون طوعاً على ذكر مساهمات الرابطات كسِمة من سِمات المهنية. مع ذلك، يُعتبر هذا الأمر نظرياً أحد المكوّنات الأساسية للمهن (Carr-Saunders & Wilson, 1964; Parsons, 1971; Wilensky, 1964)، شرط توفّر الحرّيات و"التسوية التنظيمية" (Macdonald, 1995) بين المهنة والدولة. شكّلت الرابطات محور أبحاث متعمّقة نسبياً في العالم العربي (Badr, 2020; Baer, 1970; Hafez,

2003b; Krause, 1996; Reid, 1974)، وتبيّن أنها عامل لتثبيت النظام القديم. فالرابطات، كما أظهر بدر (2020) في حالة مصر، هي في الواقع قوة لزرع الانشقاق بين مجموعة من الصحافيين المتمرّسين، كما إنها تُقصي من عضويتها الصحافيين غير التقليديين، كالصحافيين الرقميين والمستقلّين. كذلك، شعَر بعض المجيبين في هذه الدراسة أنّ الصحافيين الأشدّ ضعفاً محرومون من دعم النظراء من خلال منظّمة (مثلاً، لبنان22، لبنان23). وأشار آخرون إلى أنه لا يحقّ لطلاب الصحافة بدورهم الانتساب إلى الرابطة، فتفوتهم عدّة منافع مهنية، كالحصول على بطاقة الصحافة (مثلاً، مصر5). فإذا كان للرابطات الصحفية أي وجود على الإطلاق في البلدان العربية (مثلاً، قطر1، قطر12، قطر25)، قد يُعرب المشاركون في هذه الدراسة عن دعمهم لإنشاء رابطة مثالية تمنح المهنة إمكانية ممارسة الرقابة الذاتية، وتدافع عن حقوق الصحافيين، وتصون أخلاقيات المهنة، وتوفّر الخدمات (مثلاً، مصر16، لبنان17، المغرب21، قطر14). لكن، في الواقع، أصيب المشاركون بخيبة أمل بسبب أداء الرابطات الصحفية ككيانات تعتمد على الدولة أو الأحزاب السياسية (مثلاً، مصر7، لبنان13، المغرب13، قطر8) أو أنهم باتوا "لا يؤمنون بتنظيم مهنة" (لبنان5). "حسبما يُقال، لا تناقش المناهج الدراسية الصحفية قيمة الرابطات إلا نادراً" (مثلاً، مصر3). ففي مصر، يذكر أحد المشاركين، أنّه قد تمّ تجديد الرابطة الصحفية ("النقابة") في أعقاب الثورات العربية. أما قبل ذلك، فكانت تُعرف كرابطة حكومية وجزء من مؤسسات الدولة، أدى فيها أمن الدولة دوراً مركزياً. أما بعد الثورات، "فقد تمّ انتخاب صحافي مستقلّ، غير متحيّز، محترم، في إطار انتخابات نزيهة" لرئاسة النقابة (مصر7). لكنّ هذا الانفتاح لم يبقَ مستداماً (Badr, 2020).

بعد تداول المشاركين في العوامل التي ينسبونها إلى المهن، طُلب منهم اقتراح مصطلح باللغة العربية لمفهوم المهنية السوسيولوجي. ترتكز اللغة العربية على كلمات يعود جذرها إلى ثلاثة أحرف، يمكن تركيبها بشتّى الطرق. ففضّل معظم المجيبين مصطلحات ترتبط بمفهومين أساسيين:

ارتكزت أول مجموعة من المصطلحات على الجذر الثلاثي (م ه ن) الذي ذُكر ثماني وخمسين مرة (من أصل واحد وتسعين مجيباً بالإجمال). وقد اعتُبرت هذه الإجابة الأقرب إلى طريقة فهم هؤلاء المشاركين لمفهوم المهنية. أما المجموعة الثانية من المصطلحات، فقد ارتكزت على الجذر الثلاثي (ح ر ف) الذي ذُكر تسعاً وعشرين مرة، مع إضافة المجيبين أنه يرتبط بمجموعة مختلفة من المعاني، منها الحِرف اليدوية بشكل عام، لكن أيضاً بمجموعة المهارات العملية أو التقنية والامتياز المقترن بممارستها. فضّل معظم المجيبين اعتماد الجذر الثلاثي (م ه ن) بمختلف أطيافه، فترجموا الكلمة العامة للعمل بمهنة، كما اعتمدوا مفهوم المهنية. وقد أفاد بعض المجيبين بشكل واضح بأنّ المهنية هي الكلمة العربية الوحيدة التي تعكس المصطلح الأجنبي فعلاً (مثلاً لبنان1، المغرب9)، وأنّ المهنة هي أكثر من مجرّد وظيفة (قطر25). لكنّ أحد المجيبين فضّل الجذر

الثلاثي (ح ر ف)، مستنداً في إجابته إلى العمل الصحفي في المؤسسات الإذاعية العربية الإقليمية ليشرح ما يلي: "عندما تعمل مع المحطات الكبرى، تعرف ما تطلبه القنوات الكبرى والصحف الكبرى: تطلب الخبرة وتطلب الحِرفية". بشكل عام، تمنّى المشاركون رسم خط واضح بين العمل اليدوي، المرتكز على الجذر الثلاثي (ح ر ف)، من جهة والعمل القائم على المعرفة- المرتكز على الجذر الثلاثي (م ه ن) من جهة أخرى. وكان التفكير في وجه الاستخدام النهائي للكلمتين الثلاثيتي الأحرف شائعاً بين المجيبين. فبعضهم أفاد بأنه يستخدم الكلمتين بشكل متبادل (مثلاً، المغرب1)، في حين اقترح آخرون مفاهيم داعمة لمفهوم المهنية مثل الأخلاقيات (مثلاً، لبنان4) أو الجودة (لبنان26).

بناءً على التعابير التي تمّ جمعها في هذه الدراسة، وقع الاختيار على مصطلح المهنة للإشارة إلى العمل، خاصةً العمل القائم على المعرفة، فضلاً عن مصطلح المهنية.

المناقشة والخاتمة

هدفَ هذا البحث إلى تبيُّن ما إذا كانت نظرية المهن تؤمن بالحدس المهني- خاصةً عبر الثقافات- وما إذا كانت منفتحة على شرح مفهوم مساءلة وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لما كانت المهنية مفهوماً أبصر النور في البلدان الغربية، وتطوّرَ مع الأفكار الغربية عن الحرّيات، في ظل عدم تدخّل الدول الأنغلو- أميركية نسبياً، طُرح سؤال حول ما إذا كان تأثير المهنية يتعدّى حدود هذه الدول والثقافات، خاصةً في العالم العربي. نظرياً، عاد البحث إلى بدايات نظرية المهن التي تعود إلى "القدماء" في كلتا الثقافتين، أي في العالمَين الغربي والعربي. بالنسبة إلى آدم سميث (1776)، شاركت المهن في نشوء "ثروة الأمم"، مثلاً، مع ما تحمله من معارف من خلال "الوقت الطويل والنفقات الكبيرة (...) التي تنطوي عليها عملية تعليمها" (Adam Smith, 1776, p. 478). وقد كتب الفيلسوف العربي ابن خلدون، في القرن الرابع عشر، عن "الحِرَف، أو طُرق كسب المعيشة، أو الوظائف" (Alatas, 2006, p. 400). لكنّ هذا المجال بقي بعيداً عن متناول الأبحاث حتى الآونة الأخيرة، عندما بادر باحثون عرب إلى إزالة الصبغة الغربية عن النظرية وطالبوا بتطبيقها على البيئة العربية (Elmasry et al., 2014; Hamada & Wok, 2020; Tahat et al., 2020).

تمّ التعمّق في موضوع الرابطات من خلال نظرية المهن، كونها تؤدي، في إطار هذه النظرية، دوراً أساسياً كهيئات مستقلّة تمارس الرقابة الذاتية (Carr-Saunders & Wilson, 1964)؛ وكذلك من خلال دراسات مقارنة تعكس تراجع أعداد المنتسبين في الرابطات الصحفية (Josephi et al., 2019)؛ وأيضاً من خلال تحاليل الرابطات في العصر العثماني وفي مصر الحديثة (Badr, 2020; Baer, 1970; Krause,

1996; Reid, 1974). تفترض هذه السرديات، فضلاً عن نتائج هذه الدراسة، أنّ الرابطات في الصحافة العربية لا تعكس الميزات التي حدّدتها نظرية المهن، كالاستقلالية، والرقابة الذاتية، والشمولية. كما سبق وذُكر، تعارض الصحافة طبعاً مسألة الحصول على التراخيص والشهادات (Shemberger, 2019)، وغيرها من آليات التحكّم التي تتطلّب عقد "تسوية تنظيمية" مع الدولة (Macdonald, 1995; Weaver & Willnat, 2012)، ولا تُعتبر الرابطات الصحفية العربية شمولية، كونها لا تمثّل المهنة بل جزءاً منها، مستثنيةً مثلاً الصحافيين المستقلّين، والطلاب، والمجموعة المتزايدة من منتجي مواد وسائل التواصل الاجتماعي. فهي "مؤسسات تابعة للدولة" (Allam & Amin, 2017; El-Issawi, 2016، مصر7)، أو منتسبة إلى أحزاب سياسية (لبنان13، المغرب 12)، أو غير موجودة على الإطلاق (قطر25). أما في حال كانت موجودة فعلاً، فلا تكون موجودة كهيئات تمثّل الصحافة بشكل مستقلّ وقائم على الرقابة الذاتية. مع ذلك، كان المشاركون في هذه الدراسة ميّالين إلى نيل الشهادات التي ستؤدي، كما تتوقّعه النظرية السوسيولوجية، دور الرابطة الممارسة للرقابة الذاتية (Millerson, 1964). لكنّ الصحافة تستبعد الشهادات كونها "تطفلية" (Shemberger, 2019). إذاً، إذا كانت الشهادات تصدر فقط عن الدولة – وليس عن المهنة المستقلّة – بل إذا كانت الشهادات تصدر عن دولة قوية تستغلّ النظام التعليمي كعامل تسييس في ظل افتقار الأكاديميين إلى الحرّيات الأكاديمية، فستكون هذه الميزة مضرّة فعلاً بفكرة المهنية (George, 2011; Kunczik, 1988; Kunczik & Zippel, 2001).

تعتبر الأدبيات والدراسات المقارنة أنّ الاستقلالية هي سِمة لا غنى عنها من سِمات المهن، وذلك وِفقاً للنظرية السوسيولوجية وكذلك المهنية الصحفية. لكنّ هذه المصادر الأكاديمية، فضلاً عن قواعد البيانات المؤسساتية المتعلّقة بتصنيفات الحرية (الديمقراطية، الإعلام) تُظهر وتؤكّد أنّ الحرية غائبةً في الدول العربية الأربع التي تناولها هذا البحث. ومع أنّ هذا الأمر بقي من دون اعتراض بدرجة كبيرة، فقد تمّ توثيق واقع موازٍ، يستند بشكل أساسي إلى التمييز بين استقلالية الصحافة كمؤسسة واستقلالية الصحافيين كأفراد (Hafez, 2003b; Moore, 1976; Sjovaag, 2015). فقد كشف عدد من المؤلّفين كيف يوسّع بعض الصحافيين العرب من نطاق استقلاليتهم كأفراد في ظل ظروف تقييدية، وكيف يمكنهم تجاوز بعض الحدود بمهارة وابتكار (Harb, 2019; Mellor, 2009; Pintak & Ginges, 2012; Selvik & Høigilt, 2021). في هذا الإطار، وثّقت هذه الدراسة تشابهاً في آراء المجيبين. فقد أكّد معلّمون، وطلاب، وصحافيون متمرّسون أنهم سيعلّمون ويدرسون "ما تعنيه الاستقلالية" وأنهم "يفهمون أنه من الضروري جداً معرفة الحدود التي ينبغي عدم تجاوزها" (المغرب7).

تلتزم المهنية والصحافة على السواء بالأخلاقيات، وقول الحقيقة (Ward, 2019)، وتلبية "دعوة مشرّفة" (Carr-Saunders & Wilson, 1964)، وما شابه ذلك. فتنظر مجموعة واسعة من المشاركين في هذه الدراسة إلى الأخلاقيات بتقدير بالغ، بمن فيهم طالب في قسم الاتصال الجماهيري في جامعة الأزهر الإسلامية في القاهرة (مصر 15)، ومعلّم أجنبي في جامعة ليبرالية (قطر 12). لكنّ الأخلاقيات قد تجسّد قيماً مختلفة بالنسبة إلى أشخاص مختلفين، كما أظهرته الأدبيات والدراسات الوطنية المقارنة. فعند قياس الممارسات الصحفية، تظهر الاختلافات إلى السطح، فيبدو أنّ التقنيات التي تضيّق الخناق على السلطات- مثلاً "استخدام الوثائق الخاصة بالحكومات أو شركات الأعمال من دون إذن"- مرفوضة في الغالب في الدول العربية التي شاركت في "دراسة عوالم الصحافة" (Ramaprasad et al., 2019).

تطوّرت المعرفة وتعليم الصحافة ليصبحا أكثر سِمة مهنية تلقى تقديراً على نطاق واسع في هذه الدراسة. فيُعتبر التعليم الجامعي "المؤسسة الأساسية" (Bell, 1973) في مجتمع المعرفة الذي أصبح هدفاً سياساتياً طموحاً عبر المنطقة. في هذا الإطار، صوّر بيل (1973) مجتمع المعرفة مع اعتبار الجامعة "الهيكل المحوري" (Bell, 1973, p. 26) "حيث يتمّ ترميز وإثراء المعرفة النظرية" (Bell, 1973, pp. 245–246)، والكوادر العلمية "كرئيسة الموارد" (Bell, 1973, pp. 216, 221)، والمهنيين "كالشخص المركزي" (Bell, 1973, p. 127)، والمعلومات "كالموارد المركزية" (Bell, 1973, pp. 127–128). في هذا التصميم، يكون الصحافي العامل المعني بالمعرفة (Donsbach, 2010; Nolin, 2008). لبلوغ هذا الهدف، يجب أن تواصل الصحافة سلك مسارها الأكاديمي، متسلّحةً بالأبحاث من جهة، والمناهج التعليمية المؤلّفة من المعارف المجرّدة والنظرية فضلاً عن تطبيق المهارات التقنية من جهة أخرى.

طوّرت هذه الدراسة إجابات عن سؤال البحث الذي يتبيّن ما إذا كانت نظرية المهن تؤمن بالحدس المهني- خاصةً عبر الثقافات- وما إذا كانت منفتحة على شرح مفهوم مساءلة وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خاصةً في ما يتعلّق بالرابطات، والاستقلالية، والأخلاقيات، والتعليم، والمعرفة. أظهر هذا الأمر أنّ المهنية هي مفهوم مألوف في العالم العربي، ولها مصطلحات معتمدة في اللغة العربية، وسِماتها متعارف عليها إلى حدّ كبير كتلك التي أوجزتها سوسيولوجيا المهن. مع ذلك، تطوّرت الخصائص العربية المتعلّقة بالتصوّر المثالي المهني. فلما كانت المهنية متجذّرة في مُثل الحرية، وفي امتناع الدولة عن التدخل، ولما كانت تفترض أن تمارس المهن المستقلّة للرقابة الذاتية، يبدو أنّ انعدام الحرّيات في البلدان العربية المشمولة بهذه الدراسة يشكّل عائقاً أساسياً أمام المهنية بحسب النظرية السوسيولوجية. ولا يخفى على أحد أنّ انعدام الحرّيات يؤثّر على كافة السِمات المشمولة بالدراسة، كالاستقلالية، والأخلاقيات، والمعرفة، وتعليم الصحافة. فتبيّن أنّ الرابطات التي تتحمّل، نظرياً، مسؤولية ممارسة الرقابة الذاتية على المهن لا تفي بهذا

الدور. في الواقع، يبدو من هذه الدراسة أنّ المعرفة- أي المعرفة النظرية المجرّدة وتقنيتها المتخصصة- التي يتمّ توليدها وإيصالها ونقلها في الجامعات وعبرها، تظهر كسِمة أساسية من سِمات المهنية في العالم العربي. يبقى السؤال إذاً: هل تتحوّل الصحافة العربية إلى مهنة المعرفة الجديدة، وركن أساسي من مجتمع المعرفة، أم أنّ مفهوم نظرية المهن السوسيولوجية يُختصر بفكرة فئة الوظائف المرتكزة على المعرفة؟

حدود الدراسة واقتراحات لأبحاث أخرى في المستقبل

ركّزت هذه الدراسة على تبيُّن ما إذا كانت نظرية المهن تؤمن بالحدس المهني- خاصةً عبر الثقافات- وما إذا كانت منفتحة على شرح مفهوم مساءلة وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لكن، لهذه الدراسة حدود، منها تركيزها على اللغة الإنجليزية، ومن هنا الاقتراح بتوسيع نطاق الاستفسار ليطال اللغة العربية، مما سيشكّل خطوة إضافية مهمة نحو نزع الصبغة الغربية عن النظرية. فضلاً عن ذلك، إنّ التمعّن جيداً في الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- خاصةً حوكمة الإعلام- سيساعد في تعميق فهم الدولة القوية، وكيف يؤثّر التحالف بين الدولة وأعوانها على الصحافة المهنية وتعليم الصحافة. في هذا الإطار، خضعت الأدلّة الواردة في هذه الدراسة لإعادة المعالجة، بعد استقائها من عملية سابقة لجمع البيانات، مما يدفعنا إلى الاقتراح بضرورة تكرار البحث أو أجزاء منه لمقارنة النتائج على مرّ الزمن. بالنسبة إلى ممارسة تعليم الصحافة، ترسي هذه الدراسة الأساس لتطوير منهاج تعليمي أكاديمي للصحافة، بناءً على مفهوم مجتمع المعرفة العربي والصحافة كمهنة المعرفة الجديدة.

المراجع

Abbott, A. (1988). *The System of professions: An essay on the division of expert labor*. Chicago: University of Chicago Press.

Abdellah, R. M. (2003). Journalists' organizations and associations of self-regulation in Algeria. In K. Hafez (Ed.), *Media ethics in the dialogue of cultures: Journalistic self-regulation in Europe, the Arab World, and Muslim Asia* (pp. 158-161). Hamburg: Deutsches Orient-Institut.

Alatas, S. F. (2006). A Khaldunian exemplar for a historical sociology for the South. *Current Sociology*, 54(3), 397–411.

Allam, R., & Amin, H. (2017). Journalism education in Egypt: Benchmarking academic development and professional needs. In R. S. Goodman, & E. Steyn, (Eds.), *Global journalism education in the 21st century: Challenges and innovations* (pp. 91–112). Austin: Knight Center for Journalism in the Americas, University of Texas.

Allison, M. (1986). A Literature review of approaches to the professionalism of journalists. *Journal of Mass Media Ethics*, *1*(2), 5–19. doi:10.1080/08900528609358262

Allsop, J. (2021, January 19). Press freedom and the Arab Spring, ten years on. New York: *Columbia Journalism Review*. Retrieved January 10, 2021, from https://www.cjr.org/the_media_today/arab_spring_press_freedom_10_years.php

Al-Najjar, A. (2020). Media journalism, engaged publics and critical media literacy in the MENA. *LSE Middle East Centre Paper Series No. 35.* London: LSE Middle East Centre.

Anderson, C., & Schudson, M. (2019). Objectivity, professionalism, and truth seeking. In K. Wahl-Jorgensen, & T. Hanitzsch (Eds.), *Handbook of journalism studies* (2nd ed., pp. 136–150). New York, London: Routledge.

Badr, H. (2020). The Egyptian syndicate and (digital) journalism's unresolved boundary struggle. *Digital Journalism*, *64*(2), 1–20. doi:10.1080/21670811.2020.1799424

Badran, A., Baydoun, E., & Hillmann, J. R. (Eds.) (2019). *Major challenges facing Higher Education in the Arab World: Quality assurance and relevance*. Cham: Springer VS.

Baer, G. (1970). The administrative, economic and social functions of Turkish guilds. *International Journal of Middle East Studies*, *1*(1), 28–50.

Banerjee, I. (Ed.) (2008). Status and relevance of journalism education in Asia [Special issue]. *Media Asia*, *35*(2).

Barber, B. (1963). Some problems in the sociology of the professions. *Daedalus*, *92*(4), 669–688.

Barrera, C., & Harnischmacher, M. (2020). The development of journalism education in Europe. In K. Arnold, P. Preston, and S. Kinnebrock (Eds.), *The development of journalism education in Europe* (pp. 367–384). Hoboken, NJ.: Wiley-Blackwell.

Beam, R. A. (1990). Journalism professionalism as an organizational-level concept. *Journalism and Mass Communication Monographs*, 121, 1–43.

Beam, R. A., Weaver, D. H., & Brownlee, B. J. (2009). Changes in professionalism of U.S. journalists in the turbulent twenty-first century. *Journalism and Mass Communication Quarterly*, *86*(2), 277-298.

Beckmann, S. (1990). Professionalization: Borderline authority and autonomy in work. In M. Burrage, & R. Torstendahl (Eds.), *Professions in theory and history: Rethinking the study of the professions* (pp. 115–138). London, Newbury Park: SAGE.

Bell, D. (1973). *The coming of post-industrial society: A venture in social forecasting*. New York: Basic Books.

Ben-David, J. (1964). Professions in the class system of present-day societies. *Current Sociology*, *12*(3). 247–255. doi: 10.1177/001139216401200301
Berger, G. (2007). In search of journalism education excellence in Africa: Summary of the 2006 Unesco project: Special research focus, journalism education in Africa. Ecquid Novi: African Journalism Studies, 28(1-2), 149–155. Retrieved from https://journals.co.za/doi/pdf/10.10520/EJC85080
Berger, G., & Foote, J. (2017). Taking stock of contemporary journalism education: The end of the classroom as we know it. In R. S. Goodman, & E. Steyn (Eds.), Global journalism education in the 21st century: Challenges and innovations (pp. 245–265). Austin: Knight Center for Journalism in the Americas, University of Texas.
Berndt, A. E. (2020). Sampling methods. *Journal of Human Lactation*, *36*(2), 224–226.
Birkhead, D. (1986). News media ethics and the management of professionals. *Mass Media Ethics, 1*(2), 37–46. doi:10.1080/08900528609358265
Bledstein, B. J. (1976). *Culture of professionalism: The middle class and the development of higher education in America.* New York: Norton.
Boutarkha, F. (2003). The role of journalism associations and trade unions in the democratic transition of Morocco. In K. Hafez (Ed.), *Media ethics in the dialogue of cultures: Journalistic self-regulation in Europe, the Arab World, and Muslim Asia* (pp. 147-157). Hamburg: Deutsches Orient-Institut.
Boyd-Barrett, O. (1974). Journalism recruitment and training: Problems in professionalization. In J. Tunstall (Ed.), *Media Sociology. A Reader* (3rd ed., pp. 181–201). London: Constable.
Brante, T. (1988). Sociological approaches to the professions. *Acta Sociologica*, *31*(2), 119–142.
Brennen, B. S. (2022). *Qualitative research methods for media studies*. New York and London: Routledge.
Brint, S. (2006). Saving the "Soul of Professionalism": Freidson's institutional ethics and the defense of professional autonomy. *Knowledge, Work & Society*, *4*(2), 101–129.
Burns, E. (2007). Positioning a post-professional approach to studying professions. *New Zealand Sociology*, *22*(1), 69–98.
Burrage, M., Jarausch, K., & Siegrist, H. (1990). An actor-based framework for the study of the professions. In M. Burrage, & R. Torstendahl (Eds.), *Professions in theory and history: Rethinking the study of the professions* (pp. 203–225). London, Newbury Park: SAGE.
Caplow, T. (1954). *Sociology of work*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
Carr-Saunders, A. M., & Wilson, P. A. (1964). *The professions* (2nd ed.). London: Oxford University Press.
Cogan, M. (1955). The Problem of defining a profession. *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, *297*(1), 105–111.
Collins, R. (1979). *The credential society: An historical sociology of education and stratification.* New York: Academic Press.
Conze, W., & Kocke, J. (1985). *Bildungsbürgertum im 19. Jahrhundert* [Educated middle class in the 19th century]. Stuttgart: Klett.
Crompton, R. (1990). Professions in the current context. *Work, Employment & Society*, *4*(5), 147–166.
DeBurgh, H. (2003). Skills are not enough. *Journalism*, *4*(1), 95–112.
DeBurgh, H. (Ed.) (2005). *Making journalists: Diverse models, global issues*. Abingdon: Routledge.
Deuze, M. (2005). What is journalism? Professional identity and ideology of journalists reconsidered. *Journalism*, *6*(4), 442–464.

Deuze, M. (2006). Global journalism education: A conceptual approach. *Journalism Studies*, *7*(1), 19–34. doi:10.1080/14616700500450293

Dingwall, R., & Lewis, P. (Eds.) (1983). *The sociology of the professions: Lawyers, doctors and others*. London and Basingstoke: Macmillan.

Donsbach, W. (2010). Journalists and their professional identities. In Stuart, A. (Ed.), *The Routledge companion to news and journalism* (pp. 38–48). London, New York: Routledge.

Donsbach, W., & Patterson, T. E. (2001). News decisions: Journalists as partisan actors. *Political Communication*, *13*(4), 455–468.

Dreijmanis, J. (Ed.) (2007). *Max Weber's complete writings on academic and political vocations*. New York: Algora Publishing.

Durkheim, É. (1957). *Professional ethics and civic morals*. London: Routledge.

Eberwein, T., Fengler, S., Lauk, E., & Leppik-Bork, T. (Eds.) (2011). *Mapping media accountability - in Europe and beyond*. Köln: Herbert von Halem.

Eberwein, T., & Schneider-Mombaur, L. (2013). *MediaAct. Final Research Report: Media accountability and transparency in Europe*. Retrieved January 12, 2022, from https://www.yumpu.com/en/document/read/15922335/mediaact

Economist Intelligence Unit (EIU) (2016). *Democracy Index 2015: Democracy in the age of anxiety*. Retrieved from https://dataspace.princeton.edu/bitstream/88435/dsp017p88ck01w/1/EIU-Democracy-Index-2015.pdf

Economist Intelligence Unit (EIU) (2021). *Democracy Index 2020. In sickness and in health?* Retrieved January 12, 2021, from https://pages.eiu.com/rs/753-RIQ-438/images/democracy-index-2020.pdf?mkt_tok=NzUzLVJJUS00MzgAAAGBBldmLHzQk2ns6uLrGXhM7Y45CSieDdp29GuMBdhEgw24KtQ-5wPexDv-jcEbJLdL6EbLS95oTq91IFC5UfVnA2GTKui3Ea6DBPsuhZEg4cdeiQ

El-Issawi, F. (2016). *Arab national media and political change: Recording the transition*. New York: Palgrave Macmillan.

Elliott, P. (1972). *The sociology of the professions: Lecture of mass communication research at the University of Leicester*. London: Macmillan.

Elmasry, M. H., Basiony, D. M., & Elkamel, S. F. (2014). Egyptian journalistic professionalism in the context of revolution: Comparing survey results from before and after the January 25, 2011 uprising. *International Journal of Communication*, *8*, 1615–1637.

El-Nawawy, M. (1995). *Journalism, professionalism, and information control* (Unpublished master's thesis). American University of Cairo, Egypt

El-Nawawy, M. (2007). Between the newsroom and the classroom. *International Communication Gazette*, *69*(1), 69–90.

El Sayid, M. (1998). Professional association and national integration in the Arab world, with special reference to lawyers' associations. In A. Dawisa, & W. Zartmann (Eds.), *Beyond coercion: Durability of the Arab State* (pp. 88-115). London, New York: Croom Helm.

Esland, G. (1980). Professions and professionalism. In G. Esland, & S. Graeme (Eds.), *The politics of work and occupation* (pp. 213–250). Milton Keynes: The Open University Press.

Esland, G., & Graeme, S. (Eds.) (1980). *The politics of work and occupation*. Milton Keynes: The Open University Press.

Etzoni, A. (Ed.) (1969). *The semi-professions and their organisation: Teachers, nurses and social workers*. New York: Free Press.

Evetts, J. (2003a). The construction of professionalism in new and existing occupational contexts: Promoting and facilitating occupational change. *International Journal of Sociology and Social Policy*, *23*(4/5), 22–35.
Evetts, J. (2003b). The sociological analysis of professionalism: Occupational change in the modern world. *International Sociology*, *18*(2), 395–415.
Evetts, J. (2006a). Introduction: Trust and professionalism: Challenges and occupational changes. *Current Sociology*, *54*(4), 515–531.
Evetts, J. (2006b). Short Note: The sociology of professional groups: New directions. *Current Sociology*, *54*(1), 133–143.
Faulconbridge, J. R., & Muzio, D. (2012). Professions in a globalizing world: Towards a transnational sociology of the professions. *International Sociology*, *27*(1), 136–152. doi:10.1177/0268580911423059
Fengler, S. (2021). A conceptual framework to study media accountability and journalistic professionalism in the MENA region. *Journal of Middle Eastern Studies*, *16*, 5–41.
Ferreira, L., Tillson, D., & Salwen, M. (2000). Sixty-five years of journalism education in Latin America. *Florida Communication Journal*, *27*(1-2), 61-79. Retrieved January 12, 2022, from https://eds.b.ebscohost.com/eds/detail/detail?vid=0&sid=47d244e4-4a01-46c1-b6aa-9b51710d31c3%40sessionmgr103&bdata=Jmxhbmc9ZGUmc2l0ZT1lZHMtbGl2ZQ%3d%3d#AN=35003992&db=eue
Franklin, B. (2009). On journalism studies' tenth anniversary. *Journalism Studies*, *10*(6), 729–733. doi:10.1080/14616700903257642
Freidson, E. (1971). *Profession of medicine: A study in the sociology of applied knowledge* (2nd ed.). New York: Dodd, Mead & Company.
Freidson, E. (1986). *Professional Powers: A study of the institutionalization of formal knowledge*. Chicago: University of Chicago Press.
Freidson, E. (1994). *Professionalism reborn: Theory, prophecy, and policy* (1st ed.). Cambridge: Polity Press.
Freidson, E. (2001). *Professionalism: The third logic*. Oxford, MA: Polity Press.
Galander, M. (October 2015). *Welcome Address: 20th Annual AUSACE Conference: Global Trends and Prospects in Mass Communication*. Qatar University, Doha, Qatar.
Gellner, E. (1988). *Plough, sword and book*. London: Collins Harvill.
George, C. (2011). Beyond professionalization: A radical broadening of journalism education. *Journalism & Mass Communication Educator*, *66*, 257–267.
Glasser, T. L. (1992). Professionalism and the derision of diversity: The case of the education of journalists. *Journal of Communication*, *42*(2), 131–140. doi:10.1111/j.1460-2466.1992.tb00785
Golding, P. (1987). Media professionalism in the Third World: The transfer of an ideology. In J. Curran, M. Gurevitch, & J. Woollacott (Eds.), *Mass communication and society* (pp. 291–308). London: E. Arnold.
Goode, W. J. (1960). Encroachment, charlatanism, and the emerging profession: Psychology, sociology, and medicine. *American Sociological Review*, *25*(6), 902–914.
Goodman, R. S., & Steyn, E. (Eds.) (2017). *Global journalism education in the 21st century: Challenges and innovations*. Austin, TX: Knight Center for Journalism in the Americas, University of Texas. Retrieved from https://live-journalismcourses.pantheonsite.io/wp-content/uploads/2020/06/GlobalJournalism.pdf
Greenwood, E. (1957). Attributes of a profession. *Social Work*, *2*(3), 45–55.
Gustafson, J. M. (1982). Professions as "Callings". *Social Service Review*, *56*(4), 501–515.

Ha, L., Hu, X., Fang, L., Henize, S., Park, S., Stana, A., & Zhang, X. (2015). Use of survey research in top mass communication journals 2001–2010 and the Total Survey Error Paradigm. *Review of Communication*, *15*(1), 39–59. doi: 10.1080/15358593.2015.1014401

Hafez, K. (2003a). Journalism ethics revisited: A comparison of ethics codes in Europe, North Africa, the Middle East, and Muslim Asia. In K. Hafez (Ed.), *Media ethics in the dialogue of cultures: Journalistic self-regulation in Europe, the Arab World, and Muslim Asia* (pp. 39-68). Hamburg: Deutsches Orient-Institut.

Hafez, K. (Ed.) (2003b). *Media ethics in the dialogue of cultures: Journalistic self-regulation in Europe, the Arab World, and Muslim Asia*. Hamburg: Deutsches Orient-Institut.

Hafez, K. (Ed.) (2008). Arab Media: Power and weakness. New York, London: Continuum.

Hall, R. H. (1988). Comment on the sociology of the professions. *Work and Occupations, 15*(3), 273–275.

Halliday, T. C. (1987). Beyond monopoly: Lawyers, state crises, and professional empowerment. Chicago, London: The University of Chicago Press.

Hallin, D. C., & Mancini, P. (2004). *Comparing media systems: Three models of media and politics. Communication, society and politics*. Cambridge: Cambridge University Press.

Hamada, B. (2020). Social media: A turning point into global journalism identity and ethics. In B. Hamada & S. Wok (Eds.), *Off and online journalism and corruption - international comparative analysis* (pp. 35–56). London: IntechOpen.

Hamada, B., Hughes, S., Hanitzsch, T., Hollings, J., Lauerer, C., Arroyave, J., . . . Splendore, S. (2019). Editorial autonomy. In T. Hanitzsch, F. Hanusch, J. Ramaprasad, & A. S. de Beer (Eds.), *Worlds of journalism: Journalistic cultures around the globe* (pp. 133–159). New York: Columbia University Press.

Hamada, B., & Wok, S. (Eds.) (2020). *Off and online journalism and corruption - international comparative analysis*. London: IntechOpen.

Hamada, B. I. (2016). Towards a global journalism ethics model: An Islamic perspective. *The Journal of International Communication*, *22*(2), 188–208. doi:10.1080/13216597.2016.1205506

Hanitzsch, T., Hanusch, F., Ramaprasad, J., & de Beer, A. S. (Eds.) (2019a). *Worlds of journalism: Journalistic cultures around the globe*. New York: Columbia University Press.

Hanitzsch, T., Ramaprasad, J., Arroyave, J., Berganza, R., Hermans, L., Hovden, …, Vos, T. P. (2019b). Perceived influences. In T. Hanitzsch, F. Hanusch, J. Ramaprasad, & A. S. de Beer (Eds.), *Worlds of journalism: Journalistic cultures around the globe* (pp. 103–132). New York: Columbia University Press.

Harb, Z. (2019). Challenges facing Arab journalism, freedom, safety and economic security. *Journalism*, *20*(1), 110–113. doi:10.1177/1464884918807356

Herrera, L. (2006). Higher education in the Arab World. In J. F. Forest & P. G. Altbach (Eds.), *International handbook of higher education* (pp. 409–415). Wiesbaden: Springer VS.

Hughes, E. C. (1964). *Men and their work* (2nd ed.). New York: Collier-Macmillan.

Ibahrine, M., & Zaid, B. (2022). Morocco: Accountability at a nascent stage. In S. Fengler, T. Eberwein, & M. Karmasin (Eds.), *The global handbook of media accountability* (pp. 247–255). London: Routledge.

Janowitz, M. (1975). Professional models in journalism: The gatekeeper and the advocate. *Journalism & Mass Communication Quarterly*, *52*(4), 618–626, 662. doi:10.1177/107769907505200402

Jayyusi, L. (2007). Internationalizing media studies: A view from the Arab world. *Global Media and Communication*, *3*(3), 251–255. doi:10.1177/1742766507003003010

Johnson, T. J. (1972). *Professions and power* (3rd ed.). London and Basingstoke: Macmillan.
Johnstone, J. W. C., Slawski, E. J., & Bowman, W. W. (1976). *The news people: A sociological portrait of American journalists and their work*. Urbana, London: University of Illinois Press.
Josephi, B. (Ed.) (2010). *Journalism education in countries with limited media freedom.* Mass communication and journalism. New York: Peter Lang.
Josephi, B. (2019). Journalism education. In K. Wahl-Jorgensen & T. Hanitzsch (Eds.), *Handbook of journalism studies* (2nd ed., pp. 55–69). New York, London: Routledge.
Josephi, B., Hanusch, F., Alonso, M. O., Shapiro, I., Andresen, K., de Beer, A., … Tandorc, E. C. (2019). Profiles of journalists. In T. Hanitzsch, F. Hanusch, J. Jamaprasad, & A. de Beer (Eds.), *Worlds of journalism. Journalistic cultures around the globe* (pp. 67-102). New York: Columbia University Press.
Katz, E. (1989). Journalists as scientists: Notes toward an occupational classification. *American Behavioral Scientist*, *33*, 238–246.
Khalil, J. F. (2015). Modalities of media governance in the Arab World. In D. Della Ratta, N. Sakr, & J. Skovgaard-Petersen (Eds.), *Arab media moguls* (pp. 13–30). London: I.B. Tauris.
Khamis, S. (2020). A battle of two pandemics: Coronavirus and digital authoritarianism in the Arab World. In M. Sexton & E. Campbell (Eds.), *Cyber war & cyber peace in the Middle East* (pp. 145–162). Washington, DC: Middle East Institute.
Kirat, M. (1998). Algerian newsmen and their world. In D. H. Weaver (Ed.), *The global journalist: News people around the world* (pp. 323–348). Cresskill: Hampton Press.
Kirat, M. (2012). Journalists in the United Arab Emirates. In D. H. Weaver & L. Willnat (Eds.), *The global journalist in the 21st century* (pp. 458–469). New York: Routledge.
Kirat, M. M. (2016). A profile of journalists in Qatar: Traits, attitudes and values. *Qatar Foundation Annual Research Conference Proceedings*, 2016(1). Doha, Qatar: Hamad bin Khalifa University Press. doi:10.5339/qfarc.2016.SSHAPP2480
Krause, E. A. (1996). *Death of the guilds: Professions, states and the advance of capitalism, 1930 to the present*. New Haven, London: Yale University Press.
Kuckartz, U., & Rädiker, S. (2019). *Analyzing qualitative data with MAXQDA: Text, audio and video*. Wiesbaden: Springer.
Kuhlmann, E., Agartan, T., Bonnin, T., Hermo, J. P., Iarskaia-Smirnova, E., Lengauer, M., Ruggunan, S. & Singh, V.P. (2015). Professions in an international perspective: Opening the box. *Global Dialogue, (5)*3. Retrieved January 11, 2022, from https://globaldialogue.isa-sociology.org/professions-in-an-international-perspective-opening-the-box/
Kunczik, M. (1988). *Journalismus als Beruf* [Journalism as a profession]. Köln, Wien: Böhlau.
Kunczik, M., & Zippel, A. (Eds.) (2001). *Publizistik: Ein Studienhandbuch* [Journalism: A Study Guide]. Köln: Böhlau.
Kurtz, T. (2021). The end of the profession as a sociological category: Systems-theoretical remarks on the relationship between profession and society. *The American Sociologist*, 1–18. doi:10.1007/s12108-021-09483-3
Larson, M. S. (1977). *The rise of professionalism: A sociological analysis*. Berkeley, Los Angeles, London: University of California.
Lengauer, M. (2015). *Arab journalism education - A new entry point into a sociological theory?* Paper presented at the 20th AUSACE Conference "Global trends and prospects in mass communication", Qatar University, Doha, Qatar.
Lengauer, M. (2016). *Academic journalism education in the Arab World.* Paper presented at the 21st AUSACE Conference, Tangier, Morocco.

Lengauer, M. (2017). *The impact of technological change on Arab journalism education*. Paper presented at the 22nd AUSACE Conference "Journalism and mass communication in the age of instant information", Cairo, Egypt.

Lengauer, M. (2019). Academic journalism education in the Arab World: A long journey towards the ideal curriculum. In B. Dernbach & B. Illig (Eds.), *Journalism and journalism education in developing countries* (pp. 191–201). Manipal: Manipal Universal Press.

Luciani, G. (Ed.) (2016). *The Arab State*. Abindgon, New York: Routledge. Retrieved January 12, 2022, from https://www.routledge.com/The-Arab-State/Luciani/p/book/9781138923171#

Macdonald, K. (1995). *Sociology of the professions*. London, Thousand Oaks, New Delhi: SAGE.

Macdonald, R. W. (1965). *The League of Arab States: A study in the dynamics of regional organization*. Princeton: Princeton University Press.

Madanat, P., & Pies, J. (2022). Jordan: (Still) co-opted and contained. In S. Fengler, T. Eberwein, & M. Karmasin (Eds.), *The global handbook of media accountability* (pp. 277–286). London: Routledge.

Marshall, T. H. (1939). The recent history of professionalism in relation to social structure and social policy. *Canadian Journal of Economic and Political Science*, *5*(3), 325–340.

Masoud, T. (2021). The Arab Spring at 10: Kings or people? *Journal of Democracy*, *32*(1), 139–154. doi:10.1353/jod.2021.0006

McLeod, J. M., & Rush, R. R. (1969a). Professionalization of Latin American and U.S. journalists. *Journalism Quarterly*, *46*(3), 583–590.

McLeod, D. M., & Rush, R. R. (1969b). Professionalization of Latin American and U.S. journalists: Part II. *Journalism & Mass Communication Quarterly*, *46*(3), 784–789.

McLeod, J. M., & Hawley, S. E. (1964). Professionalization among newsmen. *Journalism Quarterly*, *41*(4), 529-538, 577.

McNair, B. (1998). *The sociology of journalism* (1st ed.). London: Arnold.

Melki, J. (2009). Journalism and media studies in Lebanon. *Journalism Studies*, *10*(5), 672–690.

Mellado, C., & Hanusch, F. (n.d.). *Journalism students across the globe: Professionalization, identity and challenges in a changing environment*. Retrieved from http://www.isracom.org.il/.upload/Journalism%20Students%20across%20the%20Globe_cfp.pdf

Mellado, C., Hanusch, F., Humanes, M. L., Roses, S., Pereira, F., Yez, L., . . . Wyss, V. (2013). The pre-socialization of future journalists. *Journalism Studies*, *14*(6), 857–874. doi:10.1080/1461670X.2012.746006

Mellor, N. (2009). Strategies for autonomy: Arab journalists reflecting on their roles. *Journalism Studies*, *10*(3), 207–321.

Mesbah, H., & Almujaibel, N. (2020). Do independent Arab YouTube broadcasters "broadcast themselves"? The Saudi case explored. In B. Hamada & S. Wok (Eds.), *Off and online journalism and corruption - international comparative analysis* (pp. 564–582). London: IntechOpen. Retrieved January 12, 2022, from https://www.intechopen.com/chapters/67494

Meyen, M. (2018). Journalists' autonomy around the globe: A typology of 46 mass media systems. *Global Media Journal*, *8*(1), 1–23. doi:10.22032/dbt.35003

Millerson, G. (1964). *The qualifying associations: A study in professionalization.* New York: Routledge & Kegan Paul.

Moore, W. E. (1976). *The professions: Roles and rules*. New York: SAGE.

Muasher, M., & Yahya, M. (2020, September 9). *A coming decade of Arab decisions - The day after*. Retrieved January 12, 2022, from https://carnegieendowment.org/2020/09/09/coming-decade-of-arab-decisions-pub-82506

Muchtar, N., Hamada, B. I., Hanitzsch, T., Galal, A., Masduki, & Ullah, M. S. (2017). Journalism and the Islamic worldview. *Journalism Studies*, *18*(5), 555–575. doi:10.1080/1461670X.2017.1279029

Musa, B. A., & Domatob, J. K. (2007). Who is a development journalist? Perspectives on media ethics and professionalism in post-colonial societies. *Journal of Mass Media Ethics*, *22*(4), 315–331. doi:10.1080/08900520701583602

Nafie, I. (2003). The future of journalistic self-regulation and journalism associations in Egypt and the Arab World. In K. Hafez (Ed.), *Media ethics in the dialogue of cultures: Journalistic self-regulation in Europe, the Arab World, and Muslim Asia* (pp. 162-168). Hamburg: Deutsches Orient-Institut.

Nayman, O. B. (1970). *Professional orientation of metropolitan Turkish Journalists: A communicator analysis* (Doctoral Dissertation). University of Wisconsin, Madison, WS.

Neurath, O. (1906). Zur Anschauung der Antike über Handel, Gewerbe und Landwirtschaft [The view of the antiquity on trade, commerce and agriculture]. *Journal of Economics and Statistics (Jahrbuecher fuer Nationaloekonomie und Statistik), De Gruyter, vol. 89*(1), 145-205. doi:10.1515/jbnst-1907-0108

Nolan, J. (Ed.) (2008). *Professionalism without profession? Journalism and the paradox of 'Professionalisation'*. Retrieved January 12, 2022, from https://researchprofiles.canberra.edu.au/en/publications/professionalism-without-professions-journalism-an-the-paradox-of-

Nolin, J. (2008). *In search of a new theory of professions*. (Science for the Professions Report No. 4.). Borås, Sweden: University of Borås.

Nowak, E. (Ed.) (2019). *Accreditation and assessment of journalism education in Europe: Quality evaluation and stakeholder influence.* Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft.

Parsons, T. (1971). *The system of modern societies*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Pauly, J. J. (1991). A beginner's guide to doing qualitative research in mass communication. *Journalism Monographs* (125). Retrieved from http://www.aejmc.org/home/wp-content/uploads/2012/09/John-J.-Pauly.A-Beginners-Guide-to-Doing-Qualitative-Research.February-1991.pdf

Pfadenhauer, M. (2006). Crisis or decline? Problems of legitimation and loss of trust in modern professionalism. *Current Sociology*, *54*(4), 565–578. doi:10.1177/0011392106065088

Pies, J. (2008). Agents of change? Journalism ethics in Lebanese and Jordanian journalism education. In K. Hafez (Ed.), *Arab Media: Power and weakness* (pp. 165–184). New York, London: Continuum.

Pies, J. (2014). Media accountability in transition: Survey results from Jordan and Tunisia. In S. Fengler, T. Eberwein, G. Mazzoleni, C. Porlezza, & S. Russ-Mohl (Eds.), *Journalists and media accountability: An international study of news people in the digital age* (pp. 193–209). New York: Peter Lang.

Pies, J., & Badr, H. (2022). Overview: Turkey, Israel, the MENA region, and Iran. In S. Fengler, T. Eberwein, & M. Karmasin (Eds.), *The global handbook of media accountability* (pp. 225-226). London: Routledge.

Pies, J., Madanat, P., & Elsaeßer, C. (2011). New Media - old problems: Online practices of media accountability in Lebanon. *MediaAcT Working Paper series on media accountability practices on the internet,* No. 06/2011. doi:10.17877/DE290R-14271

Pintak, L., & Ginges, J. (2012). Arab journalists. In L. Willnat, D. H. Weaver, & J. Choi (Eds.), *The global journalist in the twenty-first century: A cross-national study of journalistic competencies* (pp. 429–457). New York: Routledge.

Radu, R.-N., & Popa, D.-A. (2014). Media accountability and journalism education. In S. Fengler, T. Eberwein, G. Mazzoleni, C. Porlezza, & S. Russ-Mohl (Eds.), *Journalists and media accountability: An international study of news people in the digital age* (pp. 250–263). New York: Peter Lang.

Ramaprasad, J., & Hamdy, N. N. (2006). Functions of Egyptian journalists. *International Communication Gazette*, *68*(2), 167–185. doi:10.1177/1748048506062233

Ramaprasad, J., Hanitzsch, T., Lauk, E., Harro-Loit, H., Hovden, J. F., Väliverronen, J., & Craft, S. (2019). Ethical orientations: Journalists' perceptions of professional practice. In T. Hanitzsch, F. Hanusch, J. Ramaprasad, & A. S. de Beer (Eds.), *Worlds of journalism: Journalistic cultures around the globe* (pp. 199–231). New York: Columbia University Press.

Rampal, K. R. (1996). Professionals in search of professionalism: Journalists' dilemma in four Maghreb states. *International Communication Gazette*, 58, 25–43.

Rampal, K. R. (2009). Disparity between journalism education and journalism practice in four Maghreb states. *Global Media Journal*, *8*(14).

Rao, S., & Lee, T. S. (2005). Globalizing journalism ethics? An assessment of universal ethics among international political journalists. *Journal of Mass Media Ethics*, *20*(2&3), 99–120.

Reid, D. M. (1974). The rise of professions and professional organizations in modern Egypt. *Comparative Studies in Society and History*, *10*, 24–69.

Riesmeyer, C. (2011). Das Leitfadeninterview: Königsweg der qualitativen Journalismusforschung? [The Guided Interview: The silver bullet of qualitative journalism research?] In O. Jandura, T. Quandt, & J. Vogelgesang (Eds.), *Methoden der Journalismusforschung* [Journalism research methods] (pp. 221–236). Wiesbaden: Verlag für Sozialwissenschaften.

Rivers, W. L. (1971). The journalism schools: The media as teacher. *Change*, *3*(2), 56–61.

Reporters Without Borders (2016). *World Press Freedom Index 2013*. Retrieved January 12, 2022, from https://rsf.org/en/world-press-freedom-index-2013

Reporters Without Borders (2021a). *Covid-19, latest ailment to afflict Middle East's moribund media*. Retrieved January 12, 2022, from https://rsf.org/en/rsf-2021-index-covid-19-latest-ailment-afflict-middle-easts-moribund-media

Reporters Without Borders (2021b). *World Press Freedom Index 2021*. Retrieved January 12, 2022, from https://rsf.org/en/ranking

Rueschemeyer, D. (1983). Professional autonomy and the social control of expertise. In R. Dingwall & P. Lewis (Eds.), *The sociology of the professions: Lawyers, doctors and others* (pp. 38–58). London and Basingstoke: Macmillan.

Said, E. W. (1994). Identity, authority, and freedom: The potentate and the traveler. *Boundary 2*, *21*(3), 1–18. doi:10.2307/303599

Sakr, N. (2003). Freedom of expression, accountability and development in the Arab region. *Journal of Human Development*, *4*(1), 29–46. doi:10.1080/1464988032000051478

Sakr, N. (2005). The changing dynamics of Arab journalism. In H. deBurgh (Ed.), *Making journalists: Diverse models, global issues*. Abingdon, New York: Routledge.

Salvatore, A. (2011). New media and collective action in the Middle East: Can sociological research help avoiding orientalist traps? *Sociologica, 14*(3). doi:10.2383/36420

Schudson, M., & Anderson, C. (2009). Objectivity, professionalism, and truth seeking in journalism. In K. Wahl-Jorgensen & T. Hanitzsch (Eds.), *The handbook of journalism studies* (pp. 88–101). New York: Routledge.

Selvik, K., & Høigilt, J. (2021). Journalism under instrumentalized political parallelism. *Journalism Studies*, *22*(5), 653–669. doi:10.1080/1461670X.2021.1897476

Shemberger, M. (2019). Licensing and certification of journalists. In T. P. Vos & F. Hanusch (Eds.), *The International Encyclopedia of Journalism Studies* (pp. 1–4). Hoboken, NJ: Wiley-Blackwell.

Siegrist, H. (Ed.) (1988a). *Bürgerliche Berufe: Zur Sozialgeschichte der freien und akademischen Berufe im internationalen Vergleich* [Civic professions: On the social history of the liberal and academic professions in international comparison]. Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht.

Siegrist, H. (1988b). Bürgerliche Berufe. Die Professionen und das Bürgertum [Civic professions. The professions and the bourgeoisie]. In H. Siegrist (Ed.), *Bürgerliche Berufe: Zur Sozialgeschichte der freien und akademischen Berufe im internationalen Vergleich* [Civic Professions: On the social history of the liberal and academic professions in international comparison]. (pp. 11–48). Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht.

Siegrist, H. (1990). Professionalization as a process: Patterns, progression and discontinuity. In M. Burrage & R. Torstendahl (Eds.), *Professions in theory and history: Rethinking the study of the professions* (pp. 177–202). London, Newbury Park: SAGE.

Singer, J. (2003). Who are these guys? The online challenge to the notion of journalistic professionalism. *Journalism*, *4*(2), 139–163.

Singer, J. (2015). Out of bounds: Professional norms as boundary markers. In M. Carlson & S. C. Lewis (Eds.), *Boundaries of journalism* (pp. 21–36). London: Routledge.

Sjovaag, H. (2015). Hard news/Soft news: The hierarchy of genres and the boundaries of the profession. In M. Carlson & S. C. Lewis (Eds.), *Boundaries of Journalism* (pp. 101–117). London: Routledge.

Smeby, J.-C. (2006). *Epistemic cultures among beginning professionals*. Turku, Finland: Center for the Study of Professions, Oslo University College.

Smith, A. (1776). *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*. London: W. Strahan.

Soloski, J. (1989). News reporting and professionalism: Some constraints on the reporting of the news. *Media, Culture and Society*, *11*(2), 207–228.

Splichal, S., & Sparks, C. (1994). *Journalists for the 21st century: Tendencies of professionalization among first-year journalism students in 22 countries*. Norwood: Ablex Pubishing Corporation.

Starck, K., & Sudhaker, A. (1979). Reconceptualizing the notion of journalistic professionalism across differing press systems. *Journal of Communication Inquiry*, *4*(2), 33–52.

Storm, H. (2020, April 27). *Covid-19 exacerbates freedom of expression pressures in Middle East and North Africa*. Ethical Journalism Network. Retrieved January 12, 2022, from https://ethicaljournalismnetwork.org/covid-19-exacerbates-freedom-of-expression-pressures-in-middle-east-and-north-africa

Tahat, K., Tahat, Z., & Alhammad, K. (2020). The concept of professionalism in media from the journalists' perspective in Jordan. *Opción*, 36, 1212–1228.

Taha-Thomure, H. (2003). *Academic freedom in Arab universities: Understanding, practices, and discrepancies*. Lanham, MD, Oxford: University Press of America.

Tawney, R. H. (1920). The acquisitive society. *The Project Gutenberg EBook No. 33741, Release Date: 16 September 2010*. New York: Harcourt, Brace and Company.

Tumber, H. (Ed.) (2008). *Journalism. Critical concepts in media and cultural studies*. London: Routledge.

Tweissi, B. (2015, June 18). Teaching journalism in the Arab World: Challenges and lost opportunities. *Al-Fanar Media*. Retrieved January 12, 2022, from https://www.al-fanarmedia.org/2015/06/teaching-journalism-in-the-arab-world-challenges-and-lost-opportunities/

UNDP (2003). *Arab Human Development Report 2003. Building a Knowledge Society.* UNDP: New York. Retrieved January 14, 2022, from https://arab-hdr.org/wp-content/uploads/2003/12/ahdr-report_2003-en-full.pdf

UNDP (2020). *Human Development Report 2020. The next frontier. Human development and the Anthropocene*. UNDP: New York.

UNDP & Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Knowledge Foundation (n.d.). *Global Knowledge Index.* Retrieved January 14, 2022, from http://www.knowledge4all.org/

UNESCO (2007). *Model curricula for journalism education.* UNESCO: Paris.

Vasilendiuc, N., & Sutu, R. M. (2021). Journalism graduates versus media employers' views on profession and skills: Findings from a nine-year longitudinal study. *Journalism Practice*, *15*(5), 704–721. doi:10.1080/17512786.2020.1753562

Vogt, A. (2003). Regulation and self-regulation: The role of media commissions and professional bodies in the Muslim World. In K. Hafez (Ed.), *Media ethics in the dialogue of cultures: Journalistic self-regulation in Europe, the Arab World, and Muslim Asia* (169-181). Hamburg: Deutsches Orient-Institut.

Waisbord, S. (2013). *Reinventing professionalism: Journalism and news in global perspective.* Cambridge: Polity Press.

Ward, S. (2019). Journalism ethics. In K. Wahl-Jorgensen & T. Hanitzsch (Eds.), *Handbook of journalism studies* (2nd ed., pp. 307–323). New York, London: Routledge.

Weaver, D., Beam, R. A., Brownlee, B. J., Voakes, P. S., & Wilhoit, C. G. (Eds.) (2007). *The American journalist in the 21st century: U.S. news people at the dawn of a new millennium*. Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.

Weaver, D. H., & Wilhoit, G. C. (1986). *The American journalist: A portrait of U.S. news people and their work*. Bloomington, IN: Indiana Univ. Press.

Weaver, D. H., & Wilhoit, G. C. (1996). *The American journalist in the 1990s: U.S. news people at the end of an era*. Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.

Weaver, D. H., & Willnat, L. (Eds.) (2012). *The global journalist in the 21st century.* New York: Routledge.

Wiik, J. (2009). Identities under construction: Professional journalism in a phase of destabilization. *International Review of Sociology*, *19*(2), 351–365.

Wilensky, H. L. (1964). The professionalization of everyone? *The American Journal of Sociology*, *70*(2), 137–158.

Wollenberg, A. (2022). Iraq: Citizens finally taking media into account. In S. Fengler, T. Eberwein, & M. Karmasin (Eds.), *The global handbook of media accountability* (pp. 287–297). London: Routledge.

Worlds of Journalism Study (2006-2009). *Networking journalism.* Retrieved January 12, 2022, from https://worldsofjournalism.org/.

Zelizer, B. (1993). Journalists as interpretive communities. *Critical Studies in Mass Communication*, 219–237.

تقييم للعوامل الداعمة والمقيّدة لمساءلة وسائل الإعلام في المغرب*

محمد ابحرين
الجامعة الأمريكية في الشارقة
بوزيان زايد
كلية الاتصال جامعة الشارقة – الشارقة
عبد المليك القدوسي
جامعة إبن طفيل، القنيطرة - المغرب

مُلخّص

أدخل المغرب في السنوات الأخيرة، العديد من آليّات المساءلة الإعلامية، بما في ذلك المجلس الوطني للصحافة والوسطاء/الموفّقين الإعلاميين والجمعيات المهنية، لتحسين جودة المحتوى الإخباري وحماية مهنة الصّحافة وغيرها من الأهداف الأخرى. تُحلّل هذه الورقة التّصورات ذات الصّلة بأدوات المساءلة الإعلاميّة والعوامل الدّاعمة والتحديات والآفاق لدى الممارسين البارزين في قطاع الإعلام المغربي. كما تدرس ما إذا كان ينبغي وضع المزيد من آليّات المساءلة لتوفير حماية إضافية للجمهور. استخدم هذا البحث مقابلات متعمّقة شبه منظمة مع 10 إعلاميين بارزين في المغرب حول تصورهم لأدوات المساءلة الإعلاميّة. تشير النتائج إلى أن النضال في الصحافة قد ركز على القضايا الأساسية لحرية الصحافة والرقابة وتجاهل إلى حد كبير قضايا المساءلة والأخلاق والتنظيم الذاتي. على ضوء النتائج، يمكننا أن نوصي بالحاجة إلى مزيد من آليّات المساءلة الإعلاميّة الفعّالة لحماية الجمهور بشكل أفضل.

الكلمات المفتاحيّة: أدوات المساءلة الإعلاميّة، صناعة الأخبار الرّقمية، الإعلاميّون، المغرب

المقدّمة

حتى نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة، اتّخذ المغرب بعض المبادرات لتعزيز مساءلة وسائل الإعلام، لكن الثقافة السلطويّة دفعت المتخصّصين في مجال الإعلام إلى التركيز بشكل ملحوظ على حرية الصّحافة وبدرجة أقل على أخلاقيات الإعلام والمساءلة الاعلاميّة (Zaid, El Kadoussi, & Ibahrine, 2020). ومع ذلك، منذ ما يسمى بالربيع العربي (2011)، أدخل المغرب العديد من أدوات المساءلة الإعلامية مثل المجلس الوطني للصحافة والوسطاء/الموفّقين الإعلاميين ولجان الأخلاقيات للجمعيات المهنية لتحسين جودة المعلومات وحماية مهنة الصحافة. وبينما تُعتبر هذه الأدوات التقليدية للمساءلة الإعلاميّة ذات قيمة كبيرة، تظهر أدوات مساءلة

* قامت فاطمة اللواتي من مرصد الإعلام في شمال افريقيا والشرق الأوسط بترجمة نصّ محمد ابحرين وبوزيان زايد وعبد المليك القدوس

وسائل الإعلام الجديدة في سياق نشاط وسائل التواصل الاجتماعي (Mihailidis & Viotty, 2017; Newman, 2020). اهتمّ قدر كبير من الأبحاث بقضيّة المساءلة الإعلاميّة؛ ومع ذلك، بدأ الباحثون فقط مؤخرًا في استكشاف كيف أصبحت مساءلة وسائل الإعلام أكثر اعتمادًا على المنصات الرقمية (Fengler et al., 2014; Eberwein, Fengler, & Karmasin, 2018; Fengler, 2019).

في هذه الورقة، نعتمد على مقابلات مع متخصصين إعلاميين بارزين لتقديم تقييم نقدي للمساءلة والأخلاقيّات والتنظيم/التّعديل الذاتي. أحد الشواغل الرئيسية هو ما إذا كانت أدوات مساءلة وسائل الإعلام الحالية كافية للمساءلة الإعلاميّة. نقدم أولاً وصفًا موجزًا للبيئة القانونية في المغرب لمعرفة كيف تقوم الدولة بصفتها جهة فاعلة في المساءلة، بمساءلة وسائل الإعلام. سنتعرّض للدّستور وقانون الصحافة والنشر وقانون الاتصال السمعي البصري وقانون مكافحة الإرهاب والهيئة المنظمة للبث. ثانيًا، نقدم أدوات مساءلة وسائل الإعلام غير الحكومية؛ وهي مجلس الصحافة، الوسيط/الموفّق الإعلامي والنقابات والجمعيّات المهنية والمنظمات غير الحكومية. أخيرًا، نشرح الطرق ونعرض النتائج ونناقشها.

البيئة القانونيّة

يكفل الفصل 25 من الدّستور المغربي لسنة 2011 "حرّيات الفكر والرّأي والتّعبير بجميع أشكالها". ينصّ الفصل 28 على أنّ "حرّية الصّحافة مضمونة ولا يمكن تقييدها بأيّ شكل من أشكال الرّقابة القبليّة"(دستور المملكة المغربيّة، 2011). ومع ذلك، يقدم الفصل 19 جملتين مقيدتين: "في نطاق أحكام الدّستور وثوابت المملكة وقوانينها""(دستور المملكة المغربيّة، 2011)، وهو ما يتعارض مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحرية الإعلام. تمثّل أحد أهمّ أحكام دستور 2011 في جعل النظام القضائي فرعًا منفصلاً من الحكومة، وبالتالي فهو مركز دعم سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. لكن نظرة تحليلية كشفت أنه بعيد كل البعد عن الاستقلال في المغرب، ممّا ترك الإعلام دون حماية قانونيّة كافية (زايد، 2018).

أدخل قانون الصّحافة والنشر لسنة 2016 العديد من التعديلات الإيجابية، بما في ذلك إلغاء أحكام السجن بحق الصحفيين وإنشاء هيئة ذاتية التّعديل؛ المتمثّلة في المجلس الوطني للصحافة. يتضمن القانون أيضًا أحكامًا محددة لتنظيم الإعلام الرقمي. تم الإعلان عن القانون كخطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح على الرغم من حقيقة أن مواضيع المحرّمات الثلاثة – النّظام الملكي والصحراء المغربية والإسلام - لا تزال محفوظة في القانون الجديد. كما حلّت الغرامات الباهظة محلّ عقوبة السّجن ولكن عدم دفعها يؤدّي أيضا إلى السجن.

يتضمّن قانون الاتّصال السّمعي البصري أحكاما تسمح للدّولة بالتّدخّل في محتويات البرامج ووضع قيود على الملكيّة الخاصّة لوسائل الإعلام التّجاريّة. تنص المادة 9 على أن محطات الإذاعة والتلفزيون يجب ألا تشكك في الإجماع الوطني على الإسلام والنظام الملكي والصحراء المغربية وهي الخطوط الحمراء الثلاثة التي تظل معيارًا يجب الالتزام به في أي خطاب منشور. ومع ذلك، لا ينص القانون على أحكام بالسجن على حال حصول مخالفات. تنص المادة 21 على أنه يجوز لأي شركة بث أو مساهم امتلاك أسهم في شركة بث أخرى تصل إلى 30٪ من أصولها. الهدف من هذا المطلب هو منع أي فرد أو مجموعة من السيطرة على أكثر من منبر إعلامي (زايد، 2014؛ القدوسي، 2016، 2018).

في 21 آذار/ماي 2003، بعد أسبوع من هجمات 16 ماي الإرهابية في الدار البيضاء، أصدر البرلمان قانون مكافحة الإرهاب. يضفي القانون شرعية على سيطرة الحكومة المشددة على أي محتوى إعلامي يعتبر سببا في "اضطراب النظام العام عن طريق الترهيب أو القوة أو العنف أو الخوف أو الإرهاب". يعرّف القانون الإرهاب بعبارات عامّة ويعتبره "ضلوعا في جماعات أو تجمعات منظمة بقصد ارتكاب عمل من أعمال الإرهاب"، وبشكل أدق "إصدار ونشر دعاية أو إعلان لدعم الأعمال المذكورة أعلاه" (زايد، 2017).

في 31 آب/أغسطس 2002، تم إنشاء الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (HACA) لتنظيم قطاع الاتصال السمعي البصري. تكمن السلطة القانونية للهيئة في استقلالها المفترض. لكن عملية التعيين في المجلس الأعلى للاتّصال السّمعي البصري ومعايير تعيين أعضائه مُعيبة. يتكوّن هذا المجلس من تسعة أعضاء، خمسة منهم يعينهم الملك - بما في ذلك الرئيس. يعين رئيس الوزراء عضوين، ويتم تسمية العضوين المتبقيين من قبل رؤساء كل من غرفتي البرلمان. يُعتبر المجلس أعلى سلطة داخل الهكا وهو الجهاز الذي يتخذ القرارات النهائية بشأن الترخيص وكل إجراء قانوني. بالنظر إلى عملية التعيين، من الواضح أن جهاز اتخاذ القرار الأعلى في الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري لا يزال في أيدي الدولة (زايد، 2017؛ أبحرين وزايد، 2021).

الآليّات غير الحكوميّة للمساءلة الإعلاميّة

مجلس الصّحافة/ مجلس الإعلام

اعتبر جميع المهنيين إنشاء المجلس الوطني للصحافة في عام 2018 مبادرة طال انتظارها نحو االتّعديل الذاتي. حددت المؤسسة كهدف رئيسي لها تعزيز مهنة الصحافة من خلال رصد الممارسة الصحفية وضمان احترام أخلاقيات المهنة. كما تراقب القضايا والنزاعات داخل المنظّمات الصحفية وتصدر بطاقات مهنية للصحفيين وفقًا لمعايير الأهلية واللوائح المعيارية المستمدة من وضعيّة الصحفيين المحترفين.

كانت المبادرة الأولية للتعديل الذاتي للمجلس الوطني للصّحافة هي صياغة ميثاق الأخلاقيّات. يكرس هذا الميثاق أربعة مبادئ أساسية: المسؤولية المهنية والمسؤولية الاجتماعية والاستقلال والنزاهة وكذلك الحقوق المهنية. وتحتوي الوثيقة على أنظمة مُلزمة للصحفيين والمؤسسات الإعلامية وتحاسبهم في حالة الانحرافات والجنح المهنية وتضمن في المقابل سلامتهم وحمايتهم في حالة التعدي على حقوقهم.

الموفّقون الإعلاميّون

ينصّ قانون الاتّصال السّمعي البصري لعام 2005 على وجوب وجود موفّق(ة) إعلامي(ة) في منابر البث الحكومية. يتطلّب إصدار وثائق الترخيص إحداث لجان داخلية للأخلاقيات. يتمثل دور الموفّق الإعلامي في الوساطة بين مؤسسة البثّ والجمهور من خلال الاستماع إلى الاقتراحات وإرسال شكاوى وانتقادات هذا الأخير إلى الهيئات المسؤولة ونقل الحلول المقترحة من قبل المسؤولين التنفيذيين في وسائط الإعلام (المووراي، 2017).

سعت مؤسستي البثّ الحكومية إلى طرق أخرى للرّد على الجمهور من خلال إنشاء برامج تلفزيونية مخصّصة لمناقشة ملاحظاته. تبثّ المحطّتين الرّئيسيتين "2م" و"الأولى" برنامجا شهريا بعنوان (الوسيط). يتناول تعليقات الجمهور واقتراحاته فيما يخصّ البرامج التلفزيونية. خلال البث، لا يمكن مقاطعة العرض عن طريق الإعلان ولا يمكن تمرير أيّ محتوى إعلامي مدعوم. وتعدّ مناقشة نوعيّة البرامج التلفزيونية أحد أهداف برنامج (الوسيط).

اتحادات ونقابات الصّحفيين المحترفين

تأسست النقابة الوطنية للصّحافة المغربية كجمعية مهنية مستقلّة سنة 1963 (النقابة الوطنية للصّحافة المغربية، دون تاريخ). قدّمت النّقابة الإطار المؤسسي لمعالجة المساءلة الإعلامية، لكن بالنظر إلى تاريخها، ظلّ تركيزها مقتصرا على الدّفاع عن الحق في حرية التّعبير خلال الفترة الاستعمارية (1912-1956) وبعد استقلال المغرب .ساهم الأعضاء المؤسسون للنّقابة في النّضال الوطني من أجل الاستقلال وكانت وسائل الإعلام آنذاك أداة لخلق التوتر السياسي بين حركة التحرير والمستعمرين الفرنسيين وبين النّظام الملكي والأحزاب السياسية المعارضة فيما بعد.

شهدت التّسعينيات بداية التحرّر السّياسي المغربي. ومن هنا بدأت النّقابة بمعالجة أخلاقيّات الصّحافة. في عام 1996، قامت النّقابة بمبادرات جادّة لتعزيز أخلاقيّات الإعلام وتحسين ظروف الصحفيين وتطوير وسائل الإعلام المطبوعة.

في تموز/ جويلية 2002 أنشأت الهيئة الوطنية لأخلاقيات الصّحافة وحرية التعبير وقد كُلفت بوضع مدونة للأخلاقيات .تتكوّن الهيئة من 23 عضوا تابعين للنّقابة الوطنية للصّحافة المغربية واتّحاد النّاشرين ومنظمات المجتمع المدني والإعلاميين وهي مستقلّة غير تابعة لأيّ حزب سياسي أو جهة حكومية. تتمثل مهمّتها الأساسية في رصد الأداء المهني وتقييم الإنتاج وتعزيز الصّحافة الحرّة والمسؤولة. تعتبر توصيات الهيئة وقراراتها غير ملزمة قانونًا، لذلك يبقى تأثيرها على مهنة الصّحافة محدودًا.

وعد وزير الاتصال بإصلاح الإطار القانوني أعقاب الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 وذلك بسنّ ثلاث مراسيم: أ) قانون المطبوعات والنشر، ب) قانون مكانة الصحفيين المحترفين، ج) قانون إنشاء المجلس الوطني للصحافة. تمت المصادقة على القوانين بالبرلمان في عام 2016. وفي 2018، تم إنشاء المجلس الوطني للصحافة بشكل رسمي كهيئة للتعديل الذاتي بأهداف حددها المجلس لنفسه قصد المساهمة في تطوير مهنة الصحافة والدفاع عن حرية التعبير وتعزيز أخلاقيات المهنة. وقد اعتُبرَ السّلوك الأخلاقي وحرية التّعبير وجهان لعملة واحدة.

المنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات الصلة بوسائل الإعلام

تنفذ منظمات دولية عديدة مشاريع لتحسين جودة الصحافة عن طريق إعداد تقارير وطنيّة ومسح للمؤسسات الإعلامية والقيام بورشات عمل مهنية. نشرت منظمة المجتمع المفتوح سنة 2011 تقريرا بعنوان "مسح الإعلام الرقمي في المغرب) "بقلم زايد وأبحرين، 2011). أطلقت اليونسكو مؤخرًا بالاعتماد على كفاءاتها متعددة التخصصات، بعض البرامج وورشات العمل لتدريب الصحفيين وتمكينهم من الاستفادة من الدور المؤثر للمساءلة الإعلامية. وقد ترك ذلك تأثيرات أخلاقية على مهنة الصّحافة وذات أهميّة حاسمة في بثّ الأخبار والمعلومات بشكل موضوعي وغير متحيّز وشفّاف. أطلقت اليونسكو سنة 2014 تقريرا عن مؤشرات تنمية وسائل الإعلام إلّا أنّه لم ينشر بعد .تعاونت منظمة مراسلون بلا حدود سنة 2017 مع "لو داسك"، بصفته موقعا إخباريا، قصد تحديد ملكيّة وسائل الإعلام في المغرب (لو داسك ومراسلون بلا حدود، دون تاريخ). تعمل منظمات أخرى، مثل الجمعية المغربية للصّحافة الاستقصائية والمركز الثقافي الفرنسي والمجلس الثقافي البريطاني ومعهد جوته (ألمانيا) والمعهد الديمقراطي الوطني (الولايات المتحدة)، على تنظيم ورشات عمل مهنية لبناء قدرات الصّحفيين والمؤسّسات الإعلامية. تضيف هذه المبادرات قيمة إلى المشهد الإعلامي خاصّة

فيما يتعلّق بتوفير البيانات للباحثين لكن يبدو أنّها لا تتجسّد فعليا في أدوات مؤسّسيّة للحفاظ على المساءلة الإعلامية (أبحرين وزايد، 2021).

المنهج

من أجل قياس فعالية آليّات المساءلة الإعلامية الموجودة في وسائل الإعلام المغربية واستكشاف المزيد من هذه الآليّات والقضايا والتوصيات، أجرينا مقابلات متعمقة شبه منظمة مع 10 محترفين في مجال الإعلام. استند دليل المقابلات الخاص بنا إلى الاستبيان المجهّز من قبل معهد آيرش بروست للصّحافة الدولية. كان تركيزنا على التحولات المؤسسية المتعلقة بمساءلة وسائل الإعلام، لذلك أجرينا مقابلات بشكل أساسي مع محترفين في مناصب عليا، بما في ذلك اثنان من المديرين التنفيذيين وستة مديري نشر ومحررين رئيسيين لوسائل إعلام بارزة ورئيس اتحاد للمجتمع المدني وعضو في البرلمان باللجنة المكلفة بالاتصالات العامة. أجريت المقابلات من يونيو إلى يوليو 2020 باستخدام مكالمات صوتية ومرئية امتدت كل منها ساعة في المتوسط. تم إخفاء هوية الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات وفقًا لاتفاقيات السرية. أجرى كل عضو من أعضاء فريق البحث تدقيقًا دقيقًا في نصوص وتسجيلات المقابلة، وبعد ذلك اجتمع جميع الفريق عبر الإنترنت لمناقشة الأنماط والميول الناشئة للتقارب والتباعد. سهلت هذه الاستراتيجية صياغة النتائج في المحاور والفئات المبينة أدناه.

النتائج والمناقشة

العوامل الداعمة والمقيّدة لِمساءلة وسائل الإعلام

بالنسبة للمستجوبين، شهد المغرب حاليًا تحولات ديناميكية في السياسة والاقتصاد والمجتمع وحقوق الإنسان والحريات. هناك على الأقل أربعة عوامل داعمة لحضور المساءلة الإعلاميّة في المغرب.

أولاً، يؤكد المشاركون في الاستبيان على أهمية الثقافة المهنية داخل المؤسسات الصحفية. من خلال حضور الأدوار والمسؤوليات المتميزة والتسلسل الهرمي التنظيمي، تزرع غرف الأخبار الاعتبارات والإجراءات الروتينية التي تجعل الممارسين مسؤولين تجاه زملائهم والمشرفين عليهم. يدرك المستجوبون فوائد وجود هيكل وثقافة مهنية بالإضافة إلى مخاطر انتهاك الأخلاقيات المهنية.

ثانيًا، أكد المستجوبون على أن المؤسسات الإعلامية، بما في ذلك المالكون والمحررين والصحفيين، قد أدركت قيمة وأهمية ثقة القراء والمشاهدين والمستخدمين. يصف مسؤول إعلامي الجمهور بأنه "جمهور متطور وناقد". لبناء علاقات قوية ودائمة مع جمهورها، يجب على المؤسسات الإعلامية تقديم محتوى إخباري دقيق

وموثوق. بالإضافة إلى ذلك، دفعت المنصات الرقمية إلى زيادة الأخبار المصممة حسب الطلب لتلبية احتياجات ورغبات لفئة محدودة من الجماهير الصغيرة وذلك عبر المنصّات والأجهزة المفضلة لديهم.

العامل الثالث يشير إلى وجود مشهد إعلامي متنوع وتنافسي. لتحديد مجال عملها في خضم النمو الهائل للمنصات الرقمية، يجب على العاملين في وسائل الإعلام التقليدية، إعادة النظر في أساليبهم القديمة حول ممارسة الأعمال وإدارة أي منظمة إعلامية عندما يتعلق الأمر بإنتاج وتوزيع المحتوى الإعلامي الخاص بهم باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي مثل فايسبوك وتويتر ومواقع تجميع الأخبار مثل "آر اس اس" و"غوغل نيوز" (ابحرين، 2020). وصف الشريك المؤسس لـ"هسبرس" وهو موقع إخباري رائد، هيمنة هذا النظام الإخباري الناشئ عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي على أنّها "أخبار فايسبوك". قال حسن الكنوني إنّ أحد أهدافه هو تمييز موقعه الإخباري من خلال توفير معلومات دقيقة ودمج صيغ الوسائط المتعددة ومنصّة الأخبار.

أخيرًا، يُدرك المشاركون في الاستبيان وجود ديناميكية مؤسسية غير مسبوقة في البلاد على مدى العقد الماضي. يمثّل إنشاء المجلس الوطني للصّحافة سنة 2018 من أحدث التطورات المؤسسية وأكثرها أهمية. وللمرّة الأولى في تاريخ الإعلام المغربي، قدّمت هذه المؤسسة تجربة للتعديل الذاتي لوسائل الإعلام المغربية. وهناك ديناميكية مؤسّسية أخرى تتعلّق بإنشاء جمعيات مهنية. وبغضّ النظر عن الدّوافع الاقتصاديّة والإيديولوجية المتضاربة، فمن المرجح أن تخلق هذه الجمعيات المهنية على خلق نقاشا حول استدامة النّماذج الاقتصادية وقابليّتها للتّطبيق، وحول جودة الصّحافة والمساءلة الإعلامية.

من ناحية أخرى تتقلّص المساءلة الإعلامية بفعل عوامل أكثر سلبية. فعلى الرغم من انتماءاتهم وتوجهاتهم التحريرية المتنوعة، أكدّ الأشخاص الذّين تمت مقابلتهم ودون الكشف عن هويّتهم، على العوامل الكابحة التالية دون الكشف عن هويتهم.

الأولى هي هشاشة النّماذج الاقتصاديّة. تعتمد المنظمات الإعلامية المغربية على الإعانات الحكومية وعلى الإشهار الذي لا يُوزّع بشفافية وإنصاف. كلّ من هذه الموارد يشجع المحسوبية الإداريّة ويعطل المراقبة والانتقاد. بذلك فإنّ المساءلة الإعلامية تتعرّض لتقويض خطير لأنّ المنظّمات الإعلاميّة لا تستطيع "أن تعضّ الأيدي التّي تطعمها". إلى جانب ذلك، يمكن للنّموذج الاقتصادي المشروط بالدّعم الحكومي والمصالح الاقتصادية الخاصة وسيطرة الشّركات أن يضعف استقلالية التحرير في حين أنّها شرط أساسي للمساءلة الإعلامية.

ثانيًا، هوامش الحرية الضيّقة والصعوبة التي يواجهها الصحفيون الاستقصائيون للوصول إلى المعلومات. لا يمكن للصحفيين المغاربة الوصول بسهولة إلى المعلومات في المؤسّسات التّنفيذية والإدارات خاصّة بعد قانون

الوصول إلى المعلومات (2014) والذّي يحتوي على 13 نوعًا من المحظورات الرّسمية. ثمّ إنّ المؤسّسات الإعلامية المغربية لا تمتلك جميعُها الأدوات والتّقنيات واللّوجستيات الملائمة للاستقصاء. والأهمّ من ذلك أنّ السّلطات تنظر إلى صحفيي التّحقيق بعين الشّك حين يدققون في القضايا والأحداث السّياسية الحسّاسة. يُصرّ مدير النشر في صحيفة أخبار اليوم على أن الصحفيين راضي والريسوني محتجزون حتى الآن، ليس بسبب التّهم البعيدة عن الصحافة التي تمّ اختلاقها وتلفيقها ضدهما، ولكن بسبب جرأتهما الاستقصائيّة (القدوسي، زايد، ابحرين، 2021).

العامل الثالث المعرقل هو ضعف المؤهّلات المهنيّة. على سبيل المثال، أكثر من 600 شخص من مالكي المواقع الإخبارية المرخص لهم، لا يتمتّعون بالتكوين الرّسمي والمؤهلات المهنية ولا تزال بعض المدارس ومعاهد الصّحافة تتّبع برامج ومناهج وبيداغوجيات قديمة.

رابعا، أدّى انخفاض عدد القرّاء إلى اضطرار العديد من الصحف الورقيّة إلى اعتماد استراتيجيات النّشر الرقمية أو الاختفاء بسبب الانخفاض الكبير في المداخيل الماليّة. وتقلّص عدد القراء لا يعني عدم الاهتمام بالمحتوى الإخباري؛ بل، كما يقول رئيس جمعية مهنيّة، إنّ المغاربة أصبحوا أكثر ارتباطًا وإطّلاعًا من أيّ وقت مضى. وقد اتّجهوا بشكل مكثّف إلى المواقع على الإنترنت وإلى المنصّات الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، أثّر النّمو الهائل للمواقع الالكترونية الإخبارية سلبًا على المساءلة الإعلامية (يوجد بين 2500 و3000 موقع في المغرب) ومن بين أكثر المشاكل حدّة، انتشار الأخبار الزائفة والتضليل والاثارة. ثمّ إنّ سباق الحصول على "نسب المشاهدة "و"تسجيلات الإعجاب"، يدفع بالعديد من المصادر لإيلاء الحدّ الأدنى من الاهتمام بالأخلاقيات عند الممارسة الصحفية. ونتيجة لذلك، يصبح الرأي العام، الذي يتأثّر أكثر فأكثر بالأنباء التي لا أساس لها من الصحة وغير الموثوقة، عاملا سلبيا غير مساعد بالنسبة للإعلاميين المحترفين.

أخيرًا، يتحسّر المستجوبون على تدنّي الصّورة الاجتماعيّة للصّحفيين المحترفين. شهدت صورة الصّحفيين المحترفين على مدى السّنوات القليلة الماضية تدنّيا لأسباب عديدة. وقد أشار عدد قليل من المستجوبين إلى أنّ الصّحافة في المغرب أصبحت مائعة وأنّ الاحتراف الزّائف أصبح مصدر قلق بالغ. كما قال أحد كبار المهنيين "يمكن لأيّ كان أن يطلق على نفسه لقب "صحفي"، من هنا أصبحت الأخطاء الموجودة في التّقارير والخطاب الإعلامي والآليات تنذر بالخطر في تواترها وحدّتها. لقد طغى إيصال الأخبار البسيطة والجافة على عمق التّحليل والبلاغة من النّاحية الجمالية والأسلوب، والواقع أنّ قِلة قليلة من الأسماء تعدّ معروفة وتتمّ متابعتها هذه الأيام بفضل كفاءاتها التحليلية واللغويّة.

عدم فعاليّة أدوات المساءلة الإعلامية الحالية

وافق المستجوبون على حضور جمعيات للصّحافة لكنّها موجودة لأسباب أخرى غير تعزيز المساءلة الإعلامية. في الآونة الأخيرة، كانت هناك ديناميكية مهمة داخل جمعيات الصّحافيين ومنظّمات المجتمع المدني: تمّ إعادة تنظيم رابطة أسّست سابقا وأنشِئت جمعية جديدة. ومع ذلك، كما يشير مدير إحدى المطبوعات الكبرى "إنّ تنافسهم للحصول على الإعانات الحكومية الأخيرة (200 مليون درهم مغربي، أي ما يعادل 180.000 يورو) لدعم قطاع الإعلام الذّي تضرّر بشدّة من جائحة الكوفيد 19 يتناقض مع الأهداف المثالية التي حددوها في مواثيقهم".

أضاف المستجوبون أنّ نقابات الصّحفيين فشلت في حماية الصّحفيين. فشلت أوّلاً في توحيد جميع الصّحفيين تحت مظّلة مؤسّسية واحدة بمهمّة واضحة ومحدّدة جيدًا. ثانيا، إنّ أفضل ما يمكنها القيام به هو كتابة عدّة تقارير سنوية عن حالات إشكاليّة وانتهاكات ضدّ الصّحافيين. أكّد أحد المستجوبين وهو رئيس جمعيّة مهنيّة أنّ: "النّقابات غير قادرة في أحيان كثيرة، حتّى على دفع رواتب الصحفيين الذّين يتمّ طردهم ظلما من قبل رؤسائهم. وفي مقدّمة كل ما سبق، لا يمكن الاعتماد عليهم على الإطلاق في حماية الصّحفيين النّاقدين من المضايقات الإدارية".

يرى المشاركون في الاستبيان أنّه يرى الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن وسائل الإعلام مساءلة أدوات مثل قد يكون هناك وجود لآليّات المساءلة الإعلاميّة مثل الموفّقين الإعلاميين أو الرّسائل وإيميلات البريد الإلكتروني الموجّهة إلى رؤساء التّحرير ونشر التّصحيحات والمنظّمات غير الحكوميّة العاملة في مجال الإعلام والجهات المانحة، إلّا أنّ تأثيرها محدود. أكّد رؤساء التّحرير الستة الذين كانوا من بين المستجوبين أنّهم ينشرون تصحيحات الأخطاء وغياب الدّقة بعد التثبت منها ومع ذلك فهم يعتبرون أنّ تأثير نشر التصحيحات على المساءلة الإعلامية ضئيل للغاية. وأنّ مدوّنة أخلاقيات الصحفيين والمدونة الداخلية لأخلاقيات المهنة الإعلامية تعتبر أكثر أهميّة نسبيا، حيث أكّد أغلبهم أنّ هذه الأدوات من شأنها المساهمة في مزيد تحقيق المساءلة الإعلاميّة إذا ما تمّ احترامها.

وسائل التّواصل الاجتماعي كأداة للمساءلة الإعلاميّة

اعتبر كلّ المستجوبين أنّ وسائل التّواصل الاجتماعي، هي الأداة الأكثر فعاليّة في تحقيق المساءلة الإعلاميّة. فمع تصاعد نشاط وسائل التّواصل الاجتماعي والمدونات وصحافة المواطن، يُؤدّي المواطنون دورا هامّا في مزيد تفعيل المساءلة الاعلاميّة. ويبقى "فايسبوك" و"واتساب" و"يوتوب" مواقع الشبكات الاجتماعية الأكثر استخداما في المغرب. حيث يضطلع المستخدمون بمهمة رصد أداء الإعلاميين، كما يتم الإبلاغ عن ممارسات

وسائل الإعلام غير المهنية أو غير الأخلاقية والتعليق سلبيّا عليها. وعندما يتعلق الأمر بالرصد المستمر لمدى جودة المضامين الإعلامية، فإن الانتقادات على وسائل التواصل الاجتماعي تبدو أكثر تأثيرا من الأدوات التقليدية، حسب قول معظم المستجوبين. وبما أنها معززة بمنصات رقمية مبنية على تفاعل المستخدمين، فمن المرجح أن تزيد هذه الأدوات الجديدة في تطوير المساءلة الإعلامية في المغرب وبالتالي تعزيزها.

ويعتبر كل من برنامج "صباحيات" على قناة "M2" والمقال الإخباري في صحيفة الأيام مثالين على ذلك. ففي نوفمبر 2016، تضمن برنامج "صباحيات" على القناة التلفزيونية "M2" مقطعا يشرح للنساء كيفية استخدام المكياج لتغطية آثار الكدمات على الوجه التي يتسبب فيها العنف الأسري. وقد أثارت هذه الحلقة موجة من الانتقادات والاحتجاجات من قبل مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، مما أدى إلى إصدار القناة التلفزيونية بيان اعتذار، في حين أن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، وهي أداة المساءلة الإعلامية بالنسبة للقطاع الإذاعي والتلفزيوني، لم تصدر أي بيان لانتقاد هذا البرنامج. فالجمهور هو الذي قام بذلك بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي يناير/ جانفي 2019، أجرى صحفي في صحيفة "الأيام" مقابلة مع طفلة يتيمة تبلغ من العمر 7 سنوات حول تجربتها مع مقتل والدتها. وقد أثارت هذه الحادثة موجة واسعة من الانتقادات من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي والنشطاء الذين استنكروا الممارسات غير المهنية للصحفي. وهو ما يعتبر مثالا آخر لقدرة المنصات الرقمية على تزويد الجمهور بآليات الرقابة على تجاوزات الصحفيين.

وفي حالتين حدثتا مؤخرا، نشرت مجلة "Maroc Hebdo"صورة تلمح إلى أن المهاجرين من جنوب الصحراء قد جلبوا فيروس كوفيد 19 إلى المغرب، كما تم الإعلان عن نية الحكومة إصدار قانون يقيد استخدام المواطنين لوسائل التواصل الاجتماع. وقد أثارت هاتان الحالتان ردود أفعال هائلة من الغضب والنقد على وسائل التواصل الاجتماعي، اضطرت على إثرها المصادر الإعلامية المعنية إلى إصدار اعتذارات رسمية وحتى معاقبة المسؤولين.

دور الحكومة في تعديل وسائل الإعلام

أوضح المستجوبون أنّهُ وبِغّض النظر عن هياكلها وأشكالها المتنوعة، يتعين على جميع المؤسسات الإعلامية الاستجابة لشروط الترخيص والإنشاء والتشغيل وكذلك للمتطلبات الفنية والمتطلبات البيروقراطية التي تشدد عليها الإدارات الحكومية المختلفة مثل وزارة الاتّصالات ووزارة الصّناعة والتّجارة والهيئة العليا للاتصال

السمعي البصري والمركز السينمائي. وأضافوا أنّ المواثيق القانونية مثل القانون الجنائي وقانون الصحافة والنشر والقانون المنظم للوصول إلى المعلومات، تضع إرشادات صارمة لتطبيق الممارسة الصحفية "الصحيحة" للمؤسسات الإعلامية .ووفقا لجميع المستجيبين، فإن هذه الأدوات الحكومية المخصصة لتعديل الإعلام لا تدعم المساءلة الإعلامية بقدر ما تقيدها، فهي لا تدعمها ولا تمنعها. كما أن الإجراءات البيروقراطية المعقدة والقوانين الملزمة، التي لا يمكن تغييرها بشكل قاطع، تمارس الضغط والرقابة على الصحفيين وتجبرهم على الرقابة الذاتية؛ وهي لا تخدم الصحافة الخاضعة للمساءلة.

الوصول إلى المعلومات

يحتوي القانون الذي ينظم الوصول إلى المعلومات الصادر في سنة 2014 على 13 نقطة تمثل قيودًا صارمة في علاقة بأنواع مختلفة من معلومات "الأمن القومي". وقد أكد أغلب المستجوبين أن وسائل الإعلام السمعية والبصرية التابعة للدولة تتمتع بامتياز أكبر مقارنة بوسائل الإعلام المطبوعة والمواقع الإخبارية. كما تتمتع وسائل الإعلام المطبوعة الموالية للنظام والقنوات الإذاعية التجارية والمواقع الإخبارية بإمكانية الوصول إلى المعلومات أكثر من غيرها.

الاستقلاليّة التّحريريّة

أكد جميع المستجوبين أن الظروف الملائمة لاستقلالية وسائل الإعلام لم تتحقق بعد. فلا يمكن أن تستمر الاستقلالية التحريرية دون تحقيق الاستقلالية المالية ودون ضمانات دستورية فعلية لحرية التعبير. وتعمل المؤسسات الإعلامية في السياقات غير الديمقراطية على ترسيخ ثقافة التبعية والتحيز والصحافة الهاوية وغير المحترفة. أكّد كذلك رئيس تحرير أنّه "لا يمكن مساءلة الصحفيين عن مدى جودة نقلهم للأخبار في حين أن القوانين الحالية تمنعهم من ذلك. فالافتقار إلى صحافة قائمة على أخلاقيات المهنة في المغرب هو نتيجة النّقص في الدّيمقراطيّة".

التّعديل الذّاتي لوسائل الإعلام

رغم أن التعديل الذاتي لوسائل الإعلام هو مشروع قيد التنفيذ، على الأقل خلال العامين الماضيين، إلا أن اللجوء إلى المدّعين العامين والمحاكم لا يزال هو القاعدة. فبعد عامين من إنشاء المجلس الوطني للصحافة، لا يزال العديد من الصحفيين يَمْثلون أمام المحاكم، كما أن بعضهم لايزال في السجن حاليًا. وافق المستجوتون

على حقيقة تبنّي الدولة لاستراتيجية جديدة لإسكات الأصوات الأكثر انتقادًا دون إثارة انتقادات من منظمات حقوق الإنسان الدولية. حيث تقوم بتوجيه اتهامات للصحفيين بارتكاب جرائم متعلقة بحياتهم الشخصية، كالاغتصاب أو الجنس خارج الزواج أو حتى الإجهاض. وتعتبر عملية فضح الحياة الخاصة للصحفيين استراتيجية ممنهجة تنفذها السلطات لإسكات الصحفيين "المعارضين" منذ صدور قانون الإعلام الذي تم الحصول عليه بشق الأنفس سنة 2016، والذي يعتبر أكثر تقدمية من قانون 2002 نظرا لاستبداله عقوبة السجن بالخطايا المالية.

توصيات المُجيبين على الاستبيان

من أجل تحسين المساءلة الإعلامية وتعزيزها، يوصي المستجوبون باعتماد مقاربة متعددة الأطراف، حيث يتحمل جميع الأطراف المعنيين من المؤسسات الإعلامية ومؤسسات المساءلة الإعلامية والصحفيين نصيبًا من المسؤولية. بالنسبة للمؤسسات الإعلامية، أكّد المجيبون على استدامة النموذج الاقتصادي لوسائل الإعلام ومزيد الاستثمار في التكنولوجيّات الرّقميّة. كما أنّهم نادوا إلى استعادة مهام المسؤوليّة الاجتماعيّة والدّور الرّقابي للمنظّمات الإعلاميّة. وأكّدوا في النّهاية على الحاجة لتحسين الظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة للصّحفيين.

بالنسبة لمؤسسات المساءلة الإعلامية، دعا المستجوبون إلى تنظيم ذاتي فعلي وغير مُقيّد بتدخل الدولة. وأصرّوا على وضع وتنفيذ وضع ميثاق شامل لأخلاقيات المهنة. وجدّدوا دعوتهم إلى استقلال وسائل الإعلام عن النفوذ السياسي والمصالح الاقتصادية.

وفيما يتعلّق بالصّحفيين، أوصى المستجوبون على التدريب المهني المستمر وتطوير المهارات لاستعادة صورة الصحفيين كمصدر موثوق وذي مصداقية للأخبار. كمت أكّدوا على أهمّية الاستجابة لمتطلبات وتوقعات الجمهور المعقدة. أخيرا، ناشدوا الصّحفيين للمشاركة في بناء القدرات لتجاوز الطابع الفوضوي الذي تتسم به التكنولوجيات الرقمية.

الخلاصة

تشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أنّ مُجرّد وجود مؤسسات وأدوات للمساءلة الإعلامية لا يكفي بالنّظر للمأسسة السّطحية للسياسة المغربية وكذلك السياقات الاجتماعية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للصّحفيين. يمكن للدولة، تحت حملات الضغط، أن تُوافق على إنشاء هيئات ذاتية التعديل وجمعيّات المجتمع المدني والنقابات العمالية مع الحفاظ في الوقت ذاته على الرقابة والإشراف والتغطية من أعلى. إن إحدى آليات

مراقبة الدولة لأدوات المساءلة الإعلاميّة في المغرب هي شرط وجود ممثل حكومي في دوائرها التنفيذية، مما يحد من اتخاذ القرار المستقل ويثير إمكانية الملاحقة في الحالات القصوى.

هناك ممارسة أخرى غير ديمقراطية تتغلغل في الأدوات الرئيسية للتّعديل الذاتي لوسائل الإعلام مثل هيئة الاتّصال السّمعي البصري والمجلس الوطني للصّحافة وهي الترشيح من أعلى إلى أسفل بدلاً من الانتخابات التمثيلية لبعض مديريها التنفيذيين. كما أن الأنظمة القمعية لوسائل الإعلام لا تزال تُعيق عمل الصحفيين وتجعل مخاوفهم موجهة نحو الإدارات والمحاكم بدلاً من المجتمع والمهنة. في نهاية المطاف، بالنسبة لمعظم الصحفيين، تعتبر الرقابة الذاتية تحديًا وشيكًا أكثر من التعديل الذاتي.

أما بالنسبة للصحفيين، فإن ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية الهشّة تُوجّهُ مخاوفهم نحو ممارسات الكفف والحفظ أكثر من التقارير المهنية والصحيحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن وعيهم بعدم القدرة على التنبؤ بالبيئة الاجتماعية والسياسية السائدة يشل قدرتهم على الاستقصاء والنقد ويُجبرهم على الرقابة الذاتية (القدوسي، 2020) وإعادة توجيه التزامات الاستجابة للمراكز السياسية والقانونية وليس للمواطنين.

هناك تحديات إضافية تؤثر على جودة ومساءلة الإعلام الرقمي المغربي. غيرت رقمنة وسائل الإعلام نماذج وعمليات إنتاج المعلومات ونشرها وتسييلها، الأمر الذي كان له انعكاسات سلبية على جودة الصحافة والمساءلة الإعلاميّة في المغرب. بالإضافة إلى ذلك، أدّى الاعتماد الهائل على الشركات الرّقمية العملاقة مثل غوغل وآبل وفايسبوك وأمزون وتويتر ذات الإيرادات المستندة على الخوارزميّات على إجبار منافذ الأخبار المغربية على التنافس على الظّهور المكثّف بدلاً من التّنافس على الجودة والمصداقية. علاوة على ذلك فإنّ هذه الأنماط الجديدة تضرّ بالمواقع الإخبارية المحلية من حيث تدفقات الإيرادات. كما أنها تضر بالصحفيين من خلال جعل أوضاعهم المهنيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة أكثر هشاشة. إنّ غياب الاستقرار والاستدامة للصحفيين ووسائل الإعلام، وتزايد المخاوف بشأن الإيرادات واستمرارية النماذج الاقتصاديّة لوسائل الإعلام سيتفوّق بالتّأكيد على الحاجة والتّخوف بشأن الجودة والمصداقية المهنية.

في الختام، يمكن اعتبار المغرب أحد البلدان القليلة جدًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي لديها مؤسسات وآليّات للمساءلة الإعلامية مثل الهيئة المستقلّة للاتّصال السمعي البصري والمجلس الوطني للصّحافة؛ ومع ذلك، فإن مراقبة الدولة والافتقار إلى الحرية الحقيقية والاستقلال يعيقان فعاليتها. لقد أثبتت السنوات الأخيرة، على سبيل المثال، أن الهيئة المستقلّة للاتّصال السمعي البصري غير قادرة على خدمة الجماهير والمؤسسات بخلاف الحكومة والدولة. أما بالنسبة للمجلس الوطني للصحافة، فلا يزال من السابق لأوانه تقييم أدائه التّعديلي ومدى فعاليته في مساءلة الصحفيين والمؤسسات الإعلامية أمام المجتمع والمهنة

وليس أمام الإدارات والمحاكم. ومع ذلك، فإن الآفاق الحقيقية الوحيدة للمساءلة الفعالة لوسائل الإعلام يتم الحفاظ عليها، في الوقت الحالي من خلال الجماهير التي تم تمكينها رقميًا.

المراجع

Constitution of the Kingdom of Morocco. (2011). Retrieved from http://www.maroc.ma/en/system/files/documents_page/bo_5964bis_fr_3.pdf

Eberwein, T., Fengler, S., & Karmasin, M. (Eds.) (2018). *The European Handbook of Media Accountability*. London, New York: Routledge.

El Kadoussi, A. (2016). The Moroccan Independent Press: Issues of Independence and Political Opposition. *International Journal of Social Science and Humanities Research, 4*(4), 299–306.

El Kadoussi, A. (2018). Four Phases in the History of the Moroccan Private Press. *The Journal of North African Studies*, 23(4), 1–19. doi: 10.1080/13629387.2018.1434510

El Kadoussi, A. (2020). The Perception of Self-Censorship Among Moroccan Journalists. *The Journal of North African Studies*, 1–33. doi:10.1080/13629387.2020.1771310.

El Kadoussi A., Zaid, B. and Ibahrine M. (2021). Traditional media, digital platforms and social protests in post Arab Spring Morocco. In Gegründet, N. and Mittelost, V. (Eds.), *Ten Years after the Arab Spring*, *Orient*, Berlin: German Orient-Institute, 50-59. https://www.orient-online.com/Home/issues/ORIENT-I/2021

El Mouraille, F. (2017, December 9). Le médiateur de la SNRT en visite à la FLSH d'Agadir [The ombudsperson of SNRT visits the FLSH d'Agadir]. *Oupram*. Retrieved December 7, 2021, from http://oupramedias-maroc.com/le-mediateur-de-la-snrt-en-visite-a-la-flsh-dagadir/

Fengler, S. (2019). Accountability in Journalism. *Journalism Studies, Mass Communication,* Online Oxford University Press. doi:10.1093/acrefore/9780190228613.013.772

Fengler, S., Eberwein, T., Mazzoleni, G., Porlezza, C., & Russ-Mohl, S. (Eds). (2014). *Journalist and Media Accountability: An International Study of News People in the Digital Age*. London: Peter Lang.

Ibahrine, M. (2020). The Emergence of a News Website Ecosystem: An Exploratory Study of Hespress. *Journalism Practice, 14*(8), 971–990. doi: 10.1080/17512786.2019.1679037

Ibahrine, M., & Zaid, B. (2021). Media Accountability in Morocco. In Fengler, S., Eberwein, T. & Karmasin, M. (Eds), *The Global Handbook of Media Accountability*. Abingdon, Oxon; New York: Routledge.

Le Desk & Reporters Without Borders (n.d.). Media Ownership Monitor: Morocco. Retrieved December 7, 2021, from http://maroc.mom-rsf.org/en/

Mihailidis, P., & Viotty, S. (2017). Spreadable Spectacle in Digital Culture: Civic Expression, Fake News, and the Role of Media Literacies in "Post-Fact" Society. *American Behavioral Scientist, 61*(4), 441–454. doi:10.1177/0002764217701217

Moroccan National Press Syndicate (n.d.). National Union of the Moroccan Press: Code of Ethics. *Accountable Journalism*. Retrieved December 7, 2021, from https://accountablejournalism.org/ethics-codes/national-union-of-the-moroccan-press-code-of-ethics

Newman, N. (2020). Journalism, Media, and Technology Trends and Predictions. Retrieved December 7, 2021, from https://www.digitalnewsreport.org/publications/2020/journalism-media-and-technology-trends-and-predictions-2020/

المساءلة الإعلاميّة في ليبيا

خالد غلام
كلية الفنون والإعلام، جامعة طرابلس. ليبيا

المُلخّص

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على وضع المساءلة الإعلامية في ليبيا من 2011 إلى 2020.
تبدأ هذه الفترة مع بداية ثورة فبراير التي أنهت قيادة معمر القذافي في ليبيا وتتناول الورقة وضع مساءلة الإعلام الليبي وممارساته وتحدياته وأدواته وتستعرض الأدبيات العلمية حول المشهد السياسي الليبي على مدى السنوات العشر الماضية، وبدرجة أقل في ظل نظام القذافي، وكيف أثرت هذه السيناريوهات السياسية على المجال الإعلامي والصحفيين بشكل عام، وبشكل أكثر تحديدًا على مسؤولية الإعلاميين. تُظهر النتائج أن هناك غيابا لتشريعات فعّالة تُنظم قطاع الإعلام، مصحوبة بغياب أدوات المساءلة الإعلاميّة. لا يوفر النّزاع السياسي والمسلح الدائر في ليبيا بيئة ملائمة لهذه الآليّات، ومع ذلك فإنّ وسائل التواصل الاجتماعي، كشكل من أشكال النقاش وتقييم جودة وسائل الإعلام الإخبارية، تتحول إلى أداة مُفضّلة للمساءلة الإعلاميّة في ليبيا. ممّا يسمح بحُرية محدودة للتّعبير ومراقبة وسائل الإعلام المختلفة ومناقشة جودة أو سوء سلوك وسائل الإعلام بين الصحفيين والمدونين المحترفين. كشفت المقابلات التي أُجريت عن الحاجة إلى إنشاء أدوات منهجية للمساءلة الإعلامية في المستقبل القريب مثل مجلس إعلام مستقلّ ونقابة / جمعيّة صحفيين نشطة كأداة للتنظيم والتّعديل الذاتي لوسائل الإعلام. لا يمكن الآن تطبيق مثل هذه الهياكل إلا في حالة استقرار الوضع السياسي في ليبيا. ومع ذلك، فإن الأنشطة الحالية والتدريب ذات الصّلة وكذلك التعليم في كلّيات الصحافة مُهمّ للتّحضير لهذه العملية.

الكلمات المفتاحيّة: المساءلة، الإعلام، الصّحفيين، التشريعات، ليبيا

المقدّمة

ترصُدُ المساءلة الاعلامية أداء وسائل الإعلام ويُعتبرُ دورها بالغ الأهميّة في تحسين الخدمات الإعلاميّة للجمهور واستعادة هيبة الإعلام في نظر المتلقي (Eberwein, Fengler, Lauk & Leppic-Bork, 2011). ومع ذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أنّ وضع معايير معيّنة لمساءلة وسائل الإعلام يتطلّب مجتمعات ديمقراطيّة مستقرّة توجد فيها مؤسّسات تشريعيّة أو تعديليّة مُستقلّة لمهنة الصّحافة. تكاد تكون مثل هذه التّشريعات منعدمة في ليبيا في تاريخها الحديث، حيث ساهمت العديد من الخصائص السّياسية والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة على بلورة السّياسات الإعلاميّة. في الواقع تبنّت كل مرحلة من مراحل التّاريخ اللّيبي الحديث، مفهومًا مختلفاً لحرية الرّأي والتّعبير والوصول إلى المعلومات (الأصفر، 2016). بدأت المرحلة الأولى مع استقلال ليبيا

* قامت فاطمة اللواتي من مرصد الإعلام في شمال افريقيا والشرق الأوسط بترجمة نصّ خالد غلام من الانكليزيّة إلى العربيّة

عام 1951، حيث تأسّست الصّحافة على أسس سليمة. كان الصّحفيّون في ذلك الوقت ملتزمين بالمهنيّة، وكان بإمكان جمهور تلك الفترة التاريخية المشاركة في الحراك السياسي والاجتماعي والثقافي للمجتمع الليبي. كانت وسائل الإعلام آنذاك قادرة على التعامل مع القضايا المطروحة والتّواصل مع الشّارع اللّيبي ومخاوفه من خلال حسّ المسؤوليّة الذي تفتقر إليه الصّحافة اليوم (غلام، 2015).

إلّا أنّ هذا الوضع تغيّر في ظلّ التغيير السّياسي الذي حدث عام 1969 بعد وصول العقيد معمر القذافي للحكم وتحوّل بذلك الإعلام في ظلّ قيادته (جبران، 2013). ليُصبح معيار المساءلة هو مدى توافق الخطاب الإعلامي مع خدمة النّظام الحاكم لدرجة أن خطابات القذافي أصبحت واجبات ملزمة.

دخلت وسائل الإعلام الليبية، بعد حكم نظام القذافي، مرحلة تتّسم بالقيود، كما حدث عندما ألغيت الصحف الخاصة عام 1972 (الطيب، 2012). وبعد ذلك بخمس سنوات، سُجن صحفيون بتهمة تعكير صفو الرأي العام بعد صدور مرسوم يجرم التحزب، الأمر الذي قلص التنوع السياسي وحرية الرأي والتعبير. تبع ذلك إعلان سلطة الشعب في 2 اذار/ مارس 1977، وهو الإعلان الرسمي لتغيير اتجاه الصّحافة للتعبير عن أفكار النّظام (الشريف، الهنشيري، طنطوش 2019، ص 21).

حدث التغيير بنفس الوتيرة بالنسبة لقطاع الإعلام المرئي والمسموع، حيث لم يسمح النظام بمحطات إذاعية وتلفزيونيّة خاصّة. اقتصر البث على شبكات البث المرئي والمسموع التّابعة للهيئة العامة لإذاعة الجماهيرية العظمى، باستثناء إنشاء شركة الغد للإعلام عام 2007 التي أسسها نجل القذافي سيف الإسلام. أطلقت قناة الغد محطّتين إعلاميّتين، الإيمان وقناة ليبيا الفضائية، وكلاهما تم دمجهما في نيسان/أبريل 2009 في هيكل القنوات المملوكة للدولة (عبد الغني، 2014).

لقد جعل نظام القذافي قوّة الإعلام خاضعة لهُ. كان التشريع الوحيد المتعلق بالإعلام هو قانون المطبوعات (رقم 76) لعام 1972، والذي كان يهدف بالكامل إلى عدم المساس بنظام القذافي (فحيل البوم، 2019). يتكوّن هذا القانون من 51 مادّة، من بينها 28 مادّة ردعية وتأديبيّة وعقابيّة للصّحفيين والمؤسسات الإعلامية (الأصفر، 2014). وطبقاً لهذا القانون، يمكن أن يؤدّي انتهاك المساءلة الإعلامية إلى السّجن المؤبّد والإعدام. على سبيل المثال، أيّ شخص يتجرّأ على الدّفاع عن نظريّات أو قيم تهدف إلى تغيير المبادئ الأساسيّة للدّستور الوطني أو الهياكل الأساسيّة للنّظام الجماهيري أو الإطاحة بالبنى السياسية أو الاقتصاديّة أو الاجتماعيّة للدّولة يُواجه عقاباً (ورد في فحيل البوم 2019). يتضمّن هذا القانون على عدّة مواد إيجابيّة تتماشى مع قوانين المساءلة الإعلاميّة ووفقا للمعايير الدّولية، كالتّحقيق في موضوعيّة وصدق وسائل الإعلام والعمل على التّحقق من صحّة

المعلومات قبل نشرها. ومع ذلك يقول الأصفر (2016) أنّ هذه الموادّ استخدمت في الغالب لمصلحة نظام القذافي.

أمّا خلال المرحلة الثالثة التي تلت ثورة 17 فبراير 2011، والتي أنهت حكم القذافي في ليبيا، شهد الإعلام حراكًا كبيرًا عبر إصدار وإنشاء العديد من الصّحف والمجلّات والمحطّات الإذاعيّة والتلفزيونيّة في جميع أنحاء ليبيا. استغلّت هذه الوسائل الإعلاميّة غياب أي نوع من أنواع القيود على حرّية الصّحافة أو أي تراخيص مفروضة (الطيب، 2012). أصبح المحتوى الذي حرّمه نظام القدافي متاحاً للجميع دون أي مراقبة أو إشراف للمعايير الأخلاقيّة. أصبح للجمهور في فترة ما بعد القذافي، الخيار بين عدد كبير من الصّحف والمجلّات والمحطّات الإذاعية والتلفزيونية الجديدة (غلام، 2015).

خلق هذا التّنوع الإعلامي مع غياب المساءلة الإعلاميّة نوعاً من الفوضى في وسائل الإعلام، التي تحولت من كونها تابعة لرجل واحد وايديولوجيا واحدة إلى خدمة منظمات عسكرية متعددة لكلّ منها أيديولوجيا سياسية محدّدة. على الرغم من هذا النقص في المساءلة، أعلن معهد السلام الأمريكي عن تحول إيجابي في البيئة الإعلامية الفوضوية (Abou-Khalil & Hargreaves, 2015). ساهمت وسائل الإعلام التي تقدم آرائها حول شرعية الجهات الأمنية، في تكوين تصوّرات الجماهير عن هؤلاء الفاعلين، وبالتالي تلعب دورًا مهمًا في كيفية استمرار تطوّر الوضع الأمني في ليبيا.

في هذه المرحلة الثالثة، من عام 2011 إلى اليوم، عرفت ليبيا ثلاث حكومات. أولاً، حكومة عبد الرحيم الكيب، بتكليف من المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2011. ثانيًا، حكومة علي زيدان في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، وثالثًا حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج عبر الاتفاق السياسي الليبي المُوقّع في 17 كانون الأوّل/ ديسمبر 2015 في مؤتمر الصخيرات بالمغرب. ظهرت هيئات شرعية أخرى بعد الثورة. في عام 2012، تم إنشاء المؤتمر الوطني العام المنتخب في طرابلس، وفي عام 2014 كان مقر مجلس النواب في طبرق. أخيرًا كنتيجة مباشرة لمؤتمر 2015، تم إنشاء المجلس الأعلى للدولة في عام 2016. ومع ذلك، انقسمت الحكومة الآن، مع سيطرة حكومة الوفاق الوطني وفايز السراج سياسيًا في طرابلس (في غرب ليبيا) وحكومة عبد الله الثني تسيطر على طبرق والبيضاء (في الشرق).

ازداد تعقيد الوضع السياسي مع ظهور هيئات أخرى مُهتمة بالسيطرة على الساحة السياسية. أكبرها هو الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر الذي يسيطر على السلطة في الجزء الشرقي من ليبيا، والذي شن دون استشارة مجلس النواب الحرب الهجومية على طرابلس في نيسان / ابريل 2019. تسيطر في غرب

ليبيا عدّة مجموعات مسلّحة على السّلطة السياسية إلى حدّ اختطاف علي زيدان في طرابلس عام 2013 عندما كان رئيسا للوزراء.

ويعكس هذا التقسيم أيضًا علاقات ليبيا الدولية مع الدول الأخرى التي تدعم الحكومات وفقًا لمصالحها. تدعم الإمارات العربية المتحدة ومصر حكومة البيضاء، بينما تدعم قطر وتركيا[19] حكومة الوفاق الوطني. أثر هذا الدعم المشترك على قطاع الإعلام. تعرضت بعض القنوات التلفزيونية الخاصة التي تتعامل مع الشأن الليبي، ومقرها الأردن، لانتقادات بسبب تمويلها من دولة الإمارات العربية المتحدة (Democracy Reporting International, 2019)، بينما تلقت قناة الأحرار تمويلًا مبدئيًا من قطر قبل الانتقال إلى تركيا. إنّ شفافية ملكية وسائل الإعلام غير موجودة (المركز الليبي لحرية الصحافة، 2020).

رُبّما يكمن التّحدي الأكبر للمساءلة الإعلاميّة اليوم في عدم وجود جهة حكوميّة يمكنها سنّ وتنفيذ تشريعات ومعايير لمساءلة وسائل الإعلام. انقسمت ليبيا على مدى السّنوات الخمس الماضية إلى حكومتين، تدعي كلّ منهما الشّرعية. تقع حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليّاً في طرابلس والأخرى بقيادة البرلمان المنتخب في شرق البلاد. أصبح واقع الإعلام في ليبيا مُوجّهاً بالكامل لخدمة إحدى هاتين القوتين المتصارعتين. يُمكن أن نذكر عدد من الحالات الأخيرة التي تُصوّر ما يحدث في ليبيا مثال، توقيف مدير إذاعة الجوهرة سامي الشريف في أوت/أغسطس 2020 بعد تغطيته لتظاهرات تُطالب بتحسين الظروف المعيشية في البلاد (الوسط،2020)، أو الحكم بالسّجن 15 عاما على الصّحفي إسماعيل بوزريبة في بنغازي في أوت/أغسطس 2020 (عثمان، 2020)، ليُطبّق بذلك الصّحفيّون الرّقابة الذاتية خوفاً من السّجن والخطر المحتمل على حياتهم.

أثر هذا الصراع السياسي أيضًا على أداء وسائل الإعلام المحلية، التي تخدم الآن إحدى القوتين المتعارضتين أو الأخرى. الحدث يدعم المشير خليفة حفترفي الشرق، بينما تدعم القناة الليبية الرسمية "ليبيا الرسمية"، الحكومة في الغرب. كما تحول الصحفيون الليبيون إلى الحزبية بإعلانهم أنهم مؤيدون ومعارضون للأطراف المتحاربة.

يذكر رضا فحيل البوم (2019) أنّ معظم وسائل الإعلام العموميّة والخاصّة انساقت وراء انتشار ثقافة العنف والكراهية في المجتمع اللّيبي. وهذا يعود بطبيعة الحال إلى ارتباطهم بأحد أطراف الصّراع والتّوترات السّياسية والحروب التي عرفتها البلاد خلال الخمس سنوات الماضية، ويتمّ تمويل ودعم بعض هذه الوسائل

[19] وقعت تركيا في تشرين الثاني / نوفمبر 2019، إجراءات أمنية وعسكرية واسعة النطاق وتقييدًا للسلطات القضائية البحرية مع حكومة الوفاق الوطني ومقرّها طرابلس وذلك خلال الحرب التي اندلعت في أبريل 2019 بين الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، ومقره شرق ليبيا وحكومة الوفاق الوطني.

الإعلاميّة من قبل الجهات الإقليميّة والدوليّة المسؤولة عن تأجيج الصّراع واستمراره في ليبيا وفي بقيّة الدّول العربية التي تشهد صراعات وحروبا سياسية كاليمن وسوريا (النّجار، 2020).

انعكس هذا الصراع السياسي على أداء الإعلام الذي أصبح هشاً وضعيفاً ومشتتاً، مما أدى إلى ظهور مظهرين متعارضين. أولاً، في ظل غياب المساءلة الاجتماعية والمساءلة الإعلامية، لا توجد حاليًا أي حكومة أو وسائل إعلام مهنية أو هيئة مجتمع مدني لوضع القوانين ووضع معايير مساءلة وسائل الإعلام وتنفيذها. ثانيًا، يسود القطاع اليوم غياب لحرية التعبير ورقابة ذاتية عالية لدى الصّحفيين واستحالة انتقاد الفساد والظلم السياسي في مواجهة العنف ضد الصحفيين والنشطاء السياسيين. مثال على ذلك، اعتقال مدير إذاعة الجوهرة سامي الشريف في آب / أوت 2020 بعد تغطيته الإخباريّة لمظاهرات في ليبيا تطالب بتحسين الظروف المعيشية في البلاد (الوسط، 2020)، والحكم بالسّجن 15 عامًا على الصحفي إسماعيل بوزريبة في بنغازي في آب / أوت 2020 (عثمان، 2020). مثل هذه الحالات تفرضُ على الصحفيين ممارسة الرقابة الذاتية خوفًا من السجن وتعريض حياتهم للخطر.

مؤسّسات ومنظمات المساءلة الإعلاميّة الحالية

جرت عدّة محاولات خلال السنوات الثمانية الماضية الأخيرة سواء على المستوى الحكومي أو عبر محاولات ذاتيّة من المؤسسات الإعلاميّة والمنظّمات غير الحكوميّة ومجتمع الصّحفيين، من أجل وضع تشريعات وقوانين وقرارات على مستوى الدّولة لها علاقة بالمساءلة الإعلاميّة. في 2012، أصدر المجلس الوطني الانتقالي القرار رقم (44) 2012 بشأن إنشاء المجلس الأعلى للإعلام وتعيين أعضائه. تلا ذلك القرار رقم (43) لسنة 2012 بشأن إنشاء المنظمة الوطنيّة للصّحافة وهيئة الإذاعة والتلفزيون الليبية بالقرار رقم (37) لسنة 2012. كُلّف المجلس الأعلى للإعلام بإعادة تنظيم قطاع الإعلام في ليبيا. ويشمل ذلك وضع التّعديلات ومشاريع القوانين المنظّمة للعمل الإعلامي واعتماد مدوّنة سلوك مهنيّة ومنح التّراخيص اللّازمة لمختلف وسائل الإعلام. كما يتّخذ القرارات الإداريّة اللّازمة التي تساهم في تسيير كافّة المرافق الإعلاميّة التّابعة للمجلس الأعلى للإعلام والنّظر في الشّكاوي الفرديّة ضدّ المؤسّسات الإعلاميّة (رضا فحيل البوم، 2019).

ثار هذا القرار جدلاً واسعاً في الأوساط الإعلاميّة، لاسيّما حول آليّة اختيار أعضاء هذا المجلس، ممّا أدّى إلى انتخاب مجلس آخر من قبل الصّحفيين أنفسهم في جوان/يونيو/ 2012. ويتكوّن المجلس المنتخب من 21 عضواً يشرفون على تنظيم الإعلام اللّيبي ومؤسّساته وتحديد مسؤوليّاته، بالإضافة إلى انتخاب النّقابة العامّة للصّحفيين في اجتماع عُقد في 26 جوان/يونيو 2012. وافق المجلس الوطني الانتقالي على انتخاب أعضاء المجلس

الأعلى للإعلام وأعضاء النقابة العامة للصحفيين اللّيبيين. وأصدرت النقابة قرارات بمنح المجلس الأعلى المنتخب حق الإشراف على الإعلام اللّيبي بشكل عام عبر القرار رقم (58) لسنة 2012. ومع ذلك يرى (اسبيتة، 2013) ظهور مشكلة قانونيّة فيما يتعلق بإلغاء القرار رقم 44 لعام 2012، الأمر الذي أدّى إلى وجود مجلسين إعلاميين متضاربين، كلّ منهما يدّعي الشّرعية ممّا أدّى إلى عدم تفعيل كلا المجلسين.

كما أصدرت حكومة الوفاق الوطني القرار رقم (1625) لسنة 2018 بإنشاء المرصد الوطني للفضاء السّمعي البصري، والمتعلّق بالمساءلة الإعلاميّة، بما في ذلك إعداد مدوّنات السّلوك المنظمة للعمل الإعلامي، واتخاذ الإجراءات بحق المخالفين للأخلاقيّات. ومع ذلك لم يتمّ تنفيذ هذا القرار حتى الآن ولم يضع البرلمان في شرق ليبيا أي تشريع قانوني بشأن مساءلة وسائل الإعلام.

أصدرت حكومة الوفاق الوطني في 8 سبتمبر 2020 القرار رقم (597) لسنة 2020 بإنشاء المؤسسة اللّيبية للإعلام التي تُنفّذ الخطط والسّياسة العامّة لمجال الإعلام وتتولّى اقتراح مشاريع القوانين والتعديلات المتعلّقة بالعمل الإعلامي الوطني، ووضع وتنفيذ المعايير واللّوائح المنظمة له بكافّة جوانبه واتخاذ كافّة التّراتيب اللّازمة لرفع مستوى كفاءته وأدائه بإصدار التّراخيص والتّصاريح اللّازمة لممارسة العمل الإعلامي.

في ظلّ الوضع الفوضوي والمربك الذي يعيشه قطاع الإعلام منذ عام 2011 وغياب التّشريعات المنظّمة لهذا القطاع، ارتفعت خلال السّنوات الماضية بعض الأصوات الإعلاميّة سواء من العاملين في قطاع الإعلام أو من الأكاديميين، في محاولة لتنظيم وتأطير هياكل المساءلة الإعلاميّة اللّيبية. وقد تمّ ذلك من خلال العديد من المحاولات، بما في ذلك اللّقاءات التي جمعت عدداً من الصّحفيين في عدّة مدن ليبيّة لوضع ميثاق شرف مهني للإعلام وإنشاء نقابة للصّحفيين (غلام، 2015). لكن في ظل الانقسام السياسي الحالي والحروب الأهلية، فشلت كلّ هذه المحاولات، على غرار مساعي مختلف الحكومات التي ظهرت في ليبيا مؤخّراً.

كما برزت جهود أخرى لإنشاء أدوات لمساءلة وسائل الإعلام من قبل منظّمات المجتمع المدني عبر تنظيم بعض الاجتماعات بين الصّحفيين والمحامين والخبراء الإعلاميين بتنسيق من الأمم المتحدة وبعض المنظمات الدوليّة. خططت هذه الجهود للتّوصل إلى مدوّنة سلوك أو ميثاق إعلامي يُنظم الإعلام المهني والمسؤول.

نظّمت اليونسكو اجتماعاً في مدريد 2015-2016 لوضع مدونة سلوك للصحفيين اللّيبيين تتعلّق بفترات الأزمات (فحيل البوم، 2019).

في أوائل عام 2020، شارك أكثر من 40 صحفيًا ليبيًا من جميع مناطق ليبيا في دورة تدريبية شاملة مدتها أربعة أسابيع حول أساليب وأدوات فنّ التحقق والتثبّت من المعلومات لتعزيز الصحافة المهنية في ليبيا، والتي أجرتها DW Akademie بدعم من مفوضية الاتحاد الأوروبي (Scholz, 2021).

ظهرت العديد من المنظمات غير الحكومية ذات الصلة بوسائل الإعلام كمراقبين لوضع حرية الصحافة والإعلام منذ عام 2011 في ليبيا. لقد حاولوا في السنوات الأخيرة إنشاء أشكال مختلفة من أدوات المساءلة الإعلاميّة. تم إجراء المحاولة الأولى من قبل المُنظّمة اللّيبيّة للإعلام المستقلّ (www.lofim.org) والتي تمّ إنشاؤها عام 2018 وبدأت في تنفيذ عدّة أنشطة منها ورش عمل تدريبية لمكافحة المعلومات المضلّلة وخطاب الكراهية. كما أعدّت المنظمة مدوّنة لقواعد السلوك المهني الإعلامي، والتي تمّت مراجعتها من قبل عدد من الخبراء والمستشارين القانونيين المحليين والدّوليين لتكون مرجعاً أساسياً يوجه العاملين في مجال الإعلام إلى دورهم وحقوقهم وواجباتهم وكيفيّة أداء مهنتهم بشكل أفضل. من بين هذه المنظمات غير الحكومية المنشأة حديثًا نجدُ أيضًا المركز اللّيبي لحريّة الصّحافة (https://lcfp.org.ly) والذي تأسّس عام 2014، ويقدّم الدّعم والمساعدة والتّدريبات وتنمية المهارات للصّحفيين وكذلك رصد وتوثيق الاعتداءات والانتهاكات التي يتعرّض لها الصّحفيون. يتمتّع المركز باعتراف عام كبير كما أنه يدعم التغييرات القانونية في ليبيا عبر تقديم المراجعات القانونيّة وكذلك تقديم مقترحات لسنّ تشريعات قانونيّة جديدة تعزّز حرية الصّحافة وتضمن استقلال وسائل الإعلام واحترامها لحقوق الإنسان. تعمل العديد من المنظمات غير الحكومية المنشأة حديثًا في ليبيا وعدد من المدرّبين المهمّين غير أكاديميين من أجل زيادة الوعي داخل المجتمع المدني وكذلك مجتمع الصحفيين حول المساءلة الإعلاميّة. يتبع المركز الليبي للدفاع عن حرية الصحفيين للمركز الليبي لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان. تأسّس هذا الأخير في عام 2011 من أجل إيصال صوت المهمشين وتعزيز تعبير المجتمع المدني والصّحافة المسؤولة وحقوق الإنسان في ليبيا. (https://lcdhr.org/hesn). ينظر المجتمع المدني إلى المنظمات غير الحكومية في ليبيا التي تحاول تنفيذ أدوات المساءلة الإعلاميّة على أنها خطوة جيّدة نحو مساءلة وسائل الإعلام وكذلك قطاع المجتمع المدني. ومع ذلك، فشلت معظم هذه المحاولات في تحقيق تغيير في التشريعات ذات الصلة أو في إرساء مدونة وطنية للأخلاقيات، بسبب الصّراع المستمر والانقسام السياسي. بذلك، لا توجد حتى الآن مدونة سلوك وطنية متاحة في ليبيا، ومُلزمة لكلّ الصحفيين.

المساءلة الإعلاميّة في ليبيا: وجهات نظر من الإعلاميين اللّيبيين

في ظل الغياب شبه الكامل للأدبيات حول مساءلة وسائل الإعلام في ليبيا المعاصرة، أجرى المؤلف دراسة تجريبية صغيرة، تتكون من مقابلات نوعية مع إعلاميين وصحفيين[20] في ليبيا في شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس 2020. وكان الأشخاص الذين تمت مقابلتهم ينتمون إلى مراكز أبحاث (المُنظّمة اللّيبيّة للإعلام

[20] أجريت المقابلات من دون كشف هويّة الأشخاص الذين تمت مقابلتهم لحمايتهم، لذلك لا يمكن تسمية الصحفيين بسبب مخاطر السلامة الشخصية.

المستقلّ واتجاهات الشرق الأوسط وكلية الإعلام بجامعة بنغازي والمؤسسة الليبية للصحافة الاستقصائية) ووسائل إعلام إخباريّة (أصوات والصباح وليبيا نيوز (صحف) وموقع الهدف الاخباري وقناة الوسط وراديو ليبيا).

تألفت المقابلات من أسئلة حول العوامل التي تمكّن وتحد من المساءلة الإعلاميّة وكذلك حول تأثير أدوات المساءلة الإعلامية التي ظهرت مؤخرًا في ليبيا.

سلط الأشخاص الذين تمت مقابلتهم الضوء على أهم أربعة عوامل مطلوبة حاليًا للحفاظ على مساءلة وسائل الإعلام في ليبيا:

- قوانين وتشريعات تخصّ وسائل الإعلام الرّقميّة،
- مجلس إعلام مستقل كأداة للتعديل الذاتي لوسائل الإعلام،
- إنشاء نقابة / جمعيّة مهنيّة مستقلة ونشطة،
- انشاء مدونة لقواعد السلوك الصحفي.

أوضح المستجوبون الحاجة إلى تشريع جديد لتنظيم جميع وسائل الإعلام (السمعية والبصرية والمطبوعة والرقمية)، إذ أن التّشريعات الحالية في ليبيا تنظم فقط وسائل الإعلام المطبوعة وتنتهك الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والحقوق المتعلقة بحرية وسائل الإعلام، مثل المادّة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة، 1948، ص 6) التي تنصّ على أنّ:

" لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفى التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود".

ويشير المحامي وائل بن إسماعيل إلى أن العديد من مواد قانون الإعلام المطبوع الليبي، ومنها المواد 195 و203 و207 و291 و318، تفرض مجموعة من العقوبات تصل إلى الإعدام على الجرائم المتعلقة بالتعبير عن الرأي، والتي تتعارض مع الإعلان الدستوري الليبي والمواثيق الدولية الخاصة بحرية التعبير (بن إسماعيل، كما ورد في فحيل البوم، 2019). أكد ستة من الذين تمت مقابلتهم في الدراسة التجريبية على الحاجة إلى إنشاء مجلس إعلام مستقل ينظم جميع وسائل الإعلام ذاتيًا ويعاقب وفقًا للمعايير الأخلاقية مَن ينتهك قواعد السلوك الإعلامي. أكّد مستجوبون آخرون الحاجة الماسّة إلى تفعيل نقابة الصحفيين القائمة في ليبيا من أجل المشاركة في الدفاع عن حقوق الصحفيين وحمايتها كمؤسسة رقابية. كما جادل المشاركون في

الاستبيان بأن هناك حاجة "لدفع البرلمان لسن قوانين تقلل خطاب الكراهية والعنف ومعاقبة أولئك الذين يؤججون الصراع المسلح".

يرى المستجوبون أنّ القضيّة الرّئيسية التي تمنع/تحدّ من المساءلة الإعلامية هي "غياب أو عدم وجود تشريعات وتعديلات جديدة لوسائل الإعلام ."أشار أحد المشاركين إلى أنّ "قانون الإعلام الوحيد الموجود هو قانون المطبوعات رقم 76 لسنة 1972، والذي نادراً ما يتمّ تطبيقه". ويُواصل القول إنّه "لا يوجد أي نوع من العقوبات أو الغرامات المفروضة على من ينتهك القانون بارتكاب جرائم مثل القذف والسب والتشهير والتحريض على الكراهية أو العنف أو انتهاك قانون الإعلام". وبالمثل، أكّد مستجوب آخر على أنّ "خطاب الكراهية ارتفع في العديد من وسائل الإعلام الخاصة ."وعلى نفس المنوال، يُضيف أحد المشاركين "انحياز وسائل الإعلام للآخرين وتبنّي عديد المؤسسات الإعلامية خطاب الكراهية، كما أنّ الأجهزة الأمنية ليست على دراية بالعمل الإعلامي". في عام 2020، أطلق المركز اللّيبي لحرية الصّحافة في تقريره عن "الممارسات التحريرية في غرف الأخبار" دراسة كمّية ترصد 15 وسيلة إعلام ليبية لمدة 24 ساعة متواصلة. وأشار الرصد إلى انتهاكات مهنية للمحتوى الصحفي على المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي لوسائل الإعلام المعنية. أظهر الرّصد المستمر مخالفات مهنية كبيرة بلغ مجموعها خلال فترة الـ 24 ساعة 24،073 انتهاكًا للمعايير الأخلاقية (المركز الليبي لحرية الصحافة، 2021).

لم يتمّ إلى الآن بشكل جدّي وفعّال وضع قوانين للحماية القانونية والدعم السياسي لحرية التعبير ووصول الجمهور إلى المعلومات. فعلى سبيل المثال، يعمل الصّحفيّون اللّيبيّون دون وجود أي قانون خاص للصّحافة يضمن لهم الحماية. لم يتمّ تطوير الإطار التّعديلي بعد، ولم يتقبل المجتمع بعد دور وسائل الإعلام المستقلّة والمهنيّة في مسار الانتقال الدّيمقراطي. هذا النّقص في التّعديل يُؤثّر على أداء وسائل الإعلام اللّيبيّة لكي تعمل بطريقة مسؤولة وخاضعة للمساءلة.

ردّا على السّؤال حول التحديات والاحتياجات الرّئيسية لمساءلة وسائل الإعلام للتصرّف بطريقة مسؤولة، أجاب المستجوبون أنّ الاستقرار السياسي وغياب قانون وتشريعات الإعلام يعتبران من التحديات الرّئيسية أمام المساءلة الإعلامية. علّق أحد المشاركين قائلا: "الاستقرار في بلدنا ـ مع استمرار الحرب ـ يُعتبر غير موجود. تضخّم وسائل الإعلام بقوة الحرب والعنف وخطاب الكراهية". ويضيف أنّ "سلامة الصحفيين معرضة للخطر لأنّ بعض الجماعات المسلحة تتصرّف خارج القانون من خلال مهاجمة الصحفيين المستقلين ووسائل الإعلام ومحاولة إسكات الأصوات المنتقدة".

ويرى مجيب آخر أنّ "أكبر التحدّيات التي تُواجه المساءلة الإعلامية الليبية هي الانقسام السّياسي والحرب المُستمرة في البلاد، التي اندلعت في أبريل 2019 بين الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر ومقره شرق ليبيا وحكومة الوفاق الوطني المتمركزة في طرابلس، لأنّها أوجدت بيئة مناسبة للفوضى الإعلامية".

من التّحديات الأخرى التي تمّ التعبير عنها، هي ضعف الاستدامة والاستقرار المالي لعدد كبير من وسائل الإعلام الخاصة، نقص حرية الوصول إلى المعلومات من قبل الحكومة ونقص حرّية التّعبير وحرية الصحافة والحريات الفردية والتعددية السياسية. أشار المشاركون أيضا إلى أنّ الصّحفيون والجمهور لم يتفهّموا بعد دور وسائل الإعلام الهامّ كمصدر للأخبار، في مسار الانتقال الدّيمقراطي في ليبيا.

يُضيف مستجوب آخر: "باختصار، لم تكن هناك جهود جادّة لإنشاء هيئة للتّعديل الذّاتي، مثل اتّحاد الصّحفيين اللّيبيين أو مركز الصّحافة المستقلّة من أجل تحسين المعايير المهنيّة وصياغة مدوّنة أخلاقية للصّحافة اللّيبية". يزداد الوضع تعقيدا بما أنّ هيئة الإعلام توقّفت في حكومة الوفاق الوطني من إصدار أي ترخيص لأي وسيلة إعلاميّة ليبية منذ عام 2017. في الحكومة الشرقية، تُوجد هيئة عمومية للإذاعة والتلفزيون والتي تُصدر تراخيص المحطّات الإذاعية والقنوات التلفزيونية. ومع ذلك لا توجد أنظمة لتلقي والرد على الشكاوى المتعلقة بالمحتوى الإعلامي والمخالفات الأخلاقية أو إصدار الغرامات. حاليّا، يعتقد العديد من المستجوبين أنّه لا توجد اليوم في ليبيا عوامل من شأنها أن تدعم أو تمكّن وسائل الإعلام الإخبارية من التّصرف بطريقة مسؤولة. اختتم أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم تقديرهم المتعلق بمساءلة وسائل الإعلام بالبيان التالي: "يبدو أنّ إنشاء وسائل إعلاميّة إخبارية جديدة للعمل بطريقة خاضعة للمساءلة في ليبيا والتي تتكيّف مع حرية التعبير بعد 42 سنة من الحكم الاستبدادي في البلاد، هي مهمّة صعبة". وهذا أمر مفهوم نظرًا لأن التحول الديمقراطي في ليبيا متوقف مؤقتًا بسبب التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المفاجئة. سيستغرق إنشاء وسائل إعلاميّة مُميّزة وخاضعة للمساءلة الإعلاميّة وقتا طويلاً. باختصار حتّى الآن لا توجد نقابات مهنية عملت على تطوير سياسات وأسس قانونيّة واضحة من أجل تحديد العلاقات بين الصّحفيين ومالكي وسائل الإعلام والحكومة.

لم تُدرج المساءلة الإعلاميّة بعد في مناهج الجامعات التي تدرس الصحافة. إن الوضع في ليبيا، في ظل عدم وجود مدونة وطنية لأخلاقيات الصحافة، وقلّة تدريب الصحفيين حول مساءلة وسائل الإعلام ومعايير التعديل الذاتي، يخلق عددًا كبيرًا من الانتهاكات الأخلاقية في المحتوى الإعلامي. يشير أحد المستجوبين إلى عدم وجود تنظيم ذاتي للإعلام في ليبيا، لأن جميع وسائل الإعلام تخضع لسياسة رأس المال، والإعلام في ليبيا يتمثّل في ثلاثة أصناف - مؤسسات إعلامية حكومية ومؤسسات إعلامية مدعومة من دول أجنبية مقرها في ليبيا،

والمؤسسات الإعلامية المدعومة من مؤسسات أجنبية ومقرها خارج ليبيا. وبحسب هذا الصّحفي فإن الحاجة إلى مساءلة وسائل الإعلام كبيرة لأن معظم وسائل الإعلام الليبية لا تلتزم بأي قيم مهنية. ينبغي إجراء دراسة أكثر تعمقًا حول مدونة السلوك الداخلية الحالية في وسائل الإعلام المعنية في المستقبل من أجل تقديم تقييم أفضل للوضع.

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي وخاصة الفايسبوك، بعد ثورة الربيع العربي عام 2011، أكثر وسائل الاتصال شعبية في ليبيا. كان هناك 6 مليون مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي في ليبيا في يناير 2021، أي 86.8٪ من إجمالي السكان (datareportal, 2021). "يمتلك أكثر من ثلثي جميع الليبيين حسابًا على الفايسبوك ويستخدمون الموقع بانتظام للبقاء على اطلاع - وهي حقيقة تعلمت جميع أطراف النزاع الاستفادة منها لصالحهم" (Scholz, 2021). يبدو أن وسائل التواصل الاجتماعي تلعب دورًا مهمًا حيث أصبحت أداة للنقد العام ورصد وسائل الإعلام المختلفة. يتفق غالبية المستجيبين على أن وسائل التواصل الاجتماعي تثبت أنها الأداة المفضلة لمساءلة وسائل الإعلام في ليبيا، ممّا يفتحُ مجالا محدودا من حرية التعبير. وأصبحت إطارا للنقاش حول جودة أو سوء سلوك وسائل الإعلام بين المدونين والصحفيين الليبيين. ووثقت فريدوم هاوس في تقريرها "الحرية على الإنترنت" لعام 2021 أن "ثورة 2011 أدت إلى زيادة ملحوظة، في عدد المدونين الذين يكتبون في ليبيا، وأعرب الكثير منهم عن أملهم في المستقبل وناقشوا النشاط السياسي وانتقدوا السلطات. يمارس المدونون الليبيون الرقابة الذاتية بشكل متزايد بسبب استمرار عدم الاستقرار، وتزايد التهديدات والعنف ضد الصحفيين في السنوات الأخيرة "(Freedom House, 2021). أصبح استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وثيق الصلة بشكل متزايد باستهلاك الأخبار والتواصل بشكل عام.

الخلاصة

أدّى عدم الاستقرار السّياسي والفوضى والارتباك في مختلف المؤسّسات الإعلامية في ليبيا إلى غياب الآليّات المستقلّة والفعّالة لمساءلة وسائل الإعلام. ومع ذلك، فإن المجتمع المدني ومن خلال مشاركته في وسائل التواصل الاجتماعي في الخطاب العام عن الأخبار وحولها، لديه متطلبات أخرى تتعلق بالمعلومات الموثوقة. لا يستطيع الصحفيون بسبب الرقابة الذاتية العالية وخطر الاعتداء الجسدي، أداء عملهم بحرية وليس لديهم رقيب نشط وراءهم، حتى القوانين الحاليّة لا تحميهم. تعتمد المؤسسات ذاتية التعديل مثل الموفّقين الإعلاميين في غرف الأخبار ومجالس الإعلام وجمعيات الصحفيين النشطة والموحدة جزئيًا على تدريب المجتمع الصّحفي على هياكل وأدوات المساءلة الإعلامية. من شأن التدريب أن يمكّن الإعلاميين من دعم مدونة سلوك وطنية وإنشاء مجلس إعلامي قوي ومستقل للعمل كمُراقب لحرية الإعلام وكمؤسسة مستقلة للتنظيم الذاتي. يمكن أن

تشارك هذه المؤسسة أيضًا في المجتمع المدني، وتسوية الشكاوى المتعلقة بالمخالفات الأخلاقية بطريقة حرة وسريعة وشفافة. أنشأت تونس مؤخّرا مجلسًا وطنيّا للإعلام، وكأول مرة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أدخلت في عام 2014 شبكة من الموفّقين الإعلاميين. هذه العلامات الإيجابية لهياكل مساءلة وسائل الإعلام الحالية في تونس ذات قيمة كبيرة لليبيا وتكشف عن إمكانات التدريب في المستقبل. من ناحية أخرى، من المهمّ أيضا أن يشارك المجتمع الإعلامي في الحوار ذي الصلة مع اللجان القضائية والبرلمانية في ليبيا من أجل إحداث التغيير ووضع التشريعات والمساءلة الإعلامية على رأس جدول أعمال الحكومة. على الجامعات المشاركة في تدريب الصحفيين في ليبيا، أن تُدرج موضوع المساءلة الإعلاميّة في مناهجها الدراسية. كما ذكر أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، سيكون هناك قريبًا طلب كبير على التدريب المهني في القطاع غير الأكاديمي. لذلك، من المهم أن تُوضع استراتيجية وطنية لتطوير وسائل الإعلام في ليبيا لدعم العملية الديمقراطية في البلاد من خلال مساءلة وسائل الإعلام المدرجة في جميع الهياكل الإعلامية القائمة.

أخيرًا، يجب إجراء مسح واسع النطاق في ليبيا قريبًا، حول المساءلة الإعلاميّة وكذلك استدامة وسائل الإعلام من أجل فهم تطوّر الهياكل والفرص المتاحة لوسائل الإعلام في بلد يمرّ بتحول الديمقراطي.

المراجع

Abdel Ghani, M (2014, April 29-30). The transformations of the Arab Audiovisual Landscape after the Arab Spring Revolutions [Presentation]. Media and crises, Qatar University. In Gulam. K. (2015, June). *The Libyan media landscape after February 17*. Paper series 201. Arts and Information Magazine. Arts and Information Collage, University of Tripoli.

Abou-Khalil, N. & Hargreaves, L. (2015, April 30). *The role of media in shaping Libya's security sector narratives.* United States Institute of Peace. Retrieved December 29, 2021, from https://www.usip.org/publications/2015/04/role-media-shaping-libyas-security-sector-narratives

Al-Asfar, M. (2014). The Libyan media legislation - The reality and ambition. Paper series 53. *Media Research Magazine, The Centre of Research, Information and Documentation*. Tripoli, Libya.

Al-Asfar, M. (2016). *Right of access to information and circulation in the Libyan media*. ليبيا المستقبل (libya-al-mostakbal.org) | حق الوصول للمعلومات وتداولها بوسائل الإعلام الليبية

Al-Najjar, A. (2020). *Public media accountability: Media journalism, engaged publics and critical media literacy in the MENA*. LSE Middle East Centre Paper Series (35). Retrieved from http://eprints.lse.ac.uk/105073/1/Al_Najjar_Public_Media_Accountability_06_20.pdf

Al-Sharief, A. A., Al-Hensheri, K. K., & Tantosh, O. A. (2019). من يملك من وسائل الإعلام في ليبيا؟ [*Who Owns the Media in Libya?*]. Field study supported by the Libyan Center for Freedom of Press and International Media Support (IMS). Retrieved from https://bit.ly/3LmbVmF

Al-Taybe, M. (2012). *Features of the press speech in Libya after the February 17 revolution.* Paper series 13. Faculty of Literature Magazine, Zawia University, Libya.

Al-Wasat (2020, August 2).

المركز الليبي لحرية الصحافة يدين احتجاز المصور إسماعيل الزوي
[*The Libyan Center for Freedom of the Press condemns the detention of photographer Ismail Al-Zoui*]. Social Media Exchange Association. Retrieved December 29, 2021, from http://alwasat.ly/news/libya/291096

Asbita. K. (2013).
توظيف مكونات المشهد الإعلامي اليبي في بلورة رؤية جديدة لنظام الإعلام في ليبيا
[Employing the components of the media scene in developing a new vision for the Libyan media system]. Knowledge Development Magazine, First Issue. United Africa University, Zawia / Libya. Retrieved December 29, 2021, from http://dr-khaledasbita.blogspot.com/p/blog-page_53.html

Democracy Reporting International (2019). *Libya Social Media Monitoring Report*. Retrieved from https://democracy-reporting.org/uploads/publication/15183/document/libya-smm-report-main-findingspdf-61028b9b55dd4.pdf

Eberwein, T., Fengler, S., Lauk, E., & Leppic-Bork, T. (Eds.) (2011). *Mapping media accountability - in Europe and beyond*. Köln: Herbert von Halem Verlag.

Fhelboom, R. (2019). Media institutions in Libya and the absence of organization. In Z. Lenge (ed.)*, Libya 2011: A democracy that has lost its wa*y. Cairo Institute for Human Rights Studies.

Freedom House (2021). *Libya: Freedom on the Net 2021*. Retrieved December 29, 2021, from https://freedomhouse.org/country/libya/freedom-net/2021

Gulam. K. (2015, June). *The Libyan media landscape after February 17*. Paper series 201. Arts and Information Magazine. Arts and Information Collage, University of Tripoli.

Jubran, M. (2013). *Standards of freedom of expression in Libya before and after the 1969 coup*. Paper series 51-52. AL-Buhuth Al-Ealamia Magazine, The Centre of Research, Information and Documentation. Tripoli, Libya.

Libyan Centre for Defending Freedom of Journalists (n.d.). [Home page]. Retrieved December 29, 2021, from https://lcdhr.org/hesn

Libyan Centre for Freedom of Press (2020). [Home page]. Retrieved December 29, 2021, from https://lcfp.org.ly

Libyan Organization for Independent Media (n.d.). [Home page]. Retrieved December 29, 2021, from www.lofim.org.ly

Othman., J. (2020, August 23).
الليبية الصحافة تاريخ في قساوة الأكثر الحكم .. الزوي بوزريبة إسماعيل !!
[Ismail Bouzariba Al-Zwi ... the most harsh ruling in the history of the Libyan press.] Retrieved December 29, 2021, from https://www.facebook.com/jalalothman.ly/posts/1664069613748342

Scholz, J.-P. (2021). *Using fact-checking to combat Libya's social media war*. DW Akademie. Retrieved December 29, 2021, from https://www.dw.com/en/using-fact-checking-to-combat-libyas-social-media-war/a-56578045

United Nations (1948). United Nations Universal Declaration of Human Rights 1948. Retrieved from https://www.jus.uio.no/lm/en/pdf/un.universal.declaration.of.human.rights.1948.portrait.letter.pdf

آليات مساءلة الإعلام في مصر: الوضع الراهن والتحدّيات والخيارات المستقبلية*

نادية لايس
باحثة مستقلة - ألمانيا

المُلخّص

تستكشف هذه الورقة أدوات المساءلة الإعلاميّة الموجودة في وسائل الإعلام المصرية وكيف ينظر إليها الصحفيون. كجُزء من دراسة أكبر لتسع دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فهي تضع أدوات مساءلة وسائل الإعلام الحالية في سياقها من خلال تحليل تشريعات وسائل الإعلام المصرية والسلطات التنظيمية لوسائل الإعلام. يقيّم الصّحفيون الذين أجابوا على الاستبيان مستوى مساءلة وسائل الإعلام في مصر على أنها منخفضة ومقيّدة إلى حدّ ما. تتضمّن الاقتراحات لتوسيع نطاق وسائل التنظيم والتّعديل ذات المسؤولية الذاتية - بصرف النظر عن أولوية حماية حرية الصحافة - إنشاء فرص للتدريب ومناقشة مفتوحة حول المعايير الأخلاقية والمهنية داخل المهنة، بالإضافة إلى إنشاء مساحات لبناء الثقة والولاء بين الصحفيين وجمهورهم.

الكلمات المفتاحيّة: مصر ؛ المساءلة الإعلاميّة؛ المهنيّة؛ التنظيم/التّعديل الإعلامي؛ تشريعات وسائل الإعلام؛ وسائل التواصل الاجتماعي.

المقدّمة

يُظهر النظام الإعلامي المصري تناقضًا صارخًا: فعلى الرّغم من تاريخه الطويل ومكانته الرّائدة في المشهد الإعلامي العربي إلّا أنّه وفي ظلّ الظرف الحالي، تتراجع اليوم كلّ الفرص والإمكانات، ممّا يُؤثّر على استقلاليّة الإعلام والصّحافة. تعاقبت مراحل متفاوتة من الحرية على الإطار السياسي والقانوني مع حضور عدد من الفترات الوجيزة والمتقطعة التي فسحت المجال لمشاهد إعلاميّة مزدهرة ولكن قصيرة العمر. تعتمد الدّولة تطبيق أساليب السيطرة القانونية لإعطاء انطباع سيادة القانون. وهي في الواقع تُقيّد الحرّيات وتُعمّق سيطرة الاقتصاد السياسي من خلال رأسمالية الدولة غير المباشرة، حيث تظلّ ملكية وسائل الإعلام داخل الدّولة أو النخبة الاقتصادية الموالية لها، ولا سيّما وسائل الإعلام المرئية والمسموعة الأكثر انتشارًا. ووسط أزمة الصحافة العالمية، يكافح الإعلام في مصر من أجل بقائه المالي وجودته المهنيّة ومصداقيّته بين الأجيال الشابة، أين يتحدّث الخبراء بصراحة عن "موت الصّحافة" (شومان، 2017).

إن القبضة المُحكمة على وسائل الإعلام من خلال التشريعات والرقابة (الذاتية) والعقوبات (الاقتصادية) والترهيب من قِبل الأجهزة الأمنية والمواطنين على حد سواء، لا تترك مجالات كبيرة لتطبيق المساءلة الإعلامية.

* قامت فاطمة اللواتي من مرصد الإعلام في شمال افريقيا والشرق الأوسط بترجمة نصّ نادية لايز من الانكليزيّة إلى العربيّة

لقد استغل النظام الحاكم أدوات مثل مجالس الصحافة أو الإعلام ومدوّنات قواعد السلوك للسيطرة على وسائل الإعلام. تنعدم تقريبًا في مصر الآليّات الأخرى لزيادة الشفافية وبالتالي الثقة في وسائل الإعلام مثل المُوفّقين الإعلاميين/مسؤولي الشّكاوى أو مدوّنات غرفة الأخبار أو نشر التصحيحات. وبالتالي، نادرًا ما تُظهر وسائل الإعلام المصرية مسؤوليتها الذاتية في الإبلاغ عن التطورات الخطيرة المحتملة في المهنة، أو تشجيع السلوك الأخلاقي بين أعضائها، أو الكشف عن معاييرها المهنية للجمهور. علاوة على ذلك، تتمّ مراقبة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي عن كثب، وتتمّ محاكمة المستخدمين بتهمة ارتكاب مخالفات، ممّا يُقلّل من مساحة النقد (الإعلامي) من قِبل الصحفيين والمواطنين.

هذا الاستبيان هو جزء من دراسة أكبر أجراها معهد آيرش بروست للصحافة الدولية حول المساءلة الإعلاميّة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في محاولة لإجراء فحص مُفصّل لآليّات المساءلة الإعلامية في تسع دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تُلقي هذه الدّراسة الضّوء على الوضع الراهن لمساءلة وسائل الإعلام في الجزائر ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وسوريا وتونس. تمّ إجراء البحث في شكل دراسات مكتبية واستُكملت بمقابلات شبه منظّمة، والتي تمّ إجراؤها عبر الإنترنت وخارجها في حزيران/يونيو وتموز/يوليو 2020 مع قرابة 100 ممثل لقطاعات الإعلام من مختلف البلدان. ينتمي المستجوبون لوسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة وعبر الإنترنت، ومن بينهم "ممارسون ومسؤولون تنفيذيون في وسائل الإعلام، وممثلون عن جمعيات صحفية ومنظمات غير حكومية ولجان برلمانية، ومدوّنون، وآخرون" (Lengauer, 2021, p.14). في مصر، اتّصل المؤلفون بـ 16 صحفيًا من خلفيات مختلفة من حيث نوع الإعلام (المطبوع والمرئي والمسموع وعبر الإنترنت) والملكية (حكومية وخاصة)، استجاب تسعة صحفيين منهم.

بعد تقديم موجز عن السّلطات التّنظيميّة القائمة والجهات الأخرى المعنية بمساءلة وسائل الإعلام، يتمّ عرض نتائج العيّنة المصرية. يُقيّم الصحفيون الذين شملهم الاستبيان في الغالب مؤسسات مثل مجلس الصحافة أو نقابة الصحفيين على أنها ليست فعّالة ولا مستقلّة. مع الأخذ بعين الاعتبار اقتراحات المشاركين، تختتم الورقة بتوصيات تهدف إلى تعزيز الصحافة المصرية من خلال زيادة شفافيتها ومهنيّتها واستقلاليتها.

هيئات ومنظمات المساءلة الإعلامية الحالية

مجلس الصحافة / مجلس الإعلام

كان المشهد الإعلامي بعد ثورة جانفي/يناير 2011، ميدانًا متنازعًا عليه:

تطلّع الصحفيون بعد إلغاء وزارة الإعلام إلى تغيير هياكل الدّولة المركزية نحو مزيد من الاستقلالية والكفاءة المهنية والخدمة العامّة. وبعد العديد من المداولات بين الخبراء والأطراف المعنية الأخرى منذ عام 2011 حتى عام 2016، تمّ إنشاء ثلاثة مجالس إعلاميّة جديدة. في 26 ديسمبر 2016، صادق الرّئيس المصري على قانون جديد للإعلام، بإدخال 3 هياكل تعديليّة جديدة للإشراف على الصّحافة المكتوبة والإلكترونية والإعلام المرئي والمسموع. يستند هذا القانون الجديد المُصادق عليه من قِبل البرلمان، على 3 مواد رئيسية من الدّستور المصري: المادة 211 لإنشاء المجلس الأعلى للتّعديل الإعلامي، المادّة 212 لمجلس الصّحافة وأخيرًا المادة 213 الخاصّة بالمجلس الوطني للإعلام. لاحقًا وفي 2019، تمّ إحياء وزارة الإعلام من جديد للسيطرة على "المشهد الإعلامي الفوضوي"، كما صرّح بذلك وزير الدّولة للإعلام أسامة هيكل في مقابلة مع البي بي سي (قناة بي بي سي العربية على اليوتيوب).

المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام (scm.gov.eg)

هو الهيكل الذي يُعتبر ذات المظلّة الأوسع، لإدارته لكلّ مجالات الإعلام (مطبوع، إلكتروني، مرئي ومسموع) بأشكال الملكيّة الخاصّة والعامّة. كما يشرف على كلا المجلسين: المجلس الوطني للصّحافة والمجلس الوطني للإعلام. خلافًا لهيئات التّعديل الذاتي الطوعية مثل مجلس الصحافة الألماني، فإنّ المعايير الأخلاقية الحاكمة في السّياق المصري لا يتمّ تطويرها وِفقًا لرؤية الصّحفيين ذاتهم، ولكن يتمّ إسقاطها من فوق. ومن الأمثلة على ذلك رَصد الدراما الرمضانية لإحصاء الانتهاكات الأخلاقية، مثل استخدام لغة خارجة/مارقة أو مشاهد تعاطي المخدرات. وبينما تحاول هذه الآلية تقديم الانطباع عن كونها أداة تحتكم إلى معايير ليبيرالية تهدف أساسًا إلى حماية الشباب، يمكن إساءة استخدامها لحظر بعض الروايات أو عدد من الممثلين. ومن الأدوات الجديدة لتحقيق المساءلة، منح الجمهور الحق في تقديم الشكاوى خارج نطاق القضاء، وتشمل العقوبات القانونية المحتملة، التحذير أو التعويض المالي أو حتّى إلغاء التّراخيص.

المجلس الوطني للصّحافة

يُشرف هذا المجلس على مؤسسات الصّحافة القوميّة التي تملكها وتديرها الدّولة. ويعتمد على تراث سلفه المجلس الأعلى للصّحافة الذي تأسّس عام 1975 في عهد الرّئيس أنور السّادات، عمل هذا المجلس عن كثب مع مجلس الشورى وقام بالإشراف على الصّحافة المطبوعة وسجّل أرقام توزيعها وحدّد معدّلات الإعلانات الحكومية في الصّحف القوميّة. كما يحدّد عدد النّسخ التي يمكن للناشرين إنتاجها والسّعر الذي قد يفرضونه عليها (اليونسكو 2013، 57). وتألّفت عضويته من رؤساء تحرير الصّحف التي تديرها الدّولة. منذ صدور

قانون رقم 96 بشأن تنظيم الصّحافة 1996، اتّسعت صلاحيّاته لتشمل إصدار التّراخيص للصّحف الخاصّة. تمثّلت المهمّة الأكثر صلة بالمساءلة الإعلامية في إصدار تقرير رصد شهري عن الممارسة الصحفية الذي يرصد كمًّا الانتهاكات والمخالفات في الصّحافة المكتوبة. وتعرّض إنشاء المجلس الوطني للصحافة لانتقادات شديدة من قِبل نقابة الصحفيين، وهي النّقابة المهنية الوحيدة لصحفيي الإعلام المطبوع.

وعلّق رئيسها السّابق يحيى قلاش بأنّ هذه المجالس تُظهر "نزعة متأصّلة" لسيطرة الأجهزة التنفيذية للدّولة على تنظيم قوانين الصّحافة والإعلام (مدى مصر، 2016).

المجلس الوطني للإعلام (maspero.eg)

يُشرف هذا المجلس على خدمات البث المرئي والمسموع التي تديرها الدولة، والذي يعرف بمبنى ماسبيرو، في إشارة إلى مبنى الإذاعة والتلفزيون. كما يُشرف أيضًا على محطات التلفزيون والإذاعة العمومية وإدارة الوضع المالي المعقّد وشؤون الموظفين، وبالتالي يعمل كمنظّم رئيسي للبث.

يُحدّد دستور سنة 2014، عضوية وتركيبة المجالس والهيئات. تشمل العضوية مزيجًا من المعيّنين من رؤساء المؤسسات بحكم منصبهم والخبراء المعيّنين من قِبل الرّئيس. تسعى السياسات الجديدة إلى إظهار نوع من الشفافية من خلال العلانيّة، باستخدام مواقع الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي. يستخدم المديرون مواضيع الحداثة والاستقرار والأخلاق والابتكار التكنولوجي لتعزيز مصداقية هيئات التّعديل الجديدة. يظهر البحث عن الملاءمة المجتمعية من خلال أولويتين: 1) تجديد الموارد البشرية من خلال مبادرات التدريب، و2) إدارة الأزمة المالية الكبرى التي تستنزف سنويّا الموارد الماليّة لماسبيرو عبر الإنفاق على الإعلام القومي. كان من الممكن أن يؤدي بعث هيئات تعديلية متعدّدة إلى اللّامركزية المرجوّة والتي طال انتظارها لتجديد وتحسين ممارسات المشهد الإعلامي. وبدلًا من ذلك، احتدّت المنافسة والمشادّات بين رؤساء الهيئات الثلاث بسبب عدم وضوح الولاية القضائية والاختصاصات التنفيذية. أخيرًا، تراقب الهيئة العامة للاستعلامات بشكل منهجي وسائل الإعلام الأجنبية وتصدر تعليقات على تقاريرها لضمان تغطية إيجابية عن مصر.

الموفّقون الإعلاميّون/مسؤولو الشّكاوى:

لا توجد وسائل إعلامية مصريّة تُوظف موفّقين إعلاميين. هذا المفهوم المتمثّل في الوساطة بين الجمهور وفريق عمل المؤسسات الإعلامية لجعل إجراءات العمل ومعايير الصّحافة شفافة وإشراك الجمهور في إنتاج الأخبار، غير معروف على نطاق واسع لدى الصّحفيين ومديري وسائل الإعلام في مصر. قد يُعيق توظيف

الموقّعين الإعلاميين في غرف الأخبار المصريّة، ارتفاع معدّل الرقابة الذاتية بين الصحفيين، فضلًا عن الافتقار إلى ثقافة النقد البنّاء ونظام المحسوبية المتأصل بعمق في غرف الأخبار.

اتحادات ونقابات الصحفيين المحترفين

تأسّست نقابة الصحفيين المصريين عام 1941 (اليونسكو،15، 2013)، هي النّقابة المهنية التمثيلية الوحيدة المكلّفة بحماية صحفيي الصّحافة المطبوعة. على الرغم من سياستها المتناقضة التي تتأرجح بين الاستقلال والخنوع للسّلطة، فلها تاريخ غني. بناءً على من يديرها، تأرجحت نقابة الصحفيين المصريين بين الدّفاع عن حرية التعبير وبين تقديم مزايا وخدمات اجتماعية واقتصادية. يستغلّ المرشحون وخاصة المقربون من الدولة، المكافأة المالية أو ما يسمّى بالبدل الإلكتروني في انتخابات النقابة والذي يتمُّ صرفه شهريًّا لأعضاء النّقابة (Berger, 2013; Yehia, 2011). "بذلك، فإنّ رؤساء النقابة الموالين فقط هم من يمكنهم استخدام الوعود الانتخابية كرأس مال اجتماعي لحشد الأصوات" (بدر، 2020ب. ص.6). بذلك تُضعف التبعية الاقتصادية والسياسية استقلالية النقابة.

على الرّغم من كونها موطنًا للصّحفيين، وفي أحيان معقلًا لحرية التعبير، تستثني لوائح عضوية النقابة العديد من الصحفيين (الشباب، المستقلون، الرقميون). حتى القادة التقدميون للنّقابة فشلوا في ضمّ شباب وصحفيي الصّحافة الإلكترونية لأنّ الجمعيّة العامّة مترددّة في تبنّي إصلاحات شاملة خوفًا من المخاطرة بفقدان المزايا أو مشاركة هذه المزايا مع أطراف أخرى (بدر، 2020 ب. ص. 6). لكي تُصبح صحفيًّا معترفًا به رسميًّا، يحتاج المترشحون بالإضافة إلى أشياء أخرى إلى الواسطة، فعدم اعتراف النقابة بالصحفي يعني أنّه سيظلّ يعمل دائمًا في ظروف هشّة. خاصّة وأنّ القوانين الحالية تمنع إنشاء جمعيّة بديلة. لم تكن جميع الجهود المبذولة لتأسيس نقابات صحفيين مستقلّة وشاملة خلال الفترة الانتقالية بعد 2011، مثمرة، بذلك وصفها صقر على أنّها "نقابة معطّلة" (2013، 76). من جهة أخرى، يوجد نادٍ للعاملين في مجال الإعلام المرئي والمسموع لكنّه يركّز على الأنشطة الاجتماعية والترفيهية.

هيئة تنظيم وسائل البث الإعلامي:

تعمل عدّة جهات فاعلة في الدّولة كهيئات منظمة للبث. منذ سنة 2017، يشترك المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والمجلس الوطني للإعلام بالإضافة إلى وزارة الإعلام التي أعيدت للمشهد في تنظيم قطاع البث. إذ تقوم بتقديم التّراخيص للقنوات الإذاعية والتلفزية الخاصّة، وتراقب محتوياتها من حيث القيم والمبادئ الأخلاقية. تسعى

هذه الاستراتيجية إلى إحكام السيطرة التنفيذية من خلال تداخل الاختصاصات، لكنّها تؤدي أيضًا إلى "صراع منظّم "بسبب تنافس الجهات الفاعلة وعدم وجود حدود واضحة للعمل. من خلال العمل عن كثب مع مدينة الإنتاج الإعلامي، كانت لماسبيرو إنتاجات بارزة في الدراما، وهو الدّور الذي تضاءل منذ عام 2011. بسبب الأزمة الماليّة، وضعت المنتجات المملوكة للدّولة قيودًا شديدة على التّمويل ممّا أدى إلى زيادة خصخصة الإنتاج الدرامي. أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام تقرير مراقبة الدراما وخاصّة الدراما الرمضانية، تمّ عدّ مشاهد التدخين وتعاطي المخدرات والألفاظ النابية. ويرى بعض النّقاد أنّ هذه التقارير تقوم بفرض قواعد أخلاقية على المحتوى الخيالي والإبداعي.

المنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات الصلة بالإعلام:

تأسّست الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (ANHRI) عام 2003، ومؤسّسة حرية الفكر والتعبير العربية (AFTE) عام 2006. وتعتبر من أبرز المنظمات غير الحكومية التي ترصد وتدافع عن حرية الإعلام المصري بانتظام. لكن كلا المنظمتين تركزان عملهما على مجموعة أوسع من القضايا المتعلّقة بحقوق الإنسان. بذلك، فإنها تقوم برصد انتهاكات حرية الصّحافة المكتوبة والإعلام المرئي والمسموع من منظور قضايا حقوقية مثل حقوق المرأة أو الأحداث المهمّة مثل الانتخابات، وتنشر التقارير وتشارك في النّقاشات الاجتماعية والسياسية من أجل كسب التأييد والمناصرة لتكريس حقوق الصّحفيين. تعمل الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان بانتظام على نشر الوعي حول وضع الصحفيين المسجونين وتدعمهم وتدعم أسرهم. تبني مؤسسة حرية الفكر والتعبير أرشيفًا يوثّق الأحداث السياسية منذ عام 2011، وذلك من خلال "برنامج الضمير والذاكرة" الحالي. بالتالي تحاول توثيق الروايات غير الرسمية حول الأحداث في مصر منذ الرّبيع العربي والتي غالبًا ما يتمّ تداولها في الإعلام الرّسمي. وتتعاون هاتان المنظمتان مع منظمات دولية غير حكومية تعمل من أجل حرية الإعلام وحقوق الإنسان مثل مراسلون بلا حدود أو لجنة حماية الصحفيين.

من جانب آخر تأسّس البرنامج المصري لتطوير الإعلام في عام 2011، وكان أوّل منظمة غير حكومية مصرية تُقدّم برامج تدريبية للصحفيين ومديري وسائل الإعلام (قبل إغلاقه العام الماضي). في السّابق، كانت فرص التّدريب متاحة فقط من طرف فاعلين دوليين مثل أكاديمية دويتش فيلا، وكان التدريب الدّاخلي أو التّدريب المخصّص لمنتصف المسار المهني نادرًا في العالم الناطق بالعربية (Mellor 2007, p. 61).

قدّم البرنامج المصري لتطوير الإعلام، دورات تدريبية في جميع أنحاء مصر وكذلك في أماكن أخرى في الشرق الأوسط، ومع تأسيس "منتدى المحرّرين المصريين"، قدّم مجالًا للنقاش حول أفضل الممارسات

الصحفية المهنيّة وإدارة وسائل الإعلام. بالتّعاون مع شبكة الصّحافة الأخلاقية والجامعة الأميركية في القاهرة. في عام 2017، أطلق البرنامج معجمًا حول خطاب الكراهية الذي يهدف إلى مساعدة الصحفيين على تجنّب استخدام لغة الكراهية، ويقدّم إرشادات للصحفيين وكذلك لأفراد الجمهور حول كيفية التّعرف على المصطلحات المحرّضة على الكراهية (EMDP,EJN & AUC, 2017). ومع ذلك وبداية من سنة 2020، أوقف البرنامج أنشطته دون توضيح. ولم تُنشر المعلومة للعموم إلّا بعدما نشرها الموظفون السابقون عبر شبكات التواصل الإجتماعي (أنظر حامد على سبيل المثال، 2020).

تتمثّل التحدّيات الرّئيسية لمثل هذه المنظمات والمبادرات في الافتقار إلى الاستقرار المالي، فضلًا عن الاعتبارات المقيّدة تجاه المنظمات غير الحكومية، عبر مراجعة قانون المنظمات غير الحكومية في عام 2014 (Heiss 2018).

التّشريع الإعلامي

لطالما استُخدمت الأحكام القانونيّة كأداة للسيطرة على المشهد الإعلامي المصري ومعاقبة الصّحفيين ووسائل الإعلام الذين تجاوزوا الحدود المسموح بها. بينما يكفل الدستور رسميًّا حرية التّعبير (أيّ المادّتان 65 و68)، إلّا أنّه يتمّ الاستناد إلى عدّة موادّ من قانون العقوبات المدني بالإضافة إلى تعديلات أخرى منذ فترة طويلة لإسكات الصّحفيين (اليونسكو، 35، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان)، وتمثّل عمليّة منح التّراخيص، إحدى هذه الطرق. إذ لم تكن الملكية الخاصة للصحف اليومية والقنوات التلفزية ممكنة إلّا منذ سنة 1996. مع ذلك، يبقى الحصول على التّراخيص مرهونًا بعدد كبير من الاعتبارات مثل الموافقة الرّسمية أو رسوم التسجيل من 100.000 جنيه للصّحف الإلكترونية إلى ستّة ملايين جنيه للصّحف اليومية. خلال الفترة الانتقالية ما بين 2011 إلى 2013، تضاعفت أعداد هذه المؤسسات بعد رفع قيود الترخيص، ولكن بعدها تمّ إغلاق العديد من المنافذ بحجة "عدم وجود ترخيص" (Richter 2015, 137)، أو "نشر معلومات كاذبة" أو "الإضرار بالأمن القومي". على الرغم من مطالبة المنظمات غير الحكومية وخبراء الإعلام والمهنة نفسها مرارًا وتكرارًا بتغيير عدد كبير من القوانين التي تعرقل حرية الرّأي (Leihs 2015, p. 74)، لم يتم تغيير أي منها حتى الآن.

تمّ خلال السنوات الماضية، إدخال المزيد من القوانين والتنقيحات التي تعمل على إحكام القبضة على الصحفيين الصريحين وكذلك المواطنين، مثل قانون مكافحة الإرهاب لعام 2015. في عام 2016، أقرّ البرلمان ثلاثة قوانين إعلاميّة مثيرة للجدل لتحلّ محلّ تنقيحات وسائل الإعلام السّابقة. تمّ انتقاد القوانين لإعطاء المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام "صلاحيّات واسعة غير مسموح بها" (ممدوح 2018). تطالب القوانين الجديدة كلّ

الأشخاص، صحفيين كانوا أو من غير الصحفيين، الذين لديهم متابعة لمواقعهم الإلكترونية لأكثر من 5000 شخص، بتسجيل وجودهم على الإنترنت، لكنّ هذه القوانين لا تحدد بدقّة مصطلح "الموقع الإلكتروني". كما انتقد البعض قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية لغموض صياغته. وأوضح الخبراء أنّه بمثابة قانون "حظر استخدام الإنترنت" (حمامة 2016). تمّ استخدام القانون الذي تمّ تمريره مؤخّرًا في 2018، للحكم على العديد من النساء بتهمة انتهاك "القيم العائلية" عبر تيك توك (المهداوي 2020).

نتائج الاستبيان: المساءلة الإعلامية كما يراها الصّحفيون المصريّون

هذا الاستبيان هو جزء من دراسة تجريبية أكبر حول أدوات مساءلة وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أجاب حوالي 100 من العاملين في مجال الإعلام والخبراء من تسع دول على أسئلة عبر الإنترنت وخارجها حول الوضع الراهن للمساءلة الإعلاميّة في بلدانهم وقيّموا فعاليّتها واستقلاليّتها. طُلب من المستجوبين الإجابة على أسئلة ذات إجابات مفتوحة ومتعددة المستويات. وتمّ جمع البيانات في حزيران/يونيو وتموز/يوليو 2020.

في مصر، تمّ الاتصال بـ 16 صُحفيًا، ردّ تسعة منهم. يأتي المشاركون في الاستبيان من خلفيات متنوعة من حيث نوع الوسائط (المطبوعة، عبر الإنترنت، المرئي والمسموع) والملكية (حكومية، خاصة). ومع ذلك، فإن العيّنة ليست تمثيلية. يكمن القيد المركزي بالتأكيد في إتقان اللغة الإنكليزية (لغة الاستبيان) للمستجوبين المحتملين. كان من الممكن أن يوسع الاستبيان العربي دائرة المشاركة المحتملة. علاوة على ذلك، يجب تصوّر معدل الاستجابة المحدود في منطقة مُقيّدَة للغاية للبحث الأكاديمي وحرية التعبير بسبب المناخ السياسي الحالي في مصر.

على الرغم من محدودية هذه الدراسة، تعمل النتائج التالية على توليد اتجاه عام في تقييم الوضع الراهن للمساءلة الإعلاميّة في مصر. تمّ تأكيد النتائج السابقة التي تشير إلى أن فعالية أدوات التنظيم والتّعديل الذاتي مثل القواعد الأخلاقية أو الهيئات المهنية في البلدان الإسلامية محدودة.

(Fengler, Eberwein, Lauk, & Leppik-Bork, 2011; Hafez, 2002; Vogt, 2002).

حدود حرية التعبير تُعيق مساءلة وسائل الإعلام

يتّفق المستجوبون على انخفاض سقف حرية التعبير في ظل الإطار السياسي القانوني الحالي. يؤكّد جميع المستجوبين التسعة على حضور الرّقابة الذّاتية بين زملائهم، فهي إمّا "مرتفعة جدًّا" (7) أو "مرتفعة إلى حدّ ما" (2). وهذا يشير إلى ضيق هوامش حرية التعبير وتراجع حماية الصحفيين. يمكن رؤية الأمثلة ذات الصلة

الوثيقة بالموضوع، من خلال كيفية اختيار الصحفيين للقضايا ونبرة تغطيتهم للاحتجاجات أو تغطية فيروس كوفيد - 19 (مدى مصر، 2020).

الرّسم البياني 1.2: ممارسة الصّحفيين للرّقابة الذّاتية في مصر

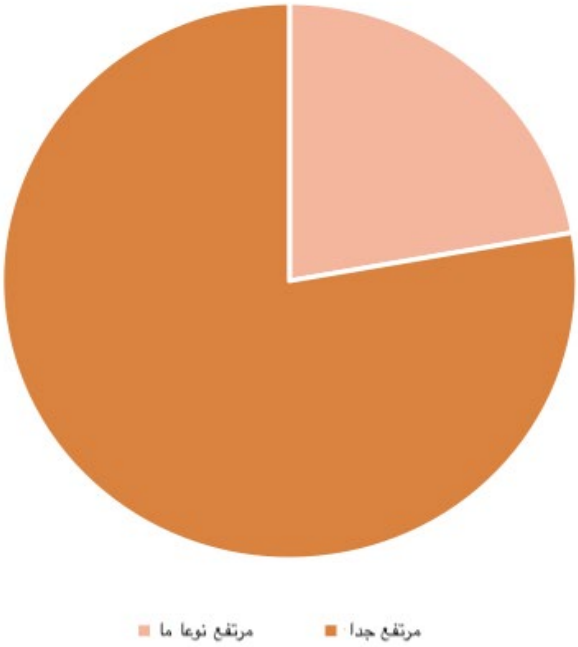

يعتقد سبعة من أصل تسعة صحفيين أنّه لا توجد استقلالية تحريرية لوسائل الإعلام، بينما يرى البقيّة أنّها جزئيّة. يعتقد 6 من 9 أيضًا، أنّ المساءلة الإعلاميّة لوسائل الإعلام الإخبارية "تدهورت بشدّة" في السّنوات الثلاث الماضية، بينما قال صحفي إنّ الوضع "متدهور إلى حدّ ما"، وذكر آخر أنّه "ظلّ مستقرًّا" ورفض الأخير الإجابة. يرى 6 من أصل 9 من المستجوبين أنّ القوانين المتعلّقة بالإعلام "تمنع تمامًا" وسائل الإعلام من التّصرف بطريقة قابلة للمساءلة. تقيّم الإجابات ما إذا كانت قوانين الإعلام المصريّة "تمنع" المساءلة الإعلامية، "لا تدعم ولا تمنع"، و"بالأحرى تدعم". عندما سُئل الصّحفيون عن أدوات مساءلة وسائل الإعلام التي تديرها الحكومة، ذكروا خمس مؤسسات مركزية (أنظر الرّسم البياني 2.2).

الرّسم البياني 2.2: وعي الصّحفيين بآليّات المساءلة الإعلامية التي تديرها الحكومة

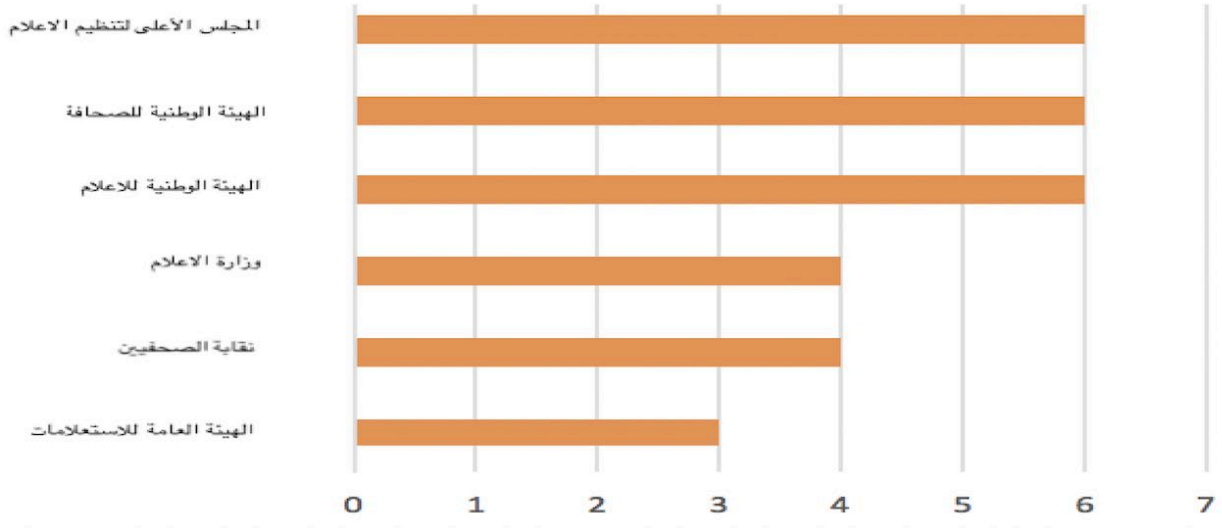

يتّفق المشاركون في الاستبيان على نفس الجهات الفاعلة التي تديرها الحكومة ولكنّهم يختلفون حول تقييم أدوارها الفعليّة وتأثيرها. يرى ستّة من أصل تسعة من الصحفيين المستجوبين أن دور هذه الجهات الحكومية "منخفض جدًّا"، ويقدّره آخر على أنّه "متوسّط"، ويقول أحدهم أنّه "مرتفع نوعًا ما"، بينما يرفض الأخير الإجابة (س 6 ب). يرفض جميع الصحفيين تقريبًا (ثمانية من أصل تسعة) مقولة أنّ مجلس الصّحافة/ الإعلام هو هيكل مستقلّ للتّعديل الذاتي. لا يعتبر أي مستجوب أنّ مجلس الصحافة/الإعلام، قدّم أي إضافة تذكر في مجال اعتماد المعايير الأخلاقية في الصّحافة المصرية. من الواضح أنّ الصّحفيين المستجوبين يُدركون أنّ هذه الهيئات ليست مستقلّة ويظهر ذلك في العديد من التعليقات مثل "تعمل هذه الهيئات معًا لاعتماد القوانين والأدوات التنظيمية/التعديلية للسيطرة على وسائل الإعلام"، "يتمّ تعيين أعضاء المجالس/الهيئات من قِبل الحكومة ويتمّ استخدامهم كأداة لتقييد حرية وسائل الإعلام، حتّى الهياكل المستقلّة تخضع لرقابة الدّولة". يوضّح تعليق آخر مطوّل، الوضع الحالي لحرية التعبير المقيّدة وتأثيرها على الإعلام والصّحافة: "تعتبر رقابة الدّولة والهيمنة العسكريّة أكبر التّحدّيات. لا يمكن أن تكون هناك صحافة مستقلّة أو مساءلة إعلامية، دون حصول تغيير شامل في النّظام. يقوم اليوم الجيش والأجهزة الأمنية بإدارة وسائل الإعلام الخاصة والعامة على حدّ سواء". يوافق معظم الصّحفيين (سبعة من تسعة)، على القول أنّ مصر توفّر الإطار القانوني لتعديل المجال السّمعي البصري. بينما يفيد مستجوب آخر بأنّه "لا يعرف" والأخير لا يُجيب.

الوضع الرّاهن لآليّات المساءلة الإعلامية وفعاليّتها

اختلف تقييم فعالية المساءلة الإعلاميّة من قِبل المستجوبين باختلاف الآليّات المذكورة، يوضّح الرّسم البياني 3.2 أنّه تمّ الحكم على العديد من أدوات المساءلة الإعلامية على أنّها ضعيفة الفعالية في مصر. يبدو أنّ وسائل التّعديل والتنظيم الذّاتي في مصر مثل المنظمات الإعلامية غير الحكومية، أو نشر التصحيحات أو مدوّنة السّلوك الخاصّة بغرف التّحرير في وسائل الإعلام، ذات فعالية ضعيفة. وافق المستجوبون على أنّ هيئات الإعلام والصحافة التي تديرها الدولة ونقابات الصحفيين أكثر كفاءة.

الرّسم البياني 3.2: تقييم الصحفيين لفعالية المساءلة الإعلامية في مصر

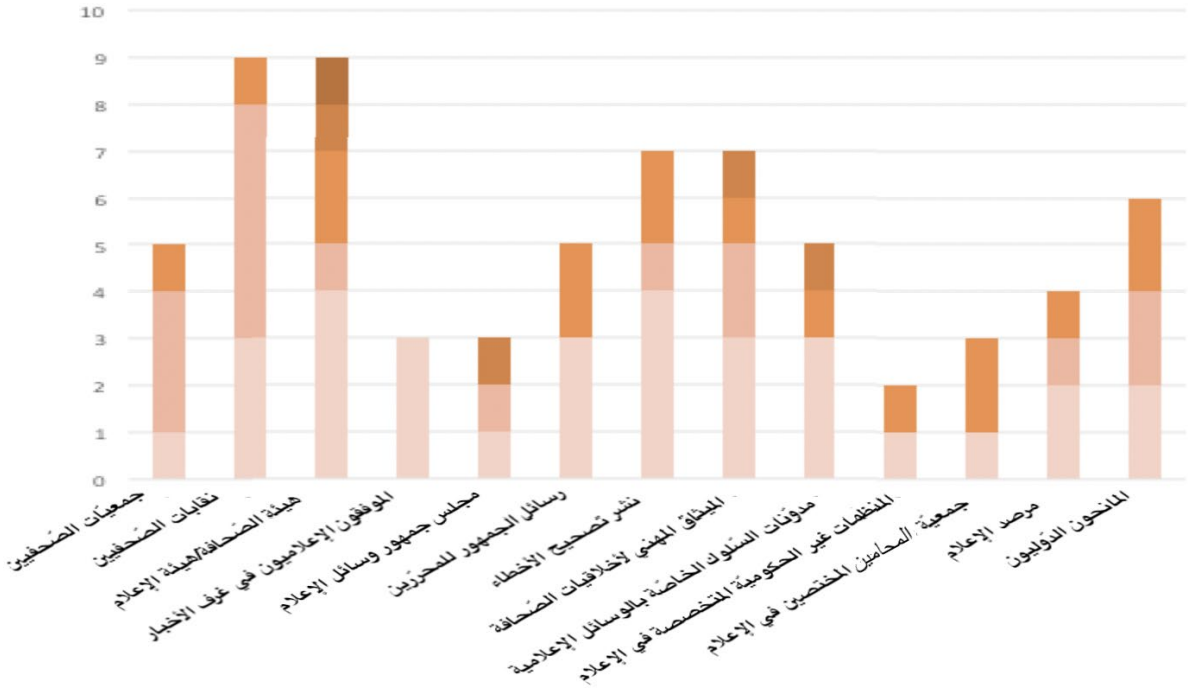

تنقسم آراء الصّحفيين المستجوبين حول إجراءات الوساطة المتعلّقة بأخبار وسائل الإعلام غير الصحيحة والتي تتمّ تسويتها دون تدخّل من المحكمة أو الحكومة وتؤديها مجالس الصحافة/الإعلام. فبينما قام أربعة صحفيين بتقييم حضور التّعديل والتنظيم الذاتي المذكور على أنّه "ضعيف إلى حدّ ما"، يرى أحدهم أنّه "ضعيف جدًّا"، ويرى ثلاثة آخرون أنه "متوسّط". من المهمّ الإشارة إلى أنّ مصطلح مجلس الصحافة/ الإعلام لا يُعادل نفس فكرة المجالس المستقلّة في أوروبا. وكما أوضحنا في الجزء الأوّل من هذا البحث فإنّ هيئات الإعلام في مصر

تستشهد بفكرة الاستقلالية وسيادة القانون، ولكن الواقع أنّ السّلطة التنفيذية تتحكّم به. تُظهر الأبحاث السّابقة أنّ الصحفيين يرغبون في ممارسة المزيد من التّعديل الذّاتي في صلب عملهم، ولكن دون التّصادم مع النّظام السياسي (عبد العزيز،2018). الحديث عن أزمة الصحافة يختلف حسب التّوجه السياسي: يرى البعض أنّ مساءلة وسائل الإعلام ومصداقيّتها مرتبطتان حتميًا بالحرية، ويرى آخرون أنّ سوء سلوك الصحفيين نابع من الافتقار إلى المهنيّة (بدر 2020 ب). في ما يتعلّق بأهميّة مساءلة وسائل الإعلام للقيم العامّة والثقافة المهنيّة للصّحفيين المصريين، فقد اختلفت التقييمات من النقيض إلى النقيض الآخر. وافق 3 صحفيين على خيار "مهمّة للغاية"، بينما يرى أحدهم أنّها "مهمّة إلى حدّ ما". وأكّد ثلاثة آخرون أنّ مساءلة وسائل الإعلام في مصر "لم تكن مهمّة". اثنان لم يُجيبا على السّؤال. يؤكّد صحفي واحد أنّ الوسيلة الإعلامية التي يشتغل فيها، تُقدّم بانتظام إجابات إلى الجمهور/القرّاء/ المستخدمين، حول التفاعلات المرتبطة بالمقالات الصحفية المنشورة. بالنّسبة إلى الإجابات الأخرى، فقد انقسمت بين ثلاثة قالوا أنّ التّفاعل مع الجمهور غائب، واعتبر ثلاثة آخرون أنّ هذا التّفاعل حاضر جزئيًّا. وصحفيّان اثنان لم يقدّما جوابًا على هذا السّؤال. تزعم الغالبية، أي ثمانية من أصل تسعة مشاركين، أنّه لا توجد اختلافات كبيرة في ممارسات الوسائل الإعلامية الخاصة أو الحكوميّة. هناك صحفي واحد يرى أنّ هناك اختلافًا. يمكن فهم ذلك ضدّ خلفيّة "التقاط صورة الشاشة" التي تمارسها أجهزة أمن الدولة كما ذكر ووصف ذلك بعض الصحفيين في الجدول 4.2 (أنظر مراسلون بلا حدود، 2019). يُقدّر معظم الصّحفيين الذين تمّت مقابلتهم، 7 من أصل 9، أنّ الحكومة والبرلمان والمحاكم ليست مفتوحة لوسائل الإعلام بطريقة عادلة ومتساوية في ظلّ الوضع الرّاهن. يرى أحد المستجوبين أنّ هذه المؤسسات "مفتوحة جزئيًّا" ويرى الأخير أنّها "مفتوحة". لفهم هذا التقييم لمؤسسات الدولة، على المرء أن يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط التشريعات المحدودة والسجن المتكرر للصحفيين المعارضين، ولكن أيضاً حقيقة عدم بثّ جلسات البرلمان بأكملها، الأمر الذي لا يتناسب مع مبدأ الشفافية المنصوص عليه في الدستور.

صعود وسائل التّواصل الاجتماعي وإرباكها للفاعلين الجدد

توافق أغلبية واضحة من الصّحفيين (سبعة من تسعة) على أنّ وسائل التّواصل الاجتماعي "مُهمّة" كمنتدى للنّقاش حول جودة/سوء وسائل الإعلام الإخبارية. بينما يرى الصحفيان الآخران أنّها "مهمّة جزئيًّا".

تجدر الإشارة إلى أنّ المستجوبين يزعمون أنّ وسائل التواصل الاجتماعي، تُقوّض ببطء مصداقية وسائل الإعلام المهنية السّائدة. تشمل الأمثلة المقدّمة نماذج من الحملات الغاضبة على وسائل التواصل الاجتماعي ضدّ التغطية الإعلامية، عبر هاشتاغ ينتقدها. الجمهور متناقض لكنه قوّة صاعدة في مصر: ولكن كما تنظّم

أحيانًا حملات ناجحة على وسائل التواصل الاجتماعي للضغط من أجل تغطية إعلامية خاضعة للمساءلة، فإنّها تعزّز خطاب الكراهية والهجمات الغوغاء على الصحفيين. كما تتمّ أيضًا إساءة استخدامها من قِبل السّلطة للحدّ من حرية الصحافة. وقد تمّت مراقبة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي ورصدها بشكل متزايد من خلال تقنيات المراقبة وأوامر المحاكم. تشمل الأمثلة مراقبة الحسابات على تيك توك وفايسبوك وتويتر من خلال تطبيق عقوبات في الحياة الحقيقية من خلال أشكال منحرفة من الاتصالات (Badr and Leihs, 2021).

تُشكّل وسائل التواصل الاجتماعي أيضًا تحدّيًا خطيرًا للصحافة، نظرًا إلى مجانيّتها، ويعجز الصحفيون المصريون عن منافسته. خاصّة وأنّ الصّحافة المطبوعة تعيش وضعًا اقتصاديًّا صعبًا وتكافح الصحف بشدّة للبقاء. "كلّ النّماذج الاقتصاديّة لوسائل الإعلام تفشل" (صحفي3) وهذا ما يُفسّرُ حقيقة الخوف من الواقع الاقتصادي الصّعب على وسائل الإعلام.

تحدّيات واحتياجات المساءلة الإعلامية

على الرّغم من التحدّيات السّياسية الهائلة لتعزيز مساءلة وسائل الإعلام في مصر (كما هو موضح في الجدول 4.2)، فإنّ الصحفيين الذين تمّت مقابلتهم يُدركون أيضًا الحاجة إلى حضور أدوات المساءلة الإعلامية وتقويتها. يكشف المستجوبون عن الحاجة الماسة إلى الاستقلال السياسي والاقتصادي، حيث حرية التعبير وحرية الصحافة تكونان هما القيمتان السّائدتان في المجتمع وتُحترمان من قِبل النّظام الحاكم.

الجدول4.2: العوامل التي تُمكّن وتعيق إقامة مساءلة إعلامية

عوامل التّمكين التي ذكرها المستجوبون	العوامل التي تحدّ من المساءلة والتي ذكرها المستجوبون
• العوامل القانونية وقوانين التّعديل والتنظيم الإعلامي (إجابتان) • حرّية الإخبار • الإطار السياسي • المعايير الثقافية والاجتماعية • منظمات المساءلة الإعلامية مثل نقابة الصحفيين • التّفاعل مع الجمهور	• القيود السياسية ومحدودية مجال المساءلة الإعلامية (إجابتان) • غياب الحرّيات • النّظام القانوني • حكومة نظام عسكري لا يتسامح مع وسائل الإعلام المتجاوزة للحدود المسموحة أو للتدفق الحر للمعلومات • تبعيّة وسائل الإعلام إمّا لأنها ملك للدّولة أو محاصرة من قِبل جهاز الأمن (وكالات الاستخبارات) التقاط صور الشاشات.

• تنامي مجال الإعلام الرّقمي وحملات شبكات التواصل الاجتماعي القوية • الالتزام بالمهنيّة التحريرية قبل النّشر • التطوّر التكنولوجي	• الاستقطاب السياسي • العوامل الاقتصادية والسياسية • الرقابة الذاتية • تحيّز الصحفيين ونقص المهنية والدقة، وضعف التحقق من الأخبار وتضارب المصالح (بسبب العمل في أكثر من وسيلة إعلامية بسبب تدني الأجور) • ضعف المصداقية • ضعف البحث عن الجمهور

قدّم أحد الصّحفيين تصريحًا ونقاطًا تُشير إلى أنّ الحكومة المصرية تعتمد على نظام مساءلة معياري لوسائل الإعلام، والذي لا يلتزم بالقيم اللّيبيرالية: "إنّ القيم المهنيّة هي المرجع الأساسي للمساءلة الإعلاميّة، إذن فالسّؤال الذي يُطرح، لمن، بالنّسبة إلى الدّولة، فإنّ المرجع لهذه المساءلة هو مصلحتهم الوطنية المتصوّرة والتي تُملي عليهم نوعيّة القيم المعيارية التي يراقبون من خلالها وسائل الإعلام" (صحفي4). يتقاطع ما يحدث مع مفهوم "الصّحافة البنّاءة" (علام،2019) الذي يشير إلى رغبة بعض الصحفيين في طمأنة الجمهور بعد فترات الاضطرابات والخلافات السياسية. في إطار هذا التّصوّر، يحتاج الصحفيون إلى أن يكونوا فاعلين مستقلّين في مساءلة وسائل الإعلام التي تدفع إلى التّعديل الذّاتي. توجد احتياجات أخرى على المستوى المهني والروتيني اليومي لوسائل الإعلام والصّحافة:

- مدوّنة أخلاقيّة مكتوبة خاصّة بكلّ وسيلة إعلاميّة، معروفة من قِبل الصّحفيين وملزمة لهم (صحفي1)
- لجنة للمساءلة في صُلب نقابة الصّحفيين لتمكينها من أن تحظى بدور داعم في حالة الشّكايات (صحفي1)
- تغييرات قانونية، مثال التّخلص من نقص حُرّية المعلومات (ص9)
- حضور الإرادة السياسية للالتزام بالأحكام الدستورية التي تحمي حرية الصحافة (ص9)
- الاستقلال التحريري والمالي (ص8)
- تقوية الجمهور ونسبة المتابعة من خلال النّقابات وهيئات ومجالس الإعلام وآليّات التّعديل (ص7)
- التّدريب على ماهيّة المساءلة الإعلاميّة ومهاراتها (ص7).

الخلاصة والتّوصيات

يُؤكّد الوضع الرّاهن لأدوات مساءلة وسائل الإعلام على الحالة المتناقضة بين تعدّدية المشهد الإعلامي والاستقلالية المتراجعة في مصر (Richter, 2015): لا يمكن لأدوات المساءلة الإعلامية أن تزدهر في ظلّ مناخ سياسي خانق. بينما ينشغل الصحفيون الذين تمّت مقابلتهم، بالتّحديات السياسية والقانونية، فإنّهم لا يتغاضون عن المخاوف الاقتصادية التي تلقي بظلالها على النّظام الإعلامي بأكمله. عندما ننظر إلى وسائل الإعلام المستقرّة في مصر، نلاحظ أنّها ملك للدّولة وبالتالي مدعومة أو تعتمد على برامج المساعدة الإعلامية ودعم المانحين الأجانب. إنّ قابليّة البقاء والاستمرار الاقتصادي، صعبة التحقيق بالنّسبة إلى وسائل الإعلام المصرية التي تتراجع مصداقيّتها بشكل كبير، ويطرح مستقبل برامجها العديد من التّساؤلات (عبد العزيز،2020). على الرّغم من التّحدّيات الحاليّة العصيبة التي تجعل من المساءلة الإعلامية المستقلّة صعبة التحقيق في مصر، ذكر بعض المستجوبين كلمة "تحوّل" عدّة مرّات، كمتغيّر محتمل في التوجّهات المستقبليّة: تحوّل متعدّد الدّرجات، وأشار إلى التغييرات في ممارسة وسائل الإعلام والتزام الصحفيين تجاه الجمهور وسط الأنظمة الاقتصاديّة المتخبّطة لوسائل الإعلام والوضع المتقلّب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذا التّحوّل سيكون نتيجة للتقدم التكنولوجي وصعود الجهات الفاعلة المحيطة التي شاركت في تشكيل النّظام الاقتصادي الإعلامي. إنّ حقبة عدم اليقين يمكن أن تؤدي إلى ديناميكيّات جديدة في المستقبل على المدى البعيد والمتوسّط. وفي نفس الوقت يجب على الصّحفيين أن يواصلوا العمل في إطار المعايير المحدودة داخل وسائل الإعلام المقيّدة، دون أن يحلموا بتحقيق اختراقات سياسيّة عظيمة. إنّ دعمهم يتمثّل في تشجيع مبادراتهم المهنية التي لا تواجه النّظام السياسي بشكل صارخ، بل بالأحرى تدعم جيوب الصّحفيين المحترفين وتساعدهم على البقاء رغم الأوقات الصّعبة. تتمّ وعن كثب مراقبة الأنشطة السّياسية مثلها مثل الأنواع الأخرى من الأنشطة الثقافية والاجتماعية، من قِبل جهاز الأمن المصري، ولا سيّما تلك التي تتعامل مع المؤسسات الأجنبية لدعم الصحفيين المصريين الحريصين على النهوض بمهنتهم. يحتاج أي مشروع لتطوير وسائل الإعلام إلى التّأكّد من عدم تعريض المشاركين فيه للخطر، مع الالتزام باحتياطات السّلامة المسؤولة للصّحفيين في المجالات المقيّدة. ولذلك تقترح الباحثة الأفكار التّالية للمضيّ قدمًا:

- إشراك الصّحفيين من مختلف البلدان في العالم النّاطق بالعربية في تنظيم دورات تدريبيّة ودعم شبكات المساءلة الإعلاميّة في المنطقة.

- إنشاء مساحات حقيقيّة ورقميّة للشبكات الضيّقة والموسّعة للعاملين في مجال الإعلام.

ـ جمع نماذج عن أفضل الممارسات في مجال المساءلة الإعلامية من المنطقة العربيّة ونشر هذه المبادرات باللّغة العربية في شكل أدلّة أو كتيّبات أو عبر دورات التّعلّم الرّقمي إلخ.

ـ التّركيز على أمثلة لأفضل الممارسات التي يمكن أن ينفّذها الصّحفيون بطريقة فرديّة أو في غرف الأخبار الصّغيرة أو الأقسام الصّغرى داخل المؤسّسات الإعلامية، كلّما كان ذلك متاحًا للصحفيين حتّى تكون لديهم إمكانيّة أن يجرّبوا ويثبتوا بطريقة فعّالة من حيث التكلفة، أنّ المساءلة الإعلامية تؤتي ثمارها وتسمح بالتّقدّم التّدريجي داخل المؤسّسات الإعلاميّة.

ـ تقديم التّكوين والتّدريب للعاملين في مجال الإعلام، في جميع مستويات الخبرة حول مختلف القضايا التي تمسّ مسألة المساءلة الإعلامية، مثل البحث عن الجمهور والتّسويق عبر الإنترنت واستخدام شبكات التّواصل الاجتماعي، واستخدام هذه الوسائط الاجتماعية في ممارسات التّحقق من المعلومة أو في صحافة البيانات وحشد المصادر crowdsourcing (مصطلح جديد يفيد استخدام ذكاء ومهارات ومعرفة أكبر عدد من مستخدمي الإنترنت، أي الجمهور عمومًا).

ـ معالجة القضايا التي تبدو غير سياسيّة مثل الأقسام التي تعنى بمواضيع متعلّقة بالعلوم والصّحة والخدمات، حتّى يتمّ تجريب استخدام أدوات المساءلة الإعلامية.

ـ إقناع مديري وسائل الإعلام بأنّ الشفافيّة التحريريّة والصّحافة المهنيّة والتّعرّف على الجمهور عن كثب، تساعد على تعزيز ثقة وولاء هذا الجمهور، وبالتّالي إنشاء وسيلة إعلاميّة مستقرّة ومستدامة ماليًّا.

ـ وأخيرًا وليس آخرًا: دعم وسائل الإعلام والصحفيين الذين قاموا بالفعل بالدّفع نحو الحدود التي رسمتها السّلطة وذلك من خلال الدّعم المالي أو المعنوي

عن المؤلّفة

نادية لايس باحثة وصحفيّة مستقلّة. عملت منذ 2014 إلى 2017 مع معهد آريش بروست للصّحافة الدّوليّة (جامعة دورتموند التقنية) على تنفيذ مشروع "الموفّقين الإعلاميين في تونس"، الذي أدخل مفهوم الموفّق(ة) الإعلامي(ة) إلى وسائل الإعلام التونسية، كما درّبت عددًا من الصحفيين ليصبحوا موفّقين إعلاميين. بالإضافة إلى ذلك، هي طالبة دكتوراه في جامعة إرفورت وجامعة Freie Universität Berlin ، وتعمل على تحوّلات نظام الإعلام المصري.

المراجع

AbdelAziz, S. (2020, March 15). والمتطلبات والمطبات البدايات بين الإعلامية الدراسات [Media Studies: beginnings, staggering, and requirements]. *Masrawy*. Retrieved August 15, 2020, from https://www.masrawy.com/news/news_essays/details/2020/8/15/1853709

AbdelAziz, Y. (2018). Journalists' perceptions of self-regulation, its mechanisms, and adaptability in Egyptian media organizations. *Egyptian Journal of Journalism Research, 14*(2), 307–333.

AFTE (n.d.). عن المؤسسة [About us]. Retrieved December 6, 2021, from https://afteegypt.org/about-afte

Allam, R. (2019). Constructive journalism in Arab transitional democracies: Perceptions, attitudes and performance. *Journalism Practice, 13*(19), 1273–1293. https://doi.org/10.1080/17512786.2019.1588145

ANHRI (2012). *Articles that restrict the freedom of expression in the Egyptian laws: Proposed amendments*. The Arabic Network for Human Rights Information. Retrieved from http://www.anhri.net/en/wp-content/uploads/2013/01/ARTICLES-THAT-RESTRICT-THE-FREEDOM-OF-EXPRESSION-IN-THE-EGYPTIAN-LAWS.pdf

ANHRI (n.d.). About us. Retrieved December 6, 2021, from https://anhri.net/?page_id=131701&lang=en

Badr, H. (2020a). Egypt's media system: Historic legacies and blocked potentials for independent media. *Publizistik, 65*(1), 63–79. https://doi.org/10.1007/s11616-019-00537-8

Badr, H. (2020b). The Egyptian syndicate and (digital) journalism's unresolved boundary struggle. *Digital Journalism*, 1–20. https://doi.org/10.1080/21670811.2020.1799424

Badr, H., Leihs, N. (2022). Egypt: No horizons for media accountability? In T. Eberwein, M. Karmasin, S. Fengler (eds.), *Global handbook of media accountability*, 266-276. Oxfordshire: Routledge.

BBC Arabic Youtube Channel (2020, April 12). أسامة المصري الإعلام وزير مع الكامل اللقاء : مصر بتوقيت هيكل [Egypt time: The full meeting with the Egyptian Minister of Information Osama Heikal; Youtube Video]. Retrieved December 6, 2021, from youtube.com/watch?v=rQGzVDWxiOg

Berger, M. (2013). A Revolutionary Role or a Remnant of the Past? The Future of the Egyptian Journalist Syndicate after the January 25th Revolution. *Arab Media and Society, 18*(Summer 2013). Retrieved June 10, 2013, from https://www.arabmediasociety.com/a-revolutionary-role-or-a-remnant-of-the-past-the-future-of-the-egyptian-journalist-syndicate-after-the-january-25th-revolution

El-Mahdawy, H. (2020, July 28) In new precedent, women jailed for 2 years for violating 'family values' in TikTok videos. *Mada Masr*. Retrieved July 28, 2020, from https://www.madamasr.com/en/2020/07/28/news/u/in-new-precedent-women-jailed-for-2-years-for-violating-family-values-in-tiktok-videos

EMDP (n.d.). Retrieved December 6, 2021, from http://emdponline.com/en/

EMDP, EJN & AUC (2017). *Glossary of Hate Speech in Egyptian Media*. Retrieved from https://ethicaljournalismnetwork.org/glossary-hate-speech-egyptian-media

Fengler, S., Eberwein, T., Lauk, E. & Leppik-Bork, T. (Eds.) (2011): *Mapping Media Accountability – in Europe and Beyond*. Cologne: Herbert von Halem Verlag.

Hafez, K. (2002). Journalism ethics revisited: A comparison of ethics codes in Europe, North Africa, the Middle East, and Muslim Asia. *Political Communication*, *19*(2), 225–250. https://doi.org/10.1080/10584600252907461

Hamama, M. (2016, October 12). Egypt's new cybercrime bill could send you to prison. *MadaMasr*. Retrieved October 12, 2016, from https://www.madamasr.com/en/2016/10/12/feature/u/egypts-new-cybercrime-bill-could-send-you-to-prison

Hamed, A. (2020, August 2). لفر بقعمل لدعم كل Mantiqti [All you want is to escape Mantiqi, Facebook Post]. Retrieved December 6, 2021, from https://www.facebook.com/hamedahmd/posts/10160186680384676

Hamzawy, A. (2017). Egypt after the 2013 military coup: Law-making in service of the new authoritarianism. *Philosophy & Social Criticism, 43*(4–5), 392–405.

Heiss, A. (2018*). Taking control of regulations: how international advocacy NGOs shape the regulatory environments of their target countries*. Paper to the "Interest groups, international organizations, and global problemsolving capacity" workshop at Stockholm University, June 2018. Retrieved from https://scholarworks.gsu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1030&context=pmap_facpubs

Leihs, N. (2015). Persisting powers, financial shackles and political polarisation. The Egyptian media system in transition. In: N.-C. Schneider & C. Richter (Eds.), *New media configurations and socio-cultural dynamics in Asia and the Arab world* (pp. 61–88). Baden-Baden: Nomos.

Lengauer, M. (2021). Introduction. In S. Fengler, I. Kurkowski & M. Lengauer (Eds.). *Media accountability in the MENA region. Pilot study*, (pp. 12–19). Dortmund: Erich Brost Institute for International Journalism. DOI 10.17877 / DE290R-21921

MadaMasr (2016, December 15). Parliament disregards Journalists Syndicate in passing media regulators law: syndicate head. *MadaMasr.* Retrieved December 6, 2021, from https://www.madamasr.com/en/2016/12/15/news/u/parliament-disregards-journalists-syndicate-in-passing-media-regulators-law-syndicate-head

MadaMasr (2020, October 4). Journalist Basma Mostafa disappears in Luxor, then brought before State Security Prosecution. *MadaMasr*. Retrieved December 6, 2021, from https://www.madamasr.com/en/2020/10/04/news/u/journalist-basma-mostafa-disappears-on-assignment-in-luxor-then-brought-before-state-security-prosecution

Mamdouh, R. (2018). Egypt's new media laws: Rearranging legislative building blocks to maximize control. *MadaMasr*. Retrieved December 6, 2021, from https://www.madamasr.com/en/2018/07/17/feature/politics/egypts-new-media-laws-rearranging-legislative-building-blocks-to-maximize-control

Mellor, N. (2007). *Modern Arab journalis: Problems and prospects*. Cairo: American University.

Richter, C. (2015). Ägypten: Paradox von Vielfalt und Gleichschaltung [Egypt: Paradox of plurality and falling into line]. In R. Carola & A. El Difraoui (Eds.), *Arabische Medien* [Arab Media] (pp. 131–142). Konstanz: UVK.

Reporters Without Borders (2019). Media ownership monitor: Egypt. Retrieved December 6, 2021, from https://egypt.mom-rsf.org/en

Sakr, N. (2013). *Transformations in Egyptian journalism*. London: I.B. Tauris.

Shuman, M. (2017, July 29). الورقية؟ الصحافة موت لمرحلة نستعد كيف [How do we prepare for the death of journalism?]. *Al-Youm Al-Sabe'a*. Retrieved December 6, 2021, from https://www.youm7.com/story/2017/7/29/كيف-نستعد-لمرحلة-موت-الصحافة-الورقية

UNESCO (2013). *Assessment of media development in Egypt based on UNESCO's Media Development Indicators*. Paris: UNESCO. Retrieved from https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000234425

Vogt, A. (2002). Regulation and self-regulation: the role of media commissions and professional bodies in the muslim world. *Political Communication*, *19*(2), 211–223. https://doi.org/10.1080/10584600252907452

Yehia, K. (2011). *Freedom at the margin*. Cairo: Al-Ain Publishing.

بعد 10 سنوات من الانتفاضات العربية: هل هناك تغييرات هيكليّة في مشهد مساءلة الإعلام في الأردن؟*

فيليب مدانات
باحث مستقل، مدانات للاستشارات في عمان، ألأردن
جوديت بيس
باحثة ورئيسة مؤسسة ميدين كومبتنز إنترناشونال في شتوتجارت، ألمانيا

المُلخّص

عندما وصلت الانتفاضات العربية إلى الأردن في عام 2011، كانت وسائل التواصل الاجتماعي قد أضحت أداة للتحول السياسي وكشفت عن التحدي الذي يواجه وسائل الإعلام التقليدية في استرجاع الثقة. في السنوات التي تلت، كانت العلاقة بين وسائل الإعلام والنظام قيد التفاوض، وكذلك كانت طرق جديدة للأدوات المستقلة للتنظيم الذاتي لوسائل الإعلام. تُحدِّث الورقة البحث حول ممارسات مساءلة وسائل الإعلام منذ عقد مضى من خلال التركيز على التغييرات الهيكلية في مشهد مساءلة وسائل الإعلام في الأردن بين عامي 2011 و2021. وهي تصف الإطار التنظيمي، وتعرض ممارسات مساءلة وسائل الإعلام - الأدوات المعمول بها مثل مجالس الصحافة ومسؤولو الشكاوى وجمعيات الصحافيين، وكذلك ممارسات المساءلة الإعلامية التي تديرها المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإعلامية. وتحلل أخيرًا تصورات الجهات المساءلة لوسائل الإعلام حول واقع مساءلة وسائل الإعلام. على الرغم من أنه لم يتغير شيء هيكلي منذ عام 2011، إلا أن الأنشطة المستقبلية قد تعتمد على الصحافيين الذين يدعمون الفكرة ومجموعة متنوعة من الخبراء والمنظمات التي نشطت في محاسبة وسائل الإعلام، وبعضها لأكثر من عشر سنوات.

الكلمات المفتاحيّة: الأردن، ألمشهد الإعلامي، مساءلة وسائل الإعلام، تنظيم وسائل الإعلام، ألنقد الإعلامي، حرية التعبير، ألسياسة الإعلامية، حوكمة وسائل الإعلام، إستطلاع

1. المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى ملء الفراغ المحيط بموضوع المساءلة الإعلامية في الأردن. بعد عقد من الزمن منذ بحثنا الأخير (Hawatmeh & Pies, 2010 ; Pies & Madanat, 2011; Pies,2014[21])، حدثت العديد من التطورات على السّاحة الاجتماعية-السياسية والقانونية في البلاد. تمكن الأردن منذ الاستقلال في عام 1946، من التعامل مع سياسة حافّة الهاوية المزمنة والحذقة وسط منطقة مضطربة (Rayan, 2018) انتهت الوطنية القائمة على العرق والسياسة الحزبية التي كانت هي القاعدة لعقود من الزمن، مع بداية

* قامت فاطمة اللواتي من مرصد الإعلام في شمال افريقيا والشرق الأوسط بترجمة نصّ فيليب مدانات وجوديت بيس من الانكليزيّة إلى العربيّة

[21] كان البحث جزءا من مشروع البحث الدولي المقارن ميديا آكت الذي حقق في مساءلة وسائل الاعلام والشفافية في أوروبا والأردن وتونس بين MediaAcT عامي 2010 و2013 بتمويل من الاتحاد الأوروبي. أنظر (بدون تاريخ).

الانتفاضات العربية التي انطلقت في شمال افريقيا في أواخر عام 2010 تخلّى الشباب الأردني عن مُيولهم القومي التي عفا عليها الزمن وأعادوا تأطيرها من حيث الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان والولاء للوطن عوضا عن الولاء للملك(Doughan, 2020). وقد استمدّوا قوّتهم من مواقع التواصل الاجتماعي، التي أصبحت منذ ذلك الحين قناة مهمّة لتلقّي الأخبار في الأردن. بينما في عام 2010، تاريخ إنجاز بحثنا الأول، كانت المواقع الالكترونية قد بدأت للتوّ في الازدهار وفي اكتساب أرضية ضد استخدام الأخبار التلفزيونية(UNESCO, 2015a)، في عام 2019، أصبحت مواقع التّواصل الاجتماعي بالفعل المصدر الرّئيسي للأخبار بين الشّباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18و 24 عاما (89 بالمائة لمواقع التّواصل الاجتماعي مقابل 79 بالمائة للتلفزيون) وتعادلت تقريبا هذه المقاربة بين جميع الأردنيّين(81 بالمائة على مواقع التّواصل الاجتماعي مقابل 85 بالمائة للتلفزيون،

.(Dennis, Martin, & Hassan, 2019)

على الرّغم من أنّ استطلاع "استخدام وسائط الإعلام في الشرق الأوسط" لا يوفّر سوى بيانات قابلة للمقارنة عن استهلاك الأخبار لعامي 2017 و2019، إلّا أنّ هذه الفترة القصيرة، تُشير بالفعل إلى التغيير الأساسي الذي يتعيّن على المؤسّسات الإعلامية مواجهته. أشارت نفس الدراسة إلى تحدّ آخر: انخفض تصوّر الناس لمصداقية وسائل الأخبار من 66 بالمائة في 2013 إلى 42 بالمائة في 2019 (Dennis, Martin, & Hassan, 2019). بالإضافة إلى فقدان مصداقية الأخبار بشكل عام، أظهر استطلاع وطني في عام 2019، أنّ 57 بالمائة من الأردنيين يثقون في وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات حول الأحداث المحليّة مقارنة بثلثين قبل ثلاث سنوات، حسب استطلاع أجرته مؤسّسة غالوب في عام 2016 (CSS, 2019).

إنّ الأمر لم يقتصر فحسب على المؤسّسات الإعلامية بل واجهت أيضا مؤسّسات الدّولة تحدّيات بسبب التطوّرات التّي أعقبت الانتفاضات العربية. لقد أثبتت ردود أفعال هذه المؤسّسات أنّ الدّولة الأردنيّة لن ترقى إلى مستوى النموذج السياسي الأصلي للملكيّة الدّستوريّة على النّحو المنصوص عليه في الدّستور. أعطت الاضطرابات الإقليميّة الحكومات المتتالية فرصة غير متوقّعة لسنّ تعديلات دستوريّة في نيسان 2016، وهي خطوة وصفها رئيس مجلس النّوّاب السّابق عبد الكريم الدغمي بتحوّل الأردن إلى "مَلَكيّة مُطلقة" و"انقلاب على النّظام السّياسي" كما ورد في (Sowell,2016). قدّمت عمليّةُ النّهش من الحياة السّياسيّة، للحكومة المزيد من القوّة لسنّ قوانين مقيّدة. تمّ تداول مشروع القانون بين الحكومة والبرلمان

مرارا وتكرارا، طالب البرلمان بتعريف دقيق لخطاب الكراهية، مُنّهما الحكومة بالتراجع عن وعدها الأوّلي المتمثّل في فتح حوار حول التّعديلات، ناهيك عن الحملات على الانترنت التي تتّهم الحكومة بإدراج تعريف غامض لخطاب الكراهية والأخبار الزّائفة و"الالتفاف على المطالب الشّعبيّة للتّخفيف من انتهاكها الصّارخ للحقوق والحرّيات المكفولة دستوريّا". بعد إقناع البرلمان، سنّت الحكومة قانون الجرائم الإلكترونية على الرّغم من المخاوف المستمرّة من قطاع الإعلام والناشطين في مجال حرّية الإعلام (القسم 1.2 من هذه الورقة). القانون له تأثير مخيف على حرّية التّعبير. أصدرت الحكومات اللّاحقة أيضا العديد من أوامر منع النشر وإلقاء القبض على الصّحفيّين الذين يغطون قضايا حسّاسة مثل إضراب نقابة المعلّمين(Madanat & Pies, 2022). تشير أحدث الأمثلة من عام 2021 إلى "الفتنة" المتعلّقة بالأمير حمزة، الأخ غير الشّقيق للملك وممتلكات الملك في بلدان الملاذ الآمن، والمعروفة أيضا باسم أوراق باندورا (عرسان، 2021، 4 تشرين الأوّل). يقول محمّد العرسان، رئيس تحرير راديو البلد إنّ حملة القمع الأخيرة على وسائل الإعلام من خلال المكالمات والتهديدات من قبل الأجهزة الأمنية ضدّ الصّحفيين الذين يغطون أو يهدفون إلى تغطية أوراق باندورا (عرسان، 2021، 4 نيسان).

تندرج هذه الممارسات تحت ما يسمّى ب"سياسة الاحتواء النّاعم"، ومن المفارقات أن يمدح المسؤولون وسائل الإعلام لكونها حكيمة ومسؤولة كما في حالة طارق أبو راغب، مدير هيئة الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة، والذي أوضح أنّه: "لم تتعرّض وسائل الإعلام إطلاقا للضغوطات، لكي لا تنشر وثائق ملفات باندورا، ولكن ما حدث هو أن الإعلام الأردني أدرك أن هذه المعلومات لا قيمة لها، وبالتّالي تجنّب الوقوع في خطأ نشرها" (كما ورد في عرسان، 2021، 4 تشرين الأوّل). في هذه الحالة، جاءت ممارسات الاحتواء النّاعم لمساءلة وسائل الإعلام (وفقا للتّعريف الرّسمي للمصلحة العامّة) بوضوح من ممثّل الدّولة. غير أنّ هذه الممارسات لا تدخل في تعريف مساءلة وسائل الإعلام على النّحو الذي حدّده برتراند (2000) ك"أي وسيلة غير حكوميّة". في حالات أخرى، لا يكون عادة تدخّل الدّولة صريحا لهذا الحدّ. قادة القبائل ورجال الاعمال وأعضاء الحزب، إلخ. هم أيضا من بين الذين يمارسون "الاحتواء النّاعم" (Al-Quds Center,2009, 2012[22]). بما أنّ بعض هؤلاء الفاعلين مؤثّرون في السّاحة السّياسية دون أن يُمثّلوا صراحة الدّولة الأردنيّة، فإنّ تمييز برتراند بين آليّة المساءلة الحكوميّة وغير الحكوميّة يصبح تحدّيا. وممّا يزيد الأمر سوءا، هي طبيعة النّظام الإعلامي وخاصّة هيكلة مِلكيّة وسائل الإعلام. غالبا ما تقع مِلكيّة

[22] يمكن الاطّلاع على كلخّص الدّراسات التي أجراها مركز القدس للدّراسات السّياسيّة حول الاحتواء النّاعم وأثره على استقلال الإعلام من خلال الرّابط التّالي:
http://www.jmm.jo/application/uploads/assets/jmm_1339592473_2435.pdf

وسائل الإعلام والسّلطات السّياسيّة في يد واحدة، الصّحفيّون هم في نفس الوقت سياسيّون أو متعاونون بطريقة ما، وهو ما يميّز الحدود غير الواضحة للمجال الصّحفي والسّياسي. لذلك من الصّعب في السّياق الأردني، توضيح التّمييز بين ممارسات مساءلة وسائل الإعلام الحكوميّة وغير الحكوميّة- وربّما يصعب ذلك في السّياقات الاستبداديّة بشكل عام. هذا لا يعني غياب جهات فاعلة غير حكوميّة أو مستقلّة لمساءلة وسائل الإعلام، ولكنّهم قليلون ويحتاجون إلى تحليل شامل من حيث: كيف تتموقع الجهات الفاعلة في المساءلة الإعلاميّة داخل النّظام وتجاه الدّولة؟ ما الذي يُخضِعوُنهُ للمساءلة بالضبط؟ وبأيّ نوايا؟ وأخيرا، يحتاج تقييم صدى ممارسات المساءلة الإعلاميّة إلى توضيح نوع الموارد التي تمتلكها.

يعتمد الأردن اقتصاديّا على المساعدات الدّوليّة. هذا هو السّبب في أنّها تضع نفسها كحليف حديث ومُخلص للقوى الغربيّة وتحاول تلبية الشروط الدّوليّة، على سبيل المثال الصّندوق العالمي الدّولي. يلعب النّظام الأردني دورًا متوازنًا في السّياسة الخارجيّة والدّاخليّة. وبالتّالي فإنّ السّياسة الأردنيّة دائما ما تضع نصب عينيها صُورتها الدّوليّة وتُقلّدُ المؤسّسات الدّيمقراطيّة من خلال التّحكّم فيها عن كثب. شهد الأردن بالمقارنة مع جيرانه الإقليميين فترة طويلة من السّلام، ممّا يُخوّل حُضور مشهد حيويّ نسبيّا للمنظّمات غير الحكوميّة، وبعض الحرّيات السّياسيّة [23] ومعدّل مرتفع من محو الأميّة.

يستلزم هذا السّياق المتناقض تحديث وضع ممارسات المساءلة الإعلاميّة في الأردن. لهذا السّبب تهدف هذه الورقة إلى تحديد ما إذا حصلت أيّ تغييرات هيكليّة في مشهد مساءلة وسائل الإعلام في الأردن منذ عام 2011. ولجعلها قابلة للمقارنة مع بحثنا السّابق، نستند على نفس تعريف Fengler وEberwein وLeppik-Bork (2011) للمساءلة الإعلاميّة باعتبارها "أيّ مؤسّسة غيررسميّة، سواء كانت عبر الانترنت أوغير منّصلة بها، يمارسها كلّ من الإعلاميين ومستخدمي وسائل الإعلام، والتي تهدف إلى رصد الصّحافة وانتقادها والتّعليق عليها وتسعى إلى طرح ومناقشة مشاكل مجال الصّحافة:

- على المستوى الفردي (على سبيل المثال، سرقة مقال صحفي أو جزء منه، أو الاقتباسات الخاطئة في مقال).
- على مستوى الإجراءات الإعلامية الرّوتينيّة (على سبيل المثال، قبول الفساد بين الصّحفيين).

[23] تاريخيّا، بُني على عقدٍ من الحلّ الودّي للصّراع بين الشّعب والنّظام على عكس الوضع الذي تعيشه البلدان العربيّة الأخرى في المنطقة. ولكنّه اليوم في تراجع.

- على المستوى التنظيمي (على سبيل المثال، تأثير العلاقات العامة على القرارات التّحريريّة في غرفة الأخبار)

- ومن خارج وسائل الإعلام (على سبيل المثال، قمع الدّولة للصّحافة)" (ص 20). نَصِفُ الإطار التّنظيمي/التّعديلي(الجزء 2 من هذه الورقة)، والممارسات الحاليّة للمساءلة الإعلاميّة، "الآليّات المعمول بها" (Fengler et al., 2011, p. 9)، مثل مجالس الصّحافة والمُوفّقين الإعلاميّين/مسؤولو الشّكاوي وجمعيّات الصّحفيين وكذلك ممارسات المساءلة الإعلاميّة التي تُديرها المُنظّمات غير الحكوميّة والمؤسّسات الإعلاميّة (الجزء 3 من هذه الورقة). في خطوة أخيرة، نقوم بتحليل تصوّرات الجهات الفاعلة المُشاركة في ممارسات مساءلة وسائل الإعلام حول الوضع الرّاهن للمساءلة الإعلاميّة (الجزء 4 من هذه الورقة). إنّ البحث المُقدّم هُنا هو جزء من مشروع أكبر بدأه معهد آيرش بروست الألماني للصّحافة الدّوليّة حول مساءلة وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في خطوة أولى، استكشف المُؤلّفون في دراسة مكتبيّة، شروط المساءلة الإعلاميّة والمُنظّمات التّي تُمارس مُساءلة وسائل الإعلام أو المُهتمّة بها. ساعدت المقابلات الإضافية مع عدد من الخبراء داخل الأردن، على تحديد مثل هذه المنظّمات (Madanat & Pies, 2022). هَدفَ الاستبيان الذي أُنجز في إطار هذه الدّراسة من قبل معهد آيرش بروست في تموز 2020، إلى تحديد تصوّرات الإعلاميين حول الوضع الرّاهن لمساءلة وسائل الإعلام. تضمّنت قائمة المُستجيبين المُحتملين، صحفيين وممثلين عن مؤسّسات إعلامية ومنظّمات غير حكوميّة، بالإضافة لعدد من المدوّنين الذين يُشاركون في ممارسات مساءلة وسائل الإعلام. على الرّغم من أنّ العيّنة غير تمثيليّة إلّا أنّها تسمح برسم الافتراضات الأولى للبحث في المستقبل.

2. الإطار التنظيمي:

لا تزال المساءلة الإعلاميّة إلى حدّ كبير وسيلة لممارسة السّلطة على وسائل الإعلام، بدلا من تذكيرهم بواجباتهم تجاه الجمهور. هذا هو السبب الذي يجعل من القانون الأداة الأهمّ في مساءلة وسائل الإعلام في الأردن.

2.1 التّشريعات المتعلّقة بوسائل الإعلام:

تتمثّلُ في ثلاثة عشر قانونا وتعديلاتها[24] وهي التي تتحكّم بشكل مباشر أو غير مباشر في وسائل الإعلام في الأردن: (UNESCO, 2015a; Pies, 2015a)

1. قانون المطبوعات والنشر (1998) وتعديلاته
2. قانون العقوبات (1960) وتعديلاته
3. قانون حماية أسرار ووثائق الدولة (1971)
4. قانون الوصول إلى المعلومات (2007)
5. قانون انتهاك حرمة المحاكم (1959)
6. قانون أمن الدولة (1959)
7. قانون نقابة الصحفيين الأردنيين (1998) وتعديلاته
8. قانون مؤسسة التلفزيون الأردني (2000)
9. قانون الإعلام المرئي والمسموع المؤقت (2002) وتعديلاته
10. قانون منع الإرهاب (2006) وتعديلاته
11. قانون وكالة الأنباء الأردنية (2009)
12. قانون الجرائم الالكترونية (2010)
13. قانون الاتصالات (1995) وتعديلاته

يكفل الدّستور حرّية الرأي والتعبير والصحافة، إلا أنّ هذه التعهدات الإيجابية لا ترقى إلى مستوى الضمانات الدولية (UNESCO, 2015a). تُصنّف المؤشّرات الدّوليّة لوضع حرّية الصّحافة في الأردن على "أنّه صعب"، وحرّية الانترنت على أنّها "حرّة جزئيّا" مع 49 نقطة من أصل 100،

(Freedom House, 2020 ; Reporters without Borders, 2020; Repucci, n.d.).

[24] السنوات المذكورة هنا، تشير إلى التشريع الأوّل. تمّ تعديل العديد منذ ذلك الحين عدة مرات. يمكن العثور على جميع القوانين في محرك البحث الرسمي للقوانين الأردنية.
http://www.lob.jo/?v=1.9&url=en/Jordanian-Legislation.

أعطت ثلاثة قوانين للحكومة القدرة على التحكم المباشر في محتوى وسائل الإعلام وهي قانون المطبوعات والنشر، وقانون العقوبات وقانون حماية أسرار ووثائق الدولة. تمّت مراجعة كلّ هذه القوانين، على الأقلّ مرّة واحدة منذ 1989، عندما بدأ آنذاك العاهل الأردني الملك حسين عمليّة مؤقتة للإصلاح السّياسي. هناك تقليد المحرّمات التي لا يجب تغطيتها حتى على وسائل التواصل الإجتماعي وهي العائلة المالكة والجيش والأجهزة الأمنية والقضاء. يشير الشّباب الأردني أيضا إلى الحكومة والبرلمان باعتبارهما محصّنين ضدّ النقد في وسائل الإعلام وكذلك على وسائل التّواصل الاجتماعي.

(UNESCO, 2015b)

يضمن قانون المطبوعات والنشر وقانون حق الوصول إلى المعلومات الحق في الوصول إلى المعلومة. الأوّل ينطبق على الصحفيين والثاني يهمّ كلّ الأردنيين. لا يمكن اعتبار هذا الضمان أمرا مفروغا منه (على سبيل المثال، لا تملكه دول أخرى في المنطقة) فإنّ الصحفيين يعتبرون القوانين التي تحدد هذا الحق، عقبة رئيسية في عملهم.

(UNESCO, 2015a)

أشارت الأستاذة الأكاديميّة عبير النّجار (2021) مؤخّرا إلى أنّ "غياب التغطية الإعلامية المحلية لأكبر شقاق عام للعائلة المالكة منذ عقود، يكشف الحالة الكارثيّة للوصول إلى المعلومات في المملكة".

منذ سنة 2011، أثار

تعديل قانون المطبوعات والنشر وإدخال قوانين الجرائم الالكترونية انتقادات شديدة من المنظمات المحلية والدولية والمنظمات غير الحكومية ونشطاء الإنترنت. تمّ تعديل قانون المطبوعات والنشر سنة 2012 للنظر في التعليقات المنشورة كجزء من محتوى غرفة الأخبار، وبالتالي تخضع للمساءلة القانونية. كما قضت بأنّ جميع المطبوعات -بما في ذلك المدونات الخاصة- التي تنشر مقالات حول القضايا السياسية والاجتماعية في الأردن، تخضع لقانون المطبوعات والنشر. نتيجة لذلك، تحتاج المدونات إلى تسمية رئيس التحرير كعضو في نقابة الصحفيين الأردنيين وتقديم الاحتياطات المالية.

(Alasmari, 2015, Pies, 2018)

يعدّ قانون الجرائم الالكترونية لعام 2015 إحدى الأدوات التي تزيد من تقييد حرية التعبير.

في عام 2010، تمّ تمرير القانون المؤقت رقم 30 بشأن جرائم أنظمة المعلومات المؤقّتة الذي تمّ تحويله عام 2015 إلى قانون دائم باسم قانون الجرائم الإلكترونية، قانون 22 رقم 27. بعد ذلك بعامين، اقترحت الحُكومة تعديلات على قانون الجرائم الالكترونية وفي أيلول 2018 عرض البرلمان التّعديلات على اللّجنة القانونيّة البرلمانيّة لمناقشتها. اقترحت الحكومة في التّعديلات تعريفا واسعا لخطاب الكراهية. تمّ رفض التغييرات

المُقترحة من قبل العديد من النقابات والأحزاب والمنظّمات الدّوليّة مثل منظّمة العفو الدّوليّة وهيومن رايتس ووتش، كما تمّ انتقادها خلال المراجعة الدورية الشاملة للأردن في مجلس
حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة في جنيف في تشرين الثاني 2018.
(Kaye, 2018)

سحبت الحكومة الأردنية في نهاية المطاف مشروع القانون المعدّل في كانون الأوّل 2018، لكنّها أعلنت عن مشروع قانون ثان في غضون 48 ساعة دون استشارة أصحاب المصلحة مثل النّواب والصّحفيين والمجتمع المدني. رفض مجلس النّواب مشروع هذا القانون الجديد في 19 شباط 2019، ويبقى وضعه الحالي غير واضح، ولكنّ الشّيء المؤكّد أنّه آليّة من آليّات زيادة الحدّ من حرية التعبير (أريج، 2019؛ البنك الدّولي، 2021).

2.2 هيئة تنظيم وسائل البث الإعلامي:

تمّت إعادة هيكلة تنظيم البثّ عدّة مرّات منذ افتتاح القطاع عام 2002 بموجب قانون الإعلام المرئي والمسموع وكرّاس شروطه. بينما لا يزال التّلفزيون الأردني الحكومي خاضعا لسيطرة الحكومة بشكل مباشر، وقناة المملكة تمّ إنشاؤها بموجب مرسوم ملكي، يخضع القطاع السمعي البصري الخاص للّوائح والتّعليمات التي أعطت أيضا الأساس لإنشاء هيئة الإعلام الأردني.

وفقا لقانون المرئي والمسموع فإنّ هيئة الإعلام ليست مستقلّة عن الحكومة، لا ماليّا ولا هيكليّا (المادّة 3 (ب)). يتم تعيين المدير بموجب قرار مجلس الوزراء"(المادّة 6(ب)) و"يكون مسؤولا أمام الوزير عن سير أعمال اللّجنة" (المادّة8، قانون الإعلام المرئي والمسموع، 2015؛ مندل). ومع ذلك أشار الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم إلى أنّ التّدخّل كان نادرا (يحيى شقير ومحمد قطيشات، اتّصال شخصي، كانون الأوّل 2019)[25] وأنّ هيئة الإعلام كانت قادرة على لعب "دور غير رسمي في حلّ النّزاعات بين الجمهور ووسائل الإعلام المرخّصة"، وذلك بشكل أساسي من خلال" السّلطة الأخلاقيّة لمدير هيئة الإعلام السّابق"(داوود كتاب، اتّصال

[25] مقابلات في ديسمبر/ كانون الأوّل 2019 مع يحيى شقير، رئيس لجنة شكاوي المرئي والمسموع، ومحمّد قطيشات الرّئيس السّابق لهيئة الإعلام.

شخصي، كانون الأوّل 2019)[26]. وفقا للمادّة 4 من قانون المرئي والمسموع (2015)، فإنّ هيئة الإعلام مسؤولة على:

أ) تطوير وتنظيم قطاع الإعلام المرئي والمسموع في المملكة والعمل على خلق مناخ استثماري فيه.

ب) دراسة طلبات التّراخيص.

ج) مراقبة أعمال المرخّص لهم.

د) اعتماد المواد المسجّلة ومنح الموافقة على الموادّ المسجّلة ومنح التّراخيص اللّازمة لأماكن عرضها وتداولها وفق أحكام هذا القانون واللّوائح المنبثقة عنه.

ه) اعتماد مكاتب مراسلي محطّات الإذاعة والتّلفزيون بموجب كرّاس شروط خاصّة صادرة لهذا الغرض.

و) ترخيص الأجهزة والوسائل التقنيّة المستخدمة في أعمال البثّ الإذاعي والتلفزيوني بالتنسيق مع هيئة تنظيم الاتصالات.

يخضع الحصول على ترخيص البث الخاص لعدة شروط من بينها محتوى البرمجة. تعتبر تراخيص الأخبار السّياسيّة باهظة الثمن ويعتمد الحصول على الرّخصة وتجديدها على أساس "حسن سلوك" المؤسسة الإعلامية المعنيّة(Pies, 2015b).

لا تلتزم الصّحافة المكتوبة أو الالكترونيّة بأيّ كرّاس شروط متعلّقة بالمحتوى، ولكن فقط بالمتطلبات الماليّة والتنظيميّة.

3. ممارسات المساءلة الإعلاميّة:

2.1 مجلس الصحافة / مجلس الإعلام

تُدير نقابة الصّحفيين الأردنيين، لجان الشّكاوي التي من خلالها يشتكي النّاس من أعضاء نقابة الصّحفيين الأردنيين.

ينصّ قانون نقابة الصّحفيين الأردنيين على أنّه يحقّ للأردنيين الذين لديهم تكوين أو خبرة ذات صلة (بما في ذلك خبرة التّدريس في الصّحافة أو الإعلام، أو العمل ذي الصّلة في القطاع العام) أن ينضمّوا إلى نقابة

[26] مقابلة في ديسمبر/ كانون الأوّل 2019 مع داوود كتاب مدير عام شبكة الإعلام المجتمعي

الصّحفيين الأردنيين كأعضاء. وعلى الرّغم من أنّ معظم العاملين بها من مُتخصّصين في مجال الإعلام ومُمارسي القانون، فلايزال هذا الهيكل "شبه ذاتيّ التّعديل" يُقرّر على أساس المرجع المعياري ومدوّنة أخلاقيّات المهنة لنقابة الصّحفيين الأردنيين والتي هي جزء من قانون النّقابة. تتمتّع قرارات اللّجان بقوّة القانون أيضا، ويمكنها إنزال عقوبات على أعضاء نقابة الصّحفيين الأردنيين، مثل سحب عضويّتهم. يُمكن أن تؤدّي قرارات لجنة الشّكاوي إلى فرض عقوبات تدريجيّة غير ماليّة مثل التّحذير، أو التّأنيب، أو الإيقاف المؤقّت عن ممارسة مهنة الصّحافة، أو الإيقاف الدّائم في حالة الانتهاكات الجسيمة. كذلك يُمكن للصّحفيين الطعن في الأحكام الصّادرة عن المحكمة الإدارية، التي تتمتّع بصلاحيّة الاستماع إلى القرارات الحكوميّة والحكوميّة ذات الصّلة وإلغائها (Pies, in press & Madanat 2015).

وكردّ فعل على تحرير سوق التلفزيون، تمّ إنشاء لجنة شكاوى أخرى عام 2015 بموجب المادة 4 من قانون الإعلام المرئي والمسموع (2015). كان من المُقرّر أن تُشكّل هيئة الإعلام، لجنة من الخبراء للتّعامل مع شكاوى النّاس المتعلّقة بمحتوى البثّ الخاص. يتمّ انتخاب رئيس لجنة شكاوى هيئة الإعلام من قبل أعضاء اللّجنة بصفته الشّخصيّة. ومع ذلك يتمّ تعيين أعضاء اللّجنة (تسعة خبراء) من قبل مدير هيئة الإعلام. هناك أيضا عدد من الوسائل القانونية المتاحة للعقوبات. كما تُمكّن اتفاقيّة منح تراخيص البث المرئي والمسموع المنصوص عليها في قانون الإعلام، من حظر البرامج.

تهدف هذه الآليّات مثل لجنة شكاوى نقابة الصّحفيين الأردنيين ولجنة شكاوي هيئة الإعلام إلى المساعدة في تجنب تفادي الإجراءات القانونية ضدّ الصحفيين. تعيين أعضاء هذه اللّجان ليس قرارا مهنيّا مستقلّا ولا عقوبات عليهم. لذلك لا يمكن اعتبارها هيئات للتّعديل الذّاتي. ومع ذلك، يشير الخبراء إلى أنّ الأشخاص المعيّنين بحكمة، يُمكن أن يَكونوا بمثابة مسؤولي الشّكاوي/الموفّقين الإعلاميّين، بين الجمهور والإعلاميّين وبين العاملين في قطاع الإعلام.

2.2 مسؤولو الشّكاوي/المُوفّقون الإعلاميّون

أنشأت إذاعة البلد "نادي المستمعين" الذي يشارك في البرمجة والإنتاج ويقوم بإشراك الجمهور. وهي تقدّم برنامجا إذاعيّا "سيّارة إف ـ إم" من إنتاج وتقديم محمد أبو صفيّة ومجموعة من سائقي سيارات الأجرة الآخرين. وبذلك يُنظر إلى النّاس على أنّهم شركاء في صناعة الأخبار. يعمل نادي المستمعين كمؤسسة

توازن بين غرفة الأخبار في راديو البلد وجمهورها. بذلك فهو يقوم بمهامّ مسؤول الشّكاوي الإعلامية/الموفّق الإعلامي.

(Madanat & Pies, in press)

هناك عدد كبير من وسائل الإعلام التي تقدّم لجمهورها طريقة لإرسال الشّكاوي، فعلى سبيل المثال يمكن ذكر صندوق التّصحيح أو البريد الإلكتروني للشّكاوي. في معظم الحالات يكون رئيس التّحرير هو المسؤول عن متابعة هذه الشّكاوي. ولكن لم تقم أيّة وسيلة إعلاميّة إلى الآن بإدماج خطّة مسؤول الشّكاوي/الموفّق الإعلامي.

(Madanat & Pies, 2022; UNESCO, 2015a)

على الرّغم من أنّه تمّ اقتراح هذا المفهوم على أصحاب وسائل الإعلام الأردنيّة. ذكر الخبراء المطّلعون على دور مسؤول الشّكاوي/الموفّق الإعلامي، عدّة أسباب لفشل حضور هذه الخطّة: من بينها أنّ غالبيّة " وسائل الإعلام هي مملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر للحكومة أو لرجال أعمال مقرّبين من الحكومة. هذا يعني غياب الاستقلاليّة الحقيقيّة والفعليّة في معظم وسائل الإعلام. كما يتّخذ أصحاب وسائل الإعلام القرارات النّهائيّة بدلا من المحرّرين، ونتيجة لذلك يبدأ الصّحفيّون والمحرّرون في ممارسة الرّقابة الذّاتية، لأنّهم يعرفون بأنّ السّلطات العليا ستتدخّل غالبا في عملهم التّحريري".

سبب آخر تمّ ذكره وهو الافتقار إلى الحرية وبالتّالي الافتقار إلى سياسة التّعديل/التنظيم الذّاتي، الأمر الذي أعاق أيضا إنشاء نقابة قويّة ومستقلّة أو مجلس صحفي للتّعديل الذّاتي. أخيرا، يُنظر إلى مسؤول الشّكاوي/الموفّق الإعلامي "على أنّه سيُسبّب مَواقفا لا تُحصى ولا تعدّ" (داوود كتاب ويحيى شقير، اتّصال شخصي[27]، تموز 2020) والتي تحاول الوسائل الإعلاميّة في سياق سلطوي أن تتجنّبها.

3.2 اتحادات ونقابات الصحفيين المحترفين

نقابة الصّحفيين الأردنيين هي الهيئة الوحيدة التي تمثّل الصّحفيين الأردنيين. تأسّست قانونيّا عام 1953 لتحسين المعايير المهنيّة ودعم الضّمان الاجتماعي لأعضائها. لذلك فهي تعمل كجمعيّة مهنيّة ونقابة في نفس

[27] تواصل عبر البريد الالكتروني مع المؤلفين في تموز 2020 مع داوود كتاب مدير عام شبكة الإعلام المجتمعي ويحيى شقير، رئيس لجنة شكاوي المرئي والمسموع.

الوقت. يُمكن القول بأنّ نقابة الصّحفيين الأردنيين غير سياسيّة إلى حدّ ما، بالمقارنة مع الجمعيّات المهنيّة الأخرى التي تولّت في وقت ما أدوار معارضة خارج البرلمان. في الآونة الأخيرة فقط، نظّمت النّقابة حملة بالاشتراك مع المنظّمات غير الحكوميّة الإعلاميّة وتمكّنت من إلحاق "هزيمة جديدة" باقتراح من مدير مجلس الإعلام (شخصيّة معارضة سابقة) لفرض مزيد من التّعديلات الماليّة والتّرخيصيّة على وسائل التّواصل الاجتماعي.
(Badareen, 2021)

كان هناك تقليديّا تناقضا في قواعد العُضوية، إذ أنّ تحديد الصّحفي هو إحدى القضايا التي كافحت نقابة الصّحفيين لحلّها في السّنوات الأخيرة. وهناك سبب آخر يتعلّق بمحاولات تحرير النّقابة، نفسها من صُورة كونها، الذّراع الممتدّ للحكومة وما إذا كانت هي الهيئة المناسبة لفرض أدوات مساءلة وسائل الإعلام.
(Madanat & Pies, 2022; Pies, 2015b)

4.2 المنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات الصلة بوسائل الإعلام

يحتكم الفاعلون في مراكز السّلطة السياسية في الأردن على دور كبير في محاسبة الإعلام، وليس فقط من خلال مؤسسات المساءلة الإعلاميّة الرسمية أو الملزمة قانونا. يوجد داخل نظام السلطة السياسية جهات فاعلة لها مصالح مختلفة، على سبيل المثال الدّيوان الملكي والحكومة والأجهزة الأمنيّة والنّخب الإقتصادية وزعماء القبائل والسّياسيون المعارضون، الذين يستخدمون أيضا طرقا غير رسميّة لمحاسبة وسائل الإعلام الحكوميّة. تخضع وسائل الإعلام الحكوميّة للمساءلة داخليّا من قبل السياسيين من الحكومات المعنيّة إذ امتلك بعض النّواب السّابقون مؤسسات إعلامية واستخدموها لمصالحهم السياسية، يمارس السياسيون الفرديّون الاحتواء النّاعم، أو يذهبون إلى المحكمة أو غالبا ما يشتكون من التغطية لرئيس التّحرير (مركز القدس 2009، 2012). تؤكد مبادرات رصد وسائل الإعلام التي بدأها ممثلون من مركز القوة السياسية، مثل أكيد وحقك تعرف، على هذا التقييم. يدير معهد الإعلام الأردني الذي أسسته صاحبة السمو الملكي ريم علي "أكيد" ويتلقى تمويلا من المحكمة الهاشمية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي. الهدف هو تحديد "الأخبار الزّائفة" بدلا من ادعاء "الأخبار الصّحيحة". (أكيد، بدون تاريخ، المعهد الأردني للإعلام، بدون تاريخ؛ طه درويش، اتّصال شخصي، كانون الأوّل 2019)[28]. أُسّس "حقك تعرف" من قبل وزير الإعلام السابق لمحاربة الشّائعات ويديره الآن

[28] مقابلة مع طه درويش، مدير تحرير "أكيد"، كانون الأوّل 2019

رئيس الوزراء (الجديد، 2018؛ حقّك تعرف، بدون تاريخ). ترتبط كلتا المؤسّستين بشكل مباشر أو غير مباشر بالفاعلين السّياسيين المهمّين وقد تعرّضا للنّقد بسبب الانتقاء في الرّصد وطرق التحقق من الأخبار. (لينا عجيلات ويحيى شقير وداوود كتاب، اتّصال شخصي، كانون الأوّل 2019)[29]. إحدى المنصّات الخاصّة التي بعثها الشباب الأردني هي: Fatabayyano.net[30]

تمّ تسجيلها في الأردن عام 2014، مِن ثُمّ أُطلقت كصفحة على الفايسبوك، وتقوم الآن بدور مُدقّق حقائق عربي، يهدف إلى تنقية المحتوى العربي على الانترنت من الشائعات والأخبار المُزيّفة والخرافات. تعتمد هذه المنصّة على شراكة مع الفايسبوك لمراقبة أكثر المضامين انتشارا على الفايسبوك والانستغرام.

لذلك من المهم أن نلقي نظرة فاحصة على استقلاليّة المنظمات والمبادرات التي تدعي مساءلة وسائل الإعلام للارتقاء بمعايير آليّات مساءلة الإعلام كما عرّفها (Bertrand, 2000)، على أنّها " كلّ وسيلة غير حكومية لمساءلة وسائل الإعلام"(ص. 107). لقد حدّدنا الأمثلة التالية، التي تهدف بشكل أساسي إلى المساهمة في التطوير المهني الصحفي أو العمل "نيابة" عن جمهورهم.

حبر.كوم

هي مؤسسة إعلامية انطلقت كمدوّنة لإعلام المواطن عام 2007. وقد كان هدفها الأوّل هو مساءلة وسائل تكريس مبادئ "الإعلام على ما تغطيه. تسجّلت حبر.كوم عام 2009 كشركة تدير مجلة إعلامية تُروّج ل مجتمع منفتح، يدعم قيم المساءلة وسيادة القانون والتعددية وحقوق الإنسان". يُكرّس موقع حبر.كوم، صحافة متعمّقة للوسائط المتعدّدة والتحليلات النقدية والحوارات العامّة.

كما تُركّز المجلّة على الممارسات التّفاعلية التي تحاول إدماج المستخدمين للتّعليق والمشاركة في المشهد الإعلامي في الأردن.

https://www.7iber.com/

---

[29] مقابلات مع لينا عجيلات مؤسّسة مشاركة ومحرّرة لموقع: 7iber.com
ويحيى شقير، رئيس لجنة شكاوي المرئي السمعي وداوود كتاب مدير عام شبكة الإعلام المجتمعي.

[30]: Fatabayyano
يتحقق بالعربي واخذ اسم علامته التجارية بذكاء من القران (سورة الحجرات 6) "يا أيّها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإٍ فتبيّنوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتُصبحوا على ما فعلتم نادمين".

الحدود

الحدود هو موقع إلكتروني عربي مقرّه في لندن، يهدف إلى "خلق قدر معيّن من التربية الإعلاميّة". تأسّس في الأردن عام 2013، وقد سَخِر في البداية من الأخبار الأردنية قبل أن يُعمّم التجربة في دول أخرى في الشرق الأوسط. يقوم القيّمون على الموقع بدعوة جمهوره إلى استحقاق جائزة الحدود مقابل أخبار تستحق السخرية منها. ثمّ يقدمون هذه الأخبار الساخرة ويتمنون لو كانت حقا مزورة ولكن الأخبار تكون بالفعل حقيقيّة. وبالتالي فإنّهم يساهمون في مشهد المساءلة الإعلامية في الأردن من خلال انتقاد وسائل الإعلام بطريقة ساخرة.

إعلاميّون من أجل صحافة استقصائية عربيّة (أريج)

تأسّست منظّمة أريج عام 2005 ومقرّها عمّان. تهدف إلى "دعم صحافة استقصائية احترافية مستقلة ذات جودة عالية من خلال تنظيم ورشات تدريب نوعية متقدمة وتوفير خبرات إشراف ومتابعة للصحفيين على يد إعلاميين محترفين، وتمويل إنتاج تحقيقات متنوعة والتشبيك مع منصات نشر عربية ودولية". تنتج أريج ومن خلال أنشطتها تقارير استقصائية، بماهو نادر في معظم الدول العربية بما في ذلك الأردن. وبالتالي فإنّها تساهم في مشهد المساءلة الإعلامية في الأردن من خلال محاسبة وسائل الإعلام على ما لن تغطيه لولا ذلك.

مركز الدّفاع عن حرية الصّحفيين

تأسّس مركز الدّفاع عن حرية الصحفيين في عام 1998. ومنذ سنة 2015 ينشر المركز تقريرا سنويا عن وضع حرية الإعلام في الأردن، يقوم المرصد الإعلامي للمركز بالتركيز على خطاب الكراهية من خلال متابعة الصحف اليومية الأربعة والمواقع الإلكترونية الإخبارية العشرة. بالنّسبة لعام 2020، ينتقد تقرير "وسائل الإعلام المقيّدة" آثار سياسة "الاحتواء النّاعم" المذكورة أعلاه على المؤسّسات الإعلاميّة: "تُمارس أقسام التّحرير (رئيس التّحرير ومدير التحرير والمحرّرين المكتبيين) الآن الرّقابة القَبلية ومُراجعة المحتوى وتحذف أو تُعدّل ما تراهُ مخالفا لتوجيهات الدّولة والحكومة." (مركز الدّفاع عن حرية الصحفيين، 2020).

وإلى جانب ذلك فيدعم المركز الصّحفيين من خلال وحدة المساعدة القانونية في قضايا قانون الإعلام. كما يشارك في المشاريع والأنشطة المتعلّقة بإدارة وسائل الإعلام والتنظيم/التّعديل الذّاتي. كان المركز من بين

المنظمات الأولى التي وضعت سنة 2007 مدوّنة لقواعد السلوك المهني للإعلاميين لتغطية الحملة الانتخابية.

راديو البلد

أنشأت إذاعة البلد (المعروفة سابقا بعمان نت)، التي تديرها شبكة الإعلام المجتمعي، نادي المستمعين. كما تُقدّم برنامجا إذاعيّا "سيّارة إف ـ إم" من إنتاج وتقديم محمد أبو صفيّة ومجموعة من سائقي سيارات الأجرة الآخرين. وبذلك يُنظر إلى النّاس على أنّهم شركاء في صناعة الأخبار. إذ أنّهم يُساهمون في الخطاب النّقدي والتّفكير داخل هيئة، كما يُبيّن ذلك رئيس التّحرير وليد حسني: "نحن نختلف وننتقد بعضنا البعض باحترام وعلى أساس حرّية الاختلاف. لكن تبقى عمّان نت مساحة حُرّة للآراء، للخلاف والاتفاق" (حسني، 2021). بذلك تحوّل الطّموح إلى ممارسة عبر تركيز الراديو على الأخبار المحلّية وبالتالي يُساهم في طرح الموضوعات التي كانت ستترك جانبا (شبكة الإعلام المجتمعي، بدون تاريخ).

صحفي Sahafi.jo

تأسّس موقع صحفي في عام 2009 ويكاد يكون مكرّسا بشكل حصري للإبلاغ عن القضايا المتعلّقة بالمشهد الإعلامي في الأردن والعالم العربي وتحليلها. يوفر موقع صحفي مصدرًا حول قضايا الصحافة والإعلام في الأردن. وتتمثّل أهدافه الرئيسية في بناء المعرفة حول مهنة الإعلام ومتابعة التطورات والتغيرات في مجال الصحافة. وبالتالي، فإنّه يمهد الطريق لتحليل ونقد إعلامي قائم على أسس جيّدة (Sahafi.jo, n.d.).

4. تصوّرات ممارسات المساءلة الإعلاميّة:

يُوضّحُ الجزء التّالي نتائج الاستبيان الذي تمّ إجراؤه نيابة عن معهد آيرش بروست في يوليو 2020. أرسلنا الاستبيان المصمّم مُسبقا عبر البريد الالكتروني إلى 21 شخصا، أجاب 10 منهم. تضمنت قائمة المستجوبين صحفيين وممثلين عن المؤسسات الإعلاميّة والمنظمات غير الحكوميّة بالإضافة إلى مدوّنين يشاركون جميعا في ممارسات المساءلة الإعلامية. العيّنة ليست تمثيلية. درس مؤلّفو هذا التقرير المساءلة الإعلاميّة في الأردن لأكثر من 10 سنوات وقد نشروا على نطاق واسع حول هذا الموضوع.

(Hawatmeh & Pies, 2010; Madanat & Pies, 2022; Pies, 2014, 2015a, 2015b; Pies & Madanat, 2011)

لقد أجرينا مقابلات مع أهمّ الجهات الفاعلة في مجال مساءلة وسائل الإعلام في الأردن، من خلال مقابلات شبه منظّمة وجها لوجه في كانون الأوّل 2019 من أجل مشروع بحثي. ربّما يكون هذا هو السّبب في أنّنا شهدنا "إجهادا للاستبيان" بين المستجوبين للمشروع الأخير. على الرّغم من ذلك، فإنّ الإجابات التي تلقيناها في الغالب تؤكّد التوجّهات والمُيول التي رصدناها في كانون الأوّل2019.

1.2 تُعتبر الرّقابة الذاتية عالية

تُشير إحدى النّتائج الحاسمة إلى الحضور الكبير للرّقابة الذّاتية لدى الصّحفيين (سؤال 3)، والتي يعتبرها معظم المستجوبين عالية. قال 6 من أصل 10 إنّ تأثير الرّقابة الذاتية مرتفع للغاية، وقال 2 إنّه مرتفع نوعا ما واثنان فقط يعتبرونه متوسّطا. ومن الأسباب الرّئيسية لهذه الرّقابة الذّاتية، ذكر المستجوبون المضايقات والملاحقات القضائيّة وسجن الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام وكذالك "الرّقابة التي تفرضها هيئات التّحرير". لذلك فإنّ ثقافة الخوف وانعدام الثقة القانونية (خاصة فيما يتعلق بالمصطلحات الغامضة للقوانين)، والتي ذكرها كلّ المستجوبون كعامل مهمّ يحدّ من اشتغال وسائل الإعلام بحريّة (سؤال2). أكّد مستجوب واحد فقط أنّ وسائل الإعلام تتمتّع باستقلالية تحريرية (سؤال 10)، 4 رفضوا و5 قالوا إنها كانت متاحة جزئيّا.

في حين أنّ 9 من 10[31] إجابات ترى أنّ هناك اختلافا في المساءلة الإعلاميّة بين وسائل الإعلام الخاصّة والرّسمية، لم يسأل الاستبيان كيف ذلك.

من خلال البحوث السّابقة نعلم أنّ الجهات الرّئيسية التي تقوم بمساءلة وسائل الإعلام تختلف: فبينما تحاسب السلطات المختلفة داخل النّظام السياسي (مثال على ذلك الجهات الأمنية، الحكومة، الديوان الملكي) وسائل الإعلام الرّسمية بشكل مباشر، يتدخّل الفاعلون الاقتصاديّون أكثر بكثير في وسائل الإعلام التّجارية الخاصة. ومع ذلك لا يمكننا رسم خط واضح بين وسائل الإعلام الرّسمية والخاصة من حيث ممارسات المساءلة الإعلامية التي تهدف إلى الدّفاع عن مصالح الجمهور والمواطنين. فقط وسائل الإعلام الخاصة غير الربحية تخضع للمساءلة إلى حدّ كبير من قبل جمهورها.

2.2 تمّ تقييم فعاليّة أدوات المساءلة الإعلامية على أنّها ضعيفة

من الواضح أنّ "الإجهاد" لا يتعلّق فقط باستبيان المساءلة الإعلامية، بل أيضا بآليّات المساءلة الإعلامية في حدّ ذاتها. سنة 2010، تمّ إجراء استبيان مع عيّنة تمثيليّة من الصّحفيين في الأردن حول المساءلة الإعلاميّة،

[31] لقد غيّرنا مصطلح "وسائل الإعلام المملوكة للدّولة" في الاستبيان الأصلي إلى "وسائل الإعلام الرّسميّة" لأنّه المصطلح المستخدم محلّيا وهو الذي يصف بشكل أفضل الاختلافات في ملكيّة وسائل الإعلام في الأردن.

آنذاك تمّ تقييم ممارسات المساءلة الإعلاميّة على أنّها ذات تأثير مرتفع أو مرتفع نوعا ما على سلوك الصّحفيين: القوانين الناظمة لوسائل الإعلام(58٪) ودليل صلب السّياسة التحريرية للمؤسسات الإعلامية (72٪). بالإضافة إلى ذلك نجد آليّات أخرى من المساءلة الإعلامية مثل القوانين النّاظمة والتّعليم الصّحفي والنّقد على تويتر وفايسبوك، ومدوّنات الأخلاقيات الصحفية ومدوّنات الصّحفيين، وهي وجدت مؤثرة في أكثر من ثلث الإجابات (Pies, 2014).

في هذا الاستبيان الأخير، وجدنا آليّة واحدة فقط، وهي المنظمات غير الحكوميّة المختصّة في الإعلام، التي تخلق على الأقل بعض التّفاؤل من خلال تأثيرها على وسائل الإعلام الأردنية في ما يتعلّق بالمساءلة الإعلاميّة. تحصّلت المنظمات غير الحكوميّة المختصّة في الإعلام على 4 مرّات تقييم "مرتفع نوعا ما"، ومرّة واحدة "متوسّط، و5 مرّات ذات كفاءة "منخفضة للغاية أو إلى حدّ ما (أنظر الرّسم البياني رقم 1)[32].

الرّسم البياني1: تقييم فعاليّة آليّات المساءلة الإعلامية في الأردن

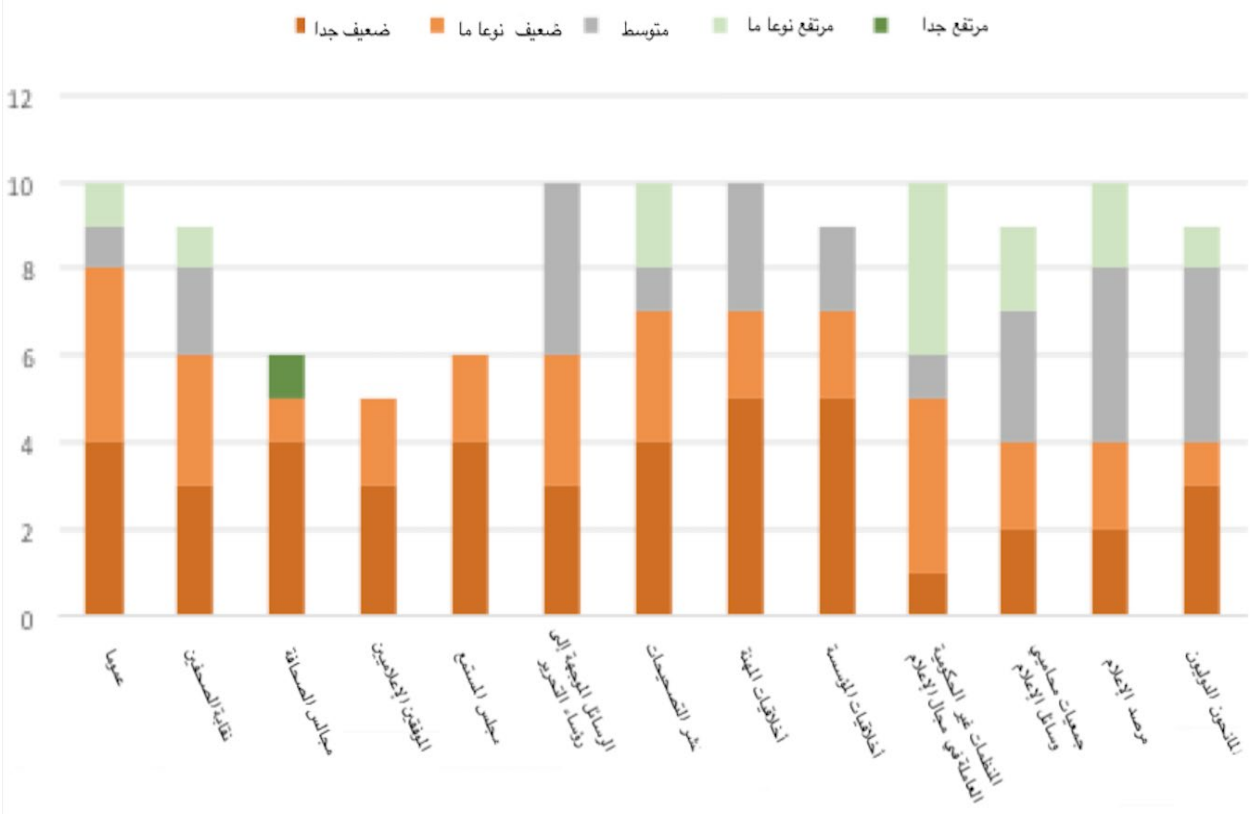

[32] الإجابات المفقودة ل9 هي "لا إجابة"

تمّ تقييم كفاءة جمعيّات المحاميين المختصّين في الإعلام، ومرصد الإعلام نشر التّصحيحات على أنّها "مرتفعة جدّا" فقط عبر إجابتين من أصل 10 إجابات، و3 إجابات اختارت خانة "متوسط" بالنّسبة لجمعيّات المحاميين المختصين في الإعلام و4 "متوسط" لمرصد الإعلام و2 لتصحيحات المنشورات.

تشير إجابة "مرتفع جدّا" في خانة مجالس الصّحافة من قبل أحد المستجوبين، إلى هيئة الإعلام غير المستقلّة. والتي لا يمكن اعتبارها هيئة للتّنظيم الذّاتي (انظر المحور الأوّل المتعلّق بمجلس الصحافة).

عموما فإنّ تقييم فعاليّة أداء آليّات المساءلة الإعلاميّة في الأردن تراوحت بين ضعيفة جدّا وضعيفة نوعا ما.

قد يكون هذا مرتبطا أيضا بالتقييم المنخفض لطبيعة آليّات المساءلة الإعلاميّة المعمول بها في البلد(سؤال 13): 3 مشاركين اعتبروا أنّها ضعيفة جدّا و4 ضعيفة نوعا ما و2 متوسط. لكن هذا لا يعني أنّ المبادرات المستقبليّة لتعزيز مساءلة وسائل الإعلام ستذهب سدى. على الرّغم من التّقييم الضّعيف لإجراءات التّعديل الذّاتي المعتمدة الآن، فإنّ معظم المستجوبين يشهدون على أنّ الصّحفيين الأردنيين لديهم عقلية وثقافة مهنيّة، حيث تلعب مساءلة وسائل الإعلام دورا مهمّا جدّا(6) أو دورا مهمّا(2). يشكّ اثنان فقط من المشاركين في ذلك (غير مهمّ إلى حدّ ما(1)، غير مهمّ(1)). كما تمّ ذكر ثقافة الصّحافة المسؤولة تقليديا في الأردن على أنّها عامل تمكين لممارسات المساءلة الإعلاميّة.

3.2 شبكات التّواصل الإجتماعي: عامل مهمّ في تمكين المساءلة الإعلاميّة

أكّد 8 مستجوبين من أصل عشرة على العبارة التي مفادها أنّ "شبكات التّواصل الإجتماعي مهمّة كمنتدى للنقاش حول جودة أو سوء سلوك وسائل الإعلام الإخبارية". إجابة واحدة لم توافق على ذلك، وأخرى اعتبرت أنّها مهمّة "جزئيا".

لقد تَمّ ذِكر شبكات التّواصل الاجتماعي بشكل صريح، في سؤال مفتوح، يطرح العوامل التّمكينية لثقافة المساءلة الإعلامية في الأردن. كتب أحد المستجوبين: "شبكات التّواصل الاجتماعي هي أداة للمواطنين لممارسة حرية التعبير". يُستخدم فايسبوك على سبيل المثال لانتقاد المحتوى الإعلامي والسياسة الإعلامية وقرارات التحرير (Pies & Madanat, 2022). في مثال التّحقيقات غير المنشورة لوثائق باندورا، كان الفايسبوك المكان المثالي لانتقاد ليس فقط ضغط الدّولة ولمن أيضا لانتقاد المؤسّسات الإعلاميّة. قال المُراقب الإعلامي أحمد أبو حمد (2021):

لم تنشر أي مؤسّسة صُحفيّة أردنيّة أيّ شيء حول تحقيق وثائق باندورا، بما في ذلك تلك التي لها صوت مختلف (حبر.كوم، عمّان نت، جو 24). حتّى شبكة أريج التي تتّخذ من الأردن مقرّا لها والتّي عملت على ستّة تحقيقات

متعلّقة بهذه الوثائق، لم تنشر أيّ شيء عن الجانب المتعلّق بالأردن. الوضع مُرعب. الصّحفي الأردني مسجون في سجن بلا جدران أوحواجز". تساءل الصّحفي الاستقصائي مُصعب الشوابكة (2021) عن "معنى المُخرجات "الإصلاحيّة" عندما يتمّ ترويع وسائل الإعلام المحلّية، والناس. يتهامسون سرّا بما تتداوله وسائل الإعلام الأجنبيّة بخُصوص وثائق باندورا وممتلكات الملك؟ لا يوجد إصلاح بدون حرّية التعبير والصّحافة والنّشر والشفافيّة والحوكمة الرّشيدة والمراقبة والمساءلة. الحرّية حاجة لا يمكن تأجيلها (حمد 2021).

ما يُوضّحه المنشوران على الفايسبوك ينعكسُ أيضا في تصوّر المستجيبين: تُمثّلُ شبكات التّواصل الاجتماعي فضاءا مفتوحا، يُظهر تنوّع المجتمع الأردني الذي لا ينعكسُ في محتوى الإعلام الإخباري ولا يحظى بالتقدير. تدعمُ هذه النّظرة المتفائلة لدور شبكات التّواصل الاجتماعي، مُعدّل معرفة القراءة والكتابة المُرتفعة وإمكانيّة الوصول الواسعة إلى الانترنت.

تكشف النّتائج الأُولى من الاستكشاف المُستمرّ لممارسات المساءلة الإعلاميّة على الفايسبوك، الوجه الآخر للقصّة (Madanat, 2021). تُظهر منشورات الفايسبوك التي يكتب جلّها الصّحفيّون وانتقادات وسائل الإعلام، صفة مشتركة وهي السّخرية. تدافع التعليقات عن قمع الحكومة لحريّة الصّحافة والتّعبير عندما يتعلّق الأمر بالقضايا الدّينية. ملاحظة أخرى هي ميل المستخدمين إلى معالجة موضوع الخبر أو المقال بدلا من الإشارة إلى الممارسات الصّحفية مثل اختيار الحجج وشفافية المصادر والمعلومات الدقيقة وما إلى ذلك. إنّه دليل الافتقار إلى المعرفة والتعليم الأساسيّين حول المعايير المهنيّة في وسائل الاعلام، الشيء الذي تحاول بسخرية- الحكومة إصلاحه من خلال إدماج التربية الإعلامية في مناهج التدريس.

4.2 القوانين المقيّدة والغامضة هي العامل الأكثر تقييدا لمساءلة وسائل الإعلام

هناك أكثر من 10 قوانين تؤثر بشكل مباشر على أداء الإعلام الإخباري في الأردن. على الرّغم من أنّ الدّستور يضمن حرية الصّحافة، إلّا أنه لا يرقى إلى المعايير الدولية. القوانين مقيّدة وتستخدم مصطلحات غامضة، تسبب القلق وعدم اليقين بين الصحفيين. هذا هو السبب في أنّ المستجوبين ذكروا القوانين، باعتبارها الأداة الأكثر فاعلية لمساءلة وسائل الإعلام للنّظام السّياسي وفي الوقت نفسه، العامل الأكثر تقييدا لأي ممارسات لمساءلة وسائل الإعلام أمام المواطنين أو الجمهور. إنّ المضايقة والملاحقة القضائيّة للصحفيين من قبل قوّات الأمن والسياسيين ورجال القبائل، تزيد من ثقافة الخوف، التي تخلق ثقافة تحريرية مقيّدة. أطلق على ذلك أحد

المستجوبين مصطلح "رقابة التّحرير" في مقابل "رقابة الدّولة". نتيجة لذلك دعى المستجوبون بشدّة إلى إصلاح القوانين التي تؤثر على وسائل الإعلام.

هناك عامل مهمّ آخر ذكره الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم والذي لا يزال يحدّ من المهنيّة وهي مشكلة النّفاذ إلى المعلومات. فعلى الرّغم من قانون حق الوصول إلى المعلومات، لا تزال مؤسسات الدّولة تمارس ثقافة إخفاء المعلومات بدلا من جعلها شفافة للجمهور. لذلك فإنّ انتشار الشائعات والمعلومات الكاذبة ـخاصّة عبر شبكات التواصل الاجتماعي ـ يمثّل مشكلة للصحفيين لأنّ وسائلهم في التحقيق في مثل هذه المعلومات محدودة أيضا.

(Al Qadi, 2014).[33]

لا تؤثر القوانين فقط على محتوى وسائل الإعلام، بل هي تتسبّب أيضا في تهميش هيكلي لوسائل الإعلام غير الرّسمية. يرى من تمت مقابلتهم أنّ القانون الذي ينظم المنافسة العادلة والمفتوحة مفقود. هذا هو السبب في أن تمويل المؤسسات الإعلامية الخاصة يمثل عقبة مهمّة أخرى أمام ممارسات مساءلة وسائل الإعلام في الأردن. ومن بين الأفكار المذكورة في الاستبيان لتحسين الوضع الحالي، هي إقناع وسائل الإعلام بأخذ ملاحظات الجمهور على محمل الجدّ. علاوة على ذلك، فإنّ جمعيّة الصحفيين القوية ـ التي يمكن أن تضغط من أجل إصلاحات حقيقة ـ مفقودة. تعمل نقابة الصّحفيين الأردنية الحالية على زيادة الاختلالات بدلا من تسويتها. هذا ما جعل أحد المستجوبين يقترح منظمة "قوية" ثانية للصحفيين.

من ناحية الصّحفيين، انتقد بعض المستجوبين الافتقار إلى الكفاءات المهنية. هذا هو السبب في أنّ بعض الأفكار حول كيفية تحسين ممارسات مساءلة وسائل الإعلام في الأردن تشير إلى المستوى الفردي للصحفيين، مثل تعزيز الأخلاقيات المهنية أو زيادة الوعي بالقضايا المتعلقة بأخلاقيات المهنة. يمكن أن يكون إنشاء مجلس إعلام حقيقي للتعديل الذاتي مفيدا، لذلك تمّ اقتراحه من قبل أحد المستجوبين. ولا ينبغي أن يكون هذا المجلس مستقلّا فحسب بل يجب أيضا أن يكون مزوّدا بأعضاء ذوي خبرة مهنية ومحترمين على نطاق واسع. أخيرا، طالب أحد المستجوبين بالوعي الثقافي للمساءلة داخل المجتمع الأردني ككل. وانتقد نفاق الأشخاص الذين يطالبون بمحاسبة أصحاب النفوذ لكنهم يهاجمون الحكومة عندما يتم القبض على أحد أقربائهم. كمت أنّ الممارسات المُختارة للمساءلة الإعلاميّة لصالح فئات سياسيّة معيّنة، جعلت الجمهور يُشكّك في الأهميةّ

[33] أفاد مركز الدّفاع عن الصحفيين عن انخفاض في انتهاكات حرية الإعلام منذ عام 2017 وعزّا ذلك في المقام الأوّل إلى الرّقابة الذاتية ورفض الحكومة تغطية الصحفيين للإعتصامات والاحتجاجات خلال العام.

المعيارية لمساءلة وسائل الإعلام ككُل أو اعتبارها أداة للدّفاع عن مصالحهم الخاصّة. فعلى حدّ تعبير أحد الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم: "الجمهور الذي يمتدح عملنا للتحقق من خبر مت هو نفسه الذي ينشر لاحقا خبرا آخر وهو يعلم مسبقا أنّه غير صحيح. لكنّهم يفعلون ذلك لأنّه يحتوي على موقف سياسي يؤيّدونه. إنّهم يهاجموننا أيضا لتصحيح قصّة تستفيد منها الحكومة. يقولون اتركه غير مصحّح!" (إسلام صوالحة، اتّصال شخصي/ كانون الأول 2019).[34]

الرّسم البيان2: نظرة عامّة حول عوامل التمكين و عوامل الحدّ من مساءلة وسائل الإعلام

عوامل التّمكين التي ذكرها المستجوبون	العوامل التي تحدّ من المساءلة والتي ذكرها المستجوبون
• ثقافة العمل الصّحفي التي تعتمد على المسؤوليّة • ارتفاع معدّل القدرة على القراءة والكتابة • إمكانيّة الوصول إلى الانترنت على نطاق واسع • التدريب الأساسي للصّحفيين، لكنّه يفتقر إلى ثقافة التّعلم مدى الحياة • التّنوع في المجتمع رغم أنّه لا ينعكس في المحتوى الإعلامي و لا يحظى بالتقدير • شبكات التّواصل الاجتماعي كأداة لممارسة الحرية للمواطنين	• لا تحترم القوانين حريات الإعلام وتستخدم مصطلحات غامضة • المضايقات والملاحقات من قبل الأجهزة الأمنية والسياسيين ورجال العشائر • السجن • ثقافة التحرير المقيدة ("الرقابة على التحري") • تهميش وسائل الإعلام غير الرسمية • نقص التمويل المستمر الذي يسمح بهامش معين من الاستقلالية التحريرية • نقص الكفاءات المهنية للصحفيين • احتكار مؤسسات الدولة للمعلومات على الرغم من قانون حق الوصول إلى المعلومات • ضعف التنظيم الذاتي (نقابة الصحفيين الأردنيين) • عدم وجود ثقافة المساءلة في الأردن

[34] مقابلة في كانون الأوّل 2019 مع إسلام صوالحة، محرّر في صحّح خبرك.

5. الخلاصات والأفكار:

عندما وصلت الانتفاضات العربيّة للأردن عام 2011، أصبحت وسائل التّواصل الاجتماعي أداة للتّحوّل السّياسي وكشفت عن التّحدّي الذي تواجهه وسائل الإعلام التّقليديّة في استعادة الثقة. في السّنوات التي تلت ذلك، تمّ التّفاوض على العلاقة بين وسائل الإعلام. حينئذ ظهرت آليّات مستقلّة جديدة للتنظيم والتّعديل الذاتي لوسائل الإعلام (Pies, 2014). ومع ذلك، فإنّ هذه السّنوات القليلة من التّحرّر السّياسي بعد الانتفاضات العربيّة عام 2011، لم تُسفر عن أيّ تقدّم ملحوظ في المساءلة الإعلاميّة كما لم يتغيّر أيّ شيء هيكلي في شرعيّة وسائل الإعلام في الأردن منذ 2011. لا تزال العوامل الكامنة وراء عدم ثقة المواطنين في وسائل الإعلام التقليدية منذ بداية الربيع العربي كما هي، وبالتحديد تصور وسائل الإعلام على أنها تحت سيطرة النظام. هنا أيضا سبب آخر، وهو عدم إشراك المستخدمين في إنتاج الأخبار.

يُصوّر بحثنا بيئة معادية إلى حدّ ما لممارسات المساءلة الإعلامية التي تهدف إلى حضور آليّات مساءلة بما يتجاوز الوسائل غير الحكومية. ولكن تدفع التشريعات الضيقة والمضايقات والمُقاضات المفرطة بالإضافة إلى العوامل المقيّدة الأخرى، خبراء المساءلة الإعلامية إلى المطالبة في المقام الأوّل بحرية وسائل الإعلام. يُنظر إلى المساءلة الإعلامية أنّها عملية مصاحبة للحرية. بشكل عام، لا يزال الهيكل الأساسي لآليّات مساءلة وسائل الإعلام هو نفسه الذي كان عليه قبل عقد من الزمن، لكنّ الممارسات المُختارة والتقييم العام للمساءلة الإعلاميّة قد تغيّر.

ومع ذلك، قد تستند الأنشطة المستقبلية لتعزيز ممارسات المساءلة الإعلامية على الصحفيين الذين يدعمون الفكرة ومجموعة متنوعة من الخبراء والمنظمات التي نشطت في مساءلة وسائل الإعلام ـ بعضها بالفعل لأكثر من عشرة سنوات (انظر القسم الثالث من هذه الورقة). تعتمد مبادرات مساءلة وسائل الإعلام غير الحكوميةّ والمستقلّة بشكل أساسي على تمويلا الجهات الفاعلة الدّوليّة. لذلك نُوصي بالتركيز على المستوى التنظيمي لوسائل الإعلام الخاصة (التجارية وغير الهادفة للربح)، أو على مبادرات شبكات التواصل الإجتماعي (إما من قبل خبراء الإعلام أو المواطنين) أو على المنظمات الإعلامية غير الحكومية لتعزيز أو تنسيق قضايا المساءلة الإعلامية في الأردن. هناك بعض الإجراءات التي يمكن اتخاذها:

1. تعزيز الاستدامة المالية للمؤسسات الإعلامية الخاصة من خلال توفير البحوث حول "الحقائق الثابتة" وإتاحتها لأصحاب وسائل الإعلام، على سبيل المثال، الإجابة على الأسئلة التالية:

- لماذا تؤتي ممارسة المساءلة الإعلامية ثمارها للمؤسسات الإعلامية في سياق سلطوي مثل الأردن؟ (على سبيل المثال، عدد أقل من الملاحقات القضائية، ومضايقات أقل، وموظفون أكثر رضا، وثقة أكبر للجمهور، ونسبة متابعة أكبر، وفرص أفضل للحصول على تمويل من مانحين دوليين...)
- كيف تتعرف على جمهورك كمّا وكذلك كيفا؟ مثال العادات وردود الأفعال والميولات والثقة وما إلى ذلك، كلّها فيما يتعلّق بممارسات المساءلة الإعلامية. وكيف يمكنك تحويل هذه البيانات إلى استراتيجية تزيد من التّفاعل والاستدامة الاقتصاديّة؟

2. استدامة وتطوير أنشطة المساءلة الإعلامية التي يتم تنسيقها على شبكات التواصل الاجتماعي من قبل الأفراد المؤثرين أو مجموعات الخبراء. ويشمل ذلك تحليل المحتوى والإحصاءات والدراسات والاستبيانات واستطلاعات الرأي على شبكات التواصل الاجتماعي.
3. وضع استراتيجيات حول كيفية الإبلاغ بطريقة مسؤولة في ظل ظروف عدم اليقين من المعلومات أو الأخبار المزيفة، بواسطة الأمثلة التالية:

- إنشاء وحدات محلية وإقليمية للتحقق من المعلومات تكون منفتحة على هيئات التحرير لأن العديد من المؤسسات الإعلامية الخاصة لا تملك المال لدفع تكاليف وحدتها الخاصة.
- دعم الجامعات لإعداد طلاب السنة الأولى في كليات الإعلام للتحقق من المعلومات وليس فقط لتدريس قوانين أو أساسيات المهنة.
- تعزيز دور المنظمات غير الحكومية التي ترصد بنفسها الوسائل الإعلامية أو تقدم التدريب للمواطنين حول مراقبة وسائل الإعلام
- توفير دورات تدريبية لوسائل الإعلام الخاصة حول البحث عن المعلومات المحلية وكيفية التعامل مع أصحاب النفوذ.

4. تحسين التواصل بين الصحفيين والعاملين في مختلف أنواع المؤسسات الإعلامية (أعضاء أو غير أعضاء في نقابة الصحفيين الأردنيين) وكذلك بين كتاب الأعمدة وأصحاب وسائل الإعلام المختلفة.

من ناحية التّعريفات، يدعو بعضُ المؤلّفين إلى استخدام تعريف مغاير للتّعريف الغربي لمساءلة وسائل الإعلام (أي وسيلة غير حكومية لمساءلة وسائل الإعلام)، بتعريف حكيم ومراعي لسياق المنطقة أين تُمثّل

الدولة أحد الفاعلين المُعيقين لممارسات مساءلة وسائل الإعلام. البعض الآخر قد يُدرج قطاع الأعمال، والبرلمان الباهت، وحتى عامة الناس الذين تفتقر ثقافتهم إلى مبادئ المساءلة في مناحي الحياة الأخرى.[35]

أخيرًا، نظرًا لأن استخدام الوسائط الاجتماعية أصبح بشكل متزايد، وثيق الصلة باستهلاك الأخبار والتواصل بشكل عام، يجب أن تُركز الأبحاث المستقبلية على أنشطة المواطنين الفردية على وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المجتمعية بدلاً من الممارسات المؤسسية لمساءلة وسائل الإعلام. وعليها أن تحلل الحالات والظروف التي تنجح فيها الدعوات إلى المساءلة الإعلاميّة في الأردن.

المراجع

Akeed (n.d.). Retrieved December 3, 2021, from https://akeed.jo/en/home

Al Hudood (n.d.). Retrieved November 29, 2021, from https://alhudood.net/

Aljadid, R. (2018, November 22). Gov't launches 'right to know' app in bid to combat rumours: 'Platform is the only one solution of entire plan to combat false news'. *The Jordan Times*. Retrieved November 29, 2021, from http://www.jordantimes.com/news/local/govt-launches-%E2%80%98right-know%E2%80%99-app-bid-combat-rumours

Almasri, R. (2015). Mapping Controls on Digital Information in Jordan. *7iber.com*. Retrieved November 29, 2021, from https://www.7iber.com/research/mapping-controls-on-digital-information-in-jordan/

Alnajjar, A. (2021, April 9). What's wrong with Jordanian media? *Open Democracy*. Retrieved November 26, 2021, from https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/whats-wrong-jordanian-media/?fbclid=IwAR0EejDyK4e5dkh8l3CUiRpLT-fnypJfYtQ-lV6zy116RWIilVAS2z8JmpM

Al Qadi, F. (2014). *Road map for reforming the regulatory environment of journalism and the media protecting the public's right to know and encourage media self-regulation in their relations with the public*. CDFJ. Retrieved from http://english.cdfj.org/wp-content/uploads/2015/07/Policy-Paper.pdf

Al-Quds Center (2009). *Impact of Soft Containment On Freedom of Journalism and Independence of the Media in Jordan*. Retrieved from http://www.alqudscenter.org/uploads/SoftContainment2009.En.pdf

Al-Quds Center (2012). *Soft Containment Study 3*. Jordan Media Monitor. Retrieved November 26, 2021, from http://www.jmm.jo/reports/2020/05/Soft-Containment-3

Ammannet (n. d.). Retrieved November 29, 2021, from https://ammannet.net/

ARIJ (n.d.). Retrieved November 29, 2021, from https://arij.net/

ARIJ (2019, December 12). *Cybercrime Laws in the Arab World*. Retrieved from https://www.freiheit.org/sites/default/files/import/2020-06/23122-policy1enpages.pdf

Audio-Visual Media Law (2015).
قانون الاعلام المرئي والمسموع رقم 26 لسنة2015
[Audio-Visual Media Law No. 26 for the year 2015]. Retrieved January 4, 2022, from https://bit.ly/3wcOBlx

[35] للحصول على نهج مفصل لمفهوم "نزع الطابع الغربي" عن مساءلة وسائل الإعلام، انظر Pies (2022)

Badareen, B. (2021, October 25).
فوضى» البث والإعلام الإلكتروني «في الأردن ومواجهة» خاسرة«
[Chaos of Broadcast and Electronic Media in Jordan: Severe Defeat]. Retrieved November 26, 2021, from https://bit.ly/3P31ZRT
Bertrand, C. (2000). *Media Ethics and Accountability Systems*. New Brunswick: Transaction Publishers.
CDFJ (n.d.). Retrieved November 29, 2021, from https://english.cdfj.org/
CDFJ (2020). Media Freedom Index of Jordan 2020. Retrieved November 30, 2021, from https://bit.ly/3MUOtxS
Community Media Network (n.d.). Retrieved December 3, 2021, from https://ammannet.net/
CSS (2019).
سلسلة استطلاعات المؤشر الأردني نبض الشارع الأردني6 –
[The Jordanian Street Pulse – Results from an opinion poll as part of the Center for Strategic Studies' Jordan Barometer]. Retrieved January 4, 2022, from https://bit.ly/3P9IFCK
Dennis, E. E., Martin, J. D., Lance, E. A., & Hassan, F. (2019). Media use in the middle east 2019: a seven-nation survey. Retrieved November 30, 2021, from www.mideastmedia.org/survey/2019
Doughan, Y. (2020). *The New Jordanian Patriotism After the Arab Spring*. Crown Center for Middle East Studies. Middle East Brief, Nr. 134: 8. Retrieved from https://www.brandeis.edu/crown/publications/middle-east-briefs/pdfs/101-200/meb134.pdf
Ersan, M. (2021, May 9).
مركز حماية وحرية الصحفيين اطلق تقريرا بعنوان" إعلام مقيد "استنادا لمؤشر حرية الإعلام في الأردن لعام2020
[The Center for Defending Freedom of Journalists launched a report entitled "Restricted Media" based on the Index of Media Freedom in Jordan for the year 2020, Facebook post]. Retrieved November 26, 2021, from https://www.facebook.com/mohammed.ersan/posts/10158990665656327

Ersan, M. (2021, October 4). Pandora Papers: In Jordan, King Abdullah leaks are met with media blackout. *Middle East Eye*. Retrieved November 26, 2021, from https://www.middleeasteye.net/news/pandora-papers-jordan-king-abdullah-leaks-media-blackout
Fatabyyano (n.d.)
منصةفتبينوا لمكافحة الأخبار الكاذبة
[Fatabyyano platform to combat fake news; Facebook page]. Retrieved November 29, 2021, from https://www.facebook.com/Fatabyyano
Fengler, S., Eberwein, T., & Leppik-Bork, T. (2011). Mapping Media Accountability - in Europe and beyond. In Eberwein, T., Fengler, S., Lauk, E., & Leppik-Bork, T. (Eds.), *Mapping Media Accountability in Europe and Beyond* (pp. 7-21). Köln: Halem
Freedom House (2020). Freedom in the World 2020: Jordan. Retrieved November 30, 2021, from https://freedomhouse.org/country/jordan/freedom-world/2020
Haggak Tiraf (n.d.). Retrieved December 3, 2021, from https://haggak.jo/website/Default.aspx
Hamad, A. A. (2021, October 3).
ولا مؤسسة صحفية أردنية بما فيها ذات الصوت المختلف (حبر، عمان نت، جو 24) نشرت شيء عن تحقيق وثائق باندورا، حتى شبكة أريج اللي مقرها الأردن واشتغلت على 6 تحقيقات متعلقة بالوثائق ما نشرت شيء مطلقًا عن الجانب المتعلق بالأردن

[Not a single Jordanian media outlet, including the one with an alternative voice - including 7iber, AmmanNet, Jo24 - published anything about the investigation of the Pandora Documents. Even the Jordan-based ARIJ network that has worked on 6 investigations related to the documents has never published anything about the Jordan aspect; Facebook post]. Retrieved November 26, 2021, from https://www.facebook.com/ahmad.abuhamad.3781/posts/925656278358104

Hawatmeh, G., & Pies, J. (2010, February 20). *Media Accountability in Jordan - State of the Art*. Talk presented at the first conference of the MediaAcT project, Dortmund, Erich-Brost-Institut.

Hurriya.net (2018, December 1).
بعد أن ادعت الحكومة أنها استجابت للضغط الشعبي الذي كانت أحد مطالبه رفض قانون الجرائم الالكترونية، تثبت في أقل من 48ساعة نهج الالتفاف على المطالب الشعبية لتلطيف تعديها الصارخ على الحقوق والحريات التي كفلها الدستور.

[After the government has claimed that it has responded to popular pressure, one of its demands was the rejection of the cybercrime law, it proves in less than 48 hours the approach to circumvent popular demands to mitigate its blatant infringement on the rights and freedoms guaranteed by the constitution.; Facebook post] Retrieved December 3, 2021, from https://www.facebook.com/7oryanet/photos/a.257725911586584/270958940263281/?type=3&theater

Husni, W. (2021, July 23).
للتوضيح فقط ..د .مهند العزة رئيس مجلس الإدارة في عمان نت، وأنا رئيس تحرير عمان نت..

[For clarification only.. Muhannad Al-Azza is the Chairman of the Board of Directors of AmmanNet and I am the Editor-in-Chief of AmmanNet..; Facebook post]. Retrieved November 26, 2021, from https://www.facebook.com/wld.hsn/posts/5932874196782940

7iber.com (n.d.). Retrieved November 29, 2021, from https://www.7iber.com/

Jordan Media Institute (n.d.). Retrieved December 3, 2021, from https://jmi.edu.jo/

Kaye, D. (2018, December 7). *Mandate of the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression*. Retrieved November 30, 2021, from https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Opinion/Legislation/OL_JOR_07.12.18.pdf

ديوان التشريع والرأي

[Legislation and Opinion Bureau] (n.d.). Retrieved December 16, 2021, from http://www.lob.jo/?v=1.14&url=en/Jordanian-Legislation

Madanat, P. (2021). *Media Critique in selected Facebook posts written by Jordanian journalists*. (Unpublished analysis).

Madanat, P., & Pies, J. (2022). Jordan: (Still) coopted and contained. In Fengler, S., Eberwein, T., & Karmasin, M. (Eds.), *Global Handbook of Media Accountability* (pp. 277–286). New York: Routledge.

MediaAcT (n. d.). Summary. Retrieved November 26, 2021, from http://www.mediaact.eu/project.html

Mendel, T. (2016, April). Analysis of the Audiovisual Media Law, No. 26 for the Year 2015. UNESCO, Amman Office. Retrieved from https://en.unesco.org/sites/default/files/updatedjordan.avl-analysis.16-05-18ls.pdf

Pies, J. (2014). Media Accountability in Transition. Results from Jordan and Tunisia. In Fengler, S. (Ed.), *Journalists and Media Accountability: An International Study of News People in the Digital Age* (pp. 193–209). New York: Peter Lang.

Pies, J. (2015a). Jordanien: Zwischen Politur und Strukturreform [Jordan: Between Politics and Structural Reform]. In Richter, C., & El Difraoui, A. (Eds.), *Arabische Medien* (pp. 239–249). Konstanz: UVK.

Pies, J. (2015b). *Wandel im Journalismus autoritärer Regime: Das Beispiel Jordanien* [Change in Journalism by Authoritarian Regimes: The Example of Jordan]. Bielefeld: Transcript.

Pies, J. (2018). Katz und Maus: Im Nahen Osten und Nordafrika bleibt die Pressefreiheit umkämpft [Cat and Mouse: Freedom of the press remains contested in the Middle East and North Africa]. In iz3w (Ed.), *Pressefreiheit – nicht überall erhältlich,* März/April (pp. 15–17). Retrieved from https://www.iz3w.org/zeitschrift/ausgaben/365_pressefreiheit

Pies, J. (2022). Media accountability in a non-democratic context: Conceptual challenges and adaptions. In Badr, H., & Ganter, S. A. (Eds.), *Media governance. A cosmopolitan critique.*

Pies, J., & Madanat, P. (2011, June). *Beyond State Regulation: How Online Practices Contribute to Holding the Media Accountable in Jordan.* MediaAcT Working Paper Series. Retrieved from https://eldorado.tu-dortmund.de/bitstream/2003/29086/1/MediaAcT_Working_Paper_5_2011.pdf

Qur'an Wiki (n. d.). Surah al-Hujurat (The Chambers) 49:6. Translations. Retrieved November 29, 2021, from https://www.quran-wiki.com/ayat.php?sura=49&aya=6

Reporters without Borders (2020). Jordan: Closely Watched. Retrieved December 1, 2021, from https://rsf.org/en/jordan

Repucci, S. (n. d.). *Freedom and the Media 2019. Media Freedom : A Downward Spiral.* Freedom House. Retrieved November 24, 2021, from https://freedomhouse.org/report/freedom-media/freedom-media-2019

Ryan, C. R. (2018). *Jordan and the Arab Uprisings: Regime Survival and Politics Beyond the State*. New York: Columbia University Press. Retrieved from http://www.jstor.org/stable/10.7312/ryan18626

Sahafi.jo (n.d.). Retrieved November 29, 2021, from http://www.sahafi.jo/aboutus.php

Shawabkeh, M. (2021, October 4).
ما معنى مخرجات" إصلاحية "والرعب يسيطر على وسائل الإعلام المحلية، والناس تهمس سرا عما ينشره الإعلام الأجنبي حول #أوراق باندورا وعقارات الملك؟
[What is the meaning of "reformist" outputs and the local media is terrified, and people are secretly whispering what the foreign media is reporting about #Pandora's papers and the king's estate?; Facebook post]. Retrieved November 26, 2021, from https://www.facebook.com/mshawabka/posts/10225685795193761

Sowell, K. H. (2016, June 22). A New Role for Jordan's Parliament. *Carnegie Endowment for International Peace*. Retrieved November 30, 2021, from https://carnegieendowment.org/sada/63882

UNESCO (2015a). *Assessment of media development in Jordan based on UNESCO's Media Development Indicators*. Paris: UNESCO. Retrieved from https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000234425

UNESCO (2015b). *Jordan Youth Media Perception Survey, Ages 18 -29*. Amman: UNESCO. Retrieved from http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Amman/pdf/Jordan_Youth_Media_Perception_SurveyEN.pdf

World Bank (2021). *Data Practices in MENA : Case Study - Opportunities and Challenges in Jordan*. Washington, D.C.: World Bank. Retrieved from https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/35313

السعي للمساءلة في غياب الاستدامة: حالة قطاع الإعلام في لبنان

أيمن جورج مهنّا
مؤسسة سمير قصير، بيروت، لبنان
كريم صفيّ الدين
مؤسسة سمير قصير، بيروت، لبنان

مُلخّص

تثير قضية مساءلة وسائل الاعلام في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا العديد من الأسئلة حول جوهرها وتعريفها، لا سيّما أنّنا ندرسها في منطقة متأثرة بقمع الدولة والعنف النّظامي. هذا البحث ليس فقط يحاول دراسة مفهوم وتطبيق مساءلة وسائل الاعلام في لبنان، بالإضافة إلى تحديد ورسم خرائط الأدوات التي تخصّ هذا الدّور، ولكن أيضا تفحص التّصورات التي تخصّ عبارة " مساءلة وسائل الاعلام" والتي من المحتمل أن تلعب دورا سلبيّا تجاه استقلالية وحرية الإعلاميين والصحفيين لا سيما عند التّعامل مع هيئات الدّولة التنظيميّة التي تستخدم هذا المصطلح لتبرير أشكال من القمع والرقابة. استنادا إلى البحث الثانوي والمعطيات، من المقابلات مع المعنيين في هذا القطاع نحدّد العديد من النّتائج حول طبيعة هذه الأدوات في السياق اللبناني، سواء من حيث تأثيرها وأنواعها المختلفة وعلاقتها بمسائل الرئيسية مثل حرية التعبير والرقابة الذاتية والاستدامة المالية.

المصطلحات الرّئيسية: المساءلة الإعلامية، أدوات المساءلة الإعلامية الصحفيين، حرية التعبير، الرقابة الذاتية، الاستدامة المالية

تثير قضية المساءلة الإعلاميّة في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا العديد من الأسئلة حول جوهرها وتعريفها، لا سيّما أنها تُدرس في منطقة متأثرة بقمع الدولة والاستقطاب الشديد. لذلك، من المناسب البدء بتوضيح عدد من الزّوايا المحدّدة، خاصّة من منظور غير حكومي، يأخذ في الاعتبار آلية التنظيم والتّعديل الذاتي داخل المهنة نفسها. ومع ذلك لا تتناول هذه الورقة هذا التعريف لمساءلة وسائل الإعلام فحسب، بل تبحث أيضًا في التصوّرات الخاصة بعبارة "المساءلة الإعلاميّة" في السّياق اللبناني والتي يمكن أن تُفهم على أنها متناقضة مع مفهومي الاستقلالية وحرية العاملين في مجال الإعلام والصحفيين، خاصة عندما يهاجمون تستخدم "المساءلة" من قبل الهيئات التنظيمية الحكومية كشعار لتبرير أشكال القمع أو الرقابة.

---

* قامت فاطمة اللواتي من مرصد الإعلام في شمال افريقيا والشرق الأوسط بترجمة نصّ أيمن جورج مهنّا وكريم صفيّ الدين من الانكليزيّة إلى العربيّة

بعبارة أخرى، تُعرَّف "مساءلة وسائل الإعلام" في لبنان بأنها الممارسة والإطار الذي من خلالهما يعيد الصحفيون والوكالات الإعلامية ومديرو وسائل الإعلام تقييم ممارساتهم وخطابهم وسلوكهم بناءً على التعليقات المحددة التي يتلقونها. ومع ذلك، فإن هذا التعريف محل خلاف نظرًا إلى طبيعة الجانب الذي يقدم مثل هذه التعليقات: الدولة أم الجمهور العام؟ في حين أن هناك نماذج يمكن من خلالها للهيئات الرسمية في الديمقراطيات الليبرالية أن تقدم التوجيه و/أو العقوبة ردًا على السلوك غير المسؤول أو الانتهاكات التي يرتكبها الفاعلون في مجال الإعلام، فإن تدخل الدولة في لبنان (ردًا على هذه انتهاكات مفترضة) قد اتخذ طريقًا غالبًا ما تنتقده الجهات الفاعلة المُؤيدة للديمقراطية وحرية التعبير في البلاد.

يبدأ تحليلنا أولاً بتحديد الجهات الفاعلة المُحتملة في مشهد المساءلة الإعلاميّة أي مجالس الإعلام والهيئات التنظيمية وجمعيات الصحفيين ومنظمات تطوير وسائل الإعلام، ومن ثمّ النّظر في الإطار القانوني السائد المتعلق بوسائل الإعلام في الدولة. بعد ذلك، نقدم تحليلًا نوعيًا لمحتوى مقابلات أجراها الباحثان وتصوّر المشاركين في المقابلات لحالة المساءلة الإعلاميّة والحرية في البلد. وفقًا لذلك، يتم في نهاية التقرير تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات للعاملين في مجال الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والحكومات.

الجزء الأوّل: خارطة الجهات الفاعلة المُحتملة في مشهد المساءلة الإعلاميّة

يهدف هذا القسم إلى تقديم مسح شامل نسبيًا (ولكن ليس بالضرورة بشكل كامل) للمنظمات والنقابات والجمعيات والهيئات الرسمية المعنية بمساءلة وسائل الإعلام وحرية الصحافة، والإطار المؤسسي للأدوات الرسمية وغير الرسمية لتنظيم وسائل الإعلام في لبنان. كما يهدف هذا القسم الأول إلى تحديد الجهات الفاعلة والمجموعات التي سيتم تحليل أعمالها ومواقفها في الأقسام التالية، وذلك بناءً على المقابلات والبيانات الأولية التي تم جمعها من أجل القيام بهذه الدراسة. استفادت عملية تطوير هذا المسح في المقام الأول من المعلومات التي قدّمها المستجوبون، بالإضافة إلى البحث الثانوي المستخدم هيكليًا لتحديد المنظمات والآليّات المماثلة و/أو المألوفة للمساءلة الإعلاميّة.

1. مجلس (مجالس) الصحافة و/أو الإعلام

يُفهم مجلس الصحافة عموما على أنه مؤسسة رسمية يتم إنشاؤها أساسًا للترويج لقواعد محددة لسلوك وأخلاقيات الصحافة لدى المؤسسات الإعلامية والصحفيين ومنتجي المحتوى والعديد من العاملين في مجال الإعلام. وتتمحور هذه القواعد بصفة عامة حول شكل من أشكال الصحافة المسؤولة وذات المصداقية والتي يمكن

للعاملين في مجالها ممارسة مهنتهم في بيئة صادقة وشاملة وتعددية. وتعتمد صلاحيات هذه المجالس على السياق الذي يتم انشاؤها فيه وطبيعة الحكم الذي ترتبط به. ففي الديمقراطيات الليبرالية، تشمل هذه الصلاحيات عادةً إصدار الغرامات المالية وتنظيم عمل وسائل الإعلام السمعي والبصري والمساءلة، بما في ذلك الإدانة العلنية ("دور مجلس الصحافة،" 2013).

في السياق اللبناني، وبغض النظر عما إذا كانت المهام الرسمية تؤدي عامةً إلى تطبيق ملموس على أرض الواقع، فإن الأهداف الأساسية التي تسعى إليها مجالس الصحافة عمومًا تنسب رسميًا إلى المجلس الوطني للإعلام. تم إنشاء هذا المجلس سنة 1994، وتتمحور أدواره الاستشارية بشكل عام حول توزيع التراخيص، وتنظيم التغطية الإعلامية لناحية المضامين، ووضع معايير لإنشاء مؤسسات إذاعية وتلفزيونية جديدة. لكن، وبالنظر إلى أن المجلس يتكون من عشرة أعضاء يتم تعيينهم على أساس التوجهات الطائفية والسياسية، إضافة إلى أنه يفتقر إلى صلاحيات فعالة، فقد صار الكثير يشككون في مدى فائدته الفعلية (أيوب، دون تاريخ). إن الافتقار العام للبناء الديمقراطي والمتابعة المستمرة يجعل المجلس غير قادر على أداء دور مجلس الصحافة أو مجلس الإعلام الفعال.

2. الموفق الإعلامي

يتمّ تعريف دور "الموفق الإعلامي في غرفة الأخبار" على أنّه الجهة أو الهيكل الذي يقوم بتلقي وجمع شكاوى القراء والمشاهدين وإحالتها إلى المؤسسة المعنية أو الدولة، من أجل إعادة تقييم المحتوى الصحفي ومساءلة العاملين في مجال الإعلام عما يتم عرضه على منصات معينة. إلا أنه لا توجد تقريبًا أي بيانات أولية أو ثانوية تشير إلى وجود موفق إعلامي في السياق اللبناني، لا سيما في ظل الغياب شبه التام للشفافية والتواصل التشاركي بين المواطنين والدولة (هيليغوس، 2014).

3. الجمعيات المهنية ونقابات الصحفيين

تُفهم جمعيات الصحفيين والنقابات على أنها هيئات يمكن من خلالها للعاملين في مجال الإعلام التفاوض والمساومة إما مع الدولة وهيئاتها الرسمية، أو أصحاب وسائل الإعلام ورجال الأعمال والمستثمرين فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالأجور والتمويل والاستقلال التحريري والأخلاقيات العامة للصحافة.

نقابة الصحافة اللبنانية

تأسست سنة 1941 وتمثل حصريًا أصحاب المنشورات المطبوعة ضمن أعضائها ومجلسها التنفيذي، وهي تعكس في الواقع التوزع السياسي والحزبي. بالإضافة إلى رصد تطبيق آليات المساءلة على الصحفيين وتوزيع البطاقات الصحفية، تسعى النقابة إلى إيجاد تسويات تفاوضية بين الدولة والصحف فيما يتعلق بحالات معينة أو التزامات مالية (Trombetta, Pinto, & Renino, n.d.; Chehayeb, 2019; Hamdan, 2020). وهذا يعزز نتائج دراسة سابقة وصفت الاقتصاد السياسي لوسائل الإعلام في لبنان بأنه يتأثر بـ"هياكل الملكية المختلطة حيث يتلاقى كلّ من النفوذ السياسيّ والاقتصاديّ والإعلاميّ" (Voltmer, Seltvik & Høigilt, 2021, p. 855).

نقابة محرري الصحافة اللبنانية

تأسست سنة 1962 وتتكون بشكل أساسي من محرري الصحافة المطبوعة، وخاصة من غير المالكين الذين يُفترض أن يحصلوا على مجال للتفاوض من أجل حقوقهم. غير أن نقابة محرري الصحافة تنسق باستمرار مع نقابة الصحافة اللبنانية وبذلك فهي غير قادرة حاليًا على متابعة أي إجراء مباشر و/أو مثير للنّزاع. وحتى قبول العضوية في نقابة محرري الصحافة لا يتم إلا بموافقة من نقابة الصحافة اللبنانية (Trombetta et al., 2018).

نادي الصحافة

تأسس سنة 1993، وتم تسجيله كمنظمة غير حكومية تهدف في المقام الأول إلى تعويض الضعف الحاصل في أداء نقابة محرري الصحافة. إلا أن فعالية هذه المنظمة تراجعت بمرور الوقت، مما أصبح يهدد قدرتها على إحداث تغيير جذري في قطاع الإعلام. ولكن هذه المنظمة نجحت في جلب التمويل من مانحين أثرياء وفتح المجال لعقد مؤتمرات صحفية ودورات تدريبية في مجال الإعلام بشكل مستمر من أجل التوعية بحقوق الصحفيين وانشغالاتهم الأخلاقية والمهنية (Trombetta, 2018).

تجمّع **نقابة الصحافة البديلة:**

تأسست سنة 2019 بصفتها جمعية بديلة للصحفيين القادمين من مختلف المجالات. ورغم أن النقابة البديلة لا تزال حديثة وقليلة الموارد، إلا أنها تهدف إلى إنشاء هيكل مواز يتحدى الوضع الراهن لنقابة الصحافة ونقابة محرري الصحافة اللبنانية المذكورتين أعلاه، فكلاهما يعتبر غير فعال وغير قادر على التحرر من الجماعات الطائفية وحماية حقوق الصحفيين والعاملين في مجال الصحافة (أزهري، 2020؛ شهيب، 2020).

4. هيئة ناظمة للبث الإذاعي والتلفزيوني

في ظل محدودية موجات البث، أصبح وجود هيئات تنظيم للبث الإذاعي والتلفزيوني أمرا ضرورياً، وذلك من أجل تحديد توزيع المحطات الإذاعية والتلفزيونية ورصد ما تبثه، وهو ما يعتبر أمرًا بالغ الأهمية خاصة فيما يتعلق بتفادي وجود محطات تمتلك أجهزة إرسال ذات نطاق واسع قد تسيطر على مجال البث. ويعد تنظيم مجال البث إحدى الوظائف الرئيسية للهيئة الناظمة للاتصالات، والتي تم انشاؤها سنة 2002 لتحرير وتنظيم كم هائل من شبكات الاتصال (ACE, n.d.; TRA, n.d.a).

وفقًا لما ينص عليه القانون 431 الصادر في سنة 2002، تشمل المهام الرئيسية والرسمية للهيئة تشجيع المنافسة في قطاع الاتصالات، ضمان شفافية الأسواق، العمل كوسيط لتسوية النزاعات المتعلقة بتوزيع الرخص، وضع إجراءات للنظر في الشكاوى قصد متابعة التنظيم بشكل طبيعي (TRA, n.d.b). ولكن في الواقع تم تجميد نشاط الهيئة الناظمة للاتصالات منذ سنة 2011 إثر خلافات بين الهيئة ووزارة الاتصالات، والتي انتهت بسيطرة هذه الأخيرة. (Samir Kassir Foundation and Reporters Without Borders, n.d.; CommsUpdate, 2011).

5. المنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات الصلة بوسائل الإعلام

مِثلُ العديد من المجالات والقطاعات الأخرى، لبنان هو موطنٌ للعديد من منظمات المجتمع المدني ذات التوجه الإعلامي والتي أنتجت العديد من الوثائق التي تحدد حقوق الصحفيين وواجباتهم.

كما دعت هذه المجموعات أيضًا إلى إقرار قوانين موحدة للصحفيين وتحسين الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي يمكن في ظلها تنفيذ مثل هذه البرامج. وقد ازدهر قطاع المنظمات غير الحكومية بشكل ملحوظ عقب انسحاب القوات السورية من لبنان سنة 2005 (غيها، 2016، ص 80).

مؤسسة مهارات

تأسست سنة 2004 وتم الاعتراف بها كمنظمة غير حكومية سنة 2006، وتعمل "مهارات" في المجالات الاجتماعية والسياسية والقانونية. فهي من ناحية توفر برامج تدريبية من أجل تطوير مهارات الصحفيين الشباب الذين يأملون في اكتساب القواعد الإعلامية التي نادرًا ما يتم الاطلاع عليها في المؤسسات الأكاديمية. ومن ناحية أخرى، تتحدى باستمرار القيود القانونية والسياسية التي تحد من شفافية وسائل الإعلام وحرية التعبير، وذلك من خلال المساهمة في مشاريع القوانين في اللجان البرلمانية ورصد الانتهاكات الحكومية و/أو غير الحكومية تجاه الصحافة (Daleel Madani, n.d.).

مركز عيون سمير قصير للدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية "سكايز"

تأسس في نوفمبر 2007 كمبادرة داخل مؤسسة سمير قصير، ويركز بشكل أساسي على رصد الانتهاكات ضد العاملين في مجال الإعلام والثقافة وفضح مرتكبيها، كما يقوم بنشر تقارير عن هذه الانتهاكات على صفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي وعلى موقعه الإلكتروني. إضافة إلى ذلك، يهتم مركز "سكايز" بالحقوق المهنية للعاملين في مجال الإعلام فيما يتعلق بالمؤسسات التي يعملون بها، كما يوفر الدعم الفني والمالي لوسائل الإعلام المستقلة والصحفيين المعرضين للخطر (مركز عيون سمير قصير للدّفاع عن الحرّيات الإعلاميّة، دون تاريخ).

منظمة (سمكس) للحقوق الرّقميّة

وهي منظمة غير حكومية تأسست سنة 2008، وتهتم أساسًا بإنشاء تنظيم ذاتي لشركات المعلوماتية في لبنان، خاصة في ظل التأثير المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي. وتتمثل مهامها في ضمان حق الوصول إلى المعلومات على الإنترنت، وضمان حرية التعبير على منصات التواصل المتعددة، وكذلك الرصد والتقييم النقدي لانتهاكات الحريات على الإنترنت والحقوق الرقمية (مثل الرقابة) (مركز عيون سمير قصير للدّفاع عن الحرّيات الإعلاميّة، دون تاريخ).

منظمة إعلام للسلام

هي منظمة غير حكومية تأسست سنة 2011 تهتم بدرجة أولى بالدعوة إلى وضع استراتيجيات بناء السلام في المجال الصحفي، وتركز بشكل أساسي على مفهوم "صحافة السلام" التي يتم تعريفها على أنها جملة من المعايير الإخبارية والخطابية والأخلاقية المساعدة على بناء السلام ودعم حقوق الإنسان الليبرالية (MAP, n.d.a).

مؤسسة مي شدياق - معهد الإعلام

تأسست سنة 2009، وتمت تسميتها على اسم الصحفية ومذيعة التلفزيون السابقة لقناة "LBCI" والوزيرة السابقة مي شدياق، والتي نجت من محاولة اغتيال سنة 2005. تركز المؤسسة بشكل أساسي على تطوير وتعزيز مهارات الإعلام اللبناني لمواكبة التقدم الحاصل على المستوى العالمي، مع الحرص بشكل خاص على الحفاظ على قنوات التعبير الديمقراطية والحرة (Daleel Madani, n.d.b).

جمعية الصحفيين الفرنكوفونيين

تأسست سنة 2012، وتعمل على مجموعة متنوعة من الأنشطة والأهداف، وتمثل مئات الصحفيين اللبنانيين من خزيجي كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية، الناطقين بالفرنسية. فهي تعمل من ناحية على أداء دورها المجتمعي، أي أنها تهتم بحقوق وواجبات الصحفيين كموظفين محترفين، كما تدعو من ناحية أخرى إلى دعم قيم حرية التعبير وأخلاقيات المهنة من خلال إجراء تقييمات نقدية دقيقة وتنظيم ورشات عمل تدريبية (جمعيّة الصّحفيين الفرنكوفونيّين، 2013).

6. التّشريعات المتعلّقة بوسائل الإعلام:

تشكل قوانين الإعلام نقطة تركيز أساسية في تقييم مدى أهمية المساءلة في البلاد، ويتعلق هذا بالأساس بروح القانون وصياغته ومدى تطبيقه في سياقات محددة. يشمل عددًا من القوانين ذات الصلة بالإعلام، على سبيل المثال لا الحصر، قانون المطبوعات لسنة 1962، وقانون الإعلام المرئي والمسموع لسنة 1994 (قانون 382)، وقانون البث الفضائي لسنة 1994 (قانون 531)، وقانون السينما لسنة 1947 (شيكيتانو، 2015، ص 16). القوانين الثلاثة التي سيتم النظر فيها في هذا القسم الفرعي هي قانون الإعلام المرئي والمسموع، وقانون البث، وقانون المطبوعات.

قانون الإعلام المرئي والمسموع

تم إقرار قانون 94/382 سنة 1994، وتتمثل أهدافه في تعديل المسائل المتعلقة بالملكية وإسناد الرخص وتصنيف القنوات الإذاعية والتلفزيونية المتنوعة. فعلى مستوى الملكية، ينص القانون رسميًا على أنه لا يحق للشخص الطبيعي أو المعنوي الواحد امتلاك أكثر من 10 بالمائة من مجموع أسهم المؤسسة الإعلامية. أما على مستوى إسناد الرخص، فتنقسم فئات الرخص في القانون بشكل أساسي إلى محتوى سياسي وآخر غير سياسي (الفئة رقم 1 بالنسبة للتصنيف الأول والفئة رقم 2 بالنسبة للتصنيف الثاني) (شيكيتانو، 2015، ص 16).

قانون البث الفضائي

صدر القانون عدد 531 في سنة 1994، وهو يختلف عن القانون 382 من حيث محور الاهتمام، ففي حين يهتم الأخير بالملكية والترخيص للبث المحلي، يركز الأول على الشروط الفنية المطلوبة للبث الفضائي، بما في ذلك ضرورة حفاظ القنوات الإعلامية على "العلاقات الجيدة" التي تربط بلادهم بالدول الأخرى. كما ينيط القانون 531 أيضًا بمجلس الوزراء السلطة الكاملة لفرض رقابة مسبقة على شبكات معينة، مع عدم ذكر الأساليب القضائية لمواجهة هذا التفويض (دبوس- سينسينغ، 2007، ص 56).

قانون المطبوعات

صدر لأول مرة في سنة 1962، وتم تعديله عديد المرات (بما في ذلك المراسيم التشريعية عدد 104 بتاريخ 1977/6/30 وعدد 330 بتاريخ 1994/5/18 وعدد 382 بتاريخ 1994/11/4). وعلى الرغم أن هذا القانون ينص على حماية حرية التعبير، إلا أنه يفرض قيودًا على منح الترخيص لمؤسسات النشر وعلى نشر المحتوى الذي يعتبره غير مناسب فيما يخص القضايا المتعلقة بالأخلاق والآداب العامة والأفكار المخلّة بـ"الوحدة الوطنية". وباعتبار أن هذه القيود قد تدفع إلى إصدار أحكام جنائية خلال أحداث معينة، صار البعض يتساءل عن مدى جدوى هذا القانون من حيث دعم المساءلة الصحفية (المعوشي وآخرون، دون تاريخ). بالإضافة إلى التنقيحات والقيود، نص هذا القانون على إنشاء هيئات مثل المجلس الأعلى للصحافة ومجلس التأديب ونقابة الصحافة اللبنانية ونقابة محرري الصحافة اللبنانية، واتحاد الصحافة اللبنانية (Trombetta, 2018) ومعظمها ليس سوى حبر على ورق.

7. الهيئات القضائية

لأغراض هذا المشروع، تعتبر الهيئات القضائية ذات أهمية خاصة لأنها تمتلك صلاحية إصدار الأحكام بدعم من قوة الدولة ومن أدواتها التنفيذية. وهذه الصلاحيات ليست لها صلة بالدور الاستشاري الذي تؤديه المجالس المذكورة أعلاه.

محكمة المطبوعات

هي غرفة داخل محكمة الاستئناف الجزائية، ويتمثل دورها الرسمي في النظر في قضايا الذم والتشهير والقدح المتعلقة بالمنشورات المطبوعة. في البداية، تم توسيع اختصاص المحكمة ليشمل الإعلام السمعي والبصري ومواقع الأخبار الالكترونية. وفي وقت لاحق، وبينما وسعت بعض الأحكام نطاق اختصاصها ليشمل منشورات وسائل التواصل الاجتماعي وأشكالًا أخرى من التعبير عبر الإنترنت، كانت محكمة التمييز تقضي بطريقة مختلفة، فهي نادرًا ما أصدرت أحكامًا بالسجن، وركزت بدلاً من ذلك على الغرامات المالية والإجراءات التأديبية الأخرى (Human Rights Watch, 2019; Saghieh, Saghieh, & Geagea, 2010, p. 73). ومع ذلك، تشير التقارير الأخيرة بشكل عام إلى الغرامات المالية الباهظة التي تفرضها المحكمة على الصحفيين الذين يحاولون التحقيق في ملفات الفساد أو الذين يصفون مسؤولين رفيعي المستوى في الدولة باستخدام بعض العبارات المهينة (SMEX, 2019, p.11).

القاضي المنفرد الجزائي

ويكون مجال تدخله بشكل عام على مستوى وسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي أصبح متزايد الأهمية في الآونة الأخيرة، خاصة في ظل التوظيف المكثف لمجال التواصل الاجتماعي من قبل وسائل الإعلام. وعلى عكس محكمة المطبوعات، لم يصدر القاضي المنفرد الجزائي الغرامات فحسب، بل أصدر أيضًا أحكامًا بالسجن لمواجهة التشهير. وفي السنوات القليلة الماضية، مثل الصحفيون نسبة كبيرة من المتهمين في هذه القضايا (SMEX, 2019, p.13).

قضاة العاجلة

عُرفت هذه الفئة من القضاة، التي تم تشكيلها رسميًا في إطار السعي لاتخاذ "تدابير مؤقتة أو احترازية للحفاظ على الحقوق ومنع الأضرار"، برصد وفرض الرقابة على "المضامين العدائية" المنشورة على الإنترنت. إلا أنه لم يحدد بشكل صريح ما تترتب عنه عبارة "العدائية" في هذا السياق (SMEX, 2019, p.13).

الجزء الثاني: نتائج الاستبيان

تم الاعتماد على الاستبيان في المقابلات الرئيسية وفي عملية جمع البيانات خلال شهر تموز/يوليو 2020 بشكل أساسي. ومن المهم جدا التأكيد على السياق الذي أجريت فيه المقابلات، حيث تمثلت الانطباعات الشخصية بشأن هذا السياق في إحساس كبير بانعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي وسط أزمة اقتصادية غير مسبوقة وانهيار للقدرة الشرائية في لبنان، وهو وضع لا يسمح بممارسة حريات الإعلام والمعايير المتعارف عليها. علاوة على ذلك، تخضع الخصائص المحددة للمساءلة الإعلاميّة أيضًا للأولويات الأخلاقية والسياسية الذاتية للمستجيبين. بينما يُولي البعض أهمية كبيرة لـ"الصّحافة المُستجيبة للمساءلة"، تعتقد الغالبية أنها رفاهية وسط البيئة التعليمية والأمنية الحالية في البلاد. تم إجراء 10 مقابلات منها من كانت عبر شبكة الإنترنت، وتضمنت هذه المقابلات شهادات وآراء لرؤساء تحرير الصحف والتلفزيون ورؤساء النقابات وأعضائها من مختلف المستويات، بالإضافة إلى قادة وأعضاء العديد من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المختلفة. قد يكون من غير المعقول اعتبار هذه المجموعة من المستجوبين كعينة تمثيلية وقابلة للتعميم، ولكن تجدر الإشارة إلى أن البحث كان متماسكًا بما يكفي لتحديد خصائص وأبعاد المسألة المطروحة للدراسة.

فيما يتعلق بمحتوى الاستطلاع، فقد تضمنت ملاحظات المستجوبين إجابات مفتوحة وتصنيفات متعددة الخيارات وإجابات بنعم أو لا. يمكن تحديد التصنيفات متعددة الخيارات، على سبيل المثال، من خلال مجموعة من الخيارات، منها: ضعيفة جدًا، ضعيفة نوعًا ما، متوسطة، عالية نوعًا ما، عالية جدًا .

التقييم العام: العوامل المساعدة مقابل العوامل المعرقلة وفقًا للمستجوبين

الشّكل عدد 1: العوامل المساعدة والمعرقلة وفقًا للمستجوبين يليها عدد من المشاركين الذين كرروا أحد العوامل

الظروف الداعمة للمساءلة الإعلامية	الظروف المانعة للمساءلة الإعلامية
1. هامش كبير من حرية التعبير بالمقارنة بالدول المجاورة (7)	1. الاستقطاب المالي والإداري لوسائل الإعلام من طرف القوى السياسية الكبرى في البلاد (مثال: الرشاوى والتمويل السياسي) (7)
2. قدر كبير من المساءلة ناتج عن التضارب الحاصل بين النخب السياسية اللبنانية (2)	2. قمع واستغلال خطاب "المساءلة" من حين لآخر لفرض المزيد من الإجراءات القمعية (2)
3. درجة عالية نسبيًا من "ثقافة المساءلة الاجتماعية" (خاصة على مستوى النشطاء) (4)	3. تعطيل إرساء الهيئات التعديلية الحيوية (مثل مكتب الاتصالات البريطاني "OFCOM") (4)
4. درجة عالية نسبيًا من "التضامن الصحفي" (1)	4. ثقافة التثبت من المعلومة شبه منعدمة (1)
5. تنافس وسائل الإعلام يحفز على التفاعل النقدي في صفوف المشاهدين (2)	5. الافتقار إلى نماذج مستدامة للأعمال (3)
6. درجة محترمة من الرقابة الذاتية على المستوى الثقافي (1)	6. ضعف مستوى التربية الإعلامية (2)
	7. غياب قانون موحد لتعديل الإعلام وتحديد معاييره (3)
	8. تأثير شبه منعدم للصحفيين المبتدئين (1)

وسائل الإعلام المختلفة تستجيب للمساءلة بشكل متباين

أشار 8 من أصل 10 مستجوبين (80 بالمائة) بشكل خاص إلى وجود اختلافات كبيرة في المعايير الأخلاقية بين وسائل الإعلام الخاصة والعامة. فعلى سبيل المثال، تعد الوكالة الوطنية للإعلام وسيلة إعلامية تابعة للحكومة وهي موجهة بشكل عام لدعم الرواية والخطاب الذي تتبناه أجهزة الدولة. كما أشار أحد المستجوبين إلى أن الحياد الطاغي على وسائل الإعلام التابعة للدولة لا يسمح لها بإنتاج صحافة مستدامة ومبدعة، في حين أكد مستجوب آخر أن الجانب التنافسي السائد بين القنوات الإعلامية الخاصة داخل البلاد يسمح لها بتطوير قدراتها.

ولكن، من حيث المعايير الأخلاقية والصحفية، يفترض أحد المستجوبين أن الطبيعة التنافسية والاستقصائية المفرطة لوسائل الإعلام الخاصة تجعلها، على ما يبدو، تسهى عن اعتماد وتطبيق "النصوص المرجعية" السائدة في وسائل الإعلام العامة. بعبارة أخرى، فإن التسابق نحو الأخبار والفضائح والمعلومات الحصرية يجعل التطبيق الفعلي للمعايير الصحفية داخل مجال الإعلام الخاص شبه منعدم. إلا أن مستجوبًا آخر شكك في مدى تطبيق هذه "النصوص المرجعية" مشيرًا إلى تجاربه الشخصية المتعلقة بالرقابة المتعمدة التي تفرضها وسائل الإعلام التابعة للدولة.

آليّات المساءلة الإعلامية: المنظمات غير الحكومية تعوض ضعف النقابات

من النتائج المهمة والملحوظة لهذه الدراسة أنه لا يوجد خلاف كبير بين خبراء الإعلام والمهنيين ومنظمي النقابات فيما يتعلق بالأداء الضعيف للهيئات الرسمية للمساءلة الإعلامية في البلاد. هناك أيضًا توافق فعلي على أن هذه الهيئات الرسمية بالكاد تلقى صدى لدى الصحفيين في الوقت الحاضر. ومن ناحية أخرى، منح 5 مستجوبين على الأقل درجة "عالية نوعًا ما" للمنظمات غير الحكومية كأدوات مساءلة إعلامية، بينما اعتبرها اثنان آخران "متوسطة". علاوة على ذلك، حصلت جمعيات المحامين المدافعين عن وسائل الإعلام على درجة "عالية نوعًا ما "من قبل 8 مستجوبين. ولكن، تجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الجمعيات غير موجودة في البلاد، فقد يكون لدى المشاركين فهم خاص لما قد تستلزمه هذه الجمعيات، حيث أشاروا إلى مراكز الفكر ذي التوجه الناشط وذي الشعبية المتزايدة، على غرار "المفكرة القانونية"، ضمن منظمات المجتمع المدني .

مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وضوح ما تعنيه "جمعية محامي وسائل الإعلام"، تفهم هذه الفئات عمومًا على أنها هيئات تعوض عن رداءة أداء الهيئات الرسمية للبلاد. ويبدو أيضًا أنه يتم إيلاء قدر لائق من الاهتمام لمشاركة المستخدمين، حيث منح 5 مستجوبين درجة "عالية نوعًا ما" "للرسائل الواردة من القراء"، على الرغم من أن هذا الدور لا يتم لعبه من خلال المفهوم التقليدي لـ"الموفقين الإعلاميين" ولكن من خلال تحديد موقع النقد والاقتراحات في قسم التعليقات في مختلف المنشورات والمقالات. أما تقييم المنظمات الدولية العاملة في مجال الإعلام فقد كانت أكثر دقة وتعقيدًا، حيث توزعت بالتساوي بين درجات "عالية "و "ضعيفة". كما أن العناصر مثل مدونة الأخلاقيات الموحدة للصحفيين والمنظمات بقيت محل اختلاف، حيث قيم 6 مستجوبين مدى تأثيرها على أنه "ضعيف نوعًا ما|". ومن الجانب الآخر، منح 8 و9 مستجوبين على التوالي الاتحادات والنقابات الصحفية درجة "ضعيفة نوعًا ما "كحد أقصى. وإضافة إلى ذلك، قيم جميع المستجوبين أداء "مجالس الصحافة "إما على أنه "ضعيف جدًا "أو "ضعيف نوعًا ما".

الشّكل عدد 2: تقييم المشاركين لأدوات المساءلة الاعلامية في لبنان

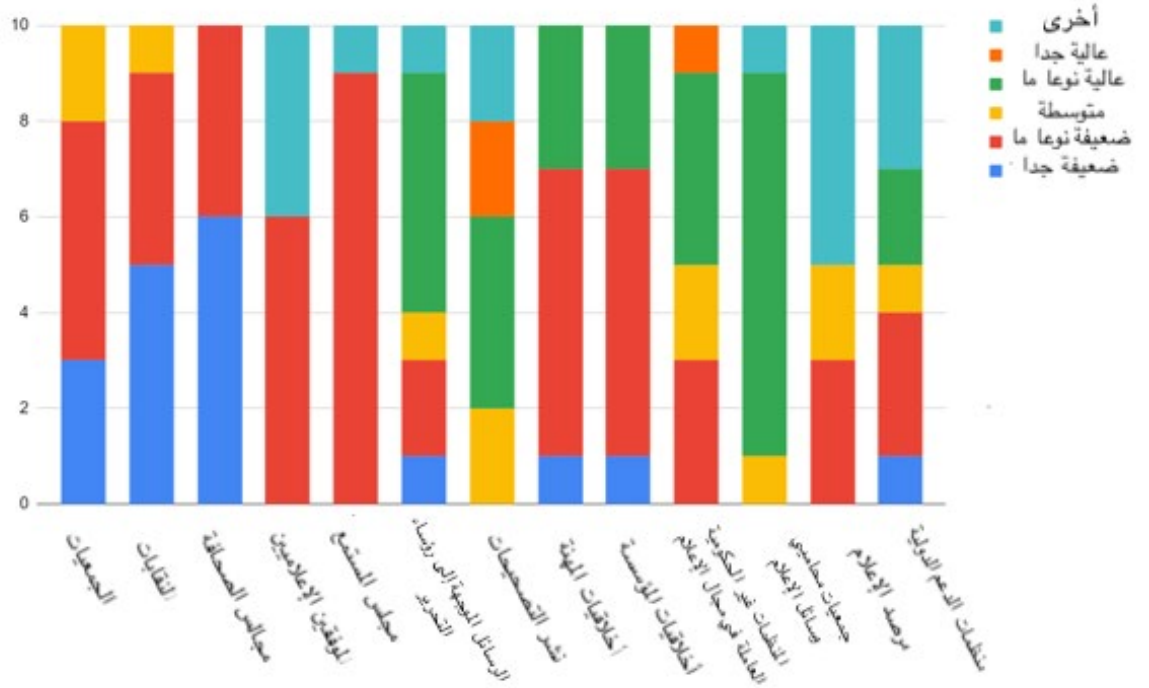

ملاحظة: تتعلق في المقام الأول جمعيات المحامين، في الشكل البياني، وكما هو مذكور في المقابلات، بالمنظمات غير الحكومية مثل المفكرة القانونية - ومع ذلك فمن الغموض ما إذا كان يمكن اعتبار هذه المنظمة غير الحكومية جمعية قانونية؛ بغض النظر، تم أخذ بعين الاعتبار التصور الشخصي للمستجوبين. وبالمثل، تم تضمين "الموفقين الإعلاميين" في البيانات لتوضيح الغموض الملحوظ وراء المصطلح.

دور المجلس الوطني للإعلام: مجمد ومستقطب

يُطلق على مجلس الصحافة في لبنان اسم "المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع"، ويُفترض أن يتمحور دوره حول رصد انتهاكات وسائل الإعلام للمعايير الصحفية والأطر الرسمية الأخرى؛ لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى المسح المعروض في القسم السابق. بالإضافة إلى أن تقييم المجلس الوطني للإعلام الذي كان سلبيًا إلى حد كبير، هناك إجماع بين المشاركين على أن هذه الهيئة غير مستقلة، حيث أشار الكثيرون إلى التأثير الهائل للسياق السياسي العام على المجلس، لا سيما أنه نشأ في وقت كان فيه النظام السوري مسيطرًا على معظم جوانب الحياة السياسية اللبنانية.

وبالتالي، خلص 8 مشاركين إلى أن افتقار المجلس للاستقلالية أدى إلى عدم الاهتمام بتطبيق مدونة سلوك أخلاقية موحدة وواضحة على وسائل الإعلام والصحفيين والعاملين في مجال الإعلام وأعضاء النقابات. كما أشار الكثيرون إلى الطرق التي تم من خلالها توظيف المجلس لخدمة مصالح سياسية معينة باسم الحفاظ على خطاب الوفاق الوطني ومراعاة الوحدة الوطنية في لبنان، خاصة من خلال فرض رقابة على الأصوات المتهمة بالخطاب "التحريضي".

(انعدام) المساءلة الرقمية: وسائل التواصل الاجتماعي كقوة خلافية

برز خلال السنوات القليلة الماضية الدور المتنامي لوسائل التواصل الاجتماعي من خلال قدرتها على اعتماد عدد من الحيل والأدوات للتّعبئة لصالح الظواهر السياسية والاجتماعية المتفجرة في البلاد. وكان لدى المشاركين مشاعر مختلطة حيال كيف يمكن لمنصات التواصل الاجتماعي أن تعزز مسألة المساءلة الإعلامية، خاصة وأن 6 مشاركين اعتبروا وسائل التواصل الاجتماعي ذات أهمية "جزئية" فيما يتعلق بالنقاشات حول الأداء الصحفي غير المهني (على عكس 3 من المستجوبين الذين أكدوا على الأهمية البالغة لوسائل التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بهذه المناقشات).

وأشار أحد المشاركين إلى عدم وجود مشرف قادر على تنسيق النقاش حول هذه القضايا؛ "الحرية على وسائل التواصل الاجتماعي هي بشكل عام أمر لا يمكن أن يخضع للسيطرة، ويعود هذا أساسًا إلى انتشار المتحرشين وإلى الكم الهائل من الإهانات". وإلى جانب هذه التصريحات، كان الموقف من دور وسائل التواصل الاجتماعي

تجاه مساءلة وسائل الإعلام سلبيًا إلى حد ما، وذلك بسبب انتشار النقد العشوائي، والتنمر، والقدرة المحدودة أو المعدومة على تحويل النقد إلى شيء ملموس. وفي نفس الوقت، قال مشارك آخر أنه على الرغم من قدرة القوى الطائفية على توظيف هذه المنصات لأغراضها الخاصة، فقد تم توجيه كم هائل من النقد اللاذع لما اعتبر تغطيةً غير مهنية للاحتجاجات الشعبية لسنة 2019 على وسائل الإعلام المحلية التقليدية، وذلك عبر صفحاتها الخاصة والعامة على وسائل التواصل الاجتماعي.

ومن المثير للاهتمام أنّهُ يمكن للمرء أن يفترض أن وسائل التواصل الاجتماعي هي واحدة من المنصات القليلة، إلى جانب بعض وسائل الإعلام المستقلة، التي تشارك في "النقد الإعلامي" المباشر، على سبيل المثال انتقاد أداء أنواع أكثر "تقليدية" من وسائل الإعلام، وخاصة المحطات التلفزيونية.

النتائج الرئيسية الأخرى

الرقابة الذاتية

أولاً وقبل كل شيء، من المهم الإشارة إلى أن المشاركين فسروا الرقابة الذاتية بشكل مختلف. ففي حين اعتبرها معظمهم ذات دلالة سلبية (بربطها بفكرة خوف الصحفي من القمع والاعتداء)، فقد فهمها الآخرون بشكل إيجابي جدًا (من خلال ربطها بضبط النفس واتزان الرأي ونقل الأخبار بطريقة موضوعية وخالية من الخطاب التحريضي). ومع الأخذ بعين الاعتبار هذه الاختلافات، فقد منح 6 مستجوبين على الأقل علامة "مرتفعة جدًا" لتقييم "الرقابة الذاتية".

واستنكر أحد المشاركين هذا التقييم الإيجابي للرقابة الذاتية مؤكدًا أن "القضية في الأساس تعود إلى الرقابة التي تفرضها القوى السياسية والمجتمعية".

ومع ذلك، فصل مشارك آخر الرقابة الذاتية عن السياق السياسي و "شخصنة" الطريقة التي تعمل بها من وسيلة إعلامية إلى أخرى. على الرغم من هذه التناقضات، من الواضح أن التصنيف الذاتي (غير موضوعي) للرقابة الذاتية من قبل المشاركين مرتفع نسبيًا، بالنظر إلى الإحصائيات الواردة في الشّكل التالي.

الشّكل عدد 3: تقييم المشاركين لتطبيق الصحفيين للرقابة الذاتية في لبنان

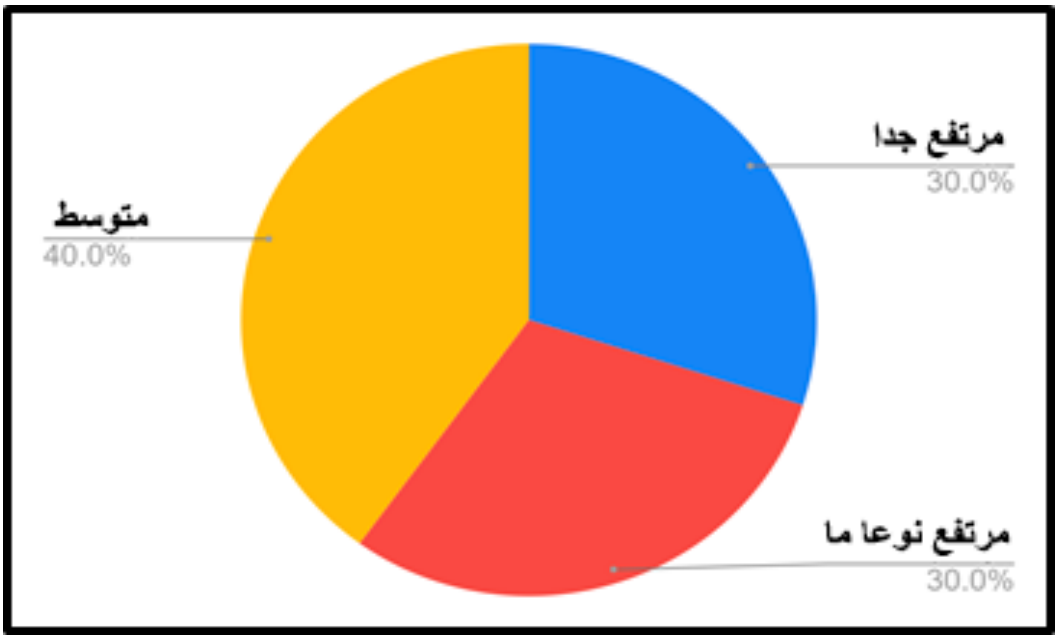

استقلالية الخط التحرري

ترتبط استقلالية الخط التحرري بشكل كبير بالمساءلة الإعلامية، وخاصةً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التنازلات التي تقوم بها وسائل الإعلام على مستوى أخلاقيات المهنة مقابل تدفق الأموال والاستدامة. وشكك معظم المشاركين بقوة في الاستقلالية التحريرية في لبنان، حيث أشار 6 مستجوبين إلى أن أغلب وسائل الإعلام تتمتع باستقلالية "جزئية"، بينما أكد اثنان آخران أنها لا تتمتع بالاستقلالية على الإطلاق.

انفتاح السّلطة تجاه الإعلام

إن انفتاح الحكومة والبرلمان والمحاكم على وسائل الإعلام ضروري لتحديد إلى أي مدى يمكن اعتبار الصحافة في لبنان صحافة استقصائية. وفي إجابة واضحة جدا، أكد 9 مشاركين أن هذه الأركان للسلطة ليست مفتوحة لوسائل الإعلام بطريقة عادلة. وفي شرحهم لهذه الحقيقة، تحدث المستجوبون بالتفصيل عن مسائل الكيل بمكيالين (مثال: تفضيل وسيلة إعلامية على أخرى عند عقد المؤتمرات الصحفية والإجابة عن الأسئلة) وشبه انعدام النفاذ إلى الملفات العامة.

التحدي الأكبر أمام المساءلة الإعلامية: انعدام الاستدامة المالية

في تعليقهم على أكبر التحديات، بيّن 7 مستجوبين أن افتقار الأغلبية العظمى لوسائل الإعلام إلى مخطط للاستدامة المالية، مهّد الطريق لرؤساء التحرير والصحفيين لإعطاء الأولوية للتدفقات النقدية العاجلة على حساب الحفاظ على معاييرهم الأخلاقية. ويعود هذا أساسًا إلى أن تمويل وسائل الإعلام قد يشترط أيضا إظهار أنصاف الحقائق، أو إخفاء الحقائق الضرورية التي تصلح لإنارة الرأي العام. إضافة إلى ذلك، لاحظ 8 مشاركين ضعف "ثقافة المساءلة" وقلة المعايير المعمول بها التي يمكن من خلالها مساءلة الصحفي أو الوسيلة الإعلامية. وحتى في حالة وجود معايير مكتوبة، يعتبر 6 مشاركين أن دور الموفق الإعلامي لغرفة الأخبار إما محدود أو منعدم، بينما لم يكن المشاركون الأربعة الآخرون على علم بوجود مثل هذه الأنظمة. هذا مع منح 7 مشاركين درجة "ضعيفة نوعًا ما" كحد أقصى "للمدونة الداخلية لأخلاقيات المؤسسة".

وفي نفس الوقت، شدد أحد المستجوبين بشكل خاص على عدم توفير الدولة للحماية، خاصة وأن الصحفيين يخاطرون بحياتهم في مناطق التوتر. وحسب قوله فإن "القضية الأساسية هي عدم توفير الحماية، بعبارة أخرى، الدولة عاجزة عن ضمان سلامة الصحفيين".

في ملاحظة منفصلة أدان أحد المشاركين انتشار "الديماغوجية النقدية"، حيث لا يضيف التنمر والنقد المدمر على وسائل التواصل الاجتماعي إلى النقاش حول المساءلة الصحفية، بل يفرضان بدلاً من ذلك جوًا من النقاش الفوضوي.

الخطوة التالية: وضع نماذج اقتصادية مستدامة وضمان الحماية وتحديد معايير موحدة

بالنسبة لما يمكن فعله لتغيير الواقع المذكور أعلاه، أشار 3 مشاركين إلى الحاجة لاعتماد نماذج اقتصادية مستدامة تشمل الإعلانات والاشتراكات والاستشارات ووسائل أخرى حتى تبقى مؤسساتهم الإعلامية قائمة. وفي السياق اللبناني، ترتبط فكرة الاستقلالية المالية بفكرة تحرير المؤسسات من الواقع السياسي المستقطب في البلاد. وعلى صعيد آخر، أكد 8 مشاركين على ضرورة وضع مدونة لقواعد السلوك تكون موحدة وتطبق بشكل صارم. غير أنهم لم يوضحوا ما إذا كانوا يعتقدون أن فرض هذه الإجراءات على وسائل الإعلام يكون من قبل الدولة أو السوق.

وبالنسبة لأحد المشاركين، هناك حاجة ماسة إلى إعادة الاستثمار في مجال التعليم الصحفي والتربية الاعلامية، أي استخدام النظام المدرسي والجامعي كوسيلة لتدريب الصحفيين على الشعور بالمسؤولية، وحث

المواطنين العاديين على الاستهلاك النقدي أي القراءة النقدية للمحتوى الإعلامي. كما شدد المستجوب على ضرورة ربط هذه العملية التعليمية بمفهوم المواطنة، عندها فقط يستطيع الصحفيون أن ينأوا بأنفسهم عن المرجعيات السياسية الطائفية. أما بالنسبة للمشاركين الآخرين، فإن النقاط السابقة تتمحور حول الإصلاح المبتكر والمراجعة الشاملة للنظام، والذي يجب أن يبدأ بدعم من الدولة: "من الضروري إقرار قانون جديد لوزارة الإعلام، إلى جانب تقديمها للإعانات اللازمة للقنوات الإعلامية والصحفيين وتوفيرها للأدوات والمعدات. ويمكن تحقيق ذلك أيضًا من خلال التخفيف في الضرائب بهدف التحفيز على إنشاء مؤسسات إعلامية جديدة".

وأكد مستجوبان اثنان على ضرورة الحفاظ على مساحة لحرية الصحافة في البلاد. وحسب قول أحد المستجوبين، فإنه "بالنسبة للحلول التي أمامنا، فتتمثل عمومًا في الحفاظ على هامش صغير من الحريات، ويجب أن يكون ذلك مصحوبًا بنضال مشترك بين جميع الصحفيين للتأكد من حسن حفاظنا على حرياتنا. يجب الإبقاء على القواعد الأساسية للعبة".

الجزء الثّالث: النّتائج والخلاصة

عند الفحص الدقيق والحذر للنتائج التي يقدمها الاستطلاع، من المهم أولاً وقبل كل شيء إعادة التأكيد على المسائل المتعلقة باختيار العينات، ومدى التمثيلية والتحيز عند تناول عينة تتكون من 10 مستجوبين فقط. إلا أن هذا لا ينفي قدرة هذه المقابلات المعمقة على تقديم توجيهات بشأن مصير أدوات المساءلة الإعلامية في لبنان. يتمتع العديد من المستجوبين بسنوات من الخبرة الإعلامية وأظهروا نسبيًّا نوعًا من التمكّن في المقابلة، إذ قدّموا مجموعة من الاقتراحات التي تشكل، إلى جانب الدعم المالي، أساس التوصيات المُوضحة أدناه. وتتمحور هذه التوجيهات حول النقاط التالية:

1. من المرجح أن تكون أدوات المساءلة الإعلامية الرسمية في البلاد ضعيفة بنيوياً وغير قادرة على الاستجابة للمعايير المهنية الأساسية التي يتبناها جزء صغير من الصحفيين والمجتمع الإعلامي. ويعود ذلك أساسًا إلى مظاهر المحسوبية والفساد وتداعياتها المباشرة على وضع هذه المؤسسات.

التوصية: تعزيز المبادرات الهادفة لتجاوز الهيئات النقابية السلبية من خلال دعم الحملات الجمعياتية والنقابية المستقلة والمنفصلة عن الاعتبارات السياسية والطائفية الأوسع.

2 - سمحت التناقضات الناجمة عن طبيعة النظام السياسي التوافقي في لبنان بإيجاد هامش كبير من الحرية للنشطاء للمشاركة في حوار نقدي حول عدم قدرة الدولة على اتخاذ التدابير المناسبة لمساءلة و/أو استقطاب

وسائل الإعلام. وكثيرًا ما يتم طرح هذه المسألة على منصات الإنترنت (مثل شبكات التواصل الاجتماعي)، والتي لا يزال دورها وفائدتها محل خلاف، خاصة في ظل شبه انعدام النقد البناء لمعالجة هذا الوضع على هذه المنصات.

التوصية: بدلاً من تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي، تشجع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بوسائل الإعلام على إطلاق منتديات منسقة على شبكة الإنترنت وخارجها حول القضايا المتعلقة بحرية الإعلام والمساءلة الصحفية وحقوق العاملين في مجال الإعلام والقواعد والمعايير الأخلاقية للصحافة.

3. حاولت أدوات المساءلة الإعلامية غير الرسمية الناشئة والمنبثقة عن قطاع المنظمات غير الحكومية/ منظمات المجتمع المدني والنقابات البديلة الأخرى التعويض عن غياب أو ضعف النقابات والمؤسسات الرقابية والهيئات القضائية المعتمدة من الدولة فيما يتعلق بتقييم دور وسائل الإعلام والقواعد الصحفية الموحدة.

التوصية: من ناحية، يعد دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز أدوات المساءلة الرسمية التابعة للدولة وتشجيعها من خلال توفير الدعم الفني والبحثي أمرًا بالغ الأهمية لطرح نهج مستدام للحفاظ على هذه الأدوات، ومن ناحية أخرى، وعلى المدى القصير، هناك حاجة ملحة لتقوية الروابط مع المنظمات غير الحكومية المحلية حتى تتمكن من الشروع في أبحاثها التقييمية، والمناصرة، وأنشطة نشر الوعي[36].

4. مهّد ضعف أو انعدام الاستدامة المالية الطريق للاستحواذ السياسي على وسائل الإعلام، مما أجبر رؤساء التحرير لاحقًا على التنازل عن المعايير الصحفية الأساسية لصالح إرضاء الممولين وقاعدة الدعم المحدودة.

التوصية: بينما شجع المشاركون الدعم الحكومي لوسائل الإعلام، تشمل الحلول البديلة الأخرى البرامج التدريبية حول تكييف النماذج المبتكرة لتحقيق الاستدامة المالية لوسائل الإعلام، وتكون مستوحاة من أفضل الممارسات الدولية، وأيضًا حول بناء قدرات مالية وريادية أقوى لأصحاب ومديري المؤسسات الإعلامية.

5. أثرت مسائل القمع والرقابة الذاتية والافتقار إلى الاستقلالية التحريرية وغياب انفتاح السلطة بشكل سلبي على مدى فعالية المساءلة الإعلامية، وبذلك فقد أعاقت دور الأدوات المحتمل إرساؤها في المستقبل.

التوصية: من الضروري مساءلة السلطات اللبنانية دوليًا ومحليًا على الأساليب القمعية و/أو الاستبدادية المفروضة على وسائل الإعلام في ظل تزايد توتر الوضع السياسي والاجتماعي، والذي يتجلى من خلال قانون الطوارئ الأخير الذي أقره مجلس النواب اللبناني في 13 آب/أوت 2020. وقد منح هذا القانون الجيش

[36] من المهم ملاحظة أن مؤلفي هذا القسم الفرعي مرتبطون جيدًا بمجموعة متنوعة من منظمات تطوير وسائل الإعلام المحلية ويعملون بشكل مباشر مع مؤسسة سمير قصير.

صلاحيات استثنائية تجاه وسائل الإعلام المرخصة في جميع أنحاء بيروت والمناطق المجاورة لها إثر تفجيرات 4 آب/أوت 2020 في ميناء بيروت (الشرق الأوسط، 2020).

قد يكون من قبيل المبالغة اعتبار هذه النتائج والتوصيات نهائية وحاسمة. ورغم ذلك، فإن هذه الدراسة توفر فرصة للباحثين لفهم المساءلة الإعلامية وتدارسها خارج الإطار الرسمي الذي تضعه السلطة في البلدان التي تكون فيها السلطات ذات شرعية ضعيفة أو ذات سياسات قصيرة النظر، والتي تُستنفذ فيها القدرة العامة على مساءلة وسائل الإعلام.

المراجع

ACE (n.d.). Media and elections: Broadcasting regulator. Retrieved December 2, 2021, from http://aceproject.org/main/english/me/meb06a.htm

Accountable Journalism (2017, June 11). Middle East: Lebanon. Retrieved December 3, 2021, from https://accountablejournalism.org/press-councils/lebanon

AFEJ (2013). Qui sommes-nous [Who are we]? Retrieved December 2, 2021, from http://afej-journalisme.com/about_us

Asharq Al-Awsat (2020, August 13). Lebanon parliament approves state of emergency in Beirut. Retrieved December 2, 2021, from https://english.aawsat.com/home/article/2445966/lebanon-parliament-approves-state-emergency-beirut

Ayoub, N. (n.d.). *Media Ownership Monitor Lebanon: History.* The Samir Kassir Foundation and Reporters Without Borders. Retrieved December 2, 2021, from https://lebanon.mom-rsf.org/en/context/history/

Azhari, T. (2020, July 13). Lebanese rights groups face off against 'alarming' crackdown. *Al Jazeera.* Retrieved December 2, 2021, from https://www.aljazeera.com/news/2020/07/lebanese-rights-groups-face-alarming-crackdown-200713113328596.html

Chehayeb, K. (2019, May 03). Does Lebanon really have a press freedom problem, or is it just getting bad press? *Beirut Today*. Retrieved December 2, 2021, from https://beirut-today.com/2019/05/03/freedom-of-the-press-in-lebanon/

Chehayeb, K. (2020, January 20). 'We will not be silenced': Journalists are also victims of Lebanon's security clampdown. *The New Arab*. Retrieved December 2, 2021, from https://english.alaraby.co.uk/english/indepth/2020/1/20/journalists-are-also-victims-of-lebanon;s-security-crackdown

CommsUpdate (2011, June 13). TRA powers suspended to protect 3G launch. Retrieved December 2, 2021, from https://www.commsupdate.com/articles/2011/06/13/tra-powers-suspended-to-protect-3g-launch/

Dabbous-Sensenig, D. (2007). *ACRLI 2007 country report: Media in Lebanon*. *Beirut, Lebanon:* Arab Center for the Development of the Rule of law and Integrity.

Daleel Madani (n.d.a). *Maharat Foundation.* Retrieved December 2, 2021, from https://www.daleel-madani.org/civil-society-directory/maharat-foundation

Daleel Madani (n.d.b). *May Chidiac Foundation - Media Institute*. Retrieved December 2, 2021, from https://www.daleel-madani.org/civil-society-directory/may-chidiac-foundation-media-institute

Daleel Madani (2019). *March Lebanon*. Retrieved December 2, 2021, from https://www.daleel-madani.org/civil-society-directory/march-lebanon

El Meouchi, C., & Dib, M. (n.d.). *Media Law in Lebanon: An overview*. Media Law International. Retrieved December 2, 2021, from http://www.medialawinternational.com/page148.html

Geha, C. (2016). *Civil society and political reform in Lebanon and Libya: Transition and constraint*. London and New York: Routledge.

Hamdan, H. (2020, June 25). Independent journalists in times of COVID-19 ... a double suffering in Lebanon. Women in News. Retrieved from https://womeninnews.org/2020/06/independent-journalists-in-times-of-covid-19-a-double-suffering-in-lebanon/

Hilligoss, W. B. (2014). *The diminishing role of the ombudsman in American journalism* (Master Thesis). University of Nebraska, Lincoln, NE. Retrieved from https://digitalcommons.unl.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1049&context=journalismdiss

Human Rights Watch (2019, November 15). *Lebanon: Defamation laws used to silence critics*. Retrieved December 2, 2021, from https://www.hrw.org/news/2019/11/15/lebanon-defamation-laws-used-silence-critics

ILA (n.d.). *Regulation of media workers*. Retrieved December 3, 2021, from https://internetlegislationatlas.org/#/countries/Lebanon/frameworks/media-regulation

MAP (n.d.a). *Mission & Vision*. Retrieved December 2, 2021, from https://maplebanon.org/mission-vision/

MAP (n.d.b). Coalition of media development NGOs in Lebanon. Retrieved December 2, 2021, from https://maplebanon.org/portfolio/coalition-of-media-ngos-in-lebanon/

Saghieh, N., Saghieh, R., & Geagea, N. (2010). *Censorship in Lebanon: Law and practice*. (M. Abu Rayyan, Trans.; D. Khoury, Ed.). Beirut: Marsad al-Raqaba (The Censorship Observatory).

Sciacchitano, F. (2015). *Assessment of media legislation in Lebanon*. MedMedia. Retrieved December 3, 2021, from https://lebanon.mom-rsf.org/uploads/tx_lfrogmom/documents/2-1409_import.pdf

SKEyes (n.d.). *Who we are*. Retrieved December 2, 2021, from https://www.skeyesmedia.org/en/About-Us

SMEX (n.d.). *Who we are.* Retrieved December 3, 2021, from https://smex.org/who-we-are/

SMEX (2019). *Analyzing freedom of expression online in Lebanon in 2018*. Retrieved December 2, 2021, from https://smex.org/wp-content/uploads/2019/11/X_191125_FreeSpeechPostive_Report_EN_Interactive.pdf

Samir Kassir Foundation, & Reporters Without Borders (n.d.). *Media ownership monitor Lebanon: History*. Retrieved December 2, 2021, from https://lebanon.mom-rsf.org/en/context/history/

Samir Kassir Foundation, & Reporters Without Borders (n.d.). *Media ownership monitor Lebanon: Media ownership matters*. Retrieved December 2, 2021, from http://lebanon.mom-rsf.org/

TRA (n.d.a). *Mission and vision*. Retrieved December 2, 2021, from http://www.tra.gov.lb/Mission-and-Vision

TRA (n.d.b). *Duties and regulatory principles*. Retrieved December 2, 2021, from http://www.tra.gov.lb/Duties-and-regulatory-principles

Trombetta, L., Pinto, C., & Renino, R. (n.d.). *Lebanon: Trade unions. Media landscapes*. Retrieved December 2, 2021, from https://medialandscapes.org/country/lebanon/organisations/trade-unions

Trombetta, L. (2018). *Lebanon: Media landscape*. Retrieved from http://lebanon.mom-rsf.org/uploads/tx_lfrogmom/documents/8-1409_import.pdf

UNESCO (2013). *Role of a press council in promoting responsible journalism*. Retrieved December 2, 2021, from http://www.unesco.org/new/en/communication-and-information/resources/news-and-in-focus-articles/in-focus-articles/2013/advancing-tolerance-and-respect-online-the-case-of-bosnia-and-herzegovina/role-of-a-press-council-in-promoting-responsible-journalism/

Voltmer, K., Selvik, K., & Høigilt, J. (2021, March 22). Hybrid media and hybrid politics: Contesting informational uncertainty in Lebanon and Tunisia. *The International Journal of Press/Politics, 26*(4), 842-860, https://doi.org/10.1177/1940161221999266

ضعف فرص مساءلة وسائل الإعلام في فترات الصراع العنيف؟ استكشاف الممارسات والتصورات في سوريا

جوديت بيس
باحثة ورئيسة مؤسسة ميدين كومبتنز إنترناشونال في شتوتجارت، ألمانيا
فيليب مدانات
باحث مستقل، مدانات للاستشارات في عمان، الأردن

الخلاصة

منذ بداية الحرب الأهلية في عام 2011 تغيرت المنظومة الإعلامية السورية بشكل كبير. لقد تركت الحرب آثارًا مدمرة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في سوريا، فأراضيها مجزأة وكذلك مشهدها الإعلامي من حيث الجماهير والقوانين الناظمة والإنتاج. لذلك، تلقي هذه الورقة الضوء حول ما إذا كانت المساءلة الإعلامية قد حظيت بأي فرصة للتطور في سوريا، وإن كان الأمر كذلك، فأين وبأي شكل تتمظهر. بالتفكير في عوامل السياق الخاصة بمساءلة وسائل الإعلام، لا سيما آليات المساءلة السياسية والاقتصادية، تبين الورقة إمكانات ممارسات المساءلة العامة والمهنية لوسائل الإعلام داخل وخارج دولة مزقتها الحرب. يسمح المسح الاستكشافي بتقييم الوضع الراهن لممارسات المساءلة في سوريا والتصورات حول هذه الممارسات بين الإعلاميين في مختلف الأدوار والمناطق. بينما في الداخل السوري لا يزال الوضع يبدو بعيدًا عن أن يكون آمنًا ومستقرًا، فقد بدأت العديد من المنظمات خارج سوريا في ممارسة المساءلة الإعلامية، وقد تكون في المستقبل قد تأهلت لنقل خبرتها في التفكير وممارسة مساءلة وسائل الإعلام إلى تلك الداخلية.

المصطلحات الرّئيسية: سوريا، وسائل الإعلام في المنفى، المشهد الإعلامي، مساءلة وسائل الإعلام، حوكمة وسائل الإعلام، تنظيم وسائل الإعلام، الحرب، الصراع، حرية التعبير، مقابلات الخبراء، مسح

1. المقدمة

إنّ الحاجة إلى أن تكون وسائل الإعلام مسؤولة أمام المجتمع لا تصل أبدًا إلى أعلى مستوياتها في أوقات النزاعات العنيفة. عن قصد أو عن غير قصد، يمكن أن يصبح نشر الشائعات أو الأخبار الكاذبة مسألة حياة أو موت. إن استغلال المؤسسات الإعلامية من قبل أطراف النزاع هو نمط غالبًا ما يتم ملاحظته ويسير جنبًا إلى جنب مع المعلومات المفقودة أو التحريف أو التنميط أو خطاب الكراهية. وبالتالي، فهي بحاجة إلى آليات لتنكير المؤسسات الإعلامية أو لتمكينها من تحمّل مسؤوليتها الاجتماعية. يُعنى مفهوم المساءلة الإعلاميّة بهذه الآليات التي تُعرَّفُ على أنها "عمليات طوعية أو غير طوعية تستجيب من خلالها وسائل الإعلام بشكل مباشر أو غير مباشر لمجتمعها من أجل جودة و/أو نتائج النشر"(McQuail, 2005, p. 207). على الرّغم من أنَّ هذا

* قامت فاطمة اللواتي من مرصد الإعلام في شمال افريقيا والشرق الأوسط بترجمة نصّ جوديت بيس وفيليب مدانات من الانكليزيّة إلى العربيّة

التّعريف يُوضّح المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الإعلامية كمبدأ معياري، إلّا أنّه لا يُحدّدُ ماهية المجتمع ومن يجب أن يخضع للمساءلة. في أوقات النزاع، يكون هذا غير واضح بشكل خاص لأنّ وجهات النظر حول مستقبل المجتمع تختلف بشكل كبير بين أطراف النزاع.

علاوة على ذلك، قد تشير البيئة المعادية لوسائل الإعلام في النزاع إلى أن مساءلة وسائل الإعلام ليس لها فرصة للتطور أو التعزيز. تتعرض سلامة الصحفيين للتّهديد المستمر؛ يؤثر الانقسام حول أسس الصراع داخل المهنة على عمل مؤسسات التنظيم/التّعديل الذاتي، كما في حالة لبنان على سبيل المثال، حيث تحتكم جميع الفصائل المتنازعة على محطات البث الخاصة بها، خلال الحرب الأهلية وحتى اليوم لم تتفق على مجلس وطني للإعلام (Brownlee, 2020; Nötzold, 2009, 2015a ; Pies, Elsässer & Madanat, 2011; Richani 2016). يعد نقص الموارد المالية للمؤسسات الإعلامية المستقلة عقبة أخرى بالإضافة إلى مشاكل البنية التحتية الأساسية، على سبيل المثال، إمدادات الطاقة كما في حالة العراق (Wollenberg, 2019, 2021). بالنسبة للمساءلة الإعلاميّة، فإنّ الصّراع- سواء كان عنيفا أم لا- يعني: يمكن للجهات الفاعلة التي تُخضع وسائل الاعلام للمساءلة أن تتغير بشكل جذري كما يمكن أن تتغير الأعراف والمجموعات التي يشعر الصحفيون بأنهم مسؤولون أمامها.

يستخدم باردويل ودهاينينز (2004a, 2004b) نموذجًا يميز بين أربعة "مواقع" لآليات المساءلة الإعلامية: المساءلة السياسية ومساءلة السوق والمساءلة العامة والمساءلة المهنية. في حين أن المساءلة السياسية تتعلق باللّوائح والقوانين الإعلاميّة كوسيلة لمساءلة وسائل الإعلام، فإن مساءلة السوق هي منظور اقتصادي للمساءلة يشير إلى "نظام العرض والطلب" (Bardoel & d'Haenens, 2004a, p.9). بصرف النظر عن سلطات الدّولة والسّوق النظامية، تتم متابعة المساءلة الإعلامية من خلال آليات التنظيم الذاتي المهني، مثل قواعد الأخلاق أو المبادئ التوجيهية التحريرية. ومع ذلك، تشير المساءلة العامة إلى العلاقة مع الجمهور ويتم ممارستها من خلال النقاش والحوار (Bardoel & d'Haenens, p. 18). يُعد نموذج باردويل ودهاينز ذا قيمة لأنه يسمح بالمناقشة حول ممارسات مساءلة وسائل الإعلام في الأنظمة السياسية المختلفة، وبالتالي يوفر لنا إطارًا مفيدًا للبحث في المساءلة الإعلاميّة في أوقات الصراع والانتقال.

حدّدت بيس (2014) ممارسات المساءلة الإعلاميّة على أنها "عنصر من عناصر عملية إعادة التعريف الانتقالية" للصحافة، وتصوّرات الصحفيين لمساءلة وسائل الإعلام على أنها "مؤشر للوضع الراهن"

لهذه العملية (ص 198-199). في هذا الصدد، يمكن النّظر إلى الصّراع العنيف على أنّه محفّز للمساءلة الإعلاميّة. يجب البحث فيما إذا كان ذلك ينطوي على عملية تحول طوعي أو غير طوعي نحو مزيد من المساءلة المهنية أو العامة بدلاً من المساءلة السياسية أو التّجارية.

إن الأبحاث حول الإعلام السوري بشكل عام وعن مساءلة وسائل الإعلام بشكل خاص نادرة. قبل عام 2011، كان الإعلام السوري موضوعا للبحث بشكل أساسي من منظور مقارن، حيث تمت الإشارة بشكل متكرر إلى الطابع التقييدي والتعبوي للنظام الإعلامي (Boyd, 1993; Dajani & Najjar, 2003; Khamis, Gold, & Vaughn, 2011 ; OPIC, 2005; Rugh, 2004).

لا توجد أدوات التنظيم/التّعديل الذاتي مثل مجالس الصحافة التي تهدف إلى مساءلة وسائل الإعلام من خلال مهنتهم. لم ينتشر النّقد الإعلامي على الملأ، لأن انتقاد وسائل الإعلام كان أشبه بانتقاد النخب الحاكمة، مما قد يؤدي بك إلى السجن. منذ الانتفاضات العربية التي بدأت في سوريا عام 2011، يمكن ملاحظة تزايد الاهتمام الدولي (الأكاديمي) بالإعلام السوري. تم التركيز بشكل خاص على دور وسائل التواصل الاجتماعي وقدرتها على خلق جماهير بديلة مقابل وسائل الإعلام "الرسمية" التي تجاهلت أو جرّمت الاحتجاجات الأولى (Badran &Smets, 2018; Brownlee, 2020; Khamis et al., 2011). في عام 2010، أجرى المؤلفون لأول مرة بحثًا تجريبيًا حول مساءلة وسائل الإعلام في سوريا ولاحظوا ممارسات الاحتجاج على وسائل التواصل الاجتماعي التي جعلت وسائل الإعلام مسؤولة عن الاخبار التي لا تقوم بتغطيتها. بصرف النظر عن هذا، أدت الحريات المحدودة في وسائل الإعلام الرسمية وغير المتصلة بالإنترنت إلى الدعوة إلى توسيع نطاق حرية الصحافة في البلاد كهدف آخر من أهداف مساءلة وسائل الإعلام (Pies & Madanat, 2011). منذ ذلك الحين، تغير نظام الإعلام السوري بشكل كبير. خلفت الحرب آثارًا مدمرة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في سوريا. تجزّأت أراضيها وكذلك مشهدها الإعلامي من حيث الجماهير والقوانين والإنتاج (Badran, 2021).

لذلك، نريد أن نلقي الضوء على ما إذا كانت المساءلة الإعلاميّة قد أتيحت لها أي فرصة لمزيد من التطور، وإذا كان الأمر كذلك، في أي شكل تظهر. نقوم بذلك من خلال التفكير في العوامل السياقيّة للمساءلة الإعلاميّة، وبشكل أساسي على آليات المساءلة السياسية والاقتصادية (القسم 3). من ثم نستكشف الوضع الراهن لممارسات المساءلة المهنية والعامة في سوريا (القسم 4) قبل أن نطلب تصورات حول مساءلة وسائل الإعلام بين المهنيين الإعلاميين في الأدوار والمناطق المختلفة (القسم 5).

2 المنهجيّة

إنّ البحث المُقدّم هُنا هو جزء من مشروع أكبر بدأه معهد آيرش بروست الألماني للصّحافة الدّوليّة حول مساءلة وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[37] في خطوة أولى، استكشف المُؤلّفون في دراسة مكتبيّة، شروط المساءلة الإعلاميّة والمُنظّمات التّي تُمارس مُساءلة وسائل الإعلام أو المُهتمّة بها. ساعدت المقابلات الإضافية مع عدد من الخبراء من سوريا، على تحديد مثل هذه المنظّمات. استند التحليل إلى الهدف المتمثل في العثور على ممارسات "خارج الإنترنت وعبر الإنترنت، يقوم بها كل من الإعلاميين ومستخدمي وسائل الإعلام، والتي تهدف إلى مراقبة الصحافة والتعليق عليها وانتقادها وتسعى إلى فضح ومناقشة مشاكل الصحافة "(Fengler, Eberwein & Leppik-Bork, 2011, p. 20). بعد تصنيف فنغلر وزملائها لآليّات مساءلة وسائل الإعلام (2011)، بحثنا عن ممارسات المساءلة ذات الدّرجات العالية والمنخفضة من المأسسة، لكننا قصرنا بحثنا على الممارسات التي تحدث خارج المؤسسات الإعلامية. لم نقم باستكشاف الممارسات داخل المنظّمات الإعلامية، على الرغم من أنه سيكون من المهم الحصول على صورة كاملة للمشهد العام. لكن المنظّمات الإعلامية تعمل في ظل ظروف شديدة الاختلاف بسبب التجزئة الإقليمية والوضع أبعد ما يكون عن الاستقرار. هذا هو السبب في أننا تركنا هذا الجزء من مشهد المساءلة الإعلامية للبحث في المستقبل واستكشفنا إمكانات بدء ممارسات مساءلة وسائل الإعلام عبر استبيان. يهدف هذا الاستبيان الذي أُنجز في إطار هذه الدّراسة من قبل معهد آيرش بروست في تموز 2020، إلى تحديد تصوّرات الإعلاميين حول الوضع الرّاهن لمساءلة وسائل الإعلام. أرسل مؤلفو هذا التقرير الاستبيان الذي تمّ إعداده مسبقًا عبر البريد الإلكتروني إلى 25 شخصًا من شبكات مختلفة، أجاب 17 منهم. تضمّنت قائمة المُستجيبين المُحتملين، صحفيين وممثلين عن مؤسّسات إعلامية ومنظّمات غير حكوميّة، بالإضافة لعدد من المدوّنين الذين يُشاركون في ممارسات مساءلة وسائل الإعلام. وبما أن العديد منهم يعيشون خارج سوريا، ومجموعة السوريين المنفيين لا تتناسب مع عدد المواطنين السوريين بشكل عام وعدد الإعلاميين أيضا. قمنا بترجمة الاستبيان إلى اللغة العربية للوصول إلى عينة أوسع. على الرّغم من أنّ العيّنة غير تمثيليّة إلّا أنّها تسمح برسم الافتراضات الأولى للبحث في المستقبل.

تضمّن الاستبيان أسئلة مفتوحة ومغلقة تسأل المستجيبين عن:

[37] لمزيد من المعلومات حول المشروع انظر:
Fengler, Eberwein, and Leppik-Borg (2011), and Fengler, Lengauer, and Kurkowski (2021)

- تقييم العوامل السياقيّة التي تمكّن وتقيد ممارسات المساءلة الإعلامية مثل أنماط الملكية والاستقلال المهني والتدابير السياسية أو القانونية لمساءلة وسائل الإعلام،
- تقييم (من منخفض جدًا إلى مرتفع جدًا) لفعاليّة أدوات المساءلة الإعلامية الحالية مثل مجالس الصحافة والموفقين الإعلاميين/مسؤولو الشّكاوي ونوادي الجمهور ومدونة أخلاقيات الصحفيين المحترفين والمنظمات الإعلامية غير الحكومية وما إلى ذلك،
- تصور مجالس وسائل الإعلام والأدوات التنظيمية الأخرى،
- تصور التحديات والفرص لإنشاء مؤسسات المساءلة الإعلامية.

3 العوامل السّياقيّة للمساءلة الإعلاميّة

1.1 الاستقلاليّة المهنيّة

دخلت الحرب في سوريا عامها الحادي عشر بحلول شهر آب 2021 ولا يزال العنف سائدا، حيث يسيطر نظام الأسد وحلفاؤه على أكثر من ثلثي الأراضي السورية مرة أخرى، ولكن أجزاء قليلة مازالت تحت السيطرة الكردية (شمال الشرق)، وسيطرة النصرة الجهادية (منطقة إدلب). وبالإضافة إلى العديد من الميليشيات الداخلية والخارجية، تتواجد خمس قوى إقليمية ودولية عسكريًا في سوريا وهي: إيران وإسرائيل وروسيا وتركيا والولايات المتحدة (Asseburg, 2020).

بينما تعمل وسائل الإعلام الموجودة في المناطق المتنازع عليها بشكل مستمر في ظل ظروف الحرب، تواجه وسائل الإعلام في المناطق التي يسيطر عليها الأسد مضايقات وعمليات عنف قاسية واستبدادية، وهي أساليب معروفة جيدًا منذ حقبة ما قبل الحرب عام 2010. وحتى الصحفيون العاملون في المؤسسات الإعلامية الموالية للحكومة تعرضوا للمضايقة بشكل متكرر في الآونة الأخيرة، خاصة عند تطرقهم إلى قضايا الفساد في المناطق التي يسيطر عليها الأسد أو إلى موضوع ارتفاع أسعار الوقود. ويقوم النظام بحجب صفحات الفايسبوك واعتقال الصحفيين، بل ويجبرهم على حذف المنشورات المتعلقة بهذه القضايا والتي تكون قد نشرت قبل لحظات. يبدي الصحفيون مواقف أكثر انتقادًا على الفايسبوك ولكنهم بدأوا في حذف المقالات فقط بعد نشرها بمدة وجيزة (مراسلون بلا حدود 2019).

كانت الظروف مستقرة نسبيًا لبضع سنوات، في المنطقة الكردية الخاضعة للإدارة الذاتية شمال شرق سوريا باستثناء الصراع الكردي الداخلي. ومن غير الواضح إلى حد الآن كيف سيستمر ذلك بعد التدخل العسكري التركي أواخر عام 2019. ومع اضطرار العديد من الصحفيين والنشطاء الإعلاميين السوريين إلى الفرار من سوريا في السنوات العشر الماضية، برز مشهد إعلامي سوري في المنفى في دول الجوار خاصة تركيا وأوروبا. ووفقًا لمسح حديث للمشهد الإعلامي صادر عن المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، يشكل الإعلام في المنفى 34 بالمائة من مجموع المؤسسات الإعلامية السورية (المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، 2020)[38].

ترك الفصل الجوي والإقليمي أيضًا بصماته على استخدام وسائل الإعلام. وكشفت أبحاث أجرتها منظمات دولية حول الجمهور أنه يوجد أنماط مختلفة لاستخدام وسائل الإعلام حسب المكان والظروف الهيكلية التي يعيش فيها الناس. فعلى سبيل المثال، قسمت المنظمة الألمانية الإعلام عبر التعاون وفي التحول MICT إلى سبع مناطق داخل سوريا وخارجها، والتي تحدث في بعض النقاط فرقا من حيث استخدام وسائل الإعلام (MICT,2014,2016). هذه المناطق هي: المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، والمناطق المتنازع عليها، والمناطق التي يسيطر عليها المتمردون، ومخيمات اللاجئين في لبنان والأردن، ومخيمات اللاجئين في تركيا، والأشخاص الذين يعيشون خارج مخيمات اللاجئين في تركيا (MICT, 2016). يمكن إضافة السوريين الذين يعيشون خارج الدول المجاورة.

يجب الأخذ بعين الاعتبار الظروف المختلفة التي تعمل في ظلها وسائل الإعلام السورية والتي تكون أحيانًا سريعة التغير، وكذلك الجماهير المنقسمة عند تحليل الوضع الراهن لممارسات المساءلة الإعلامية في "السوريات" المختلفة. وبما أنه قد تمّ البحث من قبل في موضوع المساءلة الإعلامية في سوريا قبل الحرب (بيس ومدانات، 2011)، فإننا سنعتبر هذه النتائج السابقة كنقطة انطلاق لنرى كيف غيّرت عشر سنوات من الحرب الوضع المتعلق بالمساءلة الإعلامية.

أعاقت العديد من العوامل السياقية التطور السليم لممارسات المساءلة الإعلامية عبر شبكة الإنترنت وخارجها في سوريا قبل الحرب، فقد كانت أنظمة وقوانين الدولة قوية لدرجة أن ممارسات المساءلة الإعلامية المستقلة مستحيلة. ولم تسمح الوظيفة الإجتماعية التي تُلزم الصحافة بأن تكون من دعاة النظام، في تحقيق مفهوم يكون فيه الإعلام خاضعا للمساءلة من قبل جهات أخرى غير أولئك الذين يمثّلون مركز السلطة السياسيّة؛

[38] لمزيد من التفاصيل حول المشهد الإعلامي في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في سوريا انظر:
De Angelis & Badran (2019a; 2019b; 2019c; 2019d).

على سبيل المثال الجمهور أو المتابعون. وقد منعت أنظمة المِلكية وكذلك الافتقار إلى سوق تنافسية غير متصلة بالإنترنت، مُعظم وسائل الإعلام من إنشاء أدوات المساءلة الإعلامية لأسباب اقتصادية (Pies & Madanat, 2011).

أشارت بعض الأنشطة عبر الإنترنت في أواخر عام 2010 أن جيلًا شابًا من السوريين كان مستعدًا لمعارضة المفهوم الاشتراكي البعثي القديم للصحافة. وبالنظر إلى أجندة الأخبار الأحادية والممنهجة في وسائل الإعلام السورية، بدأت بعض الجهات في تحميل وسائل الإعلام الرسمية التابعة للدولة مسؤولية ما لا يتمّ نشره. وأنشأت هذه الجهات أجندة بديلة وقدمت أدوات للتفاعل مثل تعليقات القراء أو المحتويات المنتجة من قبل المستخدم، وساهمت بالتالي في تحدي التعريف الساري للصحافة. كما أثارت جهات فاعلة فردية من خارج وسائل الإعلام إلى حالات أجبر فيها النشطاء وسائل الإعلام الرسمية عبر الفيسبوك على متابعة الموضوعات التي كانت قد تجاهلتها سابقًا (Pies & Madanat, 2011).

وبعد عام 2011، حدثت طفرة حقيقية في عدد المنصات الإعلامية التي تروّج "لموقف القطع مع الماضي"، وهو موقف غالبًا ما يكون مقترنا بانتماء لحزب سياسي معين (Trombetta & Pinto, 2018). كما أن اضطرابات الحرب منعت النشطاء الإعلاميين والصحفيين من التركيز على تعزيز الطابع المهني والمؤسسي وذلك إلى حد هذا اليوم. وأظهرت دراسة أجراها المركز السوري للإعلام وحرية التعبير أن معظم وسائل الإعلام التي كانت موجودة حتى نهاية عام 2019 قد قامت بإعداد "التصورات المؤسسية ومهام وأهداف عملها" على المستوى الإداري والتنظيمي، ولكنها كانت تعاني من نقص في الموارد المالية (المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، 2020، ص 61). ويعتبر هذا شرطا أساسيا آخر لابد من أخذه بعين الاعتبار عند تحليل ممارسات المساءلة الإعلامية في سوريا اليوم.

1.2 التشريعات الخاصة بوسائل الإعلام

تعتبر التشريعات السورية الخاصة بوسائل الإعلام من أكثر التشريعات تقييدًا في العالم، حيث تصنف سوريا، حسب التقارير الدولية لحرية الصحافة مثل تقارير فريدوم هاوس، على أنها "غير حرة"، كما تصنفها منظمة مراسلون بلا حدود على أنها في "وضع خطير للغاية" وتضعها في المرتبة 174 من بين 180 دولة (Repucci, n.d.; Reporters Without Borders, 2021). صنف تقرير فريدوم هاوس "الحرية في العالم 2020" درجة الحرية العالمية لسوريا عند 100/1، ودرجة حرية الإنترنت الخاصة بها عند 100/17 (Freedom House, 2021)

عندما تولى حزب البعث السلطة في سوريا عام 1963، قام بوضع دستور جديد، والذي تم سنه بعد عشر سنوات في عام 1973، وفيه تَّعرَّفُ وسائل الإعلام على أنها أدوات تعبئة ودعاية لصالح حزب البعث الحاكم. فالصحفيون ملزمون بإظهار الولاء التام للدولة ولحزب البعث. وإلى حدود عام 2001، كان مسموحًا فقط لوسائل الإعلام الحكومية بالعمل (Nötzold, 2015b).

وعندما تولى بشار الأسد الرئاسة خلفا لوالده حافظ الأسد عام 2000، قام بسن إصلاحات أقلّ تعسّفية، ومن بينها قانون المطبوعات عدد 50، الذي نقح القانون عدد 35 لعام 1949 وسمح بالملكية الخاصة لوسائل الإعلام. ورغم أنه نجح في الترخيص لمزيد من وسائل الإعلام (عبر الإنترنت) أكثر من أي وقت مضى، إلا أنه لم يسمح بوجود وسائل إعلام مستقلة أو حرة .كما تواصل العمل بالكثير من القيود القديمة والجديدة، من بينها أحكام القانون الجنائي لسنة 1949 والتي تقيد بشكل مباشر المحتوى الإعلامي، وتفرض على الصحفيين الكشف عن المصادر، وهو ما يمثل خطرا على كل من يتحدث إلى الصحفيين في ظل سياق حكم استبدادي كالذي في سوريا. وعندما سُمح بإحداث أول قنوات تلفزيونية وإذاعية تجارية خاصة، حصل رجال الأعمال المقربون من النظام فقط على التراخيص ولم يُسمح إلا ببث المضامين الترفيهية والإعلانات، لكن دون محتوى سياسي أو إخباري. وبعد ثلاث سنوات، قرر النظام تطبيق قانون المطبوعات على وسائل الإعلام الإلكترونية أيضًا لتشديد الرقابة على مضامين الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، تم حجب وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك و يوتيوب حتى أشهر قليلة قبل الانتفاضة(Internet Legislation Atlas, n. d.; Taki, 2012; Trombetta & Pinto, 2018).

وإثر تعرضه للضغوط عام 2011، أصدر بشار الأسد دستورا جديدا وقانونا جديدا للإعلام. وفي حين كفل قانون الإعلام من خلال المادة 35 حق إنشاء المؤسسات الإعلامية للجميع، فقد أنشأ أيضًا المجلس الوطني للإعلام الذي عمل كنظام للحد من الرخص وتشديد الرقابة. وقد تم إلغاؤه بعد خمس سنوات في عام 2016 وأُعيدت بذلك السلطة الناظمة إلى وزارة الإعلام (انظر القسم الأول -4).

تشتمل تشريعات الانترنت على تسعة قوانين مختلفة، من بينها قانون الجرائم الإلكترونية والذي يكتسي أهمية خاصة (أطلس لتشريعات الانترنت، 2015، المركز السوري للإعلام، 2020). وقد صدر هذا القانون في عام 2016 وتم تنقيحه في عام 2018 من خلال إنشاء محاكم ابتدائية متخصصة في القضايا المتعلقة بالجرائم الإلكترونية. ويؤكد مراقبون مثل مركز الخليج لحقوق الإنسان، أنّ"القانون بهذه الطريقة يجرم ظلما حرية التعبير والرأي على الإنترنت، كما أن إنشاء محاكم متخصصة يهدد وضع الحريات على الانترنت في

سوريا" (مركز الخليج لحقوق الإنسان، 2018). ويوفر أساسًا قانونيًا لتصفية مواقع الويب وحجبها بالإضافة إلى تجميع البيانات المتعلقة بالاستخدام الخاص للإنترنت (Internet Legislation Atlas, n. d.).

في سنة 2001، منح قانون المطبوعات الرخص لوسائل الإعلام الخاصة، حيث بدأ أول بث خاص سنة 2006 على قناة فضائية. ويسمح هذا القانون ببث المضامين الترفيهية فقط، دون أي مواد إخبارية. ويتمثّل أصحاب المؤسسات الإعلامية الخاصة في رجال أعمال مقربين من مركز السلطة السياسية، من بينهم في المقام الأول رامي مخلوف، وهو أحد أقرباء الرئيس بشار الأسد (المنبوذ الآن من قبل أنصاره السابقين).

وفي سنة 2011، صادق الرئيس بشار الأسد على قانون الإعلام الجديد، الذي أنشأ بمقتضاه المجلس الوطني للإعلام الذي يتولى تحديد شروط تراخيص الإعلام الخاص، وإصدارها، وتحديد قواعد التمويل، كما تشمل مهامه أيضا رصد مدى التزام المؤسسات الإعلامية بهذه القواعد .ولم يكن هذا المجلس مستقلاً بل كان بمثابة بوق دعاية للحكومة (Nötzold, 2015b; SCM, 2020; Trombetta & Pinto, 2018). وقد تم إلغاؤه بعد خمس سنوات في عام 2016 وبذلك أعيدت السلطة النّاظمة إلى وزارة الإعلام .

وفي المنطقة الخاضعة للحكم الكردي، كلفت الهيئة الكردية العليا (المؤسسة الحاكمة للمنطقة ذات الأغلبية الكردية في سوريا) اتحاد الإعلام الحر لتسهيل العمليات الإعلامية، وهو الجهة المشرفة الوحيدة على المؤسسات الإعلامية التي ترغب في العمل في هذه المنطقة. وتشير بعض التقارير إلى أن اتحاد الإعلام الحر هو عبارة عن " وزارة إعلام" (Reporters Sans Frontières, 2016; Trombetta & Pinto, 2018)، بالرغم من رفضه الشديد لمثل هذا التصنيف وتأكيده على استقلاليته[39].

4 ممارسات المساءلة الإعلاميّة

1.4 مجلس الصحافة / مجلس الإعلام

صادق الرئيس بشار الأسد في عام 2011، على قانون جديد للإعلام، والذي تم بمقتضاه إنشاء المجلس الوطني للإعلام. وتشمل مهامه وضع شروط رخص وسائل الإعلام الخاصة وإصدارها وتحديد ضوابط التمويل وكذلك رصد تطبيق قواعدها. ولكنه لم يكن مستقلا وكان بمثابة بوق دعاية للحكومة (Pinto, & Trombetta 2018)، وتم حله مرة أخرى في عام 2016 (انظر الفصل الأول -6). ولذلك لا يوجد مجلس إعلام مستقل وذاتيّ التنظيم إلى حد الآن.

[39] للحصول على رد الهيئة الكردية العليا على إتهام مراسلون بلا حدود لها بأنها "وزارة إعلام"، أنظر:

Azad, Yekîtiya R. (2014)

ولكن هناك ميثاق الشرف أو "الميثاق"، وهو شبكة سورية تضم حاليًا 32 مؤسسة إعلامية سورية تلتزم بالميثاق الأخلاقي للإعلام السوري. ويدعم ميثاق الشرف المنظمات الأعضاء في المسائل المتعلقة بأخلاقيات المهنة كما يدعو المنظمات غير الأعضاء إلى الانضمام إلى الشبكة. وتطمح هيئة الميثاق إلى ترسيخ مبادئ الميثاق الأخلاقي في المشهد الإعلامي السوري. ومن بين مهامها "تلقي ودراسة ومعالجة شكاوى الجمهور المتعلقة بالمحتوى الإعلامي للمؤسسات الأعضاء"(موقع الميثاق). أمّا امكانية اعتبار هذه الهيئة مجلس إعلام ذاتي التنظيم فهو أمر يستحق المزيد من المتابعة في المستقبل.

2.4 مسؤولو الشكاوى الإعلامية (الموفقون الإعلاميون)

يتطلب مفهوم مسؤولي الشكاوى الإعلامية كأداة للمساءلة على المستوى التنظيمي، إجراءات متقدمة لإضفاء الطابع المؤسسي على المؤسسات الإعلامية. وفي سوريا، لا تزال هذه الإجراءات في مراحلها الأولى، وهو ما يتضح من خلال بحث أجراه المركز السوري للإعلام حول المؤسسات الإعلامية بعد عام 2011(المركز السوري للإعلام، 2020). ويعتبر اليقين القانوني والاستدامة المالية من بين العقبات الرئيسية أمام ترسيخ ممارسات المساءلة الإعلامية، على المستوى التّنظيمي لوسائل الإعلام. فعلى الأقل، تملك نسبة 90 بالمائة من الوسائل الإعلامية المنشأة بعد 2011 "رؤى ومهام وأهداف واضحة" متاحة لموظفيها وكذلك للجمهور (المركز السوري للإعلام، 2020، ص 59). كما يوفر معظمهم قناة اتصال مع الجمهور (المركز السوري للإعلام، 2020، ص 61). ولكن لا توجد أي وسيلة إعلامية توظف مسؤولا للشكاوى الإعلامية أو تعمل مع مجلس المستمعين أو الجمهور، كما هو الحال مثلا في الأردن.

3.4 النقابات والاتحادات المهنية للصحفيين

تأسس اتحاد الصحفيين في سوريا سنة 1974 كجزء من الاتحاد العام لنقابات العمال، وجميعها نقابات مستقلة اسميا فقط وتخضع لسيطرة حزب البعث العربي الاشتراكي. وينص ميثاق اتحاد الصحفيين في سوريا على 16 هدفًا من بينها القضايا النقابية التقليدية ولكن أيضًا تسوية النزاعات المهنية. وبدلاً من أن يكون أداة للمساءلة الإعلامية، فإن الاتحاد يوفر للحكومة وسيلة أخرى للرقابة التي تمارسها الدولة. فمثلا، يتطلب العمل كصحفي في سوريا عضوية اتحاد الصحفيين السوريين (Pinto, 2018 & Trombetta).

إثر انطلاق الانتفاضة عام 2011، أسس صحفيون سوريون معارضون لنظام الأسد رابطة الصحفيين السوريين عام 2012، وهي مسجلة في فرنسا وتهدف للتصدي لاتحاد الصحفيين في سوريا التابع لنظام الأسد. وتنص المبادئ التأسيسية للرابطة على الترويج للسبل القائمة على التعدد الإثني لممارسة الصحافة، أي أن تَكُون العضوية مفتوحة لجميع الأقليات (Pinto, 2018 & Trombetta).

وتتمثل مهمتها في "تمكين الصحافة المهنية والأخلاقية من خلق بيئة مستقلة لقطاع الإعلام السوري من خلال التدريب المستمر، وإلغاء القوانين التي تقيد الصحافة وتؤثر على أداء الصحفيين السوريين بهدف تطوير الحوار الاجتماعي وتعزيزه والتوعية بأهمية الصحافة كسلطة رابعة مسؤولة عن تحقيق التنمية دون عوائق"
(SJA, n.d.b). كما أن رابطة الصحفيين السوريين المنشأة حديثًا، والتي يديرها في الغالب صحفيون في المنفى، قد أطلقت الميثاق الأخلاقي للإعلام السوري. وبحلول تشرين الأول 2020، انضمت 32 وسيلة إعلامية (من أصل 162 وفقًا لدراسة أجراها المركز السوري للإعلام، 2020) إلى هذا الميثاق وتبنته، وذلك وفقًا لموقعها الإلكتروني الذي يروج لمسألة التوصل إلى مدونة مشتركة (موقع الميثاق)[40].

في سنة 2013، أنشأت نقابة صحفيي كردستان، ومقرها أربيل، فرعًا في المنطقة الخاضعة للسيطرة الكردية في شمال سوريا بهدف تمثيل الصحفيين المستقرين في الأراضي الكردية العراقية والسورية. ومن غير الواضح إن كانت هذه النقابة تلاقي قبولا في أوساط الصحفيين السوريين، وكذلك هو الشأن بالنسبة لمستقبلها خاصة بعد التدخل العسكري التركي سنة 2019. ولا تزال صفحة الفايسبوك الخاصة بنقابة الصحفيين الكردستانية نشطة، على عكس موقعها الإلكتروني(نقابة صحفيي كوردستان بدون تاريخ).

4.4 المنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات الصلة بوسائل الإعلام

منذ عام 2011، ظهرت عدة مبادرات لرصد الإعلام بقصد متابعة مدى التزام وسائل الإعلام بالمعايير المهنية مثل الشفافية، ومراعاة ظروف النزاع، وتمثيل قضايا المرأة، وكراهية الأجانب، إلخ. كما يتم أيضا رصد الانتهاكات المرتكبة ضد حرية الإعلام وحرية التعبير. وتحاول مؤسّسة سمير قصير في لبنان تجميع عمليات الرصد هذه من خلال إعادة نشر الانتهاكات المستهدفة للصحفيين(SKeyes Center for Media and Cultural Freedom, n.d.).

[40] ينشر الميثاق أسماء المنظمات التي وقعت على الميثاق وكذلك الميثاق نفسه. هناك أيضًا نسخة باللغة الإنجليزية من الموقع متاحة على الإنترنت (انظر الميثاق بدون تاريخ).

معهد مصداقية الصحافة بسوريا

يرصد معهد مصداقية الصحافة المشهد الإعلامي السوري والدور الذي يلعبه في دعم أو إعاقة تنمية السلام والمجتمع الديمقراطي، كما يوفر دورات تدريب للصحفيين السوريين من ذوي الخبرة وغير ذوي الخبرة في سوريا وخارجها، ويوفر المواد التدريبية، إضافة إلى إنشائه جائزة وطنية للصحفيين السوريين(معهد مصداقيّة الصّحافة، بدون تاريخ).

ميثاق الشرف (ميثاق شرف الإعلاميين السوريين)

ميثاق الشرف هي شبكة سورية تضم حاليًا 32 مؤسسة إعلامية سورية بما في ذلك الصحف والمجلات المطبوعة وقنوات إذاعية وقناة تلفزيونية ومواقع إخبارية ووكالات أخبار. ويهدف الميثاق إلى "تعزيز البعد الأخلاقي والمهني لممارسات الأعضاء بهدف إنتاج محتوى إعلامي يخلو من خطاب الكراهية؛ غني بقيم المساواة بين الجنسين، الدقة، المصداقية، النزاهة، الإنصاف" (الميثاق، بدون تاريخ). هيئة الميثاق مرخصة حاليًا في تركيا وتدعم المنظمات الأعضاء في المسائل المتعلقة بأخلاقيات المهنة كما تدعو المنظمات غير الأعضاء إلى الانضمام إلى الشبكة.

جمعية دعم الإعلام الحر/ سوريا

وهي منظمة فرنسية سورية تدعم تطوير الصحافة والإعلام المستقل في سوريا. ومن بين أهدافها دعم الصحفيين ليصبحوا "الركيزة الأساسية للمجتمع المدني السوري التقدمي"(جمعيّة دعم الإعلام الحرّ، بدون تاريخ). وتشمل أنشطتهم إعداد مشاريع بناء قدرات المنظمات الإعلامية وإجراء بحوث حول الجماهير والدوائر الإعلامية ودعم البرامج التي تقودها النساء في مجال الصحافة.

صحفيون من أجل حقوق الإنسان

وهي منظمة مقرها كندا وتعمل مع المؤسسات الإعلامية السورية في الشرق الأوسط منذ عام 2017، وتتمثل مهمتها في "تعزيز مهارات وقدرات الصحفيين السوريين ووسائل الإعلام السورية المستقلة لتغطية قضايا حقوق الإنسان" (منظمة صحفيون من أجل حقوق الإنسان، بدون تاريخ). وتوفر منظمة صحفيون من

أجل حقوق الإنسان أنشطة لبناء قدرات الصحفيين والتدريب وإنشاء شبكات من أجل إدراج قضية حقوق الإنسان في أجندة وسائل الإعلام.

المركز السوري للعدالة والمساءلة

المركز السّوري للعدالة والمساءلة هو منظمة تعنى بمراقبة حقوق الإنسان ورصد وتوثيق الانتهاكات المتعلقة بها، كما توفر البيانات للصحفيين وتدربهم على حقوق الإنسان بما في ذلك حرية الإعلام وحرية التعبير (المركز السّوري للعدالة والمساءلة).

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير

يعد المركز السوري لحرية الإعلام وحرية التعبير من احدى المنظمات القليلة التي قد نشطت في ممارسات المساءلة الإعلامية قبل عام 2011 (بيس ومدانات، 2011). تأسست هذه المنظمة سنة 2004 وهي مسجلة في فرنسا، وتتمثل مهمتها في "الدفاع عن الأفراد المضطهدين بسبب معتقداتهم أو آرائهم، وترويج حقوق الإنسان ودعم وتنمية إعلام مستقل ونقدي ومهني"(المركز السوري لحرية الإعلام وحرية التعبير، بدون تاريخ). كما يقوم المركز السوري للإعلام وحرية التعبير برصد حرية الإعلام والعمل على مكافحة خطاب الكراهية والتحريض على العنف، بالإضافة إلى تقديم بحوث عن واقع الإعلام في سوريا واستخلاص توصيات للتشريعات والعمل الإعلامي العملي (المركز السوري لحرية الإعلام وحرية التعبير، بدون تاريخ).

شبكة الصحفيات السوريات

شبكة الصّحفيّات السّوريّات هي مسجلة في هولندا منذ عام 2013، وتسعى إلى "بناء جسور بين الإعلام والحراك النسوي السوري" و"تحقيق تغيير اجتماعي إيجابي على صعيد التفكير والسلوك فيما يتعلق بالعدالة والمساواة بين الجنسين"(شبكة الصّحفيّات السّوريّات، بدون تاريخ). وتهدف أنشطتها إلى تعزيز قدرات العاملات في مجال الإعلام بشكل خاص ورفع الوعي بقضايا النساء والمساواة بين الجنسين في الإعلام (شبكة الصّحفيّات السّوريّات، بدون تاريخ).

رابطة الصحفيين السوريين

أسس الصحفيون السوريون المعارضون لنظام الأسد رابطة الصحفيين السوريين سنة 2012، وهي مسجلة في فرنسا ومقرها في باريس واسطنبول. ويتمثل هدفها في "تمكين الصحافة المهنية والأخلاقية وخلق بيئة مستقلة لقطاع الإعلام السوري"(رابطة الصحفيين السوريين، بدون تاريخ). ومن بين انشطتها: نشر مقالات الأعضاء، إطلاق مبادرة الميثاق الأخلاقي للإعلام السوري، تقديم تقارير الرصد السنوية، وتوفير الدعم للأعضاء(رابطة الصحفيين السوريين، بدون تاريخ).

5. تصوّرات المهنيّين في مجال الإعلام حول المساءلة الإعلاميّة

وفقا للاختلافات الظرفية المحددة، كان هدفنا هو الوصول إلى مستجوبين محتملين من جميع المجالات ذات الصلة بالمشهد الإعلامي السوري. ولأسباب تتعلق بالسلامة، كان الصحفيون والنشطاء داخل الأراضي السورية أكثر ترددًا في الإجابة من أولئك الموجودين خارج سوريا، حيث رد أحد المستجوبين قائلاً: "أنا في سوريا وبالنسبة لي فإن المشاركة في مثل هذا النشاط [الاستبيان] ستكلفني زيارة المخابرات". وبسبب هذه المخاطر المتعلقة بالسلامة، قررنا الإشارة إلى جميع المستجوبين دون الكشف عن هويتهم.

ونظرًا إلى أن عينة المستجوبين ليست واسعة بما يكفي لأخذ جميع الظروف في الاعتبار، فقد قمنا فقط بالتمييز بين المستجوبين:

أ) داخل الأراضي السورية التي يسيطر عليها نظام الأسد (4 مشاركين)

ب) خارج الأراضي السورية التي يسيطر عليها نظام الأسد، بما في ذلك الشمال الشرقي الخاضع لسيطرة الأكراد ومنطقة إدلب (2 مشاركين)

ج) خارج الأراضي السورية، أي إعلام المنفى بما في ذلك وسائل إعلام المنفى الموجودة في مخيمات اللاجئين السّوريين في تركيا ودول أوروبية أخرى (11 مشاركًا)

عندما تتباين إجابات المجموعات الثلاث، فإننا نأخذ ذلك بعين الاعتبار في تحليلنا.

أوضاع إعلامية مختلفة - تصورات مختلفة حول المساءلة الإعلامية

هناك سؤال واحد يتفق عليه الجميع تقريبًا (16 من 17)، فهم لا يعتقدون أن "الحكومة والبرلمان والمحاكم منفتحة على وسائل الإعلام بطريقة نزيهة ومتساوية في ظل الوضع الحالي) "السؤال رقم 8)، وهو ما يتوافق مع ما تنقله مراصد الإعلام باستمرار. فالعنف والملاحقة القضائية والمضايقات والتهديدات هي من ممارسات نظام الأسد للسيطرة على وسائل الإعلام -وهي تشمل حتى المؤيدين للنظام (انظر مقدمة هذه الورقة).

كما أن تقييمات الاستقلالية التحريرية كانت متشابهة إلى حد ما، حيث يعتقد 10 من بين 17 مشاركًا أنه لا وجود للاستقلالية التحريرية، ويعتبر 6 منهم أنها موجودة جزئيًا فقط، ويعتقد مشارك واحد فقط أنه يوجد شيء من قبيل الاستقلالية التحريرية.

من الواضح أن الأوضاع الإعلامية المختلفة تثير تصورات مختلفة حول المساءلة الإعلامية. يصعب أحيانا تفسير بعض البيانات لأنّ المستجوبين يشيرون إلى أوضاع مختلفة ومن الصّعب تحديد الوضع المشار إليه. على الرّغم من وجود إطار تنظيمي لوسائل الإعلام السمعية والبصرية (السؤال رقم 7) في المناطق التي يسيطر عليها نظام الأسد وهو ما أكده 10 مشاركين، قال 4 مشاركين إنه غير موجود، واختار 3 آخرون "لا إجابة ."وهناك طريقتان لتفسير هذا الأمر: إما أن المستجوبين يجهلون ذلك لأنهم يعيشون في الخارج أو في مناطق خارج سيطرة نظام الأسد، أو أنهم يشيرون بـ "لا "إلى ظروف عملهم، مثلا، في منطقة إدلب.

وتوجد إجابات مختلفة أخرى ولكن ليس على مستوى "مناطق سوريا "المختلفة. فمثلا، لماذا يقول 4 مستجوبين أن مجلس الإعلام هو هيئة ذاتية التنظيم، بينما يرى 12 منهم أنه ليس كذلك، واختار مستجوب واحد "لا إجابة"؟ ويختلف المستجوبون في تقييمهم حول ما إذا كانت المساءلة الإعلامية مهمة في ذهنية الصحفيين في سوريا، حيث أجاب 4 منهم بنعم هي مهمة، وقال 5 منهم أنها ليست كذلك، فيما اعتبرها 6 آخرون مهمة جزئيًا. كما لا يتفق المستجوبون أيضا حول وجود اختلافات بين وسائل الإعلام الخاصة ووسائل الإعلام التابعة للدولة، حيث أجاب 10 منهم بنعم هناك اختلافات، بينما أجاب 7 آخرون بلا. حتى أنهم لا يتفقون حول ما إذا كانت القوانين المتعلقة بالإعلام تساعد وسائل الإعلام الإخبارية على العمل بطريقة مسؤولة أو أنها تحول دون ذلك. فقد أكد 8 مستجوبين أن القوانين تدعم بشكل كامل أو إلى حد ما المساءلة الإعلامية، في حين قال مستجوبان اثنان أنها لا تدعمها، وبالنسبة لسبعة مشاركين آخرين، فهذه القوانين ليست داعمة ولا مانعة .

التجارب الأولى للمساءلة الإعلامية هي تجارب واعدة

بشكل عام، تقيم فعالية أدوات المساءلة الإعلامية في سوريا على أنها ضعيفة، وهذا يعني أن أغلب المستجوبين يعتبرون أن فعالية الأداة المعنية بمساءلة وسائل الإعلام إما ضعيفة جدًا أو ضعيفة إلى حد ما (انظر الجدول رقم 1). أما الاستثناء الوحيد فهو قواعد المؤسسة الإعلامية، حيث يعتبرها 7 مشاركين فقط ضعيفة نوعا ما أو ضعيفة جدًا، بينما يعتقد 8 مشاركين أنها متوسطة الفاعلية ويرى أحدهم إنها عالية إلى حد ما. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد قليل من الأدوات التي يعتبرها مستجوبان أو أكثر ذات فعالية عالية نوعا ما أو عالية جدًا، وهي :قواعد المهنة والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الإعلام وجمعيات المحامين والمراصد الإعلامية والجهات المانحة الدولية. تم العمل بكل هذه الأدوات بشكل جزئي في السنوات الأخيرة، خاصة في المناطق التي لا يسيطر عليها نظام الأسد. ولذلك، نفترض أن المستجوبين الذين كانت لهم تجربة مع مثل هذه المبادرات قد قيموا أدوات المساءلة الإعلامية في الاستطلاع على أنها ذات فاعلية "عالية."

الرّسم البياني1: تقييم فعّالية آليّات المساءلة الإعلامية في سوريا

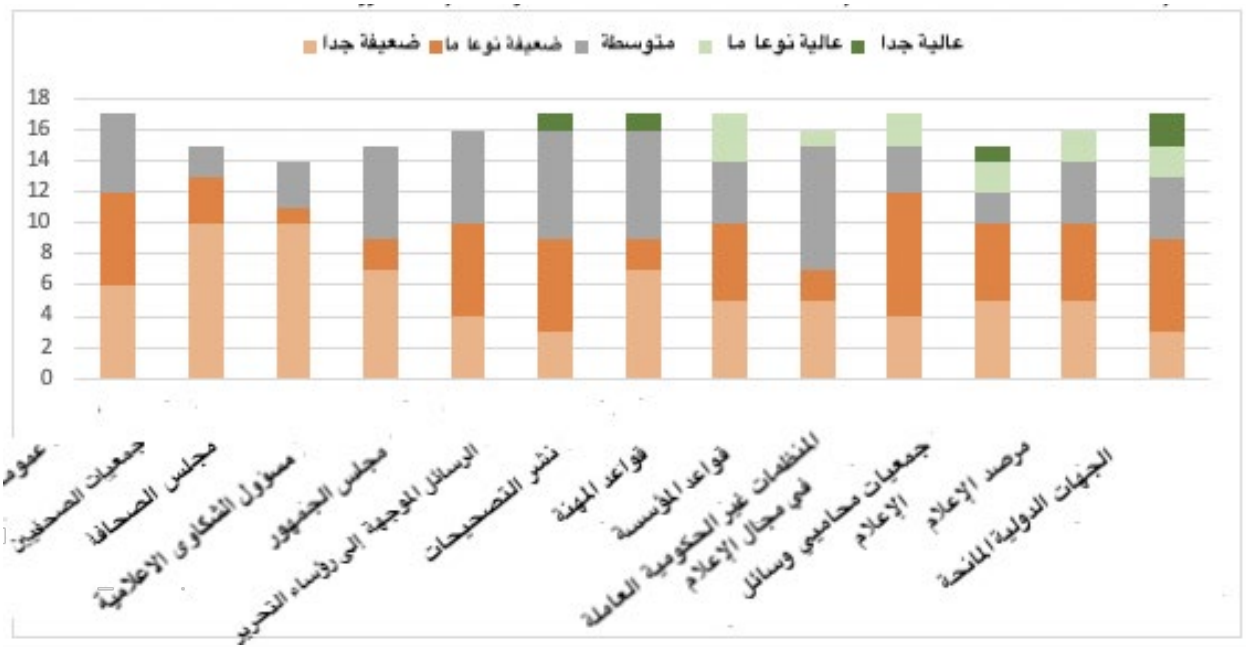

سؤال 4: كيف تقيم فعاليّة أدوات المساءلة الإعلاميّة التالية في جعل وسائل الإعلام تستجيب للمساءلة؟

يستند هذا التأويل إلى الإجابات عن السؤال رقم 1 وهو "ما هي العوامل التي تدعم تحقيق المساءلة الإعلامية في سوريا؟" (أنظر الجدول رقم 1) ذكر المستجوبون، من بين أمور أخرى، أن الشراكات مع المنظمات الدولية وشروط المانحين للتمويل، كتجنب خطاب الكراهية أو احترام قضايا النوع الاجتماعي، قد جعلت أداء وسائل الإعلام أكثر خضوعا للمساءلة. علاوة على ذلك، تمت الإشارة إلى أن الشروع في عملية وضع مدونة سلوك مهنية خلال السنوات العشر الماضية سيكون طريقة مثمرة نحو مزيد من تحقيق المساءلة الإعلامية.

وسائل التواصل الاجتماعي والعلاقة مع الجمهور

وفقًا لدراسة اجراها المركز السوري للإعلام(2020)، فإن 90 بالمائة من الوسائل الإعلامية التي تم إنشاؤها بعد عام 2011 لديها "رؤى ومهام وأهداف واضحة" متاحة لموظفيها وكذلك للجمهور (ص 59)، وهذا دليل واضح على أن أغلب الوسائل الإعلامية تشعر بأنها مضطرة لشرح مهامها للجمهور.

ففي الاستطلاع الذي أجريناه، أكد 5 مشاركين أن وسائلهم الإعلامية توفر خيارات لتعليقات الجمهور، وقال عشرة منهم أنهم يقومون بذلك جزئيًا. وبالنسبة لمشارك واحد/مشاركة واحدة فقط، فإن المؤسسة الإعلامية التي يعمل/تعمل لديها لا توفر قناة للتعليقات، ورد مشارك آخر ب "لا إجابة" (السؤال رقم 12 ب). ونجد نفس النمط من الإجابات فيما يتعلق بمفهوم وسائل التواصل الاجتماعي. فقد أجاب 5 مشاركين بنعم عن السؤال: "هل تعتقد أن وسائل التواصل الاجتماعي مهمة في بلدك كفضاء للنقاش حول جودة / سوء أداء وسائل الإعلام؟" وقد اعتبر 10 مشاركين أن وسائل التواصل الاجتماعي ذات أهمية جزئية، في حين اعتبرها مشارك واحد فقط دون أهمية على الإطلاق (السؤال رقم 14). وتسمح لنا هذه النتائج بأن نخلص إلى تواجد حقيقي لدرجة من الوعي بممارسات التفاعل رغم كل الصعاب.

العوامل المقيدة مرتفعة للغاية رغم وجود عوامل التمكين

ليس من الغريب أن يصنف المستجوبون تواصل الحرب والعنف المقترن بانعدام الاستقرار السياسي على أنه العامل الأكثر أهمية الذي يحد من مساءلة وسائل الإعلام في سوريا. فالعمل اليومي غير آمن والوضع الاقتصادي شحيح وذلك بالنسبة للصحفيين والمؤسسات الإعلامية على حد لسواء. فالكفاح من أجل البقاء يحد من أولوية ممارسات المساءلة الإعلامية.

وفي تلك المناطق التي يسيطر عليها نظام الأسد، لا يزال التشريع المقيّد لوسائل الإعلام يمثل مشكلة، أما في المناطق الأخرى، فيتسبب غياب التشريعات في انعدام الأمن ويحد من مأسسة وسائل الإعلام، وبذلك فهو يحد من وضع الإجراءات الخاصة بالمساءلة الإعلامية. كما يشير المستجوبون إلى أن غياب الحريات على جميع المستويات، مثل حرية التعبير وحرية المعلومات وحرية التنقل، يعيقهم عن العمل بشكل مهني.

ورغم أن الانتفاضة والفوضى التي عقبتها مهدت الطريق لإحداث العديد من الوسائل الإعلامية، أكد المشاركون في الاستطلاع أنها قد دعمت وسائل الإعلام الحزبية بدلاً من تعزيز العمل الصحفي الموضوعي. ويقول أحد المشاركين" :إن الانحياز السياسي لدى وسائل الإعلام والصحفيين والجماهير وعدم قبول الاستقلالية في نقل الأخبار يحد من إرساء المساءلة الإعلامية في جميع أنحاء سوريا ."كما يمثل نقص الموارد المالية ونقص المعدات التقنية عبئًا ثقيلًا آخر على العمل الصحفي.

وبالنسبة لعوامل التمكين، أشار المشاركون في الاستطلاع إلى الشراكة مع منظمات (دولية) أخرى وتطوير القدرات في المنفى وتجربة الحريات خلال فترات تراجع سيطرة النظام. وأدركوا أيضًا أنه يمكنهم استعادة الثقة من خلال احترام التقارير الموضوعية وزيادة حساسيتهم لاحتياجات الجمهور. في الوقت نفسه، لاحظوا زيادة وعي الجمهور بالمعلومات الصحيحة والكاذبة.

الجدول 1: نظرة عامة حول العوامل المُمَكِّنة للمساءلة الإعلامية والمقيّدة لها

العوامل التمكينية التي ذكرها المستجوبون	العوامل المقيّدة التي ذكرها المستجوبون
• الشراكة مع المنظمات (الدولية) الأخرى • تنمية القدرات المهنية (في المنفى) • العدد الهائل لوسائل الإعلام التي ظهرت بعد ثورة 2011	• الفوضى في ظل الحرب والثورة • السيطرة السياسية والأيديولوجية على الإعلام • عدم الاستقرار المالي على مستوى الأفراد والمؤسسات • انعدام الاستقرار السياسي والسلم

• تجربة الحريات خلال فترات غياب حكم نظام الأسد • الشروع في إعداد مدونة سلوك مهنية خلال السنوات العشر الماضية • استعادة ثقة الناس واحترامهم للعمل الصحفي الموضوعي بعد عقود من الإعلام الذي تنظمه الدولة • وعي الصحفيين برغبة الناس في الحصول على المعلومات • زيادة وعي الجمهور بالمعلومات الصحيحة والكاذبة	• غياب القوانين والتشريعات واليقين القانوني (سيادة القانون) • انعدام الأمان خلال العمل اليومي • نقص المعدات التقنية • الافتقار إلى الحرية على جميع المستويات (التنقل، والتعبير، والنشر، والنفاذ إلى المعلومة) • ثقافة الخوف السائدة • الفقر وضعف الاقتصاد الوطني • الاعتماد على العلاقات الخارجية والمال والشروط المفروضة • عدم وجود مبادرات "متابعة" لتنمية القدرات المهنية

سؤال 1: ما هي العوامل السياقيّة التي تدعم / تمكّن وسائل الإعلام الإخبارية في بلدك من التصرف بطريقة خاضعة للمساءلة؟ (يمكن أن تكون عوامل سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية، بالإضافة إلى عوامل موجودة داخل نظام الإعلام نفسه)

6. الخلاصات وأفكار لأبحاث المستقبل:

باستثناء ميثاق شرف، لم تتخصص أي من المنظمات غير الحكومية بمفردها في ممارسات مساءلة وسائل الإعلام، لكن لدى العديد منها مهام وأنشطة ذات صلة بهذه الممارسات. معظمهم مسجلون خارج سوريا أو هم فروع لمنظمات دولية مثل صحفيون من أجل حقوق الإنسان. اقتصرت الأهداف الرئيسية لممارسات المساءلة الإعلاميّة في عام 2010 على مساءلة وسائل الإعلام على ما لا تغطيه ومراقبة انتهاكات حرية الصحافة، إلا

أنها ساهمت في مجموعة متنوعة من قضايا المسؤولية الاجتماعية. إنهم يسعون جاهدين من أجل هيئة ذاتية التنظيم كما في حالة ميثاق شرف، ويكافحون خطاب الكراهية والتحريض على العنف كما في حالة المركز السوري للإعلاميين أو تدريب الصحفيين على الأعراف المهنية وأخلاقيات الإعلام. ويتم وضع موضوع مساءلة وسائل الإعلام على أجندة الإعلاميين في جميع أنحاء سوريا.

رغم أن نتائج الاستبيانات محدودة من حيث التمثيل (أيضًا في ضوء وباء كورونا الذي يقال إنه مستوطن في سوريا)، إلا أنها تكشف عن تصورات مثيرة للجدل وعن تقييم للمساءلة الإعلاميّة ضمن الفئة المستهدفة من وسائل الإعلام. تُفسّر بيس (2014) هذه التّصورات المتباينة حول مساءلة وسائل الإعلام كمؤشر للتغيير في الأساس المعياري للصحافة. ممّا يدعمُ الاستنتاج الذي توصّل إليه مدانات وبيس(2011) عندما بحثا عن المساءلة الإعلاميّة في سوريا في 2010. " تتمحور مساءلة وسائل الإعلام في سوريا حول إعادة تعريف دور الإعلام في المجتمع أكثر من العمل على ممارسات الشفافية أو إرساء التنظيم الذاتي. ويعود ذلك إلى سيطرة الدولة القوية ودور التعبئة الذي لعبته وسائل الإعلام في سوريا منذ عقود"(ص2). ومع ذلك، يجب توخي الحذر لأن الاستبيان لم يكن دقيقا بما يكفي فيما يتعلق بالسياق الحالي لتبرير مثل هذه الحجة إحصائيًا. لايزال يوجد العديد من المنظمات الناشطة في مثل هذه العملية والتي بدأت في ممارسة المساءلة الإعلامية خارج سوريا، وقد تكون لديها الكفاءة اللازمة لنقل تجربتها في التفكير وممارسة المساءلة الإعلامية إلى الذين داخل سوريا.

يبدو أن نظرة المستجوبين للعوامل التمكينية تعكس وضعهم الانتقالي بعد عقد من الصراع، وتعكس بشكل أعم نظرتهم الكونية الناتجة عنه. ويمكن فهم هذه العوامل بشكل أفضل بمقارنتها بالعوامل المقيدة – فسياق الحرب في سوريا يمثل تحديًا وفرصة في آن واحد. وتمثل العوامل التمكينية دليلا على ما تولده حالة "الإضطرابات الخلاقة" [لتفادي عبارة "الفوضى الخلاقة" المشحونة بالمعاني السياسية] عندما يهتز القارب، وذلك ليس لمجرد كون الصحفيين في حالة بينية، ولكن أيضا لوعيهم برغبة الناس في الحصول على معلومات واقعية. وكما يبدو، فإن العوامل تدل على الحاجة إلى "طرف ثالث" مثل المنظمات الدولية كدعامة لنشر مزيد من الوعي والتمكين من أجل تحقيق ثقافة أكثر استجابة للمساءلة الإعلامية.

قبل اتخاذ تدابير ملموسة، نوصي بإجراء دراسة أكثر تعمقا. أولاً، لا يزال الوضع غير مستقر، وإذا أُجبرت مبادرات المنفى على البقاء في المنفى، فمن المحتمل أن تكون قدرتها على نشر معرفتها وخبراتها ومهاراتها لوسائل الإعلام داخل سوريا محدودة. وبالتالي، يجب أن يركز البحث الإضافي على الخطابات والتبادلات بين مؤيدي مساءلة وسائل الإعلام في مختلف المجالات الإعلامية السورية.

يجب أن يركز مجال بحثيّ آخر، على ممارسات المساءلة الإعلاميّة داخل مؤسسات الإعلام. كيف يضمنون الشفافية في إجراءات عملهم وهيكل ملكيتهم ومصادرهم وما إلى ذلك؟ وكيف يوفّرون آليّات الاستجابة للجمهور. في الوقت الذي أصبحت فيه ممارسات التفاعل والتواصل المكثف عبر وسائل التواصل الاجتماعي مطروحة على جداول أعمال وسائل الإعلام التي رُبّما تسعى جاهدة لإضفاء مزيد من الطابع المؤسسي. وقد تلعب المراصد الإعلامية، التي تناضل حاليًا من أجل حرية وسائل الإعلام وضد العنف والمضايقة التي يتعرض لها العاملون في مجال الإعلام، دورًا أقوى في عملية التفاوض على وضع معايير مهنية في المستقبل. كما نوصي مرة أخرى بإجراء تحليل أعمق لكلا الجانبين، أي الممارسات التفاعلية من داخل غرف الأخبار وأيضا أنشطة المساءلة الإعلامية من الخارج، لتزويدنا بصورة أكثر دقة عن مشهد المساءلة الإعلامية في سوريا.

المراجع

Accuracy Press Institute (n.d.). Retrieved November 19, 2021, from https://www.accuracypress.org/en/

Al-Methaq (n.d.a). Ethical Charter for Syrian media. Retrieved December 16, 2021, from https://almethaq-sy.org/en/aboutus

Al-Methaq (n.d.b). ميثاق شرف للإعلاميين السوريين [Ethical Charter for Syrian media]. Al-Methaq. Retrieved December 1, 2021, from https://almethaq-sy.org/ar/ethicalcharter

Al-Methaq (n.d.c). Retrieved December 16, 2021, from https://almethaq-sy.org/en

Al-Methaq (n.d.d). Retrieved December 1, 2021, from https://almethaq-sy.org/ar/

ASML (n.d.). [Facebook page]. Retrieved December 16, 2021, from https://www.facebook.com/medialibre.fr

Azad, Y. R. (2014, May 7*). A clarification by Union of Free Media regarding the report of the Organization of Reporters Without Boarder* [*sic*]. [Facebook post]. Retrieved November 19, 2021, from https://www.facebook.com/YRA.FreeMedia/posts/a-clarification-by-union-of-free-media-regarding-the-report-of-the-organization-/553899831383081/

Badran, Y. (2021). Syria: A Fragmented Media System. In Richter, C. & Kozman, C. (Eds.), *Arab Media Systems* (pp. 19–36). Cambridge: Open Book Publishers. https://doi.org/10.11647/OBP.0238.02

Badran, Y., & De Angelis, E. (2016). "Independent" Kurdish media in Syria: Conflicting identities in the transition. *Middle East Journal of Culture and Communication, 9*(3), 334–51. https://doi.org/10.1163/18739865-00903001

Badran, Y., & Smets, K. (2018). Heterogeneity in alternative media spheres: Oppositional media and the framing of sectarianism in the Syrian conflict. *International Journal of Communication*, *12*, 4229–4247.

Bardoel, J., & d'Haenens, L. (2004a). Media responsibility and accountability: New conceptualizations and practices. *Communications, 29*(1), 5–25.

Bardoel, J., & d'Haenens, L. (2004b). Media meet the citizen: Beyond market mechanisms and government regulations. *European Journal of Communication, 19*(2), 165–194.

Boyd, D. A. (1993). Syria. In Boyd, D. A. (Ed.), *Broadcasting in the Arab World: A survey of the electronic media in the Middle East* (pp. 84–91). Ames: Iowa State University Press.

Brownlee, B. J. (2020). *New media and revolution: Resistance and dissent in pre-uprising Syria*. Montreal & Kingston, London, Chicago: McGill-Queen's University Press.

Dajani, N., & Najjar, O. A. (2003). Status of media in Syria, Lebanon, and Jordan. In Johnston, D. H. (Ed.), *Encyclopedia of international media and communication, Volume 4. R-Z* (pp. 301–15). San Diego: Academic Press.

De Angelis, E., & Badran, Y. (2019a). *Journalism in Rojava (I): Media institutions, regulations and organisations.* Retrieved November 24, 2021, from https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/journalism-rojava-i-media-institutions-regulations-and-organisations/

De Angelis, E., & Badran, Y. (2019b). *Journalism in Rojava (II): Independent media between freedom and control.* Retrieved November 24, 2021, from https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/journalism-rojava-ii-independent-media-between-freedom-and-control/

De Angelis, E., & Badran, Y. (2019c). *Journalism in Rojava (III): The conflicting identities of independent media.* Retrieved November 24, 2021, from https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/journalism-rojava-iii-conflicting-identities-independent-media/

De Angelis, E., & Badran, Y. (2019d). *Journalism in Raqqa (IV): War, reconstruction and power struggles.* Retrieved November 24, 2021, from https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/journalism-raqqa-iv-war-reconstruction-and-power-struggles/

De Haan,Y., & Bardoel, J. (2017). Coming out of the ivory tower: Dutch Public Broadcasting's accountability policy. *MedienJournal*, *35*(3), 29-42. Retrieved from https://surfsharekit.nl/objectstore/495322ce-7296-4ae8-9c62-59ca75fae93f

Fengler, S., Kurkowski, I., & Lengauer, M. (Eds.). (2021). *Media accountability in the MENA region: Pilot study*. Dortmund: Erich-Brost-Institute. doi: 10.17877 / DE290R-21921

Fengler, S., Eberwein, T., & Leppik-Bork, T. (2011). Mapping media accountability - in Europe and beyond. In Eberwein, T., Fengler, S., Lauk, E., & Leppig-Bork, T. (Eds.). *Mapping media accountability - in Europe and beyond* (pp. 7-21). Köln: Halem.

Freedom House (2021). Freedom in the world 2021. Syria. Country facts. Retrieved November 19, 2021, from https://freedomhouse.org/country/syria/freedom-world/2021

GCHR (2018, May 16). Syria: newly enacted anti-cybercrime law threatens online freedom of opinion and expression. Retrieved November 19, 2021, from https://www.gc4hr.org/news/view/1861

Internet Legislation Atlas. (n. d.). Syria. Retrieved November 24, 2021, from https://internetlegislationatlas.org/#/countries/Syria

JHR (n.d.). Syrian Diaspora. Retrieved November 19, 2021, from https://jhr.ca/our-work/syria

Khamis, S., Gold, P. B., & Vaughn, K. (2012). Beyond Egypt's "Facebook Revolution" and Syria's "Youtube Uprising:" Comparing political contexts, actors and communication strategies. *Arab Media & Society*, *15*, 1-30.

Kurdistan Journalist Syndicate (n.d.). نقابة صحفيي كوردستان – سوريا [Kurdistan Journalist Syndicate – Syria; Facebook page]. Retrieved December 1, 2021, from https://www.facebook.com/SRKurdistane/

McQuail, D. (2005). *McQuail's mass communication theory*. London: Sage.

MICT (2016). *Syria audience research 2016*. https://mict-international.org/s/FPU_GMDF_MiCT_audience_research_syria_2016.pdf

MICT (2014). *Syria audience research*. Retrieved from https://mict-international.org/s/syrienstudie_20140814.pdf

Nötzold, K. (2009). *Defining the nation? Lebanon's television and political elites, 1990-2005*. Berlin: Frank & Timme.

Nötzold, K. (2015a). Libanon: Freie Medien im Dienste ihrer Zahlmeister. In Richter, C. & El Difraoui, A. (Eds.) *Arabische Medien* (pp. 215-225). Konstanz: UVK.

Nötzold, K. (2015b). Syrien: Von Einheitsstaats- zu Bürgerkriegsmedien. In Richter, C. & El Difraoui, A. (Eds.). *Arabische Medien* (pp. 203-214). Konstanz: UVK.

OPIC (2005*). A comparative study on the media situation in Algeria, Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco, Syria and Tunisia.* Stockholm: Olof Palme International Center.

Pies, J. (2014). Media accountability in transition: Results from Jordan and Tunisia. In Fengler, S., Eberwein, T., Mazooleni, G., & Porlezza, C. (Eds.), *Journalists and media accountability. An international study of news people in the digital age* (pp. 193-209). New York: Peter Lang.

Pies, J. & Madanat, P. (2011*). Media accountability practices online in Syria: An indicator for changing perceptions of journalism.* MediaAcT Working Paper Series. Retrieved November 24, 2021, from http://www.mediaact.eu/fileadmin/user_upload/WP4/WP4_Syria.pdf

Pies, J., Elsässer, C. & Madanat, P. (2011). *New media, old problems. Online practices of media accountability in Lebanon.* MediaAcT Working Paper Series. Retrieved November 24, 2021, from http://www.mediaact.eu/fileadmin/user_upload/WP4/WP4_Lebanon.pdf

Repucci, S. (n.d.). Freedom and the media 2019. Media freedom - A downward spiral. Retrieved November 24, 2021, from https://freedomhouse.org/report/freedom-media/freedom-media-2019

Richani, S. (2016). *The Lebanese media. Anatomy of a system in perpetual crisis*. New York: Palgrave Macmillan.

Reporters Without Borders (2016). How Kurdistan's PYD keeps the media and news providers in line. Published on May 1st, 2014, updated on January 20th, 2016. Retrieved November 24, 2021, from https://rsf.org/en/news/how-kurdistans-pyd-keeps-media-and-news-providers-line

Reporters Without Borders (2019, July 15). Syrie pressions grandissantes sur les médias loyalists [Harassment of pro-government journalists growing in Syria]. Retrieved November 24, 2021, from https://rsf.org/fr/actualites/syrie-pressions-grandissantes-sur-les-medias-loyalistes

Reporters Without Borders (2021). Syria: Unbearable environment. Retrieved November 24, 2021, from https://rsf.org/en/syria

Rugh, W. R. (2004). *Arab mass media: Newspapers, radio and television in Arab politics.* Westport: Praeger.

SCM (2020, April 5). Mapping the Syrian media. An evaluation of the active emerging outlets and institutions 2011. Retrieved November 24, 2021, from https://scm.bz/en/en-studies/mapping-the-syrian-media

SCM (n.d.a). Who we are. Retrieved November 19, 2021, from https://scm.bz/en/wo-we-are

SCM (n.d.b). Retrieved November 19, 2021, from https://scm.bz/en/

SJA (n.d.a). [Home page]. Retrieved December 2, 2021, from https://www.syja.org/en/home

SJA (n.d.b).
الرؤية والرسالة والأهداف

[Vision, mission and objectives]. Retrieved December 29, 2021, from https://syja.org/syja-vision-and-mission

SJAC (n. d.). Retrieved November 19, 2021, from https://syriaaccountability.org/

SKeyes Center for Media and Cultural Freedom (n. d.). *News*. Retrieved November 24, 2021, from https://www.skeyesmedia.org/en/News/News

SJFN (n.d.a). What We Do. Retrieved December 2, 2021, from https://sfjn.org/en/who-we-are/what-we-do/

SJFN (n.d.b). Retrieved December 2, 2021, from http://www.sfjn.org/

Taki, M. (2012). *BBC Media Action country case study: Syria. Support to media where media freedoms and rights are constrained*. Retrieved November 24, 2021, from http://downloads.bbc.co.uk/mediaaction/pdf/syria.pdf

Taki, M. (2008). The demise of "Virtuality": A case study of weblogs in Lebanon and Syria. In Carpentier, N. (Ed.). *Democracy, journalism and technology: New developments in an enlarged Europe* (pp. 282–292). Tartu: Tartu University Press.

Trombetta, L., & Pinto, C. (2018). Media landscapes: Syria. European Center for Journalists. Retrieved November 30, 2021, from https://medialandscapes.org/country/syria.

Wollenberg, A. (2022). Iraq: Citizens finally taking media into account. In: Fengler, S., Eberwein, T., & Karmasin, M. (Eds.), *The global handbook of media accountability*. (pp. 287-297). Taylor & Francis.

Wollenberg, A. (2019). *Medien und Demokratie im Irak: Öffentlichkeit im Kontext von Transformation und bewaffneten Konflikten.* Wiesbaden: Springer.